

التقرير الوطني حول مقاومة العنف ضد المرأة في تونس عنوان سنة 2021

تطبيقاً للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017
المؤرخ في 11 أوت 2017

باللغات الثلاث : العربية و الفرنسية و الانجليزية

Arabe, Français, Anglais

Arabic, French, English

أوْت | August |
2022

‘شكراً لكل شركاناً من’

الهيئات الحكومية مكونات المجتمع المدني المنظمات الدولية على المستويين الوطني والجهوي

لمساهماتهم في إعداد التقرير الوطني الرابع
حول متابعة تطبيق القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017
والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة

فريق إعداد التقرير بالوزارة

الإشراف :

- السيدة سميرة بن حسين، المديرة العامة لشؤون المرأة والأسرة

تحرير نص التقرير باللغة العربية :

- السيدة حنان البنزرتي، كاهية مدير بإدارة شؤون الأسرة
- السيدة دجلة القطاري، كاهية مدير بإدارة شؤون المرأة
- السيدة خلود عيسى، رئيسة مصلحة مقاومة العنف ضد المرأة
- السيدة إيمان بن صالح، متصرفة بإدارة شؤون المرأة

المراجعة اللغوية :

- السيدة سماح اليحياوي، رئيسة مصلحة بإدارة شؤون المرأة

المراجعة الفرنسية :

- السيدة إلهام بربورة، ديوان السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

وبمساعدة :

- السيد معز بن محمود حسن، ديوان السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
- السيدة إكرام الدريدي، ديوان السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
- السيدة درة بوعلبي، ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان

الفهرس

02	كلمة الدكتورة آمال بلحاج موسى، وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
04	مقدمة
05	الإنجازات القطاعية في باب الوقاية
25	الإجراءات والخدمات
35	الإجراءات والخدمات القطاعية
37	البيانات الإحصائية
46	المجتمع المدني وتطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة
56	الإشكاليات والتوصيات

القضاء على العنف ضد المرأة :

طريق طويلة متعددة الثنيات

وكل الأطراف المؤمنة بمسألة حقوق المرأة والمعنية بها، فتعتعدد التشريعات والقوانين الرائدة في مجال حقوق النساء بدءاً بمجلة الأحوال الشخصية التي تعد ثورة حقيقة على العقليات وعلى التمثيلات المجتمعية التقليدية مروراً بعدد من تشريعات السنوات الأخيرة التي كرست مبدأ المساواة بين الجنسين لتصبح مناهضة العنف المسلط على النساء من الواجبات المحمولة على الدولة وملزمة لها بالاتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة. وانسجاماً مع هذه الرؤية المجتمعية الحقوقية الرائدة، وتفعيلاً للالتزامات بلدنا على المستوي الدولي والإقليمي والوطني وخاصة منها أجندة التنمية 2030، تمت المصادقة بالإجماع في جويلية 2017، على القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وقد مثل هذا القانون منعطفاً تاريخياً حاسماً يشيد بدعم الحقوق والمكتسبات القانونية لفائدة المرأة التونسية والأسرة عموماً.

وبفضل إصدار هذا القانون، فإن الجمهورية التونسية تعد من الدول الرائدة في هذا المجال دولياً وعربياً، باعتباره آلية تشريعية تؤكد الالتزام الصريح بدعم الحقوق والمكتسبات دون تمييز وتحمي مختلف الفئات من الانتهاكات والممارسات التمييزية، في احترام لمبدأ المساواة وحقوق الإنسان، مما يسهم في بناء مجتمع يربو إلى تحقيق قيم المواطنة والعدالة المجتمعية والمواطنية الكاملة لجميع أفراده.

وقد حمل القانون الأساسي عدد 58/2017 وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن دور متابعة تنفيذ مقتضيات هذا القانون الثوري، فدأبنا على رصد إنجازات مختلف المكونات للمشهد المناهض لكل أشكال العنف المسلط على النساء على مستوى الحكومة وأيضاً على مستوى النسيج الجمعياتي، وحرصنا على إعداد التقرير الوطني سنوياً منذ دخول القانون حيز النفاذ.

ويأتي هذا التقرير في نسخته الرابعة، ليعكس اهتمام الدولة بحقوق المرأة وليري التزامها بضمان كل المقومات، حتى تتمتع المرأة التونسية بكافة حقوقها في أفضل الظروف من جهة، ذلك أنه حصيلة سياسة متواصلة، ومن جهة أخرى، باعتبار أن قياس المنجز من شأنه أن ينير درب الفاعلين ويسهم في تقويم الرؤى وتنسيق الجهود. ومن هنا تأتي أهمية هذا التقرير الذي يعد محطة مهمة للوقوف على التقدم المحرز



كلمة د. آمال بلجاج موسى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

إن ذاكرة تونس مثلما تزخر بريادة نسائها و فعلهن ونضالهن عبر التاريخ القديم منه والحديث في مختلف الأزمنة، فإنها تزخر أيضاً بالمحطات الداعمة لمكانة النساء والضامنة لحقوقهن، فمنذ الاستقلال انتهت بلدنا نهجاً إصلاحياً متواصلاً، ركيزته وضع منجز تشريعي تقدمي وتعزيزه بشكل تراكمي يضاهي نضالات المرأة التونسية المتعددة الأبعاد وحقوقها. وبناء عليه كان عدم المساس بمكتسبات النساء ودعمها وإثرائها وتطويرها لتعزيز دورهن في المجتمع هاجس النخب السياسية الحاكمة والمجتمع المدني

وأنتهز فرصة إصدار هذا التقرير للتأكيد على أن ظاهرة العنف ضد النساء لا تعالج إلا وفق رؤية تشاركية وتفاعلية مع مختلف الشركاء، ولعل اللقاء الافتراضي الذي نظم مع عينة من الجمعيات، بسببجائحة الكوفيد 19، كان مناسبة لإثارة معضلة الشهادة الطبية الأولية، التي لا تمنح إلا إذا كان القائم بالعنف الزوج مع البطل في الحصول عليها، وعليه كان تفاعلنا حينياً من خلال إمضاء منشور مشترك مع وزارة الصحة لتصبح الشهادة الطبية الأولية متاحة لكل امرأة ضحية عنف، مهما كانت طبيعة علاقتها بالقائم بالعنف في ظرف زمني لا يتجاوز اليومين.

ومن الأهمية بمكان التنصيص على مقاومة وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن التي باتت تربط أكثر فأكثر بين التمكين الاقتصادي للمرأة ومحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي مقاومة تجسدت في البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار «رائدات»، الذي أطلقناه بإشراف السيدة نجلاء بودن رئيسة الحكومة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2022، حيث يتضمن البرنامج خط تمويل لفائدة النساء ضحايا العنف وذوات وضعيات تتميز بالهشاشة.

وإننا على قناعة أن دعم حقوق الضحايا من النساء والأطفال وكبار السن، رهين تضافر الجهود وحكمة التنسيق بين كل الفاعلين، بما يسمح بحماية الضحايا بصفة فورية أمام كل الانتهاكات التي تستهدفهن، وهو ما يدعونا إلى مزيد العمل التشاركي وتنسيق الجهود واعتماد نهج توافقي بين كل المكونات على الصعدين الوطني والجهوي ليكون الأثر إيجابياً، ومواصلة دربٍ نضالي، اقتنع به عديد الأجيال من المناضلين والمناضلات، في سبيل القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة. ذلك أن أشكال العنف عديدة وكلها سواء الجسدية منها أو النفسية أو الاقتصادية أو المعنقد مما يزيد من حتمية التساند الأثر المركب والممعقد بين كل القوى الحية الحالمية بعالم دون نساء ضحايا العنف.

والنجاحات المحققة والممارسات الجيدة والوقف على أيضاً على الإشكاليات التي من شأنها أن تحول دون تطبيق مقتضياته. ونفترض أننا نساهم من خلال هذا الرصد في تعديل الرؤية وتصويب السياسات حتى تكون نساؤنا وفتياتنا بمنأى عن أيّ انتهاكات أو سلوكيات تمّس من حرمتهنّ الجسدية والنفسية أو تناول من كرامتهنّ وموارددهن الاقتصادية.

وبما أنّ مناهضة العنف مرتبطة بتغيير العقليات والسلوكيات، فقد تميّزت سنة 2021 بالانفتاح على الأطر العلمية والأكاديمية والبحثية التي تبني على النظرة النقدية والتحليلية الواقع شهد ارتقاء ملحوظاً لمنسوب العنف خلال الفترة الأخيرة، وذلك رغم الجهود المبذولة لتقويض الخدمات لفائدة النساء ضحايا العنف، إضافة إلى تنظيم عديد التظاهرات والبرامج التوعوية والتحسيسية على المستوى الوطني والجهوي، تفرّدت بالطابع الفكري والإبداعي الذي يشيد بمكانة المرأة وبدورها الأساسي والفعال للنهوض بالأجيال.

واستناداً على الإحصائيات والمؤشرات المسجلة، فنحن نعلن عن حرصنا على أن تتضمن برامج الوزارة في المرحلة المقبلة، عديد التدخلات التي تهدف إلى تعزيز سياسة الدولة في مجال تكافؤ الفرص بين الجنسين ومقاومة العنف ضد المرأة من خلال تحسين الوقاية وآليات التوعية والتحسيس لتطوير المعاشر وتيسيرها وتحديتها في هذا الخصوص ودعم قدرات المتتدخلين للتعهد المناسب بالنساء ضحايا العنف، حتى نضمن حصول الضحايا على الحقوق الأساسية والتوجيه إلى الخدمات الملائمة، والاستجابة لاحتياجاتهنّ والحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والجهوية ضدّهنّ. وفي هذا الإطار تحديداً، نشير إلى جهود الوزارة في بعث مراكز لـ«إيواء النساء ضحايا العنف وأطفالهن والعزّم على تأمين مركز في كل ولاية تدريجياً، مع الترفع في اللعتمادات المالية المخصصة لبعثتها وتنسيقها، ومزيد العمل على تطوير الشراكة مع الجمعيات ذات الاهتمام بالنساء ضحايا العنف».

مقدمة

يتزامن إعداد التقرير الوطني لمتابعة مدى تنفيذ القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة بعنوان سنة 2021 مع دخول القانون حيز التنفيذ سنته الرابعة. ويجدر التذكير بأنّ القانون الأساسي الذي أقرته الجمهورية التونسية في 26 جويلية 2017، يتميز بكونه قائماً على المقاربة الحقوقية التي تسعى إلى حماية الحقوق الإنسانية للمرأة وحمايتها من مختلف أشكال التمييز وذلك انسجاماً مع التوجهات الأممية في هذا المجال واقتداء بالتجارب الناجحة في القوانين المقارنة لعديد البلدان، وتميز بالشمولية بتناوله الجوانب المتعلقة بالوقاية والحماية والتعهد بالنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهنّ وكذلك الجانب الجري لمرتكبي العنف.

وتعتبر وزارة الأسرة والمرأة والطفلة وكبار السن أن التقرير الوطني لسنة 2021 يُعدّ من أبرز التقارير الوطنية التي تعهد بها الوزارة لتضمينه مختلف المجهودات الوطنية والجهوية الخاصة بتنفيذ اللالزمات المحمولة على مختلف الشركاء لتطبيق القانون ومقاومة العنف المسلط على المرأة وما يمكن أن ينجر عنه من تداعيات تؤثر على الأفراد والمجموعة والمجتمع.

وفي إطار المتابعة، وتنفيذًا لمقتضيات الفصل 12 منه الذي نصّ على أن «تتولى الوزارة المكلفة بشؤون المرأة التنسيق بين مختلف المتدخلين المذكورين بالالفصول من 6 إلى 11 من هذا القانون¹ وإرساء آليات الشراكة والدعم والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بغية متابعة تنفيذ ما تم إقراراه. فإنّ الوزارة المكلفة بشؤون المرأة تقوم وفق ما ينص عليه الفصل المشار إليه بإعداد تقرير سنوي في الغرض».²

أعدّ هذا التقرير السنوي اعتماداً على ما جمع من تقارير وبيانات ومعطيات وإحصائيات واردة من قبل مختلف الهيئات الحكومية المعنية ومكونات المجتمع المدني على المستوى الوطني والجهوي، وقد تضمن عرضاً للإشكاليات التي تحول دون تنفيذ مقتضيات القانون وتقدم المقترنات العملية التي تُسهم في تجاوز الصعوبات وتسلیط الضوء على الممارسات الجيدة قصد الاستئناس بها وتأسيسها.

ويتضمن التقرير جملة البرامج والأنشطة المنجزة في تماش مع أبواب القانون من الوقاية إلى الحماية إلى التعهد والتتبع، إضافة إلى جزء خاص بالبيانات الإحصائيات المجمعة والتي تبرز مدى انتشار الظاهرة وأثارها على المجتمع. ويتضمن التقرير عرضاً لمختلف الإشكاليات التي يواجهها المتدخلون في أداء مهامهم وتحول دون تطبيق مقتضيات القانون على أحسن وجه. أما الجزء الأخير من التقرير فنقدم من خلاله جملة من التوصيات العملية التي من شأنها أن تساعد على مجابهة كل التهديدات التي تحيط بمكتسبات المرأة وبحقوقها الكونية وسبل تجاوز الصعوبات التي اعترضت هذا المسار.

¹ الوزارات المكلفة بالتنمية والتعليم العالي والتكوين المهني والثقافة والصحة والشباب والرياضة والطفولة والمرأة والشؤون الدينية والصحة والشؤون الاجتماعية والعدل والداخلية والهياكل ومؤسسات الرعاية والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات المختصة.

² قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

الإنجازات القطاعية في باب الوقاية

1. المجال الأمني

وقد تمكنت الوزارة من جهة أخرى في إطار برنامج العمل المشترك بين الوزارة ومركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة «الكريديف»⁵ من إعداد دليل استقبال النساء ضحايا العنف لفائدة أعوان قوات الأمن الداخلي» وتكونن إطاراتها حول محتواه باعتبار أن الهدف من إعداده هو احترام مبادئ المعاملة الحسنة والمطابقة للمعايير الدولية وللتشريع الوطني وللبروتوكولات والاتفاقيات الدولية والوطنية من ناحية وضمان الحماية الصحية والنفسية للضحايا وتوفير حاجياتهن حسب مختلف الوضعيات ونوعية الاعتداءات ومراعاة خصوصياتهن ودرجة حياتهن الخاصة وسربيتها بما يضمن التدخل العاجل والتعامل النزيه في تتبع الجناة.

ويعتبر التكوين حول مرحلة الاستقبال لضحايا العنف أول خطوة تبني علاقة الثقة المتبادلة بين الضحية والمعتمد / المتعهدة الأممي(ة) بما يسمح بمساعدة الضحية ومرافقتها خلال مسارها في تتبع الجاني، وتمكنها من التلقيات الكفيلة بالإبطاطة بها وتوفير الحماية الملائمة لها وكل الضمادات لمنع تكرار الاعتداءات عليها.

وقد تميزت سنة 2021 بمبادرة هي الأولى من نوعها في الجمهورية التونسية من خلال تنظيم ورشة محاكاة مسار التعهد بالنساء ضحايا العنف، وهي ورشة ذات بعدين منها التدريبي والتوعوي من جهة ومنها بعد الإجرائي من جهة أخرى. حيث اعتمدت أشغال هذه الورشة على مبدأ محاكاة واقع ضحية العنف في مسارها نحو تتبع المعتدي وذلك حسب نوعية العنف المسلط عليها وحسب علاقتها مع المعتدي وأيضاً حسب القطاع أو المؤسسة التي تتجه إليها قصد الحصولها على الخدمات الملائمة لحاجياتها، وذلك من خلال تشكيل فنانين قاموا بأداء أدوار الضحايا في مختلف وضعيات التهديد والاعتداءات.

وللأغرض تم الاعتماد على مشاركة المجتمع المدني العامل في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف نظراً للخبرة التي تميزه في تقديم الخدمات للضحايا، بالإضافة إلى القطاعات الحكومية المتقدمة من الصاف الأول: الداخلية، العدل، الصحة، الشؤون الاجتماعية والأسرة والمرأة بمختلف هيكلها وعلى تنوع خدماتها. وكانت الورشة مناسبة لمراقبة السلوكات المهنية وتسجิلها عند تقديم الخدمات للضحايا، إذ صورت مختلف المشاهد وردود أفعال

تنفيذاً للالتزامات المحمولة على وزارة الداخلية وتطبيقاً لمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يدعو الوزارة في فصله العاشر إلى وضع «برامج متكاملة حول مكافحة العنف ضد المرأة في التدريس والتكوين ... وذلك لتطوير طرق التعاطي مع شكاوى وقضايا العنف ضد المرأة».

وبناءً عليه عملت الوزارة على تفعيل دورها الوقائي بالإضافة إلى مهمتها في حماية الضحايا من النساء والأطفال. ومن هذا المنطلق نفذت جملة من الأنشطة ذات البعد التدريبي والتكويني لفائدة إطاراتها وأعوانها من الأمان العمومي ومن الحرس الوطني، عموماً ولفائدة إطارات الوحدات المختصة في جرائم العنف ضد المرأة والطفل إضافة إلى التكوين الأكاديمي والتكوين المستمر.

وإجمالاً تمكنت الوزارة من تنظيم حوالي 17 دورة تكوينية استهدفت مختلف الاختصاصات من مؤهلي الاختصاص العدلي درجة 02 ودرجة 03، ومن مؤهلي التخصص في البحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل، ومن العاملين بالفرق المختصة ومساعدي رؤساء الوحدات المختصة وأماموري الضابطة العدلية من الفرق المختصة وفرق الاستمرار.

وسعت الوزارة إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مجالات تدخلها من خلال حسن اختيار موضوع التكوين والتدقيق فيها، حتى يكون أداء المهام فعالاً ومستجيباً لحاجيات الضحايا، فتمحورت الدورات حول :

- «الإطار القانوني الوطني والدولي للبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل»
- «التعهد غير الجائي بالنساء والأطفال ضحايا العنف»
- «دور الوحدات المختصة في تنفيذ قرارات الحماية»
- «فنيات البحث والإجراءات المتبعة في قضايا العنف ضد المرأة والطفل»
- «تقنيات استقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف»
- «التعهد بالنساء ضحايا العنف»

مع الإشارة أن التكوين والتدريب الذي أُنجز في الغرض أمن من قبل الإطارات الأمنية المتمرسة في المجال والتابعة للإدارة الفرعية للوقاية المجتمعية، أو في إطار برامج التعاون الدولي³ أو تفعيلاً للشراكات مع الجمعيات المختصة في المجال⁴.

³ برنامج «دعم إصلاح قطاع الأمن بتونس»، بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي

⁴ جمعية المرأة والمواطنة بالكاف

⁵ بدعم من مكتب فريدريش إيريت ستيفتونق والأوروبي المتوسطية للحقوق

الأربع لمبني وزارة الداخلية باللون البرتقالي، وهو اللون المميز للحملة، مؤكدة بذلك التزامها بدعم مسار مقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

ومواصلة لعملها في الوقاية من العنف الرقمي تمكنت الوزارة من إعداد مطويات تحسيسية لفائدة النساء ضحايا العنف الرقمي توضح المقصود بالعنف الرقمي وتقدم نصائح عملية حمائية وأخرى للمحافظة على المؤيدات المتعلقة بالعنف الرقمي المسلط، وفي نفس الإطار أعدت دليل اجرائي لفائدة مأمورى الضابطة العدلية في مجال التعهد بقضايا العنف الرقمي المسلط على المرأة والطفل والخدمات التي تقدمها شبكة المتذللين للتعهد بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

المهنيين والضحايا، وإعادة بثها لتدارس مواقع الخللات والسلوكيات والممارسات الجيدة والتي تسمح بحماية الضحية والمرافقين لها.

أما في الجانب التوعوي والتحسيسي فقد وضعت وزارة الداخلية خطة اتصالية على المستويين المركزي والجهوي، تهدف إلى الوقاية من العنف ومكافحته من خلال ارشاد الضحية للمطالبة بحقها في التتبع العدلي ضد المعتدي وتعليم المعلومات الخاصة بأرقام الهواتف والعناوين لفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل والخدمات التي تقدمها لفائدة الضحايا. والتي من خلالها عملت الوزارة على تأثير حملة الـ 16 يوما من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة، فتفردت سنة 2021 بإضاءة الواجهات

2. السلطة القضائية والعدل

أجل ضمان حسن تطبيقه، والصعوبات التي تعرّض تطبيق القانون عدد 2017/58 على مستوى محاكم الكاف، وأهمية ملائمة النصوص القانونية السابقة مع هذا القانون لضمان حسن تطبيقه، والتحديات في تنفيذ القانون الأساسي عدد 2017/58.

أما في الجانب التكويني فقد عملت الوزارة على دعم القدرات من خلال التكوين المستمر حول اختصاص قاضي الأسرة على ضوء القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وذلك في إطار تفتيذ برنامج التكوين الإلزامي لدعم قدرات القضاة نظم المعهد الأعلى للقضاء.

في إطار برنامج دعم إصلاح القضاء وفي إطار حملة 16 يوما من الأنشطة لمناهضة العنف ضد المرأة، نُظمت سلسلة من الدورات مع قضاة وقاضيات يمثلون المحاكم التونسية ووزارة العدل والهياباكل المهنية للقضاة لتقديم نظرتهم وآرائهم بخصوص تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017، وقد تنوّعت المواضيع الدوائرية، وتم التطرق إلى المواضيع ذات الصلة بـ دور الهياباكل المهنية في التحفيز على حسن تطبيقه، والإعانة العدلية، وتكوين السيدات والساسة القضاة حول التعهد بالنساء ضحايا العنف، ودور المرشد القضائي بالمحاكم في توجيه النساء ضحايا العنف، ووضع نماذج التسخير الفنية، والتسخير الطبية ونماذج البحث بالشراكة مع وزارة الداخلية، وتباحث سبل التعاون بين وزارة العدل مع بقية الوزارات من

3. المجال الاجتماعي

بأهمية مقاومة السلوكيات العنيفة، استهدفت أكثر من 323 مستفيدا من منظوري مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي، ومتذللين اجتماعيين، طلاب، وأطفال، وشباب وأولئك. واتّخذت الحملات التحسيسية والتوعوية أشكالاً متعددة ومختلفة من حلقات وتظاهرات تحسيسية، إضافة إلى الموائد المستديرة، والدورات، والمسابقات.

أما الجانب التكويني فلم يغب عن برنامج عمل الهياباكل الجهوية للوزارة، إذ نظمت دورات تكوينية وورشات عمل لفائدة حوالي 125 مستفيدا من بين المتذللين الاجتماعيين والإطارات سواء كانوا تابعين لهياباكل النهوض الاجتماعي أو أعضاء الجمعيات العاملة في الحقل الاجتماعي وقد خص موضوع الدورات التكوينية، بالأساس، القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة.

التزاما بما جاء في باب الوقاية والحماية من العنف ضد المرأة، عملت الهياباكل الجهوية للوزارة على تفعيل دورها الوقائي من خلال وضع جملة من الأنشطة التحسيسية والتوعوية وتنفيذها، والتي تجاوزت التنظيم المناسباتي كي تحمل في تنظيمها الدورية والتنوع، وهو ما مكن المؤسسات الخاضعة للإشراف من تنظيم عديد الحلقات التحسيسية حول مواضيع مختلفة نذكر منها: التصدي للعنف في الأوساط الشبابية، والوقاية من العنف وبنده، والعلاقات السليمة، وأثار العنف الأسري على الفرد وعلى الأسرة وعلى المجتمع، والعنف المسلط ضد الطفل، والعنف الأسري، والعنف بين الأقران، والعنف المدرسي والمهني.

واعتمدت مقاربة المعالجة بالفن من خلال تقديم أشرطة وثائقية وعروض مسرحية لفائدة منظوري مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي للتوعية والتحسيس

4. مجال الصحة

- شهادة جامعية للدراسات العليا المختصة « La victimologie » لترسيخ المفاهيم حول العنف الذي تتعرض له النساء و كيفية التقصي و الوقاية و نظام الإحالة للضحايا.

وفي الإطار نفسه عمل مركز التكوين الدولي، التابع للديوان الوطني للأسرة والعمaran البشري على وضع خطة التدريب المستمر لجميع مهني الصحة⁶، وأخذًا بعين الاعتبار لجائحة كوفيد 19، فقد تواصل تعزيز قدرات مهني الصحة عن بعد و تأمين تدريب مكونين للكشف والاستماع والرعايا متعددة القطاعات للمرأة ضحية العنف الزوجي، بهدف تعزيز قدرات مسدي الخدمات في مجال التشخيص والوقاية من العنف والإبطاء بالنسبة ضحايا العنف. ونظمت ثلاثة دورات تدريبية عبر الانترانet لفائدة المتخصصين في الرعاية الصحية شملت حوالي 130 مشارك وقد تضمنت هذه الدورات تدريب المدربين حول الرعاية السريرية لضحايا الاعتداء الجنسي قد شارك فيها أطباء وقابلات من مركز الصحة الجنسية للديوان الوطني للأسرة و العمaran البشري و أخصائيين نفسانيين وأطباء أقسام الإستعجالي و الهياكل الصحية، إضافة إلى تنظيم الدورة التدريبية الثالثة حول الرعاية السريرية لضحايا الاعتداء الجنسي استكمالاً لمسار انطلق منذ سنة 2020.

تنفيذًا للفصل عدد 8 من القانون الأساسي عدد 58/2017 والذي يلزم الوزارة المكلفة بالصحة بوضع برامج متكاملة قصد مقاومة العنف ضد المرأة في التدريس الطبي و شبه الطبي والتكميل بتدريب العاملين في المجال الصحي في جميع المستويات لكشف وتقدير كل أشكال العنف ضد المرأة والوقاية منه والفحص والعلاج والمتابعة بغرض التعهد بالمرأة والأطفال المقيمين معها ضحايا العنف. وتتوالى توفير فضاءات خاصة باستقبال ضحايا العنف و تقديم الخدمات الصحية و النفسية لهم.

إضافة إلى أن العنف المسلط على النساء يمثل انتهاكاً للحقوق الإنسانية للنساء فإن منظمة الصحة العالمية صنفت مشكلة صحية عمومية لما له من تداعيات على الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية للنساء، إذ يلعب قطاع الصحة دوراً أساسياً في حماية النساء من العنف فلا يقتصر دوره على العلاج فقط بل يشمل أيضاً المساهمة في الوقاية والذكشاف المبكر لحالات العنف. وباعتبار أن احترام المرأة ضحية العنف وحفظ كرامتها والعمل على طمأنتها والتفيف من حدة قلقها يعد من المبادئ العامة للتعهد بالنساء ضحايا العنف، تسعى وزارة الصحة إلى تكريس الالتزام بالأخلاق المهنية والحرفية في التعامل مع المرأة ضحية العنف وضمان الحماية لها من خلال مجموعة الخدمات والتدخلات التي توفرها مختلف مؤسساتها.

أما في مجال تطوير القدرات وتدريب العاملين في المجال الصحي، فقد شرعت كلية الطب بتونس منذ السنة الدراسية 2017-2018 تدريس كل من الشهادات التالية :

- شهادة جامعية للدراسات العليا المختصة عن الفترة المحيطة بالولادة « la paternité » ومن مكونات برنامجها العنف ضد المرأة أثناء الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية،



5. المجال التربوي

ضمن التعليمات والسلوكيات وتجذير التربية على المساواة من أجل تأصيل المبادئ والقيم الحقوقية الكونية في إطار الشراكات مع المجتمع المدني والهيآكل العمومية منها :

- مشروع « هنّ الآن : مخيمات المساواة » مع جمعية اليافعين واليافعات ADO+، استهدفت تلاميذ 10

في إطار استراتيجية نبذ العنف والتمييز ضد المرأة سعت وزارة التربية إلى ترسیخ مبادئ حقوق الإنسان في كونيتها وشموليّتها ودعم قيم المساواة بين الجنسين ونشر التثقيف الصحي والجنساني، حرصت الوزارة في هذا الصدد على وضع برنامج تعليمية وترويجية وتنقّيفية وبرامج تكوينية لفائدة مختلف الفاعلين التربويين، بهدف دعم نشاط النوادي منها التربية على المواطنة من خلال إدماج المهارات الحياتية

⁶ بالشراكة وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.



مؤسسات تربوية من خمس ولايات : الكاف وبن عروس وتونس وجندوبة وقفصة بهدف دعم قدراتهم وبناء شخصيات نسائية قيادية.

- مسابقة ألعاب وأدوار للقطع مع التنميط والتقسيم الاجتماعي للأدوار القائم على الجنس، استهدفت تلاميذ معهد الفنون بالعمران.



- في يادرة الأولى من نوعها، نظم نشاط «رياضة دون عنف»، استهدف فرقاً مختلطة من التلاميذ والللميدات بالمؤسسات التربوية بولاليتي نابل والمهدية، قصد تكريس ثقافة التشارك وعدم التمايز وتقاسم الانتصار والهزيمة في النشاط الرياضي.



- ونظمت الوزارة في إطار مناهضة جميع أشكال العنف والتمييز المسلطين على النساء والفتيات حملات تحسيسية مكثفة وخصص حيز زمني في حرص مواد اللغات والتربية المدنية لفتح النقاش والتحاور مع التلاميذ حول مخاطر العنف ضد المرأة. وأمّنت حلقات تكوينية باعتماد محاكم فرجوية لمساءلة المسلمات وإعادة تربية التمثيلات الجتماعية لفائدة 120 رئيسة وحدة لديوان الخدمات المدرسية.

• مشروع «من أجل مدرسة أكثر تسامحاً : يحلو فيه العيش»، بهدف نشر ثقافة قواعد التعايش السلمي المشترك وقبول الاختلاف مع معهد غوته الألماني للغات INSTITUT GOETHE، وأنجزت في الغرض دورات تكوينية لفائدة 13 مؤسسة تربوية حدودية تحتوي على مبيت مدرسي، بهدف الاستغال على التصورات الجتماعية وتمكين الفتيات ودعم حظوظهن في المجال الثقافي والرياضي والاجتماعي والدراسي.

• مشروع «لا للعب بالحقوق»، من أجل تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص مع المركز التونسي المتخصص TUMED ، استهدف تلاميذ 100 مؤسسة تربوية من المهددين بالانقطاع والتسرب المدرسيين في ولايات بنزرت وتوزر وقفصة والقصرين وسلiana.

• مشروع «المعالجة بالفن لنبذ العنف المسلط على النساء والفتيات في الفضاء الأسري» ضمن شراكة تونسية جزائرية سويسرية، أنتجهت بمقتضاهما مسرحية HABIBI باللغة الفرنسية، ونظم 26 عرضاً بجمعي المندوبيات الجهوية للتربية، ووجهت العروض أساساً إلى تلاميذ المعاهد داخل الوطن وخارجها، إضافة إلى برمجة 15 عرضاً بالمسارح الجزائرية و10 عروض بالمسارح السويسرية.

أنجزت الوزارة أنشطة ثقافية متنوعة في عدد من المؤسسات التربوية (ابتدائية، إعدادية، ثانوية) في مجال التوازن الأسري ومحاباة المخاطر التي تهدّد سلامة الأسرة بسبب تفشي ظاهرة العنف المسلط على النساء والفتيات، وقد اعتمدت الأساسية على الجانب الفني والإبداعي للتلاميذ من خلال الرسم والمسرح ...

نفّذت المؤسسات التربوية في إطار انخراطها ضمن حملة 16 يوماً من النشاط لمقاومة العنف ضد المرأة، باقة من الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية التي أنجزت جميعها في إطار الشراكة مع البرنامج العالمي للأغذية PAM والمندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة من أهمها :

- مهرجان الألوان لمناهضة العنف ضد النساء في الحديقة النموذجية العمومية بالبلفدير، بالشراكة مع بلدية تونس وبدعم من البرنامج العالمي للأغذية.



6. المجال الثقافي

هذا الجانب التوعوي والثقافي. وتنوعت مضامين التظاهرات الثقافية بين عروض فنية وندوات فكرية ومعارض وعروض السينما والمسرح والورشات وبلغ عددها 15 تظاهرة، وأكّبها حوالي 1311 من الرواد من بين الفتيان والفتيات من مختلف الفئات العمرية.

وقد تمكنت إدارة المطالعة العمومية، من خلال شبكة المكتبات العمومية وبالشراكة مع مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة الكريديف، من وضع وتنفيذ برنامج خاص للتعرّيف بالقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والمتّصل بالقضاء على العنف ضد المرأة وتنظيم معرض للتعرّيف بمجلة الأحوال الشخصية. فتمكنت هذه الفعاليات من تغطية إقليميّة 24 ولايّة ليس فقط منها عديد الفئات العمرية ومنهم بالخصوص الأطفال الذين تمتعوا بحلقات نقاش TALK BIB وورشات وأنشطة موجهة لهم.

في إطار مناهضة العنف ضد المرأة وتطبيقاً لأحكام القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والمتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة، نظمت وزارة الشؤون الثقافية جملة من الأنشطة والتظاهرات التي ترمي إلى الوقاية من العنف المسلّط على النساء، وذلك من خلال مؤسساتها الثقافية سواءً المنتسبة لمؤسسات العمل الثقافي المتكونة من مركبات دور ثقافة أو تلك المنتسبة لإدارة المطالعة العمومية مثلّة في المكتبات العمومية الجهوية والمحليّة.

وتهدّف هذه الأنشطة إلى رفع منسوب الوعي والتوعية في علاقة بأشكال العنف الممارس ضد المرأة والمساهمة في اكتساب النساء ثقافة التصدّي لكل أشكال العنف ضدها والتّشهير به وتتبع مرتكبيه، وحتى لا يبقى في دائرة المسّكوت عنه باعتبار أن العمل الفني والإبداعي والفكري له دور فعال في

7. مجال التعليم العالي والبحث العلمي

من أيام تحسينية ودراسية، ولم يغب أيضاً الفن عن هذه المبادرات فنظمت مسابقات في الرسم والمسرح والفيديو والإنتاج المسرحي حول العنف المسلّط ضد المرأة عموماً والمرأة الريفية خصوصاً. وأصدرت الجامعة المجلة الالكترونية «أنا حرة» والتي تعنى بمناهضة العنف ضد المرأة، ومن خلالها تم التطرق لمجموعة من المواضيع ذات العلاقة لعل أبرزها العنف السياسي، العنف الرقمي، المرأة ضمن سياق الرؤية الإسلامية، وتقديم جملة من الإحصائيات تخصّ نسب العنف ضد المرأة المسجلة الخاصة بالخط الأخضر لمقاومة العنف ضد المرأة 1899 وأخرى خاصة بما سُجّل بولاية قفصة.

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها من جامعات ودوّابين الخدمات الجامعية على تنفيذ مقتضيات باب الوقاية والحماية من العنف ضد المرأة من خلال القيام بجملة من الأنشطة ذات البعد التحسيني والتوعوي والتّكويّني نذكر منها خصوصاً تنظيم حلقات النقاش، تظاهرات، حفلات موسيقية، لقاءات تنشيطية وتنثّيفية وتحسيّنية وتقديم مداخلات. وذلك انخراطاً منها في فعاليات إقليميّة 16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة والبرنامج الوطني للاحتفاء باليوم العربي واليوم الوطني للأسرة. إذ عملت جامعة قفصة على تنظيم ندوة لفائدة طلاب قصد التعريف بمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017



فيديو تحسيني من إنتاج طلبة المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانية بقفصة حول العنف المسلّط على المرأة الريفية وذلك في إطار مشاركتهم في تظاهرات



الرابط : <https://www.facebook.com/watch/?v=598161521286845>

النوع الاجتماعي والصحة النفسية وتنظيم معرض فني إضافة إلى عروض حول فنون الدفاع الذاتي عن النفس. واستفاد من جملة هذه الأنشطة طلبة المبيعات الجامعية في مختلف الولايات. وكان للإعلام نصيب في مشاركة الجامعة هذا المسار التوعوي وذلك من خلال تأثيث البرامج الإذاعية بمحطات حول مناهضة العنف ضد المرأة على امتداد أيام الحملة الدولية.

وفي السياق نفسه تمكنت دواعين الخدمات الجامعية بالشمال والمتوسط والجنوب، وبالشراكة مع الهيابك الحكومية الجهوية ومكونات المجتمع المدني، من القيام بحملات توعوية في صفوف الطالبات للوقاية من العنف المسلط عليهن سواء في المحيط الأسري أو داخل المؤسسات التعليمية أو في الفضاء العام بمختلف مكوناته، وذلك من خلال تنظيم حوالي 20 نشاط من حلقات حوار ونقاش وحفل موسيقي وتنشيطي وأيام تحسيسية حول العنف المبني على

8. مجال الشؤون الدينية

وتفاعلًا مع الوضعية الوبائية المنتجة عنجائحة كوفيد 19 التي تواصلت خلال سنة 2021، لم يقتصر النشاط على المشاركات الحضورية، بل اعتمدت الوزارة في تنظيمها لبعض التظاهرات على تقنيات التواصل عن بعد، وتمكنت من تنظيم ندوات علمية حول «أهمية الخطاب الديني في تحصين الأسرة من الإدمان» وندوة وطنية، بالشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان مكتب تونس، وأخرى حول «تغير اتجاه الصورتين آليات الرصد للدفاع عن حقوق الإنسان والتوعي من الانتهاكات : وحدة الرصد بوزارة الشؤون الدينية نموذجاً».

وفي هذا الخصوص، أحدثت وزارة الشؤون الدينية وحدة رصد ومتابعة للاعتداءات والانتهاكات التي تطال الإطارات الدينية ووضعت خططاً أخضراً للتليغ عن العنف المسلط عليهم، وتمكنت الوحدة من إعداد أول تقرير سنوي شمل في جانب منه الاعتداءات المسلطة على الإطارات الدينية من النساء وتضمن توصيات حول وقاية وحماية المرأة الإطار الديني من العنف وما ينجر عنه من آثار سلبية.

وقد عملت وزارة الشؤون الدينية، من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية، على إبراز المكانة الهامة للمرأة في المجتمع وضرورة احترام الإسلام مع التأكيد على دورها الريادي في صلاح وتوازن الأسرة والمجتمع.

تعمل وزارة الشؤون الدينية على إبراز دور الإسلام في تكريم المرأة والرفع من مكانتها والحرص على واجب حسن معاملة الزوجة وتربيبة البناء مع المحافظة على أهمية دور الأسرة في حماية الشباب من العنف، وذلك من خلال تأكيدها على هذه المبادئ في الرسائل الموجهة لمرتادي المساجد خلال الخطب الجمعة، حيث تخصص سنوياً خلال الحملة الدولية لـ 16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة خطب الجمعة تؤكد على مكانة المرأة في الإسلام وعلى مناهضة ديننا العظيف لكل أشكال العنف والخط من ذرامتها. هذا بالإضافة إلى الدروس التوعوية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية في المجال.

عملت الوزارة، وفي إطار برامج التعاون الدولي وبالشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والعمل على ترسیخ منظومة فكرية حقوقية تأسس على قيم التسامح وقبول الاختلاف ونبذ كل أشكال التمييز والعنف والكراهية. مبنية على دعم قدرات منظوريها وإطاراتها المسجدية وتدريب الأئمة الخطباء والواعظات والوعاظ والمؤديات والمؤديين بالكتاب حول عديد المسائل ذات العلاقة، فنظمت دورات تدريبية حول «حرية الرأي والتعبير ودور الإطارات الدينية في مناهضة خطاب العنف والكراهية» وحول «المقارنة القوقازية ل التربية الطفل في الكتاب».

9. مجال الإعلام

وتسمم الهيئة في الوقاية من العنف المسلط على النساء من خلال دعم قدرات الصحفيين والعاملين بالقنوات الاتصالية ومسؤولي التحرير بما يسمح لهم بتعديل المضمون الإعلامية الموجهة، غير أن سنة 2021 لم تشهد تنظيمًا مكثفاً لهاته الأنشطة جراء تداعيات جائحة كوفيد 19 وأثرت صعوبة الوضع الوبائي الذي عاشته بلادنا على البرمجة السنوية.

تعمل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي وال بصري على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بوصفها محور عمل ومتابعة مستمرة لها إذ تسعى إلى تعديل المشهد الإعلامي وفقاً لمبادئ حرية التعبير وحقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثيق الدولي والتشريع الوطني ومن بينها المساواة بين الرجال والنساء في الحضور الإعلامي وفي تناول قضاياهم دون تمييز على أساس الجنس مع السهر على رقابة مضمون الإعلامية التي تبثها القنوات الإذاعية والتلفزيونية.

10. مجال الشباب والإدماج المهني

3. الوقاية من اللعنف عبر توفير حق الصحة والشغل وتعزيز فرص الهجرة النظامية.

4. تعزيز الشراكة بين جميع القطاعات المتداخلة الشباب والرياضة والتربية...

وفي الإطار نفسه شهدت سنة 2021، اعتماد بيان تونس بشأن «الشباب وحقوق الإنسان» ، والذي سلط الضوء على ضرورة رفع كافة التحديات التي تواجه الشباب وحماية حقوقهم وإعمالها الكامل، لتمكينهم من الاضطلاع بدورهم بوصفهم مكونا أساسيا في المجتمع، وذلك باعتبارهم الطاقة المجتمعية لمستقبل تونس، وهو ما يستوجب بلورة سياسات واستراتيجيات وطنية منسقة توفر بيئة مناسبة لتحفيزهم على الخلق والإبداع والتغيير. وعليه فإن تمكين الشباب وبناء قدراته الذاتية وتنشئته على احترام مبادئ حقوق الإنسان يشكل شرطا أساسيا لبناء مجتمعات ديمقراطية وسليمة ضامنة للحقوق والحربيات.

ووعيا منها بأهمية الاستثمار في إمكانيات الشباب وتوجههم نحو المشاركة الفعالة في توطيد ديمقراطيتها الناشئة وفي دفع جهود التنمية، تعمل وزارة شؤون الشباب والرياضة على وضع أفضل السياسات والمقاربات لتنمية قدرات شبابها وتمكينهم وتوسيع مشاركتهم في مختلف أوجه الحياة العامة، ومن ذلك تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني لمشاركة الشباب والشابات في صنع القرار العام ولتمثيلهم في الحياة العامة على المستويين الوطني والمحلي، بهدف تعزيز مشاركتهم في نشر ثقافة وقيم اللعنف، وهو ما له الأثر على التنمية والأمن والسلم.

ومن ناحية أخرى، و إيمانا بأهمية العمل المشترك لتفعيل التشريعات الوطنية وال استراتيجيات القطاعية، وعملا على تكريس المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص والقضاء على جميع أشكال التمييز، وإيمانا بأن الشباب قوة فاعلة في بناء المجتمعات وحرصا من وزارة شؤون الشباب والرياضة على توفير الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية وتهيئة الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الفتيان والفتيات وتفعيل طاقاتهم وتحميلهم المسؤولية لتوسيع إسهامهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فقد شهدت سنة 2021، إمضاء اتفاقية شراكة بين وزارة شؤون الشباب والرياضة والإدماج المهني ووزارة المرأة والأسرة وكبار السن من بين أهدافها تعزيز مجهودات الدولة في دعم الرياضة وتشجيع التربية البدنية خاصة بالنسبة إلى الأطفال والنساء، وتعزيز الوعي الاجتماعي بأهمية الرياضة النسائية، وتدعم دور المرأة في النهوض بال المجال الرياضي، وتعظيم ممارسة الفتيات والنساء للأنشطة البدنية في مختلف الأوساط ولفائدة مختلف الشرائح العمرية، وحماية الحق في السلامة ومقاومة جميع أشكال العنف والتمييز في الأوساط الرياضية.

تنفيذاً لاتفاقية الشراكة الخصوصية المبرمة بين المرصد الوطني للشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة واصل المرصد الوطني للشباب عمله خلال سنة 2021 لتنفيذ مشروع «نوادي السلام»، والتي تهدف إلى نشر القيم المدنية والمواطنة المسؤولة لدى الشباب والياافعين، وغرس قيم التسامح والمساواة والعدل ونبذ العنف والكراهية.

ويرتكز هذا المشروع على الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، الذي يقوم على السلم والعدل وعلى القرار الأممي 2250، الذي يؤكّد على الدور الهام والداعي الذي يمكن للشباب أن يؤديه في معاضدة مجهودات الدولة من أجل تعزيز السلم والأمن، باعتبارهما قوة فاعلة في مكافحة التطرف العنيف.

وعلى هامش ورشة العمل التي نظمها المرصد الوطني للشباب في أبريل 2021، لتقديم نتائج الدراسة التحليلية «الشباب في مواجهة العنف»، والتي أجرت بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تم الإعلان الرسمي عن انطلاق مسار إعداد الإستراتيجية الوطنية حول الشباب والسلم والأمن طبقاً للقرار الأممي 2250 التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب وتحقيق التمكين الاقتصادي والإدماج الاجتماعي ونشر ثقافة وقيم اللـ عـنـفـ لـديـهـ مماـ يـعـزـزـ فـرـصـ الـتـنـمـيـةـ وـالـأـمـنـ والـسـلـمـ عبر مقاربة تشاركية وقطاعية تجمع كل الأطراف المتداخلة.

وبناءً على نتائج هذه الدراسة التي خلصت إلى أن انتشار ظاهرة العنف لدى الأوساط الشبابية مردها الأساسي انتشار الخطاب العنيف في كل مكان من ذلك الأوساط السياسية والمنابر الإعلامية والمحيط الأسري والمدرسي والشائع والفضاءات الافتراضية ووسائل التواصل الاجتماعي كل ذلك جعل الشباب اليوم ليس بمنأى عما يدور حوله من ممارسات وعنف لفظي وجسدي، ستهدف الإستراتيجية إلى تعزيز مشاركة الشباب وتحقيق التمكين الاقتصادي والإدماج الاجتماعي ونشر ثقافة وقيم اللـ عـنـفـ لـديـهـ عبر مقاربة تشاركية وقطاعية تجمع كل الأطراف المتداخلة، وبالتالي إعادة الاعتبار لروح الشباب وتشريكه فعلياً في كل مراحل صياغة الاستراتيجيات التي تخصه وأيضاً متابعة تنفيذها وقيمتها.

وفي ختام سنة 2021، تمكن المرصد الوطني للشباب من عرض خارطة طريق أولية لهذه الإستراتيجية، والتي اعتمدت في وضعها على 4 محاور أساسية :

- 1.** تفعيل مشاركة الشباب في صنع القرار.
- 2.** التربية على ثقافة اللعنف وتعزيز مهاراته في مجال حقوق الإنسان والمواطنة.

11. وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

والعنف المسلط على المرأة وذلك من خلال إشراك مختلف الأطراف المعنية والاستنارة بالطرق العلمية والتكنولوجيات الحديثة للوقاية من العنف.

ينقسم العمل في هذا الخصوص إلى عدة جوانب منها ما يتعلق بالوقاية ومنها ما يتعلق بالحماية وأخر بالإجراءات والمؤسسات. وبخصوص الجانب الوقائي يرتكز التدخل على التوعية والتثقيف من جهة، ودعم القدرات والتكوين من جهة أخرى والجانب البحثي والأكاديمي الذي يتضمن مختلف الدراسات إضافة إلى إنتاج البيانات الإحصائية حول العنف المسلط على النساء ونشرها.

على ضوء المقاربة الحديثة للنوع الاجتماعي في التعاطي مع ظاهرة العنف ضد المرأة واستناداً للالتزامات المحمولة على وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن خاصة في الجانب المتعلق بالوقاية من العنف المسلط على النساء تواصل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة كبار السن مسارها في مقاومة العنف المسلط على المرأة وعلى كل فئات المجتمع من الطفولة إلى كبار السن، من خلال وضع سياسات دامجة وتنفيذ برامج وأنشطة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مكونات المجتمع والجهات عبر مختلف مؤسساتها وهيئاتها الوطنية والجهوية، من أجل نشر ثقافة اللاعنف ومحاربة كل أشكال التمييز.

التوعية والحملات التدريسية

من 25 نوفمبر الموافق لليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة لتوacial إلى 10 ديسمبر الموافق لليوم العالمي لحقوق الإنسان، والتي بدأت الوزارة على تنظيمها منذ السنوات السابقة كسائر دول العالم، إذ تهدف هذه الحملة الدولية إلى كسر حاجز الصمت إزاء العنف ودعم الوعي وخلق رأي عام مناهض لكافة أشكال العنف والتمييز بما من شأنه أن يسهم في دعم كل الطاقات وتنسيق الجهود للحد من هذه الظاهرة وتدعيمها الخطيرة على الأسرة وعلى المجتمع، ودعوة كل المكونات الوطنية والدولية نحو إيجاد حلول جذرية لها.

وتحت شعار «العالم البرتقالي: معا لننهي العنف ضد المرأة الآن»، سلطت الوزارة الضوء على أهمية تناغم الأدوار بين كل مكونات المجتمع وتجانسها من خلال نشر رسائل توعوية تحمل في طياتها إبداعات فكرية ونشيرية وشعرية تقرّ بمكانة المرأة في المجتمع ودورها الأساسي للنهوض بالأجيال. فتضمن برنامج الحملة السنوية عديد المحطات الإبداعية والتوعوية التي تميزت بطابع جديد يؤكد افتتاح الوزارة على الأطر العلمية والأكاديمية والبحثية التي تتبني على النظرة النقدية والتحليلية الواقع يشهد ارتفاعاً ملحوظاً لمنسوب العنف خاصة خلال الفترة الأخيرة، من خلال تنظيم عديد الأنشطة التوعوية والتثقيفية على المستويين المركزي والجهوي تخصص بالأساس لمزيد التعريف بالقانون الأساسي للقضاء على العنف ضد المرأة وبالآليات تطبيقه من الوقاية إلى الحماية إلى الخدمات. وهو ما ميز سنة 2021 بالتنوع والتجديد في التنظيم وفي المحتوى.

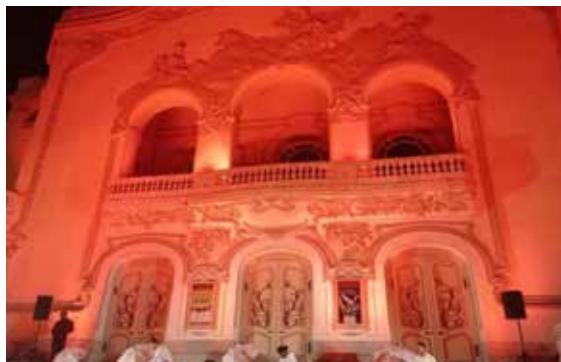
ترتكز عملية التأثير في الأفراد والمجتمعات على جملة من الآليات التوعوية والتثيسية، والتي تعتمد بحسب الفئات المستهدفة بالعملية التوعوية حتى يكون الأثر إيجابياً ويمكن من تغيير الصور النمطية والأحكام الميسقة التي تبرر العنف المسلط على المرأة من ناحية وتعيق عملية تغيير العقليات والسلوكيات بما يمكن من احترام الذات الإنسانية في شموليتها.

ومن هذا المنطلق عملت الوزارة على اعتماد جملة من البرامج والأنشطة والأدوات ذات البعد التدريسي، بصفة متواصلة وعلى مدار السنة، متباوقة بذلك النطء المناسبي في التعاطي مع مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي، على اعتبار أن التغيرات المجتمعية تتطلب العمل المتواتر لضمان أكثر نجاعة للسياسة التوعوية المعتمدة.

وفي هذا الإطار، تمكنت الوزارة على المستوى الوطني والجهوي، ومن خلال مختلف هيئاتها، من تنظيم عدة أنشطة توعوية تجاوزت 120 تظاهرة، التي اعتمدت في نشرها على قنوات متعددة نجد منها الميداني والتواصل المباشر وأيضاً الرقمي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والواي، إضافة إلى السمعي البصري من خلال المشاركات الإذاعية والتلفزيونية التي تساهم في إثارة الرأي العام وتقديم التوضيحات الضرورية وتحفيز مختلف الجهات والمبذولة للتوعية مختلف مكونات المجتمع.

ولعل من أبرز الأنشطة الجماهيرية للتوعية حملة لا 16 يوماً من النشاط لمقاومة العنف ضد المرأة،

بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة لما يمثله هذا الصرح الثقافي المميز من صبغة رمزية تاريخية وثقافية ولتموقعه في أهم شوارع تونس العاصمة «شارع الحبيب بورقيبة». فتّمت إضاءة واجهة المسرح باللون البرتقالي المميز للحملة مرفوقاً بلوحة فنية شبابية راقصة معبرة عن رفض كل أشكال العنف ضد المرأة ولنشر ثقافة اللامعنف.



وتحت إشراف الدكتورة آمال بلحاج موسى، وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، رفقة كل من السيد الشاذلي بوعلائق، والي تونس، والسيدة سعاد عبد الرحيم شيخة مدينة تونس، وبمشاركة عدد هام من الممثلات والممثلين من الفن المسرحي، تم الانطلاق في الحملة الدولية «16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة» من أمام المسرح البلدي



تحمل في ثناياها نثراً وشعراً لمفكرين وشاعرات وباحثين آمنوا بمكانة المرأة وحقوقها في ظل تطور المجتمعات وعملوا على بناء ثقافة اللامعنف.

وقد تميزت حملة 16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة لسنة 2021⁷، بطابع متعدد ومبدع، يعود بنا إلى الفكر والبحث لدى التونسيين والتونسيات من خلال نشر إرساليات قصيرة



حافلة توعوية لمناهضة العنف ضد المرأة



مثلت الحافلة التوعوية لمناهضة العنف ضد المرأة، التي جابت ربوع تونس من شمالها إلى جنوبها، أداة متعددة لتمرير رسائل إيجابية لمكافحة العنف المسلط على النساء عبر توحيد الخطاب بين المستوى المركزي والمستوى الجهوي والتحسيسي بضرورة التصدي لجميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وأيضا ضد كل الفئات المجتمعية.

وكان ذلك من خلال تشريك الشباب الناشط في الجمعيات الحقوقية ومن الطلبة، عبر تأثيث فقرات متنوعة : من رقص وتعبير جسماني، إلى توزيع دعائم اتصالية، إلى مسابقات وغيرها من الأنشطة الجماهيرية. والتوجه إلى الأحياء السكنية قصد توعية أكثر عدد ممكн من التونسيات والتونسيين بمختلف الفئات العمرية والتعليمية.



مندوبيـة المهدـية



مندوبيـة زـغـوان



مندوبيـة توـزـر



مندوبيـة الـقيـروـان

دعائم اتصالية ونشر فيديوهات ثنائية الأبعاد حول المسائل المتعلقة بالقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والاستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة ومختلف الخدمات الموجهة لفائدة الضحايا وخاصة منها الخط الأخضر 1899.

هذا وقد رافقت الحافلة التوعوية، عدة برامج وأنشطة على مستوى الجهات، استهدفت عدة فئات وفي مختلف الفضاءات: الأسواق الأسبوعية، المعاهد والجامعات، الفضاءات الترفيهية والمهنية... إذ عملت فيها الإطارات الجهوية على تأمين حصص تثقيفية وتواصلية لفائدة الأفراد والجماعات من خلال تقديم



مندوبيّة باجة : يوم توعوي حول التمكين الاقتصادي لفائدة المرأة العاملة بالقطاع الفلاحي



مندوبيّة سيدي بوزid : أنشطة توعوية جماهيرية



مندوبيّة قصبة : الفن والمسرح قنوات للتوعية والتثقيف

في مختلف الميادين، واعتباراً أنّ حقوقهن المكرسة في القوانين هي من المكاسب الهامة التي لا يمكن إلا تطويرها فاستحقاقات النساء هي مكاسب لا يمكن التراجع عنها.

ومن جهته، وبناءً على معطيات البحث المُوظّف حول «دور النساء والشباب في الوقاية من التّطرف العنيف» الذي أَنْجَزه الكريديف، تمكّن المركز من إنتاج محمل فني توعوي بصوت الفنان مهدي الصغير وإخراج الفنان منذر بن عبد المولى تحت مسمى «حيٌّ»، وهي أغنية موجهة إلى الشباب تهدف إلى التّوعي من التّطرف العنيف من خلال موسيقى إيقاعية.

وفي الإطار نفسه واعتتماداً على مقايربة المعالجة بالفن وتوظيف الجانبين الفني والإبداعي، بادر الفنان التونسي القدير لطفي بوشناق بتسجيل أغنية جديدة من ألحانه وكلمات لطفي عبد الواحد وتوزيع عدنان شقرور تحمل عنوان رسالة⁸ إلى رجل، وقد أَنْجَزت هذه الإِسالَة الفنية الْهادِفَة تقديرًا لدور الفن وأهله في نبذ كل أشكال العنف ضد المرأة والتصدي لروافده وأسبابه وإشاعة ثقافة المساواة بين الجنسين، وتعزيزاً لقيم المناصرة المجتمعية لقضايا المرأة التونسية.

هذا وقد سبق أن أهدى الفنان القدير أغنية «نساء الأرض»⁹ بمناسبة العيد الوطني للمرأة، قناعة منه بأنّ نساء تونس هن جزء لا يتجزأ من بناء الدولة



نساء الأرض - لطفي بوشناق



غناء و ألحان : لطفي بوشناق



رسالة إلى رجل - لطفي بوشناق

أغنية المصوّرة «حيٌّ» من إنجاز مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة بصوت الفنان مهدي الصغير وإخراج الفنان منذر بن عبد المولى، عضوي المجموعة الفنية «سي المهد». .



ونظّم الكريديف عروضاً توعوية للشريط القصير «بسكلات»¹⁰، المتمخض عن الدراسة النوعية التي كان المركز قد أَنْجَزها حول «العنف المسلط على المراهقات واحتياجاتهن من حيث الخدمات»، خلال سنة 2020، وقد مُرّ الشريط في ولايات تونس الكبرى ونابل، وفق

زنامة متعددة وفاق الجمهور 100 شخص، واستهدف الطلبة (طلبة الماجستير بكلية العلوم القانونية والمراهقين/ات ومنشطين/ات دور الشباب ونشطاء المجتمع المدني ومرتادي الفضاءات الثقافية.

⁸ تم إنجاز أغنية رسالة إلى رجل بالشراكة مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد.

⁹ تم إنجاز أغنية «نساء الأرض» بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

¹⁰ تم إنتاج الشريط بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

حملة حقوق النساء ضحايا العنف تحت شعار «مانيش وحدى»



عملت الوزارة على نشر ثقافة اللامعنف من خلال إعداد حقيبة حقوق النساء ضحايا العنف تحت شعار «مانيش وحدى»¹¹، وتم تنظيم حملة تحسيسية على مستوى الجهات خلال شهر مارس 2021 للتعریف بهذه الحقبة، وتوزع حوالي 6000 على مختلف المندوبیات الجهوية واعتمادها في مختلف الأنشطة التوعیة في مجال مقاومة العنف ضد المرأة ونشر المعلومة لتصل إلى مختلف الفئات سواء كانوا من الضحايا أو من الشرکاء.

يمكن النّفاذ إلى الموقع على صفحة الاستقبال لموقع وزارة المرأة والسرة وكبار السن عبر الرابط الإلكتروني :



www.contre-violences-femmes-tunisie.com

وبالتوالي مع إعداد الحقبة، انطلقت الوزارة منذ شهر مارس 2021 في تأثيث موقع معارفي حول المساواة ومقاومة العنف ضد المرأة، وهو فضاء رقمي يقدم المعلومة المبسطة حول المسائل المتعلقة بالمساواة والتمييز والعنف المسلط على النساء وأيضاً الخدمات المتوفرة للضحايا من تطبيقات رقمية وتقابير ودعائم اتصالية وتوعوية.

ويمثل الموقع مجال تفاعلاً مدرجاً ضمن الموقع الرسمي للوزارة، مُنجز باللغتين العربية والفرنسية، ويحتوي على معلومات مفيدة لفهم أسس العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ويتضمن الموقع فيديوهات ثنائية الأبعاد حول المسائل المتعلقة بمقاومة العنف ضد المرأة أعدت لتبسيط المعلومات وتوثيقها ويمكن تحميلها واستخدامها في مختلف الفعاليات.



فيديوهات ثنائية الأبعاد

¹¹ بالتعاون مع مجلس أوروبا.

القواعد الواجب اتباعها لضمان السلامة الرقمية للنساء والفتيات. إضافة إلى حصتين إذاعيتين خاصتين لبرنامج « نهج التربينال » أنتجا للغرض بالشراكة مع الإذاعة الخاصة « إي.أف.أم ».

وبتنسيق متواصل أطلق الكريديف مبادرة « 7 أيام من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء في الوضعيات الهشة ». أنجزت بولاية مدنين بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج سلامات تونس. وقد تكونت المبادرة من أنشطة تكوينية وأنشطة توعوية من خلال تنظيم ورشات توعوية لفائدة المهاجرات- ين حول حقوقهن-هم في تونس وحملة ميدانية لفائدة العموم حول مناهضة العنف ضد النساء عامة وضد المهاجرات خاصة. وفي نفس الإطار، تم الشروع في الإعداد لتطبيقة « برايس روم PRESS ROOM » المخصصة للصحفيات-ين.

وفي موافى سنة 2021 نظم المركز حملة رقمية حول « العنف الرمزي ضد النساء والفتيات »¹² لتسلیط الضوء على العنف القائم على النوع الاجتماعي المستبطن والمقبول بديهياً من قبل المجتمع على أن « طبيعي ». تکمن خصوصية الحملة في أنها تناطح الرجال والفتياں من خلال رجال وفتياں مؤمنين بالمساواة بين الجنسين، وت تكون الحملة من 3 شهادات حية بُثت على مواقع التواصل الاجتماعي إضافة إلى تركيز عدد من اللافتات على خلفية حافلات شركة نقل تونس.

هذا وقد ساهم الكريديف في التنديد بمختلف أشكال العنف وخاصة منها السياسي والرقمي، فأطلق في بداية سنة 2021 حملة رقمية تحت شعار « #السياسة_موش_كان_للرجال » على شبكة التواصل الاجتماعي. وهي حملة تهدف إلى مناصرة القيادة والمشاركة السياسية للنساء ونفاذهن إلى مواقع القرار وذلك من خلال كسر الصور النمطية ذات العلاقة بتقسيم الأدوار بين الجنسين. وتنقسم الحملة إلى جزأين : قدم الجزء الأول تحت شعار « المطبخ ليس فقط للنساء » من خلال نشر معلقتين وعدد من الفيديوهات لرجال/فتياں يرددون الشعار، وذلك في إشارة إلى الصورة النمطية التي تحصر دور النساء في الطبخ وفي الفضاء الخاص والتي يتم الترويج لها بشكل خاص خلال شهر رمضان. أما الجزء الثاني فقد جاء تحت شعار « السياسة ليست فقط للرجال » وذلك للتأكيد على أهمية انخراط النساء في الشأن السياسي وقدرتهن على ممارسة القيادة التدويلية وعلى تحقيق الإضافة في مجال الحكومة الجامعية.

وبمناسبة اليوم العالمي للإنترنت الآمن الموافق لـ 9 فيفري من كل سنة، أطلق الكريديف بالشراكة مع برنامج سلامات تونس حملة رقمية إعلامية تحت شعار « خليك آمنة ». بهدف التعريف بالعنف الرقمي ضد النساء وأشكاله وأثاره وطرق الوقاية منه باتباع وسائل وأليات السلامة الرقمية. وتكونت الحملة من معلومات رقمية المسماة بـ « وصايا آمن العشرة » وهي عدد من

المنشورات



كل سنة، وبمناسبة العيد الوطني للمرأة التونسية، وبالتوالي مع إصدار القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 الموافق لـ 11 أوت، دأبت الوزارة على نشر التقرير الوطني السنوي حول مدى تطبيق هذا القانون، والذي يقدم مختلف المجهودات المبذولة من قبل القطاعات المتدخلة ومكونات المجتمع المدني في جميع أبواب القانون من الوقاية إلى الحماية إلى التعهد والخدمات. وقد نُشر سنة 2021 تقريري سنتي 2019 و2020.

¹² بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.



واستكمالاً لمسار انطلق سنة 2014 حول وضع آليات متعددة القطاعات للتعهد بالنساء ضحايا العنف، تمت طباعة ونشر الحقيقة الخاصة بالبروتوكولات القطاعية للتعهد بالنساء ضحايا العنف والتي تتكون من 11 وثيقة رسمية ومصادق عليها من قبل السيدات والسادة وزراء وزارات الصدف الأولى من التدخل: العدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

وكان مناسبة أيضاً لتقديم الأدلة القطاعية للتعهد بالنساء ضحايا العنف لفائدة المتدخلين في قطاعات العدل والداخلية والصحة الشؤون الاجتماعية والمرأة بتاريخ 10 جوان 2021، المنجزة في إطار الشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تنفيذاً للمشروع النموذجي المشترك حول « وضع آليات متعددة القطاعات للتعهد بالنساء ضحايا العنف »، المنجز بالشراكة مع الديوان الوطني للأسرة والعمان البشري وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمشروع في طور التعميم على مستوى الجهات.

توجد اليوم نصوص قانونية تنظم وجود النساء على الإنترنات.

• **العنف الرقمي ضد النساء في تونس¹⁵**، لقد انطلق العمل على هذا الموضوع تبعاً لما سجله تفشي هذه الظاهرة وما أكدته الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها حول: « العنف ضد النساء في الميديا الاجتماعية : الفايسبوك نموذجاً »، ونتيجة افتقار تونس للمراجع التي توثق شهادات نسائية لمن تعرضن للعنف الرقمي ووصفهن لأنثاره، خاصة منها، النفسية عليهن، تناولت هذه الوثيقة الآثار النفسية والاجتماعية للعنف الرقمي بالاعتماد على الشهادات الحية للنساء من مختلف الأعمار والانتتماءات السيوسيوثقافية يصف فيها العنف الرقمي الذي يتعرضن له والآثار التي خلفها عليهم. وتهدف الدراسة إلى المناصرة السوسية اجتماعية المناهضة لكل أشكال العنف الرقمي المسلط على النساء وخاصة إلى توعية المتدخلين/المتدخلات الحكوميين وغير الحكوميين لوضع سياسات ثقافية اجتماعية تناهض العنف الرقمي المسلط على النساء والفتيات وترافق ضحاياه.

• **تقرير لتقصي احتياجات المكلفات بالتعهد النفسي بالنساء ضحايا العنف الرقمي**، وخاصة منهن العاملات في الهيئات الحكومية وغير الحكومية في مجال التكوين وتنمية القدرات. وذلك بهدف المساهمة في التعرف على مبادئ الرعاية النفسية والاجتماعية المثلث للتعهد بالنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة منه العنف الرقمي.

وحرص مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة على إنتاج العديد من المنشورات ذات العلاقة بمقاومة العنف المسلط على النساء من ذلك تخصص العدد 53 من مجلة الكريديف لمسألة « العنف الرقمي ضد النساء »¹³. إذ أعد الكريديف عدة ورقات توجيهية حول عديد المواضيع ذات الصلة تمحورت الأساسية حول :

• **واقع النصوص القانونية والتعاطي القانوني والمؤسساتي مع العنف الرقمي¹⁴** فتم الاهتمام في هذه الورقة بالجرائم المسلطة على النساء والفتيات بصفتهن مستعملات لفضاء الرقمي وبالتالي فإن الأمر لم يتعلق بالجريمة المعلوماتية في مفهومها الضيق، التي تشمل جرائم الاعتداء على البيانات وتخريب الأنظمة المعلوماتية ودميرها، وإنما بالجرائم التي ترتكب بواسطة التكنولوجيا المعلوماتية أو الجرائم التي تكون فيها المعلوماتية أداة للاعتداء على النساء والفتيات وهي تشمل الجرائم الأخلاقية وجرائم الفدف والثلب والاعتداء على المعطيات الشخصية والحياة الخاصة والشخصية.

والهدف من دراسة الإطار القانوني المتعلق بالفضاء الرقمي انطلاقاً من مقاربة رقمية يتنزل في إطار السعي لتمكين النساء من ضمان حقهن في الوصول إلى هذا الفضاء والمشاركة فيه بصفة آمنة وفعالة على قدم المساواة مع الرجل باعتبار أن تنامي ظاهرة العنف وأشكاله المختلفة التي تتعرض لها النساء بهذا الفضاء تعد أحد أبرز مظاهر التمييز ضدها والتي وجّب القضاء عليها في إطار القانون بالنظر إلى أنه لا

¹³ بدعم من برنامج سلامات تونس.

¹⁴ بالتعاون مع منظمة سكاف - برنامج سلامات - تونس، منشورات الكريديف - ديسمبر 2021.

¹⁵ بالتعاون مع منظمة سكاف - برنامج سلامات - تونس - منشورات الكريديف - ديسمبر 2021.

بالإضافة إلى بعض المنشورات باللغة الفرنسية حول:

- Les violences fondées sur le genre faites aux adolescentes et la réponse à leurs besoins en termes de services.
- La mise en place de la stratégie nationale de production des indicateurs des violences faites aux femmes à partir des registres administratifs.

- La mise en œuvre d'une stratégie nationale pour la production d'une batterie d'indicateurs genre et autonomisation économique.

التكوين ودعم القدرات

إنتاج «دليل استقبال النساء ضحايا العنف لفائدة أعضاء قوات الأمن الداخلي»¹⁶، ونشره بمختلف أسلوكيهم، ويكتسب الدليل أهميته من حيث المحتوى إذ يقدم المبادئ التوجيهية والقواعد السلوكية التي تتنظم العلاقة بالإطار الأمني وضحية العنف، ضمناً للحماية الكاملة للنساء والفتيات ضحايا العنف من خلال تقديم ما تحتاجه الضحية من إصغاء وإرشاد وتوجيه ومساعدة ومراقبة في أفضل الظروف وفي تطابق مع المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية المضمونة بالاتفاقيات والصكوك الدولية المناهضة لكل أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات.

وعلى إثر اعتماد هذا المحمل التكويني تم تأمين تدريب في مجال تقنيات الاستقبال والتوجيه للنساء ضحايا العنف لفائدة مأمورى الضابطة العدلية المكلفين بمحصن الاستمرار بالدرس الوطني والأمن العمومي، ومن غير العاملين بالوحدات المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة بهدف ضمان التعهد الجيد بالنساء والأطفال ضحايا العنف من طرف متذملي/ات الصفة الأولى في القطاع الأمني قصد الاستئناس به من أجل تطوير أدائهم/هم وتحسين الخدمات التي يقدمونها لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف.

وقد نظم الكريديف ورشتي تنمية قدرات خلال شهر نوفمبر 2021،مواصلة لما عمل عليه منذ سنة 2015، خاصة في الجانب المتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لإنتاج مؤشرات العنف المسلط على النساء اعتماداً على السجلات الإدارية صلب قطاعات الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والداخلية والعدل والصحة والشأنون الاجتماعية، وذلك لفائدة الإطارات المختصة بالوزارة وبوزارة العدل. وقد رافق هذا التدريب إنتاج محملين تدريبيين خاصين يقطاعي العدل والأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن. حول «إنتاج مؤشرات العنف المسلط على النساء اعتماداً على السجلات الإدارية».

تعتبر الوزارة أن دعم القدرات من أهم التالية لتحسين الأداء والتدخل سواء في الجانب التخطيطي والاستراتيجي أو في الجانب المتعلق بالتعهد بضحايا العنف، وذلك نتيجة للأدوات الجاهزة في أداء المهام خاصة بالنسبة للهيآكل الجهوية للوزارة. ذلك أن السيدات والسادة رؤسات ورؤساء المصالح الجهوية لشؤون المرأة والأسرة توكل لهن/لهم مهمة متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع في مجال المرأة والأسرة وأيضاً التعهد بالوضعيّات الخاصة بحالات العنف المسلط على النساء على مستوى الجهات الراجعة لهنّ هم بالنظر.

وفي هذا الإطار عملت الوزارة من خلال هيأكلها الجهوية على تأمين حوالي 28 دورة تكوينية على مستوى الجهات حول القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، و التعريف بآليات التعهد بالنساء ضحايا العنف وتقنياته وغيرها من المواضيع ذات العلاقة، وذلك لفائدة أكثر من 500 مهنية من بين المهنيين القطاعيين وبعض الفئات الخصوصية على غرار المساجين والطلبة واللاجئات السوريات.

ومن جهة ثانية، وسعياً لدعم التحصيل الأكاديمي حول التعهد بضحايا العنف، انطلقت الوزارة بالشراكة من مجلس أوروبا في وضع برنامج تكويني عبر منصة «Hallib HELP» الخاصة بالمجلس، فتم تأمين تكوين مكونين متعددي الاختصاصات أوكلت لهم مهمة إعداد درس خصوصي حول التعهد بالنساء ضحايا العنف.

وترجمت دورة تكوينية لسنة 2022 لتأمين الدروس لفائدة الشركاء من الهيآكل الحكومية ومكونات المجتمع المدني وخاصة منهم أعضاء الهيئات التنسيقية الجهوية لمقاومة العنف ضد المرأة، علماً وأن مدة التكوين تتراوح بين 4 و 5 أشهر، ويكون التكوين عن بعد ومشفوعاً بشهادة معترف بها من مجلس أوروبا.

وقد كان للكريديف دور هام في دعم المسار التكويني في مجال مقاومة العنف ضد المرأة، إذ تمكن من

¹⁶ بالشراكة مع منظمة فريدريش إيبرت مكتب تونس ومنظمة الأوروتوسيطية للحقوق.

الظاهرة وتأثيراتها وتشجيعهن على الانخراط بشكل أكبر في مكافحة كل أشكال الانتهاكات لحقوق الإنسان ومكافحة القوالب النمطية، و التعريف بأساسيات السلامة الرقمية وألياتها الكفيلة بتعزيز حماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة لكل فرد مهما كان موقعه، وذلك لفائدة شابات وشبان من المنخرطات والمنخرطين في المجتمع المدني، وأيضا لفائدة ثلة من المحاميات/المحامين الشبان، والمستشارات البلديات بولاية سليانة.

وفي إطار تنفيذ مكونات مبادرة « 7 أيام من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والأشخاص في وضعيات هشة »، خاصة في الجانب التدريبي، عمل الكريديف على تنظيم جملة من الدورات التدريبية الخصوصية عن بعد حول « العنف المبني على النوع الاجتماعي وأساسيات السلامة الرقمية» بهدف تنمية المعارف فيما يتعلق بموضوع العنف الموجه ضد النساء عامة والعنف الموجه ضدهن في الفضاء الرقمي والسلامة الرقمية خاصة وذلك من خلال توعيتهم بأشكال هذه

البحوث والدراسات

مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة - الكريديف إضافة إلى المكتسب الوطني المختص في رصد العنف المسلط على المرأة المحدث بمقتضى القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 في فصله 40، وهو المرصد الوطني لمقاومة العنف ضد المرأة.

وخلال سنة 2021، تمكّن كل من الهيكلين من تطوير جملة من البحوث والقراءات النقدية والعلمية التي ساهمت في تقديم نظرة علمية حول ظاهرة العنف المسلط على النساء في مختلف فضاءاته وبمختلف تمظهراته.

انطلاقا من الإيمان أن البحث العلمي والدراسات هي من أهم المجالات التي يمكن أن تساهم في تقدم الدولة وتطورها، من خلال تقديمها لصورة واقعية توصف المجتمع في أدق تفاصيله، فإن تقدم البحوث والدراسات تتطلب من الدولة إيلاء الاهتمام الضروري بالمؤسسات الأكademie والعلمية وتطوير أدواتها نظراً لدورها الأساسي في عملية تصويب السياسات والرؤية العامة للتدخل من ناحية وصنع القرار من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق أوكلت المهمة البحثية إلى هيابل مختصة ترجع بالنظر إلى الوزارة نذكر منها بالأساس

مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة - الكريديف

الموظفة لأول مرة بالنسبة إلى هذه الإشكالية، التي ستنتهي إلى البناء على أساسيات محلية للقيام بأنشطة ميدانية تحدد على ضوء نتائج البحث قصد تفعيل دور النساء والشباب من الجنسين في الوقاية من التطرف العنيف.

وقد أُنجز البحث الميداني النوعي بمشاركة النساء والشباب من الجنسين والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في الولايات التالية : تونس الكبرى، نابل، جندوبة، سوسة، المهدية، القิروان ومدنين وتطاوين. وعرضت نتائجه خلال تنظيم ندوة دولية التأمت يوم 14 ديسمبر 2021.¹⁷

1. البحث الموظف للوقاية من التطرف العنيف حول « دور النساء والشباب في الوقاية من التطرف العنيف »

يعتمد البحث Recherche-action على المقاربة النوعية التشاركيّة من مجتمع البحث (النساء والشباب من الجنسين) ومؤسسات المجتمع المدني والفاعلين الحكوميين بهدف وضع استراتيجيات وتنظيم أنشطة ميدانية للوقاية من التطرف العنيف على ضوء خصوصيات الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي المحلي واعتمادا على دور النساء والشباب من الجنسين. ويهدف إلى تقديم قراءة علمية متعددة لخصائص للسياسات المحلية في تفاعلها وتعاطيها مع ظاهرة التطرف العنيف باعتماد مقاربة البحث

¹⁷ بالتعاون مع مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن DCAF.

3. دراسة وطنية حول «التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للعنف المسلط على النساء في تونس»

في تناقض مع الرؤية الاستراتيجية للوزارة وبتكليف ومتابعة من سلطة الإشراف، انطلق الكريديف منذ آواخر سنة 2021 في الإعداد لإنجاز دراسة وطنية حول «التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للعنف المسلط على النساء في تونس»، بالاعتماد على مقاربة متعددة للاتصالات تثير التدخل والقرار للحد من هذه الظاهرة. وتساهم في إحداث نقلة نوعية من حيث المنهجية التحليلية ومعطيات العلمية.

4. ثالث دراسات حالة حول «العنف الرقمي»

استهدفت دراسات الحالة ثلاثة فئات خصوصية وهي الصحفيات، والقياديّات في المجتمع المدني والقياديّات في المجال السياسي، وذلك بهدف فهم أفضل لظهورات العنف الرقمي المسلط على هذه الفئات، أسبابه، طبيعته، وكيفية التعاطي معه من قبل كل فئة.

2. دراسة كمية وكيفية حول «واقع الفئات النسائية الهشة وسبل الدمج الاجتماعي والاقتصادي»

تهدف الدراسة إلى توفير معطيات علمية كيفية وكمية لفئات نسائية خصوصية لم يقع تناولها بالدراسة والتلليل والتقصي حول واقع بعض الفئات النسائية الهشة على غرار حاملات الإعاقة الجسمية أو الذهنية، الأمهات العازبات و النساء العاملات في القطاع الفلاحي وعاملات المنازل وعاملات الجنس... والبحث في سبيل إدماجهن اجتماعياً واقتصادياً، إضافة إلى قياس مدى تمعنهن بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية بهدف التعرف على أشكال العنف المسلط على هذه الفئات وكيفية الإحاطة بهن واقتراح مصفوفة وطنية منتجة على أساس علمية أميريكية لهذه الفئات النسائية قصد الاستنارة بها في وضع برامج الإحاطة والتعهد القطاعية.

وعلى إثر إعلان فتح باب الترشحات لانتداب مكتب دراسات لتنفيذ العمل الميداني للدراسة تم التعاقد مع مكتب دراسات متخصص في المجال، انطلق في إنجاز العمل الميداني في ولايات تونس الكبرى وجندوبة والقيراط وصفاقس من خلال تنظيم مجموعات بؤرية ومقابلات فردية.

المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة

• دراسة حول «محددات العنف الزوجي»

تهدف الدراسة إلى تقديم فهم أفضل للعنف المنزلي من أجل تحسين رعاية الضحايا ومرتكبي العنف وتوجيه الجوانب الوقائية بشكل أفضل.

وتتميز المنهجية المعتمدة بالتجديد بارتكازها على جانبي لم يتم التطرق إليهما سابقاً، الجانب الأول يسلط الضوء على فهم العنف الأسري في بعده البنوي وديناميكيه العنف المنزلي وتحديداً المخاوف الظاهرة وهيكلته والوقاية منه من خلال قراءة مسار حياة الزوجين بينما يبحث الجانب الثاني في حاجيات الضحايا وسبل التعهد بهن إضافة إلى التعهد بالقائمين بالعنف. فالمنهجية المعتمدة متعددة الاتصالات مُراعية بتحليلها القرارات الصادرة والمتعلقة بالعنف الأسري وتحليل الأبعاد النفسية والاجتماعية لهاته الظاهرة. فتضمنت بذلك صنفين من المحددات الفردية والمجتمعية.

أما العمل الميداني للدراسة فقد استهدف أولى مراكز الاستقبال والاستماع والتعهد بالنساء ضحايا العنف والتي تسيرها أساساً جمعيات مختصة في المجال، باعتبار الخبرة المكتسبة بشأن العنف المنزلي والتي يمكن أن تساهم في تحديد المحددات الفردية والعائلية وكذلك احتياجات الضحايا. وقد أستهدفت الضحايا ومرتكبي العنف لمزيد فهم ديناميكية الظاهرة، وضبط احتياجات الضحايا.

قدمت الدراسة بعض التوصيات يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ضرورة اعتماد سياسة شاملة ومتماكفة لمكافحة العنف الأسري.
- تعزيز أنظمة استقبال ضحايا العنف بما يستجيب لاحتياتها لا سيما من خلال إنشاء مراكز إيواء متخصصة وتسهيل الوصول إليها، سواء في حالة الطوارئ أو في حالات المستعجلة.

- اقتراح برامج تعليمية موجهة للأطفال والمرأهقين حول صورة الرجل والمرأة والأزواج والحياة الزوجية وإدماج التعبير عن الحقوق الأساسية للإنسان وخاصة حقوق المرأة.
- دعم الحملات الإعلامية للتحقيق وإزالة الغموض عن الظاهرة وكافة الإجراءات القانونية المصادبة لها والوقاية من العنف ضد المرأة عموما واستهداف الشباب خصوصا قصد توعيتهم بظواهر العنف الزوجي في مختلف المسارات التعليمية والفضاءات الثقافية وغيرها.

• إنشاء خلية طوارئ في المؤسسات الاستشفائية لأهمية دور المهنيين الصحيين في تشخيص الصدمات الناتجة عن العنف.

• وضع آليات للتعهد بمرتكبي العنف بدون استثناء العقوبة، بوصفه جزءا من النظام الجزائري لما لهذه العملية من دور في تفادي العود.

اللقاءات والندوات

العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث تميزت بتركيزها على المنحى التفكيري القائم على المقاربات الفكرية المتعددة وتقديم وجهات النظر المختلفة في خصوص كيفية معالجة مناهضة العنف ضد المرأة والتي تساعد على التعمق في فهم أساليب تفاقم هذه الظاهرة خاصة مع جائحة الكوفيد واقتراح أدوات وأدوات للمعالجة، وكانت مناسبة للدكتورة آمال بالحاج موسى سيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن للإعلان عن إنجاز الوزارة لدراسة حول التكلفة الاقتصادية للعنف المسلط على النساء خلال السنة المقبلة.

تمكنت الوزارة والهيئات تحت الإشراف من تنظيم حوالي 11 لقاء من اللقاءات النقدية والعلمية الوطنية حول العنف المسلط على المرأة وفي الفضاء الأسري، والتي تميزت بالبعد النقدي والتثليطي والافتتاح على المبحث الأكاديمي والثروة الجامعية من بين الأساتذة والطلبة، ومن أهم الندوات :

1. الندوة الوطنية « نحو مقاربة نقدية لكيفية معالجة ظاهرة العنف المسلط على المرأة »¹⁹، الأولى من نوعها، من حيث الطرح وطبيعة المشاركين من بين الأساتذة الجامعيين المتميزين في المجال القانوني وفي



¹⁹ بالشراكة مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

والأكاديميين وأهل الخبرة في مجال النوع الاجتماعي ذلك أن النقاش العلمي يمثل آلية من الآليات للتغيير مصريحة أن مقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي يتطلب إستراتيجية متعددة الأبعاد أمام قوة المتغيل «العنيف» وسلطة الرمزي «المتميّز» المتبدلة في المجتمع والمتوازنة عبر الأجيال وفي الممارسات في كل الفضاءات.



محددات العنف الزوجي التي أجزها المرصد، وبينت أبرز نتائجها أن العنف الزوجي قائم على النظرة الدونية للمرأة، وأن أسباب هذه الظاهرة تعود بالأساس إلى الفقر والهشاشة وخاصة الهشاشة الاقتصادية للنساء ضحايا العنف التي تمنعن من الخروج من دائرة العنف، إلى جانب عدم المعرفة بالقانون الذي يؤدي إلى عدم التقاد إلى القضاء والتلقيح عن العنف لدى المرأة المعنية والإفلات من العقاب بالنسبة إلى لمعتدي.



تعديل طرق ومنهجيات العمل بما يسمح بتطوير قدرات وخبرات الفاعلين من أجل استثمارها والرفع من جودة أداء المتدخلين في المجال الأسري ونجاجته، وإيجاد حلول وآليات مستحدثة للتعاطي مع ظاهرة العنف داخل الأسرة.



2. ندوة علمية أكademie يوم 07 ديسمبر 2021 تحت عنوان « العنف الممارس ضد المرأة بين سطوة المتغيل وضغط الواقع »

عبرت الدكتورة آمال بالحاج موسى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن خلال إشرافها على أشغال هذه الندوة على انفتاح الوزارة على الجامعة والباحثين



3. ندوة حول « القراءة اجتماعية في بيانات الخط الأخضر والنتائج الأولية لدراسة محددات العنف الزوجي »²⁰, والتي تجاوزت القراءة الوصفية للأرقام ودراسة ظاهرة العنف الزوجي من المنظور الاجتماعي والسياسي، إلى التعمق في تحليل هذه الإحصائيات والبيانات من خلال دراسة الظاهرة من منظور اجتماعي سوسيولوجي يعكس واقع ضحايا العنف. وكانت الندوة مناسبة أيضاً لتقديم نتائج دراسة



4. ندوة علمية يوم 10 ديسمبر 2021 تحت عنوان « العنف الأسري والعنف المجتمعي : أية علاقة », والتي تهدف إلى تعميق البحث والدرس ورصد التجارب الوطنية في مجال الأسرة أمام ما تعشه الأسرة التونسية من ارتفاع منسوب العنف داخلها. والتي دعت السيدة الوزيرة من خلالها إلى



²⁰ بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الأوروبي.

الإجراءات والخدمات

1. الإستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة

بالضحايا فقط، وهي مرحلة بعدية للعنف المسلط، يل يرافقه بعد العلاجي للقائم بالعنف باعتباره مكوناً أساسياً في دائرة العنف، ويسبقه التدخل الوقائي بمختلف مستوياته التربوية والتوعوية والتواصلية ويتراوّه إلى التمكين ودعم القدرات.

إضافة إلى المسؤولية المؤسساتية التي تعمل على دعم الموارد البشرية والمالية وتطبيق الإطار التشريعي. وهو أساس الشراكة وتقاسم المسؤولية بين جميع الأطراف المعنية على جميع المستويات الوطني والجهوي والمحلي.

وتهدف الإستراتيجية الجديدة لمقاومة العنف ضد المرأة، المصادق عليها بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الموافق لـ 08 مارس 2021 إلى القضاء على العنف ضد المرأة بتجفيف منابعه، وتكامل مكونات الحماية والتعهد والتمكين واستعمال التدخل لفائدة الضحايا من الفئات الهشة زمن الجائحة والأزمات واعتماد سياسات عامة ومنظومة قانونية ذات مردودية.

وتتضمن الإستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة أربعة (04) محاور أساسية تشمل التوجهات الإستراتيجية القطاعية والأفقية، وتمثل هذه المحاور في: الوقاية من العنف ضد المرأة والحماية والتعهد بالنساء ضحايا العنف والحكومة والتنسيق والسياسة العامة والإصلاح التشريعي وإنفاذ القانون.

انطلقت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن منذ سنة 2019 في تقييم الإستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة المصادق عليها في 2008، المنفذة خلال المخططين التنمويين السابقين، إذ سعت الوزارة إلى بناء رؤية موحدة للإستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة، وضمان توافق كل الأطراف يؤسس لانخراط الهيئات الحكومية ومكونات المجتمع المدني ويساهم في تفعيلها وتزيلها على أرض الواقع، خاصة أمام التغيرات والتطورات التي عاشتها بلادنا على إثر جائحة كوفيد 19، التي أثرت على الأسرة التونسية وأفرادها من خلال تسجيل ارتفاع واضح لمنسوب العنف، وعلى ضوء المقاربة النوع الاجتماعي في التعاطي مع ظاهرة العنف ضد المرأة واستناداً لمختلف الصكوك الدولية، حملت النسخة الجديدة من الإستراتيجية في ثناياها غاية الاستدامة من أجل اجتناث العنف المسلط على المرأة ومناهضة مختلف أشكال التمييز ضدها.

وتستند الإستراتيجية الجديدة من ناحية أولى، على التعبئة المجتمعية من خلال تشريك مختلف الأطراف ذات العلاقة وبالرجوع إلى المنهجيات العلمية في تقدير العنف ومتابعته. و تستند الإستراتيجية من ناحية ثانية على العمل على نشر ثقافة الوعي بمخاطر العنف ومناصرة إنفاذ القانون لأحد السبل للتوقى من الظاهرة والحد منها. وذلك باعتبار أن تطبيق الظاهرة لا يمكن أن يرتكز على التدابير الحماية والخاصة بالتعهد

ويخلص الجدول التالي الآليات والأهداف الخاصة بكل محور :

الآليات / الأهداف	المحور
<ul style="list-style-type: none"> • نشر الوعي بمخاطر العنف ضد المرأة وتكريس مبدأ المساواة • التملك البيداغوجي لمقاومة العنف ضد المرأة من خلال إدراجها في اطر التعليم الرسمي وغير الرسمي • «ابناث» خطاب الكراهية • إشعار بالعنف وتدخل ملائم لكل فضاء 	الوقاية من العنف ضد المرأة
<ul style="list-style-type: none"> • إرساء منظومة حماية وتعهد محورها الضحية تقوم على مقاربة مبنية على حقوق الإنسان وملائمة للثقافة والعمر • ضمان التدخل الناجع بناء على السلامة ومسؤولية الجناة ومزيد الاستعجال في ذلك في ظل جائحة الكوفيد 19 • تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء • مساعدة الضحية مع التعهد بها في الهياكل المختصة وتحسين الخدمات إلى جانب تمثيل المرافقة والإدماج 	الحماية والتعهد بالنساء ضحايا العنف
<ul style="list-style-type: none"> • تقدير علمي للعنف ضد المرأة وتدخل موجه ونابع • تيسير سبل تقاد الضحية لمختلف الخدمات • هيكلة إطار التنسيق • مردودية هيأكل رصد العنف • تشاركيّة أفضل للإطراff المتدخلة 	الحكومة والتنسيق
<ul style="list-style-type: none"> • التعهد السياسي بالدور القيادي في تأطير مقاومة العنف ضد المرأة. • توفر الموارد الضرورية للإنجاز، • شراكة الأطراف المؤسساتية وغير المؤسساتية (الضحايا ومكونات المجتمع المدني) في التنفيذ الوطني والجهوي للإستراتيجية • اكتمال المنظومة القانونية لمقاومة العنف وإنفاذها 	السياسة العامة والإصلاح التشريعي وإنفاذ القانون

بمشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2022 والمخطط التنموي 2021-2025.

ولتفعيل مكونات الإستراتيجية وتمويلها تمت برمجة خط تمويل خاص بميزانية الوزارة لسنة 2022 لفائدة هذه الإستراتيجية وذلك ضمن قسم الاستثمار، وإدراجه

2. المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة

وبحسب الفصلين 12 و13 من الأمر عدد 126 لسنة 2020، توكّل للمجلس الإداري :

مهمة إبداء الرأي خاصة حول :

- مشروع الميزانية والحساب المالي وتقرير نشاط المرصد،
- صفقات المواد والخدمات،
- الشراءات والتقويمات والتبادل وتسويغ العقارات وكذلك قبول الهدايا والوصايا،
- كل مسألة أخرى تتعلق بالتصريف وبتسهيل المرصد يرى المدير العام فائدة في عرضها على المجلس.

تواصل العمل خلال سنة 2021 على تركيز المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة وتفعيله باعتباره مكملاً مؤسسيّاً هاماً يدل على التزام الدولة التونسية بمواصلة العمل على مقاومة العنف ضد المرأة من جهة والتزام وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن باعتبارها وزارة الإشراف على تنزيل ما جاء في الفصل 40 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 وأيضاً الأمر الحكومي عدد 126 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المنظم للمرصد.

شهدت سنة 2021، تركيز المجلس الإداري للمرصد والذي يتكون من 10 أعضاء، وفق ما جاء في العدد 88 من الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ممثلون لكل من رئاسة الحكومة، وزارات الداخلية، والاقتصاد، والمالية ودعم الاستثمار (2)، والشؤون الاجتماعية، والتنمية، والصحة، والمرأة والأسرة وكبار السن، بالإضافة إلى ممثلة عن الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري.

منسيٰ الهيئات البعض الولائيات، بهدف تعزيز معارفهم وقدراتهم في تناسق مع الإطار القانوني المنظم للهيئات.

• في إطار التنسيق مع شركائهما، نظم المرصد « يوماً مفتوحاً حول المهام المختلفة للمرصد والخط الأخضر »²⁶ لفائدة أعضاء الهيئة التنسيقية لمقاومة العنف ضد المرأة بولاية الكاف تلته حلقة عمل لتوطيد نتائج جلسات الاستشارات القانونية التي أجريت لصالح النساء ضحايا العنف بنفس الولاية.

• وفي افتتاحها على الأجيال القادمة، تم توقيع اتفاقية شراكة بين المرصد وكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية، من خلالها تمكنت مجموعة من طلبة العيادة القانونية بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بزيارة المرصد للتعرف على مهام المرصد ودور الخط الأخضر.

و عمل المرصد من المفاهيم المتعلقة بأشكال العنف المسلط على المرأة، لاسيما العنف الاقتصادي، فانطلق في تنفيذ برنامج شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم من سفارة كندا يهدف إلى وضع منهجة وطنية لقياس العنف الاقتصادي ولتكون أداؤه منهجهة لضمان الفاعالية والكفاءة والشفافية والحكم الرشيد والرصد وتقييم السياسات العامة والميزانيات من حيث تطبيق القانون 58 ومكافحة العنف الاقتصادي ضد المرأة.

أما في الجانب الباحثي فقد انطلق المرصد أيضاً في إنجاز بعض الدراسات الخصوصية لعل أبرزها دراسة حول « تقييم استجابة قطاع الأمن والعدالة للعنف ضد المرأة » بالشراكة مع مركز جينف لحكومة قطاع الأمن، وقد أعلن عن الانطلاق في تنفيذها خلال ورشة نظمت للغرض في سبتمبر 2021. وتهدّف الدراسة إلى دعم الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع الأمن والعدالة في عملية تقييم استجابتها للعنف ضد المرأة، وفقاً لمجال تدخلها وتحديد سبل جديدة للإصلاح وتعزيز التنفيذ الفعال للمهام والقضاء على العنف ضد المرأة.

و ضمناً لاستقلالية المرصد، وتوفير الوسائل اللوجستية والموارد البشرية، حتى يمكن من أداء مهامه، شرعت الوزارة في الإجراءات الإدارية اللازمة لدستئجار مبنى لصالح فريق المرصد ليكون مقراً رسمياً للمؤسسة الجديدة، وتمكنّت الوزارة قبل موافى سنة 2021 من تسويغ محل تمت تهيئة الظروف التكنولوجية والهاسوبية الأساسية وتجهيزه بالمستلزمات التقنية والمالية المناسبة من أجل تطوير الفضاء الجديد، ليكون ملائماً ومتكيلاً مع أشغال المرصد، ومن ناحية أخرى، وفي إطار دعم التعاون الدولي، دعم المرصد من خلال تبرعات لمعادات وأئـاث²⁷.

وفي إطار نشاطه لسنة 2021 تمكن المرصد من القيام بعدة أنشطة ذات بعد العلمي والتقييمي لبعض البرامج والاليات المعتمدة من قبل الشركاء من الهيابـل الحكومية ومكونات المجتمع المدني. إذ انطلق في تنظيم اللقاءات والمناقشات منذ شهر مارس 2021 حول عديد المسائل ذكر منها :

- « المناقشات والتخطيط للأنشطة بين السلطات العامة المستقلة والمرصد الوطني لمكافحة العنف ضد المرأة »²².
- ورشة عمل تأمل في موضوع « سفاح القربي : التداعيات من الطفولة إلى البلوغ », وذلك على هامش اليوم العالمي للمرأة²³ مرفوقة بعصف ذهني حول الموضوع، وكان هذا اللقاء فرصة لتقديم عمل الأستاذة منية بن جمعة « مواسم الجد : قصة سفاح القربي ». قصة تندد بجريمة سفاح القربي وتزيل الحجاب عن المحرمات الكبيرة وتشجع على الإفراج عن كلام الضحايا.
- ورشة عمل تتعلق بـ « التشخيص التشاركي الخاص بمتابعة العنف المسلط على المرأة من قبل الجمعيات وضبط المؤشرات الدنيا لقياس العنف المسلط على النساء الخاصة بالجمعيات العاملة في المجال »²⁴.
- لقاء « عصف ذهني حول دور هيئات التنسيقية الجهوية لمقاومة العنف ضد المرأة »²⁵ بمشاركة

3. الهيئات التنسيقية لمقاومة العنف ضد المرأة

يجدر التذكير أن هاته الهيئات تعد آلية للعمل الشبكي على مستوى الجهة وتمثل أداة عمل تساعد مختلف المتدخلين على تبادل البيانات والمعطيات وتسهل عليهم متابعة تنفيذ القانون والإجراءات القطاعية و التعديل والتدخل لفرض الإشكاليات والمسائل العالقة والتي تحول دون حصول الضحايا على الخدمات والحماية الضرورية والمناسبة للحالات المتعهد بها، باعتبارها آلية للتفاعل والتنسيق بين مختلف المكونات على مستوى الجهة.

مواصلة لتنفيذ مقرر السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المؤرخ في 24 فيفري 2020، والمتعلق بإحداث هيئات تنسيقية جهوية في مجال مقاومة العنف ضد المرأة بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة، الذي أحدث بمقتضاه 24 هيئه تكون من ممثلين عن القطاعات ذات الصفة الأولى من التدخل : العدل والداخلية والصحة والشئون الاجتماعية والمرأة والأسرة وكبار السن وبالإضافة إلى مكونات المجتمع المدني الفاعلة في المجال على المستوى الجهوـي.

²¹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة فريدريش إبارت مكتب تونس.

²² بالشراكة مع الشبكة الأورومتوسطية للحقوق ومنظمة فريدريش إبارت.

²³ يدعم من صندوق الأمم المتحدة لسكان في تونس ومساهمة فنية من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.

²⁴ بالشراكة مع منظمة التعاون السامي لكرة القدم وجمعيات بيتي والنساء التونسيات للبحث حول التنمية.

²⁵ بالشراكة مع منظمة الدانماركية DANNER وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية.

²⁶ يدعم من منظمة IDLO وبالشراكة مع جمعية المرأة والمواطنة بالكاف.

استثمرت التجربة النموذجية للكاف في ولايات أخرى، تثميناً للشراكة بين الوزارة ومكونات المجتمع المدني الناشط في المجال من جهة وخلق مساحة تبادل الخبرات بين الجهات وخلق ديناميكية إيجابية للتشارك والتنسيق والتعرّف بالمارسات الجيدة من جهة أخرى. فتمكن الأعضاء بالولايات المذكورة من التوافق حول أدوات العمل التنظيمية واعتمادها.

ومواصلة لتجاربها النموذجية تمكنت الهيئة التنسيقية بالكاف من نشر تقريرها السنوي الأول حول أشغالها وتقديمها ضمن ورشة عمل على المستوى الوطني وبمشاركة ممثلى الهيآكل الحكومية والنسج الجمعياتي. وقد كانت مناسبة لتمثيل دور كل الأعضاء ودعمها لمساهماتهم في تنسيق الجهود وتطوير قطاعاتهم للتعهد الأمثل بضحايا العنف.

وعلى إثر نجاح هذه التجربة في ولايات سوسة وسيدي بوizard وتطاوين، تمكنت الوزارة من عقد الاتفاق على تنفيذ مرحلة ثانية من برنامج التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتشمل ولايات مواصلة العمل سليانة وزغوان وصفاقس من ناحية ومواصلة العمل في ولايات سوسة وسيدي بوizard وتطاوين وتمكينهم من تنظيم حملات تحسيسية تأخذ بعين الاعتبار لخصوصية هذه الجهات وتحمّل في طياتها رسائل مناهضة للعنف المسلط على النساء.

نتيجة لتفاوت المسجل خلال سنة 2020 في تفعيل دور الهيئات التنسيقية، وبالرجوع إلى التوصيات الواردة بتقرير سنة 2021، الذي سلط الضوء على ضعف الاعتمادات المالية الخاصة بتفعيل دورها وتسهيل مهامها، عملت الوزارة على إدراج اعتمادات مالية خصوصية لفائدة المندوبات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة قصد تأمين أشغال الهيئات التنسيقية. أما من ناحية المؤسساتية وتسهيل أشغال الهيئات، واستناداً إلى التجربة النموذجية للهيئة التنسيقية بالكاف، تم العمل على إعادة هذه التجربة النموذجية ونشرها واعتمادها في ولايات سوسة وسيدي بوizard وتطاوين²⁷، وبعثت دورات تكوينية لفائدة الأعضاء حول القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، مثلت مناسبة لتبادل المعلومات والخبرات حول القانون وإشكالياته تطبيقه.

وضُبطت خريطة توجيهية تنظم التعهد بالنساء ضحايا العنف في الولايات المعنية و تعمل على تضمينها في ملف خصوصي يمكن استغلاله لتسهيل عملية التعهد على مستوى كل ولاية. ومن ناحية أخرى ولتسهيل تنظيم أعمال الهيئة، عملت الوزارة على ضبط أدوات العمل التنظيمية من خلال ضبط جذادات مهام الأعضاء، والنظام الداخلي ومتانة العمل المشترك للهيئة إضافة إلى ضبط سجل المؤشرات.

4. تطوير آليات الإشعار والشراكة مع القطاع الخاص

عن بعد استهدف المهنيين والمهنيات من القطاع الصيدلي، وكانت المشاركة بصفة طوعية وسجلنا اهتماماً خاصاً لدى المشاركين واستعدادهم لمعاضدة مجهودات الدولة في هذا المسار، ولكن بقيت المسائل المتعلقة بسلامة المحالات عائقاً دون تنفيذ هذه الرؤية المستحدثة لدور القطاع الخاص في مسار مقاومة العنف ضد المرأة.

حرصاً منها على تطوير آليات جديدة لتمكين النساء ضحايا العنف من الإشعار عن العنف المسلط عليهن، عملت الوزارة على تشكيل القطاع الخاص في هذا المسار الحقوقي إذ انطلقت في مشاورات مع المجلس الوطني لهيئة الصيادلة قصد تطوير آليات الإشعار على مستوى الصيدليات، وذلك على غرار التجربة الاسيوية، حيث تمكنا من تنظيم لقاء إعلامي

5. من برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال «مساواة» إلى مشروع «دعم الاندماج الاجتماعي»

في مجال مقاومة العنف ضد المرأة بداية من المناصرة إلى المصادقة على القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مرواً بدعم القدرات والتوعية والتحسيس حول العنف المسلط على المرأة اعتماداً على محامل اتصالية متعددة وحملات متواصلة وصولاً إلى تركيز خدمات لفائدة النساء ضحايا العنف من خط أخضر 1899 إلى مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف والتي تقدم

في إطار اتفاقية التمويل المبرمة بين الوزارة والاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، المتعلقة بتنفيذ برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال «مساواة»، الذي انطلق تفبيذه سنة 2016، تعداد 2021 السنة الختامية للبرنامج فكانت مناسبة لاستعراض ما أنجز خلال أربع سنوات. وتمكنت الوزارة بفضل هذا البرنامج من إبراز تقدم ملحوظ خاصة

²⁷ بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

وفي هذا الإطار وعلى إثر استكمال مسار المشاورات مع مختلف الفاعلين في المجال، وبالاعتماد على نتائج ورشة العمل التشاركية مع القطاعات المعنية بتطبيق القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، تمكنت الوزارة من ضبط مكونات المشروع الجديد يتم تنفيذه بداية من سنة 2022 إلى حدود سنة 2026.

وفي نفس السياق تمكنت الوزارة من إعداد تقريرها الخاص بـ«استيفاء كل المؤيّدات المتعلقة بضمان تحقيق المؤشرات الخاصة بالوزارة، والتي تضمن سبب القسط الثاني من دعم الميزانية المتعلق ببرنامج الإدماج الاجتماعي». وهي مساهمة من الوزارة في دعم الموارد المالية للدولة التونسية خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد التونسية.

خدمات الإنصات والتوجيه والإيواء في إطار شراكة مع جمعيات تميزت بخبرتها في هذا المجال. في برنامج ترسیخ المساواة مثل مناسبة لمعاضدة مجهودات الوزارة وتسهيل تدخلها على عديد المستويات، الإجرائي والاستراتيجي والتوعوي والخدماتي.

وبناءً على التقييم الذي أنجزه الاتحاد الأوروبي في خصوص برنامج مساواة، خاصة في ظل النتائج المتميزة المسجلة في الجانب المتعلق بـ«ضمان مقاومة العنف ضد المرأة»، أدرج محور مقاومة العنف ضد المرأة بالبرنامج الجديد والمتعلق بـ«دعم الاندماج الاجتماعي»، الذي سينفذ بعدم من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة. ينقسم برنامج إلى جزأين من الناحية التنفيذية: ينفذ جزء منه عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية وينفذ الجزء الثاني منه عن طريق وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والهياباكل تحت الإشراف وهما بالأساس مركز الكريديف والمرصد الوطني لمقاومة العنف ضد المرأة بالإضافة إلى الإدارة المركزية.

6. نظام وطني لإحالة النساء ضحايا العنف

يعتمد وضع النظام الوطني على منهجية تشاركية بين كل الهياباكل ومكونات المجتمع المدني على أربع مراحل أساسية :

- **المراحل الأولى:** مرحلة تشاورية بين مختلف الهياباكل المتداخلة من مؤسسات حكومية وجمعيات مختصة.
- **المراحل الثانية :** تشخيص وضعية توجيه النساء ضحايا العنف والتعهد بهن في تونس.
- **المراحل الثالثة :** تكوين لجنة القيادة والمتابعة للنظام الوطني لإحالة النساء ضحايا العنف والخططة التنفيذية.
- **المراحل الرابعة :** الوضع الفعلي للنظام وأدواته.

وقد تمكنت الوزارة خلال السادس الثاني من استكمال المراحلتين الأولى والثانية من مشروع الشراكة، وقد قدمت النتائج الأولية للتشخيص في ديسمبر 2021. والتي تنقسم إلى ثلاثة أجزاء، خصص الجزء الأول إلى قراءة في الإجراءات القانونية المعاقة لتطبيق القانون ضد المرأة والنصوص المرافقية لتطبيق القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017. أما الجزء الثاني فقد خُصص إلى التشخيص المؤسسي لمقاومة العنف ضد المرأة والذي استهدف مختلف القطاعات الحكومية المتداخلة أما الجزء الثالث والأخير فقد تضمن تشخيصاً للواقع الجمعياتي التي تقدم خدمات لفائدة الضحايا وتعمل على المناصرة من أجل مقاومة كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

انطلاقاً من المهمة الموكولة للوزارة في ضمان حصول ضحايا العنف على الحقوق الأساسية والتوجيه إلى الخدمات الملائمة، بهدف مأسسة الشراكة والتعاون بين مختلف الهياباكل الحكومية وغير الحكومية ومكونات المجتمع لتوجيه النساء ضحايا العنف نحو الخدمات الملائمة المستجيبة لحاجياتهن والمؤمنة لحمايتهن. انطلقت الوزارة في تركيز نظام وطني لإحالة النساء ضحايا العنف بناءً على المؤسسات والهياباكل والآليات المتوفرة والتي تعمل على مقاومة العنف ضد المرأة وتقديم الخدمات لفائدة النساء ضحايا العنف.

وبالتالي يمثل النظام الوطني لإحالة النساء ضحايا العنف آلية تعاون وتنسيق متعدد القطاعات أين يتشارك كل المتتدخلين الممثلين للهياباكل الحكومية لتنفيذ التزاماتهم لحماية الحقوق الأساسية للضحايا ودعمها وتشارك هذه الجهود مع مكونات المجتمع المدني في إطار الشراكة الإستراتيجية.

ويساهم النظام الوطني لإحالة النساء ضحايا العنف في المساهمة في تحسين السياسات والإجراءات الوطنية لدعم الضحايا من خلال اعتماد نظام متكامل لدعم الضحايا، وملائم قصد التمكّن من التوجيه الملائم لفائدة الضحايا وإطلاق تشاركية بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع المدني تساهم في وضع برامج تنفيذية لمتابعة الأهداف.

ما يمكن التأكيد عليه في هذا المستوى أن المجهودات المبذولة والنتائج المسجلة لا تتماشيان وسرعة انتشار العنف ضد النساء، حيث نلاحظ ضعف نسق التجاوب مقارنة بالطلبات المسجلة وارتفاع منسوب العنف خلال السنوات الأخيرة.

وقد مكّن هذا التشخيص من الوقوف على الصعوبات التي تعيق عمل المتدخلين القطاعيين وتعطل عملية التعهد وما يمكن ملاحظته أن الصعوبات المسجلة تتفق مع مثيلاتها المضمنة بالتقارير الوطنية الخاصة بمتابعة مدى تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، والتي دأبت الوزارة على نشرها سنويًا، وذلك رغم التقدم والتطور الملحوظين في التعاطي مع مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

7. التمكين الاقتصادي لفائدة الفئات الهشة

إلى خدمات الدعم والمرافقه والتمويل والوصول إلى الأسواق في إطار مخططات جديدة تعتمد على نقاط القوة لكل طرف فاعل في تنفيذ مكونات البرنامج مع تنمية القدرة التنافسية وتنمية التجارب الناجحة، وأيضا باعتبار أن الهشاشة الاقتصادية تمثل عاملًا من العوامل التي تحول دون اتخاذ المرأة قرار الخروج من دائرة العنف.

وعليه فقد أفردت الوزارة مجالا خاصا بالفئات ذات الأولوية وخصصت اعتمادات مالية تساعده على إسناد قروض ميسرة لتمويل المشاريع الاقتصادية لفائدة النساء ضحايا العنف، من اللاتي توفر لديهن الرغبة في الانتساب للحساب الخاص وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية الذاتية التي تمكنهن من ضمان كل مقومات العيش الكريم وعدم الشعور بالتبعية الاقتصادية لأي فرد من الأفراد.

في إطار العمل على مزيد تكريس حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية، تم وضع البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المداعي للنوع الاجتماعي «رائدات»، وذلك من أجل تطوير الخدمات البنوكية المداعية للنوع الاجتماعي وتيسير وصول النساء إلى وسائل الإنتاج والدفع بمساهمة المرأة في التنمية على المستويين الجهوي والوطني. إذ يهدف البرنامج الجديد إلى دعم المبادرة النسائية الخاصة ولا سيما النساء والفتيات المبتكرات في القطاعات الوعادة في جميع ولايات الجمهورية وفي المناطق ذات الأولوية وفي الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية.

والجدير بالذكر أن برنامج رائدات، في نسخته المتعددة، أولى أهمية لفائدة النساء من الفئات الهشة، سيما منهن النساء ضحايا العنف. وذلك من منطلق التكامل بين مختلف برامج الوزارة، لتمكين المرأة من النهاد

8. التنسيق والعمل الشبكي

وبمناسبة العيد الوطني للمرأة، وتماشيا مع الظروف الستثنائية التي عاشتها بلادنا في ظل انتشار فيروس كوفيد 19، تم تنظيم ندوة وطنية بتقنية التواصل عن بعد حول «جبل المساواة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة»، بمشاركة ممثلين عن الهيابل الحكومية المتدخلة والمجتمع المدني والمنظمات الشريكية، وكانت مناسبة للوقوف على ما أنجز في مجال تكريس حقوق المرأة، وتقديم الجهود المبذولة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة لا سيما بعد صدور القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، خاصة بعد تسجيل ارتفاع منسوب العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدة الأخيرة في الفضاءين العام والخاص.

وأفردت الحماية والتعهد بالنساء ضحايا العنف بمحور خاص لتسلیط الضوء على الإشكاليات التي تواجهها منظومة الحماية والتعهد بالنساء ضحايا العنف، وتقديم مقتراحات عملية للتطوير والتي خلصت إلى تقديم توصيات لتطوير النظم الإجرائية ولتحسين الخدمات والتنسيق والتواصل ودعم القدرات والتكوين.

أحدثت الوزارة لجنة وطنية لمتابعة إنفاذ القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، وذلك بتاريخ 08 فيفري 2021، تضم ممثلين عن الهيابل الحكومية والجمعيات المختصة في هذا المجال على المستوىين الوطني والجهوي، بهدف تدارس سبل تعزيز حقوق النساء في تونس ومنع كل أشكال التمييز. وانيتقت عن هذه اللجنة الوطنية ثلاثة مجموعات تتولى العمل حول المواضيع المتعلقة بحقوق المرأة ومجلة الأحوال الشخصية وبالحقوق الصحية للنساء وبالحقوق الاجتماعية للنساء. وقد مثلت هذه اللجنة اللبنة الأولى المؤسسة للحوار المجتمعي حول مقاومة العنف ضد النساء بهدف تعزيز المشاورات مع كل الأطراف الوطنية والدولية وتنسيق الجهود بين كل الأطراف. وإثر جلسات مختلفة مع الشركاء انطلقت أشغال الحوار المجتمعي حول مقاومة العنف ضد النساء مع مكونات المجتمع المدني خلال شهر جويلية 2021 بهدف التباحث حول آليات عمل الحوار ومنهجية إدارته للمساهمة في تصويب التدخلات التي من شأنها أن تساهم في وقف منسوب العنف المتتصاعد في الفضاءين الخاص والعام وتفاقم الجرائم الشبيهة المرتكبة.

9. الشراكة مع وزارة العدل لتنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017

وكانت مناسبة أيضاً للإمضاء على منشور مشترك بين وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ووزارة العدل حول تيسير إجراءات الحصول على الإعانة العدلية الوجوبية والحق في الإرشاد القانوني للنساء ضحايا العنف. واستكملت الوزارة هذا المسار التشاركي مع وزارة العدل من خلال المصادقة على القانون عدد 118 لسنة 2021 والمتعلق بتنظيم العمل المنزلي وحماية حقوق العاملين في المنازل من النساء والرجال.

وأمام ما سُجّل من صعوبات على المستوى الإجرائي خاصة في المجال القانوني حرصت الوزارة على دعم الشراكة مع الهياكل الحكومية وخاصة منها السلطة القضائية من خلال المصادقة على وضع آلية للتعويض لضحايا العنف ضد المرأة مع العمل على مزيد تعميق النظر في كيفية تمويلها وفرضيات تفعيلها.

10. الشراكة مع وزارة الصحة

شهر أبريل 2022، يتعلّق بمجانية الشهادة الطبية الأولية وتيسير إجراءات استخلاص معاليم الفحوصات الطبية والإقامة ليشمل كل حالات العنف ضد المرأة وعد الاقتصار على حالات العنف الزوجي.

ويسمح هذا المنشور بإعفاء النساء اللواتي يتعرضن إلى العنف حسب تصريحهن، من دفع تسبقة عن أيام الإقامة بالمستشفى وتمتيعهن بكافة التسهيلات في الدفع عند الفرزوج، بالإضافة إلى تمكينهن من الحصول على الشهادة الطبية الأولية المعتمدة في إثبات حالات الاعتداء وتتبعها وذلك دون مقابل وفي أسرع وقت ممكن.

بهدف مساعدة النساء ضحايا العنف على ضمان حقوقهن والإهاطة بهن تبعاً للاعتداءات التي قد يتعرضن إليها. بهدف تسهيل وصول النساء ضحايا العنف إلى العدالة ومساعدتهن في المطالبة بحقوقهن وحصولهن على قرارات الحماية لحفظ على حياتهن وسلمتهن، من خلال حصولهن على الشهادة الطبية الأولية، باعتبارها مستندًا قانونياً يمكن من إثبات الضرر الحالى على المرأة ضحية العنف، واعتباراً لعدم قدرة العديد منهن على دفع معاليم الفحوصات الطبية والإقامة بالمستشفى، تم التنسيق بين كل من وزارة الصحة ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وإمضاء منشور مشترك بين الوزارتين، في



11. مقاومة العنف والتحرش في فضاء العمل

للباحث حول سبل التوقي من العنف في فضاء العمل بما سيُسَرِّ مصادقة تونس على هذه الاتفاقية الدولية لمكتب العمل الدولي رقم 190 بشأن العنف والتحرش في العمل. وللغرض أعدت مشروع لميثاق وطني للقضاء على العنف والتحرش في فضاء العمل. وفي ختام المسار تم الاتفاق على تمرير مشروع الميثاق على أنظار المجلس الاجتماعي قصد النظر فيه والاتفاق حول مسار المصادقة وتفعيله.

تماشياً مع الالتزامات المحمولة على الدولة التونسية في الجانب المتعلق بمقاومة العنف ضد المرأة في مختلف الفضاءات، عملت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على إطلاق مسار توافقي بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبمشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للتجارة والصناعة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلحة والصيد البحري، بدعم من مكتب العمل الدولي (مشروع العمل اللائق للنساء في تونس ومصر).

12. آليات عمل مستدامة

ضد المرأة واستغلال التكنولوجيات الرقمية في الوقاية من العنف المسلط على النساء، إذ أطلقت بوابة الكترونية للتلقي الإشعارات حول الاستغلال الجنسي المسلط على الأطفال²⁸ على الانترنت خلال شهر جوان 2021، ويمكن النفاذ إليها عبر الرابط : <https://report.iwf.org.uk/tn>

إيمانا منها بدور الشباب في مسار مقاومة العنف ضد المرأة، باعتبارهم الأجيال المستقبلية لحمل هذا الالتزام الإنساني، عملت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على تشريك الشباب في مسار التوعية والتحسيس حول مقاومة العنف ضد المرأة خلال حملة الـ 16 يوما من النشاط لمقاومة العنف



13. الشراكة مع جمعيات مختصة لتسهيل التعهد بالنساء ضحايا العنف

الثدي وسرطان الرحم ومقاومة العنف المسلط على النساء والفتيات وكبار السن.

• اتفاقية شراكة مع معهد تونس لتأهيل الناجين من التعذيب «نبراس» بهدف تحسين الخدمات والمراقبة لضحايا العنف الجنسي وتوجيههن في ظروف تحترم الكرامة والإنسانية، من خلال خلق أرضية عمل مشتركة بين الطرفين لتأهيل الناجين من التعذيب والتصدي لظاهرة العنف المسلط على النساء والفتيات، والتقليل من انتشار هذه الظاهرة من خلال تحسين الخدمات والمراافق التي تتبعها ضحايا وتجهيزهن، إضافة إلى التكوين وتطوير المهارات، والتحسيس والحسد والمناصرة.

• اتفاقية شراكة مع جمعية صوت المرأة بالمهديه بهدف توفير خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف وتسهيل مركز إيواء النساء ضحايا العنف بالمهديه، وذلك تنفيذا للمحور الثاني من الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة من خلال تقديم خدمات الاستقبال والإنصات والتوجيه لفائدة الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المراافقين لهن بصفة مجانية وعلى قدم المساواة دون تمييز، إلى جانب توفير الظروف الملائمة بالمركز لاستقبالهم وتقديم خدمات الإيواء والإعاشة اليومية والرعاية الظرفية لهم في حدود طاقة استيعاب المركز.

تنفيذاً لمقتضيات الفصل 12 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 وخاصة في النقطة المتعلقة بالتنسيق مع مختلف الشركاء، عملت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على إبرام اتفاقيات شراكة مع مختلف الشركاء سواء من بين الهيئات الحكومية أو مكونات المجتمع المدني وأيضا المنظمات الدولية والتي تعنى بالمسائل الحقوقية عموما وبمقاومة العنف ضد المرأة خصوصا.

وقد تمكنت من إبرام أكثر من 10 اتفاقيات شراكة تراوح مدة تنفيذها من سنة إلى 3 سنوات.

• توقيع بروتوكول اتفاق بين الوزارة وجمعية أطباء العالم يهدف إلى دفع برامج الوزارة لاسيما في مجال توفير الحماية الاجتماعية للنساء بالوسط الريفي ووقف انتهاكهن من شتى المخاطر الصحية التي من الممكن أن يتعرضن إليها على غرار الأمراض التناسلية وبعض الأمراض السرطانية مثل كسر سرطان الثدي وسرطان الرحم من خلال تنفيذ مشاريع ومبادرات تساهم في تحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية للفئات الأكثر هشاشة، وخاصة منهن النساء وكبار السن في المناطق ذات أولوية التدخل ودعم الحكومة المحلية في مجال الصحة من خلال إرساء المقاربات التشاركية وتعزيز الجماعات المحلية. ويهدف أيضا إلى الاستجابة للمشاكل الصحية ذات الأولوية في تونس على غرار فيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز» وسرطان

²⁸ بالشراكة وبدعم من مجلس أوروبا.

- بروتوكول تعاون مع الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، يرمي إلى تنفيذ الإطار القانوني والمؤسساتي لمناهضة العنف ضد المرأة وتحسين خدمات الإحاطة ومرافق النساء ضحايا العنف وتطويرهما وضمان التنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال، وذلك من خلال دعم إيفاد القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وخاصة فيما يتعلق بالعنف الاقتصادي، وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والحد من عدم المساواة بين الجنسين وبين الجهات، بالإضافة إلى تحسين مسار التعهد بالنساء ضحايا العنف.
- اتفاقية شراكة مع رابطة الناخبات التونسيات لدعم المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحياة العامة وفي بيئه العمل تهدف إلى تنفيذ برامج مشتركة لدعم المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحياة العامة وفي بيئه العمل، من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان وألمساواة بين الجنسين وتنفيذهما، بما يمكن من القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وتمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومعاضدة إرساء منظومة تشريعية تحترم حقوق النساء والمبادئ الدستورية المتعلقة خصوصاً بالمساواة وتكافؤ الفرص.
- اتفاقية شراكة مع الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي TAMSS أعيد بمقتضاهما فتح مركز الأمان لإيواء النساء ضحايا العنف بولاية أريانة، وذلك إثر توقيف لمدة أكثر من سنة، تبعاً لأشغال صيانته وتهيئته وتعصير مرافقه بكلفة بلغت 200 ألف دينار. إضافة إلى هذه الاتفاقيات المبرمة على المستوى الوطني، أبرمت اتفاقيات شراكة على المستوى الجهوي مع جمعيات متخصصة قصد تسيير مراكز للتعهد بالنساء ضحايا العنف.
- إبرام اتفاقية شراكة مع الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الأسري قصد تسيير مركز الإرشاد الأسري بغار الدماء، وقد كانت مناسبة لتدشين المقر الخاص بالمركز من قبل الدكتورة آمال بالحاج موسى خلال زيارتها التي أدتها إلى ولاية جندوبة في 12 نوفمبر 2021.
- اتفاقية شراكة مع جمعية المرأة والمواطنة بالكاف بهدف دعم تطبيق الإطار القانوني والمؤسساتي لمناهضة العنف المسلط على النساء وتحسين خدمات الإحاطة بالنساء والفتيات ضحايا العنف بولاية الكاف وتطويرها والتنسيق مع مختلف مقدمي الخدمات لفائدهن وتسيير مركز إيواء للنساء ضحايا العنف بالكاف. وتتجدر الإشارة أنّ الوزارة مكنت الجمعية في هذا الإطار من فضاء أوكلت للجمعية مهمة تهيئته قصد استغلاله مركزاً للإيواء.
- اتفاقية إطارية مع جمعية تالة المتضامنة بهدف تقديم برامج الإحاطة بالأطفال ورعايتهم للحد من الانقطاع المدرسي ومقاومة ظاهرة الانحراف واستغلال وتشغيل الأطفال ونقل العاملات الفلاحيات والنفاذ إلى العدالة والحق في الصحة.
- بروتوكول تفاهم مع مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن (DCAF)، يتعلّق بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الحكومة وإصلاح قطاع الأمن ومقاومة العنف ضد المرأة، ويهدف البروتوكول إلى تكريس المساواة بين الجنسين وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي من خلال إجراء تقييم حول إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مجال الأمن وذلك بالتعاون مع الأطراف المتدخلة ذات العلاقة، وتقدّيم المساندة الفنية للمرصد الوطني لمقاومة العنف ضد المرأة. إضافة إلى وضع آليات للتعهد بمرتكبي العنف، وتركيز منظومة تنسيقية للتكميل بالأطفال القاصرين وحمايتهم.
- اتفاقية شراكة مع وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني لوضع خطة عمل مشتركة للنهوض بالتربيـة البدنية والـرياـضـة النـسـائـيـة وتشـجـيعـ المـبـدـعـيـنـ والمـبـدـعـاتـ فيـ هـذـاـ المـجاـلـ، إـذـ نـجـدـ مـنـ بـيـنـ أـهـدـافـهاـ حـمـاـيـةـ الـحـقـ فـيـ السـلـامـةـ وـمـقاـوـمـةـ جـمـيـعـ أـشـكـالـ الـعـنـفـ وـالـتـمـيـزـ فـيـ الـأـوـسـاطـ الـرـياـضـيـةـ.
- اتفاقية شراكة مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» تهدف إلى وضع تفاصيل برنامج مشترك على المستويين الوطني والجهوي في مجالات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات ومقاومة كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة ووضع الآليات لتطوير الخدمات المقدمة لفائدهن.



- إبرام اتفاقية شراكة مع جمعية تيقار بالقصرين قصد تسيير مركز للإنصات للنساء ضحايا العنف بالجهة.
- إبرام اتفاقية شراكة مع جمعية انتصار للمرأة الريفية قصد تسيير مركز للإنصات للنساء ضحايا العنف بسيدي بوزيد.
- إبرام اتفاقية شراكة مع الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الأسري قصد تسيير مركز الإرشاد الأسري بباجة.
- إبرام اتفاقية شراكة مع المجلس التونسي للاجئين قصد تسيير مركز لإيواء النساء ضحايا بولاية قابس.
- إبرام اتفاقية شراكة مع جمعية «درامة» قصد تسيير مركز للإنصات للنساء ضحايا العنف بولاية توزر.

الإجراءات والخدمات القطاعية

1. وزارة الداخلية

معها، تمكنت الفرق المختصة في جرائم العنف ضد المرأة والطفل، وبالتنسيق مع النيابة العمومية، من تفعيل هذا الفصل وإبعاد المظنون فيه عن السكن وإيواء الضحايا بمؤسسات استشفائية واتخاذ التدابير الحمائية لفائدة الأطفال ضحايا العنف وذلك تنفيذا للقرارات القضائية الصادرة في الغرض من السيدات والسادة قضاة الأسرة.

تطبيقاً لمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 وخاصة الفصل 26 منه، والذي ينص على الإجراءات المتخذة لحماية ضحايا العنف، ومنها بالخصوص النقطة الثالثة التي تتعلق بإبعاد المظنون فيه من المسكن أو منه من القربان من الضحية أو التواجد قرب محل سكناها أو مقر عملها عند وجود خطر ملّ على الضحية أو على أطفالها القيمين

2. وزارة العدل

وثيرقاً بأحد المجالات ذات الأولوية ضمن برنامج العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتونس 2012-2016 من أجل الوصول إلى شراكة مميزة، وهو مجال دولة القانون والديمقراطية الذي يشمل كذلك دعم إصلاح القضاء.

ومع صدور القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، أخذت المرحلة الثالثة من البرنامج يعين الاعتبار الالتزامات المحمولة على السلطة القضائية في تنفيذ مقتضياته، فعملت على دعم قدرات السيدات والسادة قضاة الأسرة من خلال وضع الأدلة المتعلقة بمجال تطبيق القانون عدد 58/2017 وبرمجة دورات تدريبية وتنفيذها لفائدهم تهدف من خلالها إلى تحسين قدراتهم.

وفي نفس الإطار انطلقت الوزارة في تنفيذ مشروع تجريبي للتبادل الرقمي للوثائق في مجال العدالة في تونس²⁹، من خلال وضع منصة «jShare»، وهي جزء من المشروع المشترك لبرنامج «AP-JUST». إذ تمثل منصة «jShare» أداة رقمية تهدف إلى تسهيل تبادل الوثائق بين المحاكم والشركاء في العدالة، منهم أساساً المحامين.

انطلقت وزارة العدل منذ سنة 2012 في تنفيذ «برنامج دعم إصلاح القضاء»²⁹، وذلك في إطار برنامج الحكومة التونسية لإصلاح المنظومة القضائية، وقد شمل مرحلتين أنجزت خلالها جملة من مشاريع تحسين البنية التحتية على غرار بناء وتأهيل مقرات المحاكم البدائية بصفاقس وقابس ونابل وإنجاز الدراسات الأولية للمقر الجديد للمحكمة البدائية بتونس، بالإضافة إلى إعادة تأهيل عدد من السجون وكذلك إنجاز مشاريع تطوير المنظومة الإعلامية القضاية من خلال عدد من المشاريع النموذجية للأرشيف الإلكتروني وتركيز شاشات العرض التالى لداول القضايا فضلاً عن اقتناص التجهيزات الإعلامية الحديثة وتطوير عدد من البرمجيات الحديثة التي يجري تركيزها، بالإضافة إلى برامج المساعدة الفنية الموجهة لتنمية الكفاءات، وتطوريها للمؤسسات استناداً لمقتضيات الإصلاح ووفق أولويات المنتفعين بالبرنامج. ويهدف هذا البرنامج عموماً إلى تعزيز أسس دولة القانون والمساعدة على تحقيق الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال دعم مسار إصلاح القضاء والمنظومة السجنية بما يتطابق مع المعايير الأوروبية والدولية المعتمدة في هذا المجال.

وتعكس العناصر الأساسية والأهداف الخصوصية لهذا البرنامج الإستراتيجية العامة للحكومة، ساعية بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى ضمان انخراط المجتمع المدني فيه. وتمثل هذه العناصر الأساسية في :

- تعزيز استقلالية القضاء ونجاعته
- تحسين النفاذ إلى القضاء
- تعصير المنظومة السجنية

²⁹ بدعم من الاتحاد الأوروبي.

³⁰ بدعم من مجلس أوروبا.

3. وزارة الصحة

الصحية بالمهاجرين بالهياكل والمؤسسات الصحية العمومية وذلك ما يسمح للإحاطة بالنساء المهاجرات ضحايا العنف سواء كانت في وضعية منتظمة أو غير منتظمة. إضافة إلى تطبيق قانون التكفل المجاني بالنساء والفتيات المهاجرات الحوامل خارج إطار الزواج على غرار ما تتمتع به المرأة التونسية. وفي موافصلة لمجابهة جائحة كوفيد 19، تميزت سنة 2020-2021 بتفشي مرض التنفسى الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد 2019، الذي صنفته منظمة الصحة العالمية بجائحة كوفيد 19 في مارس 2020، فاتخذت وزارة الصحة التدابير الطارئة وحزمة من الحوافز الضرورية للحد من وطأة الجائحة وآثارها على مختلف شرائح المجتمع و من بينهم المرأة، واعتماد التثقيف الصحي وذلك عبر كل القنوات المرئية والسموعية والمقروءة و عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وفي نفس التمشي تبنت الوزارة مقارية وقائية لمعالجة الأثر النفسي لفيروس كوفيد 19، فأنشئ خط مساعدة هاتفي مجاني في 30 مارس 2020 (رقم أخضرا 80105050) لتفعيل خلية الإنصات والتكفل النفسي والاستشارات النفسية لجميع المواطنين عبر الهاتف.

تمكنـت وزارة الصحة من التقدم خطوات هامة في توفير الخدمات للنساء ضحايا العنف ساعية إلى مواصلة العمل على الوقاية من العنف الموجه ضد المرأة وتحسين جودة الخدمات المقدمة والعمل التشاركي مع مختلف المتدخلين لحسن تفعيل الشراكة القطاعية. من ذلك تعين ممثليـن عن الهياكل الصحية التابعة لوزارة الصحة على المستوي الجهوـي بالهيـئات التنسيـيقية لمقاومة العنف ضد المرأة.

إضافة إلى توفير فضاءات خاصة باستقبال ضحايا العنف و تقديم الخدمات الصحية والنفسية، من ذلك تطوير عمل وحدة إنجاد للطلب الشرعي الاستعجالي بقسم «الطب الشرعي» بمستشفى شارل نوكول» المحدثة منذ سنة 2016، وتأمين استقبال ضحايا الاعتداءات ومنها بالخصوص الاعتداءات الجنسية على نساء وأطفال والتـكـفـلـ الجـيدـ والـحـينـيـ بالـحالـاتـ منـ النـاحـيـةـ الطـبـيـةـ والنـفـسـيـةـ والـجـتمـعـيـةـ وـتمـكـنـ العـدـالـةـ منـ أـكـبـرـ عـدـدـ مـمـكـنـ منـ القرـائـنـ والأـدـلـةـ لـمتـابـعةـ الـمـعـتـدـينـ.

ساهمـت الـوزـارـةـ فـيـ ضـمانـ حـقـوقـ النـسـاءـ ضـحاـياـ العنـفـ،ـ منـ خـلـالـ الإـقـرـارـ بـالـاستـقـبـالـ وـالـإـحـاطـةـ

4. وزارة الشؤون الاجتماعية

أيضا إلى أن الإدارة العامة للوقاية والإدماـجـ الـجـتمـاعـيـ تتـابـعـ عمـلـيـاتـ التـعـهـدـ منـ خـلـالـ التـقارـيرـ الدـوـرـيـةـ الـثـلـاثـيـةـ التي تـعـالـجـ فـيـ الغـرـضـ.

وقد عملـتـ الـوزـارـةـ عـلـىـ تـفـعـيلـ الفـصـلـ 29ـ مـنـ القـانـونـ الأسـاسـيـ عـدـدـ 58ـ لـسـنـةـ 2017ـ،ـ وـالـذـيـ يـنـصـ عـلـىـ وجـوبـ سـمـاعـ الطـفـلـ ضـحـاياـ الـجـرـائمـ الـجـنـسـيـةـ بـحـضـورـ أـخـصـائـيـ نـفـسـيـ أوـ اـجـتمـاعـيـ،ـ وـتـضـمـنـ مـلـحـوظـاتـهـ فيـ تـقـرـيرـ يـعـدـ لـلـغـرـضـ،ـ وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ حـضـورـ الـأـخـصـائـيـنـ الـجـتمـاعـيـنـ فـيـ جـلـسـاتـ الـدـسـتـمـاعـ لـدىـ الـفـرـقـ الـأـمـنـيـ،ـ الـمـخـصـصـ بـالـبـحـثـ فـيـ جـرـائمـ الـعـنـفـ ضـدـ الـمـرـأـةـ وـالـطـفـلـ.

ساهمـتـ مـخـلـفـ هـيـاـكـلـ النـهـوـضـ الـجـتمـاعـيـ الـتـيـ تـشـرـفـ عـلـيـهـ الـهـيـئـةـ الـعـامـةـ لـلـنـهـوـضـ الـجـتمـاعـيـ فـيـ تـقـديـمـ خـدـمـاتـ الـتـعـهـدـ وـالـتـعـهـدـ الـجـمـاعـيـ،ـ وـالـإـرـشـادـ وـالـتـعـهـدـ الـنـفـسـيـ وـالـإـحـاطـةـ الـجـتمـاعـيـةـ،ـ وـتـقـديـمـ مـخـلـفـ الـمـسـاعـدـاتـ الـجـتمـاعـيـةـ سـوـاءـ عـنـ طـرـيقـ الـمـنـحـ الـقـارـةـ وـالـمـسـاعـدـاتـ الـطـرـفـيـةـ لـلـنـسـاءـ ضـحـاياـ الـعـنـفـ الـمـنـتـمـيـ لـلـفـقـاتـ الـهـشـةـ أـوـ عـنـ طـرـيقـ تـمـكـنـ الضـحـاياـ مـنـ بـطـاقـاتـ عـلـاجـ مـجـانـيـ أوـ بـطـاقـاتـ الـعـلـاجـ بـالـتـعـرـيفـ الـمـنـخـفـضـةـ لـلـتـداـوىـ فـيـ الـمـؤـسـسـاتـ الـصـحـيـةـ الـعـمـومـيـةـ،ـ وـتـوـفـيرـ خـدـمـاتـ الـإـدـمـاـجـ الـأـسـرـيـ وـالـمـدـرـسـيـ وـالـمـهـنـيـ،ـ لـتـعـدـيلـ السـلـوكـ وـإـكـسـابـ الـمـهـارـاتـ.ـ وـتـجـدرـ الإـشـارـةـ

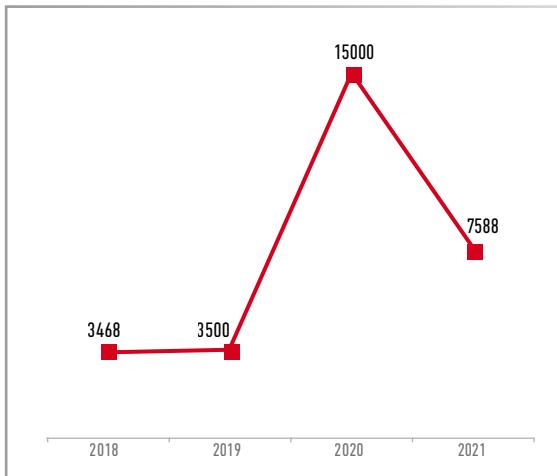
5. الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري

وأمام التجاوزات المرصودة خلال سنة 2021، عملـتـ الـهـيـئـةـ الـعـلـيـاـ الـمـسـتـقـلـةـ لـلـاتـصـالـ السـمعـيـ وـالـبـصـرـيـ عـلـىـ اـتـخـاذـ جـمـلـةـ مـنـ الـإـجـرـاءـاتـ وـالـعـقـوبـاتـ إـزـاءـ قـنـواتـ تـلـفـزـيـةـ وـإـذـاعـيـةـ،ـ تـنـيـجـةـ لـمـضـامـينـ تـعـلـقـ بـالـعـنـفـ ضـدـ الـمـرـأـةـ:ـ سـوـاءـ بـالـإـشـارـةـ أـوـ الـفـعـلـ أـوـ الـقـوـلـ.ـ وـتـمـثـلـتـ الـعـقـوبـاتـ فـيـ:ـ إـلـيـقـافـاتـ الـفـوـرـيـةـ لـلـبـرـامـجـ أـوـ التـبـيـهـ بـسـحبـ الـمـحتـوىـ،ـ أـوـ الـخـطاـيـاـ الـمـالـيـةـ،ـ أـوـ تـوـجـيهـ لـفـتـ نـظـرـ حولـ مـجـمـوعـةـ أـعـمـالـ يـمـكـنـ أـنـ تـمـسـ أـوـ تـنـالـ مـنـ كـرـامـةـ أـشـخاصـ.

وـتـجـدرـ الإـشـارـةـ هـنـاـ إـلـىـ التـجـاـوـبـ الـفـوـرـيـ وـالـتـنـسـيقـ بـيـنـ الـهـيـئـةـ وـهـيـاـكـلـ وـرـازـةـ الـأـسـرـةـ وـالـمـرـأـةـ وـالـطـفـلـ وـكـيـارـ الـسـنـ فـيـ هـذـاـ الـخـصـوصـ حـولـ مـحتـوىـ مـضـمـونـ إـعلامـيـ تـضـمـنـ عـنـفـ وـتـمـيـزـ ضـدـ الـمـرـأـةـ وـتـنـمـيـطاـ لـصـورـتـهاـ.

عملـتـ الـهـيـئـةـ الـعـلـيـاـ الـمـسـتـقـلـةـ لـلـاتـصـالـ السـمعـيـ وـالـبـصـرـيـ عـلـىـ وـضـعـ وـحدـةـ رـصـدـ،ـ اـعـمـدـتـ عـلـىـ مـنـهـجـيـةـ عـملـ تـأـخـذـ بـعـينـ الـاعـتـباـرـ النـوعـ الـجـتمـاعـيـ وـتـوـكـلـ لـهـاـ مـهـمـةـ رـفـعـ تـقـارـيرـ رـصـدـ التـعـدـديـةـ السـيـاسـيـةـ،ـ وـلـلـغـرضـ تـمـكـنـتـ خـلـالـ سـنـةـ 2021ـ،ـ مـنـ إـعـادـ أـربـعـةـ تـقـارـيرـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ وـالـتـيـ أـبـرـزـتـ مـنـ خـلـالـهـاـ ضـعـفـاـ فـيـ نـسـبـ حـضـورـ الـمـرـأـةـ بـلـ وـتـرـاجـعـهـ مـقـارـنـةـ بـالـسـنـوـاتـ السـابـقـةـ.ـ وـتـبـعـاـ لـمـاـ وـرـدـ بـهـاـتـهـ التـقـارـيرـ،ـ وـبـنـاءـ عـلـىـ الرـصـدـ الـيـوـمـيـ لـلـبـرـامـجـ وـالـمـحتـوىـ الـإـعلامـيـ،ـ لـمـسـتـ الـهـيـئـةـ إـشـكـالـيـةـ تـخـصـ ضـعـفـ مـشـارـكـةـ الـمـرـأـةـ فـيـ الـبـرـامـجـ الـحـوـارـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ وـالـذـيـ تـعـبـرـهـ سـبـيلـ مـنـ سـبـيلـ فـهـمـ إـقـصـاءـ الـمـرـأـةـ وـالـتـمـيـزـ وـالـعـنـفـ الـمـسـلـطـ عـلـيـهـاـ مـنـ نـاحـيـةـ،ـ وـطـرـيقـةـ لـإـيجـادـ حلـولـ لـهـاـ مـنـ نـاحـيـةـ أـخـرىـ.

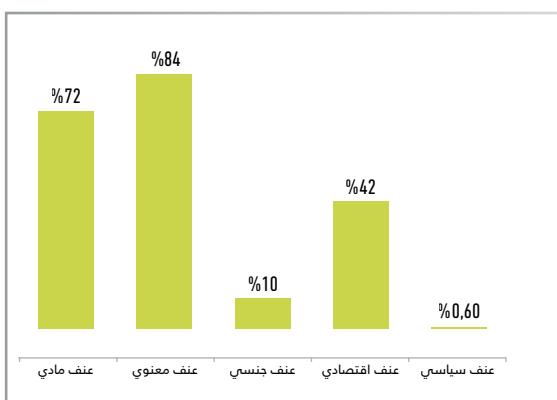
البيانات الإحصائية



رسم بياني عدد 01 :
تطور عدد المكالمات الواردة على الخط الأخضر 1899

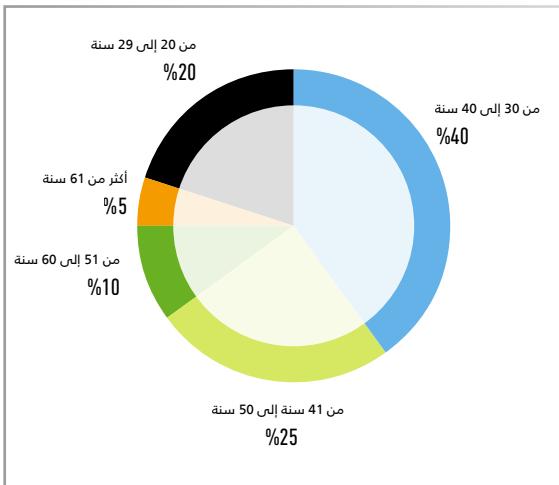
1. الخط الأخضر 1899³¹

خلال سنة 2021 تجاوز عدد المكالمات الواردة على الخط الأخضر 1899 إلى 7500 مكالمة، وتختص 20% منها بإشارات حول العنف المسلط على النساء، ورغم انخفاض عدد المكالمات الواردة مقارنة بسنة 2020، إلا أن الإشارات إجمالاً بقيت مرتفعة مرتين مقارنة بسنوات 2018 و 2019.



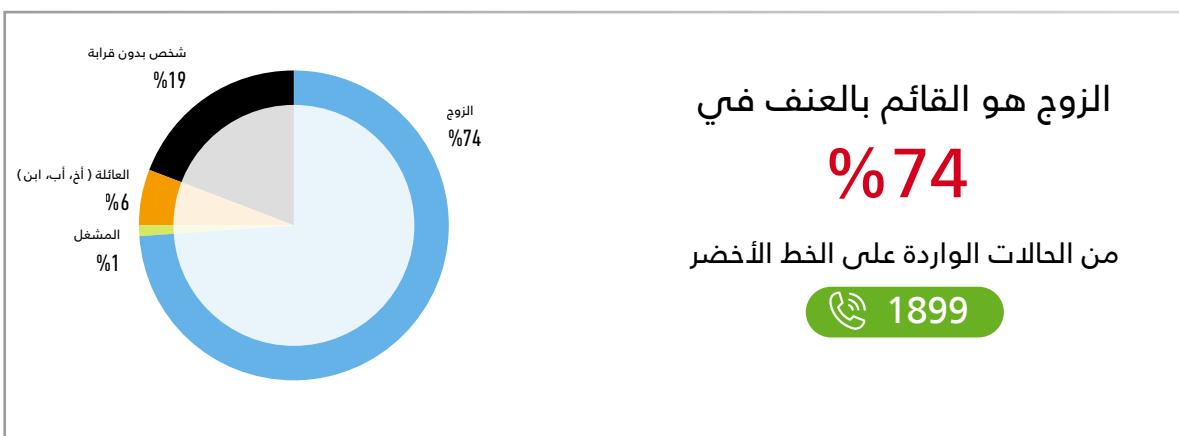
رسم بياني عدد 02 :
توزيع إشارات العنف ضد المرأة الواردة على الخط الأخضر 1899
حسب أنواع العنف لسنة 2021

أما في ما يخص توزيع أشكال العنف المسلط على النساء، يتبيّن في الرسم البياني عدد 02 أن أكثر الأشكال ارتفاعاً هو العنف المعنوي بنسبة تقدر بـ 84% ويليه العنف المادي بنسبة تقدر بـ 72% ويبقى العنف الاقتصادي في المرتبة الثالثة بنسبة تراوح 42% من بين الإشارات الواردة.

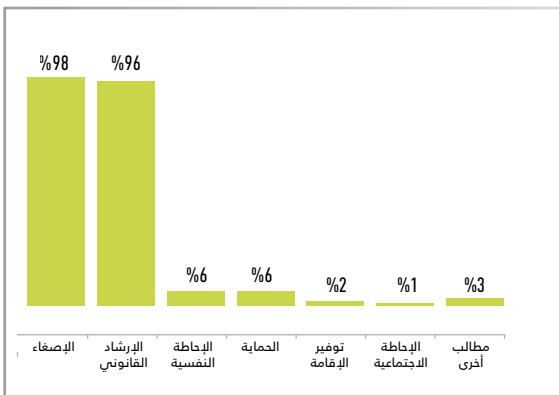


رسم بياني عدد 03 : التوزيع النسبي للنساء ضحايا العنف حسب الفئة العمرية والمتعلقات بالخط الأخضر 1899 لسنة 2021

إذا دققنا في المتغيرات الخاصة بإشعارات العنف المسلط على المرأة والواردة على الخط الأخضر 1899، نلاحظ أن الفئة العمرية الأكثر عرضة للعنف واللاتي اتصلن هي الفئة من 30 إلى 40 سنة بنسبة 40% وتليها الفئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة 25%， ويمكن اعتبار هاتين الفئتين «العمر تحت الضغط».



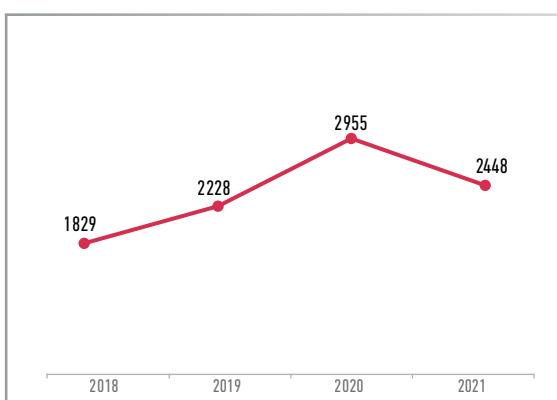
رسم بياني عدد 04 : علاقة القائم بالعنف بالضحية خلال سنة 2021 الخط الأخضر 1899



رسم بياني عدد 05 : توزيع خدمات الخط الأخضر 1899 المسداة لفائدة النساء ضحايا العنف

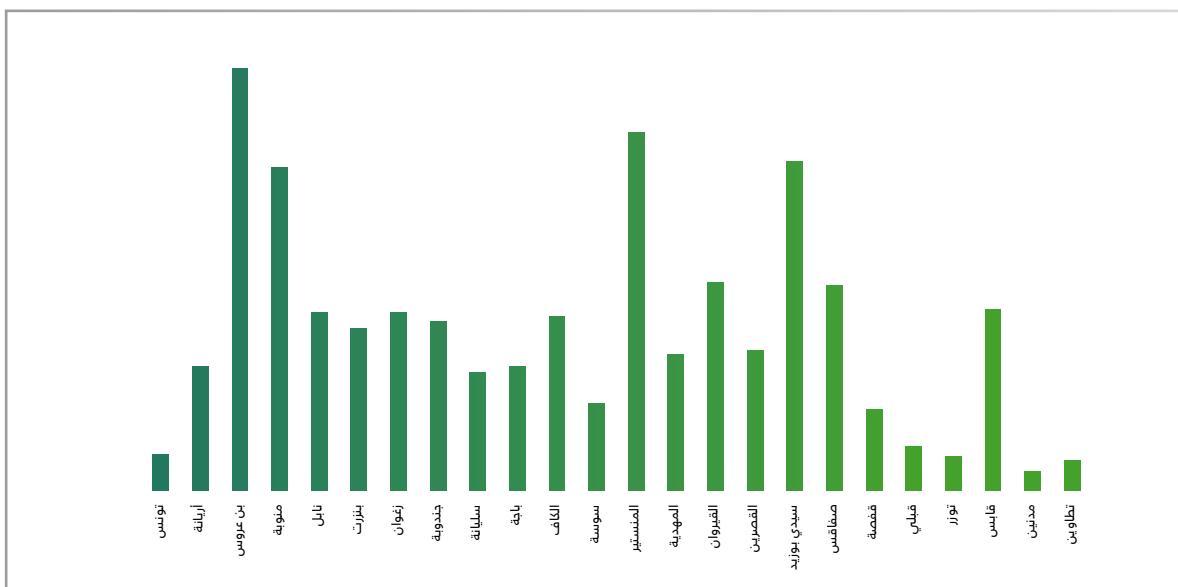
يبّرز الرسم البياني عدد 05 أن طلب الإرشاد القانوني يمثل أعلى النسب لفائدة الم المتعلقات بالخط الأخضر، وهو دليل على ضعف معرفتهن بالحقوق، القانونية وإجراءات التقاضي التي يمكن أن يتمتع بها الضحايا لحماية أنفسهم وتتبع الجنة. ومقارنة بسنة 2020، فقد ارتفعت الطلبات المتعلقة بالإرشاد القانوني من 87,5% سنة 2020 إلى 96% سنة 2021.

2. المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة



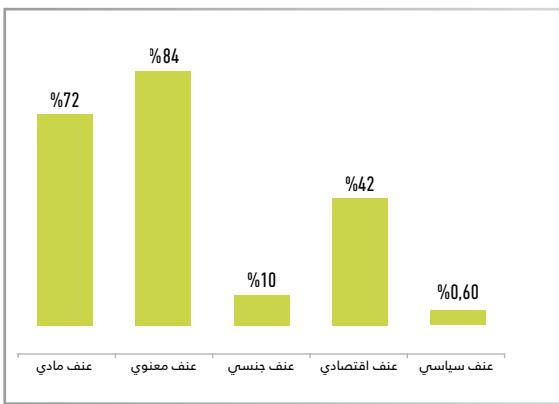
رسم بياني عدد 06 :
تطور عدد الإشعارات الواردة على المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة

في إطار مواصلة تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وخاصة الفصل 12 منه، تمكنت المندوبيات الجهوية من التعهد بحوالى 2448 حالة امرأة ضحية عنف خلال سنة 2021. فقد شهدت الإشعارات الواردة على المصالح الجهوية لشؤون المرأة والأسرة ارتفاعا طفيفا بين سنة 2018 و2019، ويعود ذلك إلى دخول القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة حيز النفاذ منذ فيفري 2018، وتواصل الارتفاع بصفة ملحوظة سنة 2020 وذلك نظرا لتداعيات جائحة كوفيد 19، والذي شهدت تونس خلالها مثل سائر دول العالم ارتفاعا في العنف المسلط على النساء لتعود معدلات الإشعار عن العنف ضد المرأة إلى نفس النسق مقارنة بسنوات 2018 و2019.



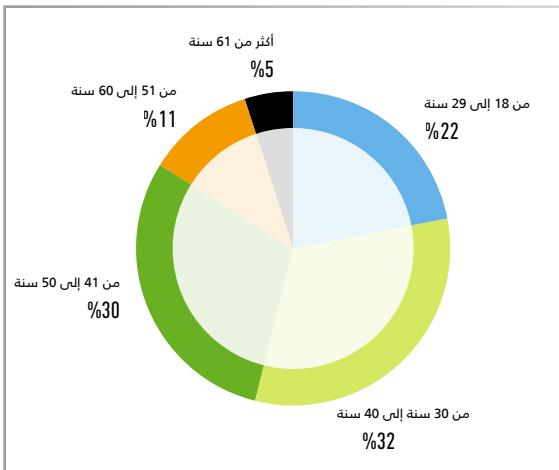
رسم بياني عدد 07 :
توزيع عدد النساء ضحايا العنف المعهود بهن بالمندوبيات الجهوية

يشير الرسم البياني السابق إلى توزيع النساء ضحايا العنف المعهود بهن حسب الجهات، حيث نلاحظ ارتفاعا هاما على مستوى ولايات تونس الكبرى : بن عروس ومنوبة وأيضا ولايتي سيدي بوزيد والمنستير، وتبقى بقية الولايات متقاربة في عدد الضحايا المعهود بهن.



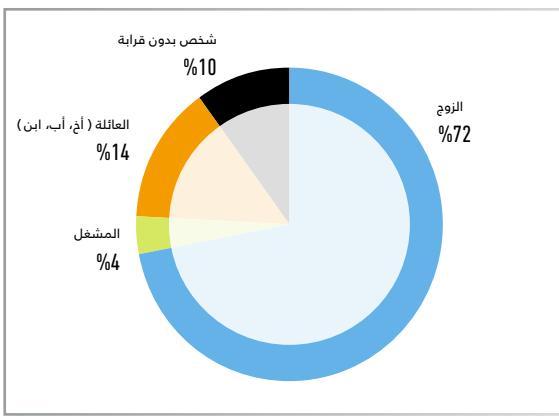
رسم بياني عدد 08 :
توزيع إشعارات العنف ضد المرأة الواردة على المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة حسب أنواع العنف لسنة 2021

يتبيّن من الرسم البياني عدد 08 أن أكثر أنواع العنف المسلط على المرأة تؤثرا هو العنف المادي بنسبة تقدر بـ 79% من الحالات الواردة وتليها حالات العنف المعنوي بـ 77%， وهي نسب تتطابق والنسب الواردة على الخط الأخضر 1899 بنسبة تقدر بـ 72% من العنف المادي و 84% من العنف المعنوي، ويبقى العنف الاقتصادي من أهم أشكال العنف المسلط على المرأة من خلال احتلال المرتبة الثالثة بنسبة تراوح 30% في الجهات و 42% بالنسبة للحالات الواردة على الخط الأخضر.



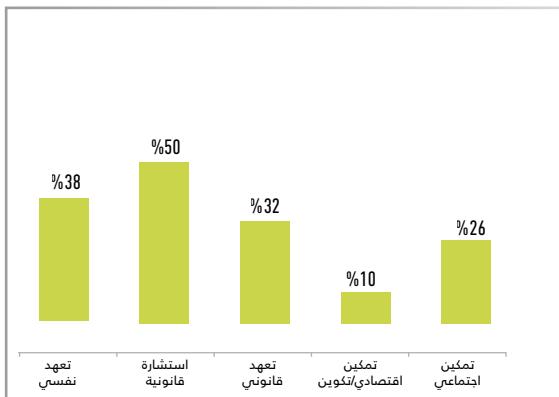
رسم بياني عدد 09 :
التوزيع النسبي للنساء ضحايا العنف حسب الفئة العمرية والمتعلقة بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة لسنة 2021

تلحظ أن الفئة العمرية الأكثر عرضة للعنف واللذاتي اتصلن بالهيئات الجهوية للوزارة هي كل من الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بنسبة 32% والفتاة العمرية من 41 إلى 50 سنة بنسبة تقدر بـ 30% ويمكن أن نعتبرها من أكثر الفئات عرضة للعنف، وتوصيفها بالفئة العمرية تحت الضغط.



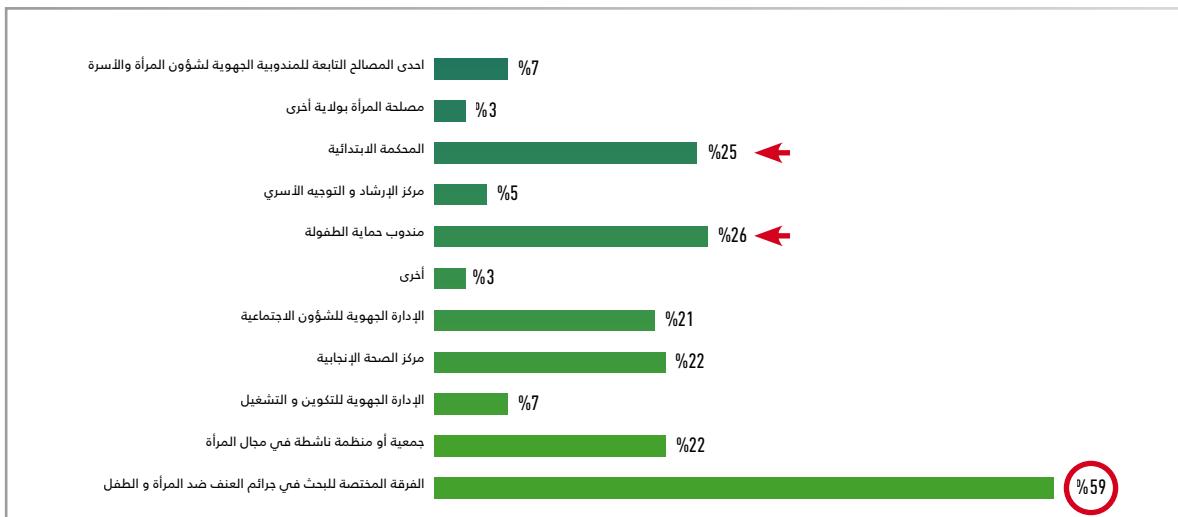
رسم بياني عدد 10 :
علاقة القائم بالعنف بالضحية خلال سنة 2021 لدى المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة

وبالنظر إلى العلاقة التي تجمع الضحية بالمعتدي تلاحظ أن الزوج هو القائم بالعنف في 71% من الحالات الواردة على المندوبيات الجهوية، إضافة إلى أفراد العائلة بوصفهم معتدين فيصبح بذلك الإطار الأسري فضاء حاضنا للعنف وتنحو البيئة الأسرية إلى بيئة غير آمنة. وأصبح الفضاء المهني، يمثل تهديدا على المرأة العاملة، إذ يمثل المشغل 4% من القائمين بالعنف بالنسبة إلى الإشعارات الواردة على الهيئات الجهوية للوزارة.



رسم بياني عدد 11
نسب توزيع الخدمات المقدمة لفائدة النساء ضحايا العنف لسنة 2021 بالمندوبيات الجهوية

يشير الرسم البياني التالي إلى أن غياب المعرفة القانونية هي من أكثر المشاغل التي تسعي المرأة إلى الحصول عليها من خلال بحثها وراء الاستشارات القانونية التي يمكن أن تساعد المرأة ضحية العنف على التعرف على مختلف الحقوق وتوضيح الخيارات المتاحة أمامها قصد مساعدتها على اتخاذ القرارات المناسبة والتي تتماشى مع وضعياتها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، أما التعهد النفسي فيحتل المرتبة الثانية وذلك باعتبار أن المرحلة التي تسبق قرار الإشعار عن العنف لها من التأثير النفسي والاضطرابات التي تتطلب تقديم خدمات إغاثة ورعاية نفسية خصوصية تتماشى واحتياجات الضحايا، وذلك حتى تتمكن الضحية من استعادة بناء الذات واكتساب الثقة من جديد وتعود إلى الحياة الاجتماعية وهي تكتسب مهارات إدراكية وتفاعلية تمكنها من حماية نفسها.



رسم بياني عدد 12
توزيع التعهادات حسب الإجراءات المتخذة على مستوى المندوبيات الجهوية

المرأة والطفل بنسبة 59% أو مندوبي حماية الطفولة بنسبة 26% وأيضا التوجيه نحو السلطة القضائية وذلك حتى تتمكن الضحية من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنبع القائم بالعنف.

وأمام طلبات الضحايا من النساء الوافدات على الهيئات الجهوية للوزارة واحتياجاتهن، نلاحظ أن الضحايا يتم توجيههم إلى أقسام الضابطة العدلية سواء لدى الوحدات المختصة في جرائم العنف المسلط ضد

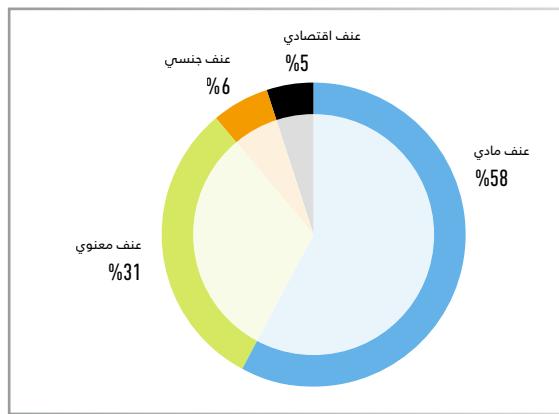
3. الطفولة المهدّدة

العمرية 13 – 15 سنة بنسبة تقدر بـ 22% ثم الفئة العمرية من 0 إلى 4 سنوات بنسبة تقدر بـ 18% بينما تتحلّ الفئة العمرية 16 – 17 سنة المرتبة الأخيرة بنسبة تقدر بـ 15%.

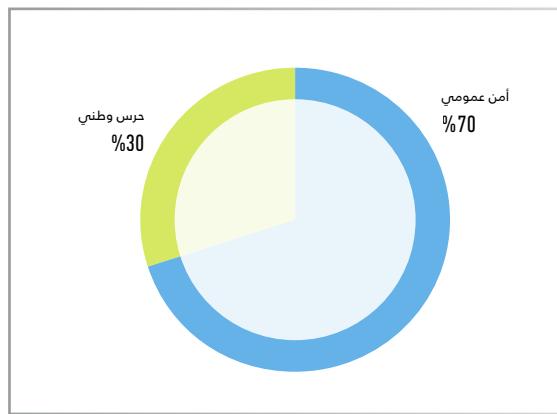
بلغت الإشعارات الواردة على سلك مندوبية حماية الطفولة³² خلال سنة 2021 حوالي 17069 إشعاراً تتوزع بينما 47% لدى الفتيات و 53% لدى الفتيان. وما تجدر الإشارة إليه أن الفئة العمرية الأكثـر عرضة للتهديد هي الفئة من 5 إلى 12 سنة بنسبة تقدر بـ 44% تليها الفئة

4. وزارة الداخلية

تعهدت الوحدات المختصة في جرائم العنف ضد المرأة والطفل، سواء من الأمان العمومي أو الحرس الوطني بـ 69777 ألف شكاية.



رسم بياني عدد 14 :
توزيع الشكايات الواردة على الوحدات المختصة حسب شكل العنف ضد المرأة والطفل



رسم بياني عدد 13 :
توزيع الشكايات الواردة على على الوحدات المختصة في جرائم العنف حسب السلك

يشير إلى ارتفاع درجة الوعي لدى الضحايا برفض كل أشكال العنف و التحول من المسكوت إلى المروض. تليه قضايا العنف الجنسي ثم العنف الاقتصادي.

نلاحظ أن العنف المادي من أبرز أشكال العنف المبلغ عنها، نظراً لسهولة إثباته. ورغم صعوبة سبل إثبات العنف المعنوي إلا أنه يتتصدر المرتبة الثانية، وهو ما

المستوى التعليمي للضحية	النسبة المئوية
تعليم أساسى	%35.89
تعليم ثانوى	%38.89
تعليم عالي	%14.33

جدول عدد 01 :
توزيع النساء ضحايا العنف حسب المستوى التعليمي سنة 2021.

يبين الجدول أن كل النساء عرضة إلى العنف مهما كان مستواهـن التعليمي، ولكن يلاحظ التفاوت بين الفئـة ذات التعليم الأسـاسـي والثانـوي وذـات التعليم العـالـي إذ يـعـد التعليم من الأـسـبـابـ التي يمكن أن تـحمـيـ الضـحـيـةـ من إـمـكـانـيـةـ تـعرـضـهاـ لـلـعـنـفـ. وـهـوـ ماـ تـؤـكـدـ الـمعـطـيـاتـ حولـ النـشـاطـ الـاـقـتـصـادـيـ لـلـنـسـاءـ ذـلـكـ أـنـ الفـئـةـ الـعـاطـلـةـ عـنـ الـعـمـلـ هيـ الفـئـةـ الأـكـثـرـ عـرـضـةـ لـلـعـنـفـ مـنـ غـيرـهاـ.

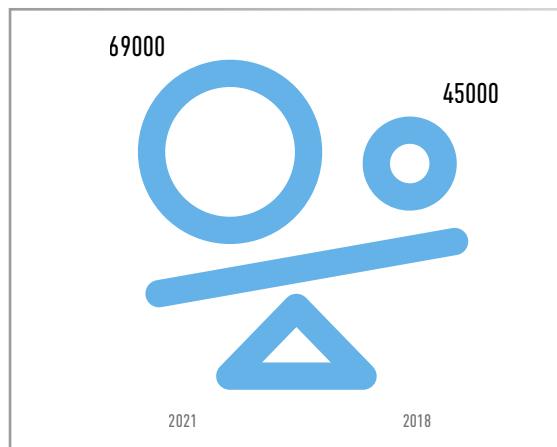
³² التقرير الوطني حول وضع الطفولة بتونس لسنـتـي 2020 – 2021 تأثيرات جائحة كوفيد على الأطفال.

النسبة المئوية	علاقة المعتمدي بالضدية
%48.46	القرين
%9.38	الطليق
%12.09	الأصول والفروع
%22.26	أشخاص لا تربطهم علاقة بالضحية (أجوار، أصدقاء، غرباء، مجهولين)

جدول عدد 02 :
علاقة المعتمدي بضدية العنف.

الواردة على الخط الأخضر 1899 والتي أبرزت أن الزوج هو القائم بالعنف في أكثر من 70% من الحالات. وتقدير نسبة القضايا المرتكبة في الفضاء الأسري بـ 72.51% من جملة قضايا العنف ضد المرأة.

نلاحظ أن المعتمدي هو القرين في حوالي نصف البلاغات المسجلة لدى الفرق المختصة، وهو ينماشى أيضا مع الإشعارات الواردة سواء على الهيابل الجهوية لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن أو تلك



رسم بياني عدد 15 :
ارتفاع عدد شكايات الخاصة بالعنف المسلط على المرأة والطفل لدى الوحدات المختصة في جرائم العنف ضد المرأة والطفل

وبالتنسيق مع مختلف الشركاء إيواء 13 ضحية من النساء بالمؤسسات الإستشفائية، وتسلیم 493 طفلاً ضحية عنف للأولياء، وتنفيذ 1393 قرارا قضائيا صادراً عن قضاة الأسرة لفائدة النساء ضحايا العنف، وتوجيه 153 مراسلة اجتماعية للمؤسسات المختصة لفائدة الأطفال ضحايا العنف.

أما في خصوص الإجراءات المتخذة، فقد تولت الفرق المختصة، وبالتنسيق مع النيابة العمومية تطبيق الفصل 26 من القانون الأساسي عدد 58/2017 والمتعلق بإبعاد مرتكب جريمة العنف، إذ تمكنت من إبعاد 501 مسكنون فيه عن مسكنه أو منعه من الاقتراب من محل سكن ضحية العنف، أيضاً تمكنت

5. وزارة الشؤون الاجتماعية

بها خاصية المنتمية إلى مستوى تعليمي ابتدائي وأساسى بنسبة 38.7% كما أن ممارسى العنف على الأطفال، هم من المحيط العائلى ونذكر أن 686 طفل تعرض للعنف من قبل أحد الوالدين أو أحد الأقرباء. هذا ما يستدعي تكثيف العمل الوقائى والتحسيسي سعيا لمقاومة استفحال ظاهرة العنف لدى هذه الفئة.

أما في خصوص الإجراءات المتخذة، نجد أن الخدمات التعهد النفسي تتتصدر الخدمات المقدمة تليها خدمات التوجيه والإرشاد وتبقى خدمات الإدماج المدرسي وتعديل السلوك وإكساب المهارات من أضعف الخدمات المقدمة. وتتوزع الخدمات المقدمة لفائدة الضحايا من النساء والأطفال بين 1523 تعهداً نفسياً و 743 إدماجاً أسررياً، و 69 إدماجاً مدرسياً، و 1443 خدمات توجيه وإرشاد، و 167 إدماجاً مهنياً، و 84 تعديل سلوك وإكساب مهارات، و 116 حالة إيواء، إضافة إلى توفير 64 بطاقة علاج مجاني، و 59 بطاقة علاج بالتعريفة المنخفضة، و 50 منحة قارة، و 175 مساعدة طرفية.

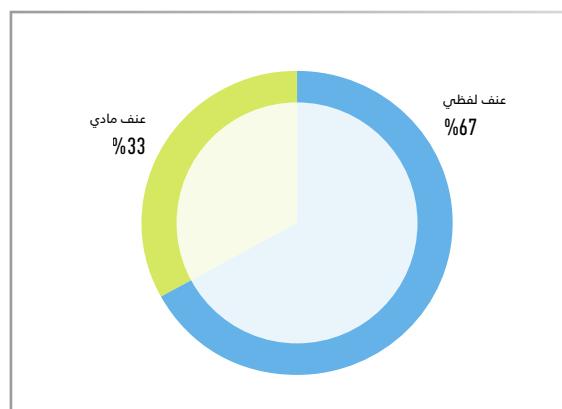
تتعهّد هيأكل النهوض الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بالنساء والأطفال ضحايا العنف وذلك بالتنسيق مع مختلف الهيأكل الحكومية الجهوية العاملة في مجال التعهّد بالنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهنّ ومكونات المجتمع المدني. إذ تعهّدت الوزارة بـ 2633 ضحية عنف منها 1758 إناثاً و 875 ذكوراً. ووُزّع عدد الضحايا المعهود بهم حسب نوع العنف المسلط عليهم، وحسب المستوى التعليمي والفئة العمرية.

وقد مثّل العنف المادي أكثر شكل من أشكال العنف الشائعة والذي يطال الإناث أكثر من الذكور ثم يليه العنف المعنوي ثم الجنسي ثم الاقتصادي. إضافة إلى أنّ الفئات المعهود بهم والأكثر عرضة للعنف، ينتمون إلى المستوى التعليمي الابتدائي والأساسي بنسبة 76.1% وتجدر الإشارة بأنّ الفئة العمرية الأقل من 15 سنة، مثلت الفئة الأكثر عرضة للعنف بمختلف أنواعه بنسبة 43.8% من مجموع الحالات المعهود.

6. وزارة الصحة

في سياق العنف ضد المرأة. وقد استقبل مستشفى الرازى 40 طفلاً للإحاطة النفسية في سياق العنف مع غياب التصنيف حسب الجنس ونوعية العنف المسلط. بينما تغيب الإحصائيات المتعلقة ببقية الاعتداءات والشهادات الطبية المسلمة للنساء ضحايا العنف الزوجي.

في مجال الإحصاء و البحث حول العنف ضد المرأة تبقى الإنجازات دون المأمول نظراً لعدم توفر الآليات وأدوات تجميع المعلومات. حيث تمكّن المستشفى الجامعي الرازى من استقبال 19 امرأة ضحية العنف منها عنف زوجي وعنف في البيئة العامة للإحاطة النفسية. وتُفحص 20% من النساء في العيادة الخارجية مباشرة و بالتالي لا يُدرج سبب الفحص



رسم بياني عدد 16 :
توزيع أشكال العنف في الوسط المدرسي

7. وزارة التربية

تمكن المرصد الوطني للتربية من رصد 2928 حالة عنف في الوسط المدرسي، خلال السنة الدراسية 2020-2021، تشمل الفتيات والفتىان معاً، وتتوزع بين 3% بالمرحلة الابتدائية و 97% بالمرحلة الإعدادية والثانوية، و 86 حالة عنف مسلط على التلميذات بالمرحلة الابتدائية و 2842 حالة عنف تشمل الفتىات والفتىان.

8. المرصد الوطني للشباب

منهم أن التمسك بالديمقراطية والتطلع إلى تعزيز قيم الحوار والمواطنة هي الحل الممكن لبناء مستقبل أفضل وهو ما يستوجب الاستفادة من هذه الفرصة والقوة الديمغرافية الهامة وحسن الاستثمار فيها³³.

هذا وقد خصصت الدراسة محورا حول الشباب وقيم الحوار ورفض العنف، مبينة أنّ :

- 94.1% من الشباب يؤكدون وجود العنف في أوساط الشباب.
- 98% من الشباب يرفضون العنف المادي و 97.8% يرفضون العنف اللفظي.
- 69.4% منهم يقتربون الحد من البطالة والفقر حلّ لمواجهة التطرف العنيف والإرهاب.
- 57.5% منهم يعتقدون أن ممارسة الفساد أحد الحلول لمواجهة التطرف العنيف والإرهاب.
- 41.6% هدفهم الحصول على شغل.

أفضلت الدراسة التحليلية حول العنف في أوساط الشباب، والتي عرضت خلال سنة 2021، أن نسبة انتشار العنف في أوساط الشباب بلغت 94.1% وهو ما يؤكد خطورة استفحال هذه الظاهرة التي تبلغ أعلى مستوياتها خاصة في ولايات تونس الكبرى . وتعدّ أسباب انتشار ظاهرة العنف في الأوساط الشبابية حسب التقارير الأساسية إلى تعمق الإقصاء الاقتصادي و الحرمان الاجتماعي مما ولد احتقانا وشعورا بالظلم لدى فئة كبيرة منهم.

وبحسب ذات التقرير، تساهم وسائل الإعلام المشحونة بخطابات التعصب وتأجيج الصراع والتحريض على العنف بنسبة كبيرة في تناول انتشار العنف لدى الفئات الشبابية إلى جانب الاختراق الكبير للتنظيمات الإرهابية للفضاء الافتراضي ووسائل التواصل الحديثة علawa على العنف في الملعب والفضاءات الرياضية وضعف مؤسسات الدولة وغياب تطبيق القانون مما زاد في منسوب العنف داخل المجتمع بصفة عامة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه رغم كل ذلك تبقى قيم الحوار والتسامح واحترام الآخر في صدارة القيم المفضلة لدى الشباب بنسبة 44.3% ويعتبر

³³ دراسة «العنف في الأوساط الشبابية، المرصد الوطني للشباب، 2021».

المجتمع المدني وتطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة

العديد من المحطات الوطنية وفي رسم صورة تونس اليوم، وفي وضع الاستراتيجيات التنموية والتوعوية وتفعيلاها، بما يسمح بتشريك المرأة في مختلف المجالات واعتبارها شريكا فاعلا في بناء مقومات الأمن والسلم المجتمعي.

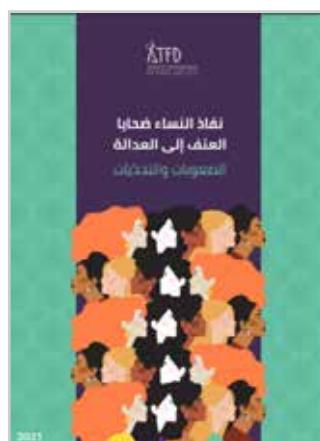
ومع صدور القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، واصلت الجمعيات مسارها النضالي من خلال العمل على المناصرة من أجل تطبيق مقتضياته وتفعيل مختلف أبوابه من الوقاية إلى التعهد والتتبع، فعمل النسيج الجمعي على تأمين الخدمات الجوارية للتعهد بالنساء ضحايا العنف من استقبال وتوجيه وإحاطة نفسية واجتماعية وتعهد قانوني في تنسيق مع الهيئات الحكومية ذات العلاقة، ومن ناحية أخرى عملت جميع المكونات على تفعيل الدور الوقائي من خلال التوعية والحملات التحسيسية في مختلف الجهات إضافة إلى التدريب واكتساب المهارات لتقديم خدمات تتماشى واحتياجات الضحايا.

اعتبارا للدور المتميز لمكونات المجتمع المدني في مسار مقاومة العنف ضد المرأة، إذ مثلت سنة 1995، سنة مفصلية في هذا الخصوص، وذلك خلال أشغال المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة، والذي كان مناسبة لتوافق الهيئات الحكومية والخبراء ومكونات المجتمع المدني واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، والذي من خلاله تجسد التزام المجتمع الدولي بتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير فرص أفضل للنساء والفتيات. على عديد المستويات : المدني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

ومن هذا المنطلق التزمت الجمعيات النسوية بدعم الحقوق والمكتسبات حماية لحقوق المرأة من مختلف أشكال التمييز والعنف ضدها، فعملت مختلف المكونات على حشد المناصرة ورفع الستار عن مسألة كانت تعتبر من الطّابوهات. و قد عاضدت مكونات المجتمع المدني خلال عقود مجهودات الدولة في حماية النساء ضحايا العنف، وأذت دورا هاما في

9. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

وتهدف الدراسة إلى المساهمة في تحسين جمجم المتدخلين وخاصة منهم السلطة القضائية بجملة الصعوبات التي تواجهها النساء ضحايا العنف عند اللجوء إلى القضاء باحثات عن حقوقهن. وهو ما له الأثر المباشر على تطوير الإجراءات وفرص نفادهن إلى العدالة وتحسينها.



تعمل الجمعية على متابعة مدى تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 58/2017، وتساهم من جهتها في تحسين المعارف والتوعية المجتمعية من خلال عديد المبادرات ذات البعد الوقائي وذلك إلى الجانب الخدماتي الذي تتميز به الجمعية خاصة وأنها أول جمعية تونسية خصصت فضاء لاستقبال النساء ضحايا العنف ومساعدتهن. وفي هذا الإطار تمكنت الجمعية سنة 2021 من تطوير الجانب المعرفي من خلال إنجاز دراسة حول «نفاد النساء ضحايا العنف إلى العدالة: الصعوبات والتحديات»³⁴، وقد اهتمت الدراسة بالبحث في المسار الذي تخوضه المرأة ضحية العنف للنفاد إلى العدالة وإثبات حقها وممارسته في ظل محكمة عادلة وتطبيقا للقوانين والإجراءات من قبل القضاء.

القرار الشخصي للمرأة ضحية العنف، وتقدم خدمات الدعم النفسي والتوجيه القانوني والإرشاد الاجتماعي والمرافقه والتوعية والتقويم لفائدة النساء ضحايا العنف بجميع أنواعه.

وفي هذا الجانب تمكنت الجمعية من خلال مراكزها من التعهد بحوالى 912 امرأة ضحية عنف إلى حدود أكتوبر 2021، حيث مثل العنف الزوجي أكثر أنواع العنف ارتفاعاً بنسبة 65%， والعنف الأسري 9%.

أما بخصوص أشكال العنف فتتوزع الحالات بين 6% عنف اقتصادي و5% تحرش جنسي وعنف سياسي و4% اغتصاب و10% أصناف أخرى.

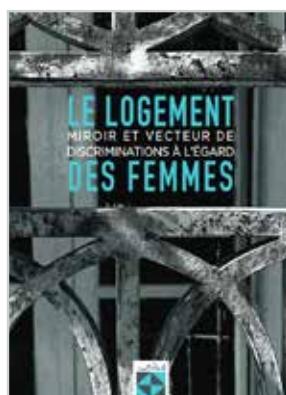
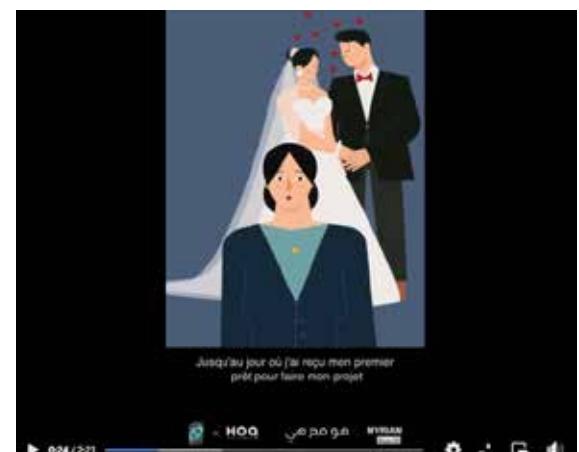
بالإضافة إلى المساهمات العلمية التي تتجهها الجمعية، في علاقة بمناهضة العنف المسلط على النساء، وعلى اعتبار ما شهدته سنة 2021 من ممارسات تميزية مست من حرمة النساء وكرامتهن، فقد عملت الجمعية على إصدار بيانات تندد بكل الممارسات التي مست من كرامة النساء وفقدان ضحايا العنف لحياتهن، وذلك تأكيداً لرفضهن لمختلف الممارسات التي من شأنها أن تؤثر على المسار النضالي للنسويات وحرضاً منها على المحافظة على الحريات الفردية.

أما في الجانب الخدماتي، فإن الجمعية، تعداد 4 مراكز للإنصات بولايات تونس وصفاقس وسوسة والقيروان، تعمل جميعها وفق مبدأ السرية واحترام

10. جمعية بيتي

عن حياتهن تجاه الاعتداءات اللاتي تعرضن لها. وفي هذا الإطار أنجزت الجمعية جملة من الدعائم الرقمية التي تمّ بثها عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وتواصل الجمعية عملها التوعوي من خلال حملة الدّعاء 16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة، بإطلاقها جملة من الومضات التوعوية الكترونية لشهادات لضحايا العنف، في محاولة منها للتعرّيف بما يäßي الضحايا واللام التي يتعرضن لها خلال مسارهن لحصولهن على حقوقهن.

تعمل الجمعية منذ إحداثها على دعم مسار مناهضة العنف ضد المرأة من خلال التوعية وحملات المناصرة، وذلك في إطار مقاربة نسوية تهدف إلى ضمان الحقوق الإنسانية عموماً وحماية حقوق النساء خصوصاً. وقد تميزت سنة 2021 ببعث العديد المبادرات ذات البعد الوقائي وذات البعد الخدماتي. إذ أطلقت خلال شهر ماي حملة رقمية تحت شعار «الجليس موش الدل»، وتهدف من خلالها إلى التوعية بالامر النساء ضحايا العنف اللاتي يجدن أنفسهن في السجن تبعاً لدفاعهن



أما في الجانب البحثي الذي يميز نشاط الجمعية³⁵، فقد قدمت رئيسة الجمعية، خلال ندوة خصصت للغرض، نتائج الدراسة الاجتماعية والأنثربولوجية حول ظروف الإقامة وعيش النساء في الوضعيات الهشة الاقتصادية والاجتماعية في تونس الكبرى.

وتسعى الدراسة إلى فك رموز العلاقات المتبادلة بين النوع الاجتماعي وعدم الاستقرار وظروف السكن من خلال تركيز التحليل على النساء الأكثر تعرضاً لنظر العيش في الأوضاع الهشة.

³⁵ بدعم من منظمة محامون بلا حدود.

عمل كريمة لفائدة النساء في وضعيات هشة، وقد أتى هذا الفضاء بدعم من سفارة إسبانيا وكالة التعاون الإسباني، وبهدف الفضاء إلى توفير فرص للندماج الاجتماعي والمهني للمرأة. هذا وقد تمكنت الجمعية من تقديم شهادات التكوين لفائدة النساء اللاتي تمتعن بالتكوين³⁷ بفضاء بهجة خلال سنة 2021.

ولم تغب الجمعية عن مختلف المحطات النسوية النضالية التي تدين مختلف الاعتداءات التي تطال النساء، وخاصة منها مقتل رفقة الشارني، التي راحت ضحية للعنف الزوجي. فأصدرت عديد البيانات التي تندد بهاته الانتهاكات.

وقد نظمت الجمعية لقاء حواريا³⁶ حول الدراسة الاستكشافية بشأن حقوق النساء ضحايا العنف في التعهد متعدد القطاعات، بما في ذلك الحق في السكن والألوية في السكن الاجتماعي. واعتمدت على نتائج الدراسة للدعوة لدعم التعهد متعدد القطاعات لفائدة ضحايا العنف من النساء ولضمان حق «الألوية» في الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدتهن.

أما في الجانب الخدماتي، وبالإضافة إلى مركز سيدي علي عزوز الذي يؤمن خدمات الإيواء لفائدة النساء ضحايا العنف، فقد تميزت سنة 2021 بافتتاح فضاء «بهجة» في شهر مارس 2021، وهو فضاء للرفاه ولخلق فرص



11. منظمة أطباء العالم

انطلقت سنة 2021 بإبرام اتفاقية شراكة بين المنظمة ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، وتهدف الاتفاقية في الجانب المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة إلى تركيز العيادات المتنقلة «ميديبوس MÉDIBUS»، والتي تعتمد أساساً على تنظيم عديد الحملات التحسيسية على مستوى ولايات تونس الكبرى للتوعية بخطورة الأمراض المنقولية جنسياً ووسائل منع الحمل والتوعي من سرطان الثدي وذلك لفائدة حوالي 450 إمراة.

حول «العنف المبني على النوع الاجتماعي والتعدي على الحقوق الإنسانية مشكل صحة عمومية»، باعتبار الآثار التي تترتب عنه من آثار جسدية ونفسية وجنسية وإنجابية. وتعتبر أيضاً أن التعهد متعدد القطاعات بالنساء ضحايا العنف لا يتباوزه المتتدخلون في القطاع الصحي، خاصة وأن الخدمات الصحية هي من أولى الخدمات الاستعجالية التي تقدم خدمات لفائدة الضحايا.

لم تغب النساء الناجيات عن عمل المنظمة، إذ تم توثيق بعض الشهادات ضمن وثيقة PAROLES DES FEMMES »، وبهدف هذا العمل إلى توثيق مختلف خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف على مستوى ولاية سيدي بوزيد وحتى تسهيل عملية توجيه الضحايا إلى الجهات المختصة للاستجابة إلى حاجياتهن.

ومن ناحية أخرى فقد عملت المنظمة على إنجاز تقييم نوعية خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف ومدى قدرتها على التمتع بها وذلك في ولاية سيدي بوزيد، ثلاث سنوات إثر صدور القانون عدد 58/2017، أكدت النتائج على أهمية المقاربة متعددة القطاعات في المسائل المتعلقة بالتعهد من جهة، وضرورة وضع برامج وقائية من العنف المسلط على النساء من ناحية أخرى، إضافة إلى أهمية التمكين الاقتصادي للنساء الضحايا بوصفها آلية تساعد المرأة على الخروج من وضعية الهشاشة الاقتصادية التي يجعلها رهينة العنف المسلط عليها.

وفي ذات السياق، ساهمت المنظمة في حملات المناصرة من أجل مناهضة العنف المسلط على النساء في القطاع الصحي، إذ تمكنت من إصدار ورقة سياسية

³⁶ في إطار برنامج الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
³⁷ بالشراكة مع منظمة دروسوس DROSOS.



وقدم تحالف المناصرة «ناجية» الدعم للهيئة التنسيقية الجهوية لمقاومة العنف ضد المرأة بولاية سيدي بوزيد، من خلال تركيز لجنتين :

- اللجنة 58 : والتي تضم ثلة من الناشطات من المجتمع المدني بولاية سيدي بوزيد وتدعم عمل التحالف «ناجية» لمناهضة العنف المسلط على النساء.
- لجنة «رفقة تعيش»، وتضم ثلة من المهنيين التابعين للديوان الوطني للأسرة والعمان البشري بولايات الشمال الغربي : الكاف وجندوبة وباجة وسليلانة، وقد تكونت هذه اللجنة إثر مقتل رفقة الشارني ضحية العنف الزوجي.

ومن ناحية أخرى فقد ساهمت المنظمة في ترسيخ تحالف المناصرة «ناجية» المتكون من 13 جمعية ناشطة في المجال الحقوقي وفي مجال مناهضة العنف ضد المرأة، ويعمل التحالف في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف وتمكينهن مع التركيز خصوصا على الخدمات الطبية وحصول الضحايا على الشهادة الطبية الأولية والفحوصات التكميلية بصفة مجانية بالإضافة إلى التمتع بالاستشارات التي تحمي خصوصية الضحايا.

12. شبكة مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف

توعوية لفائدة الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين بالوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي بولاية أريانة، بهدف مزيد تثريتهم في مسار التعهد بالنساء ضحايا العنف.

وقد ساهمت الشبكة في دعم أشغال المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة خاصة في الجوانب المتعلقة بتوحيد مناهج تجميع البيانات الإحصائية، مكملة بذلك المسار التشاركي الذي أمنته كل من جمعية بيتي وجمعية المرأة والمواطنة بالكاف.

منذ تأسيسيها تعمل الشبكة على دعم الجمعيات التي تسير مراكز للتعهد بالنساء ضحايا العنف في مختلف الولايات، وتهدف إلى توحيد مناهج العمل لتقديم الخدمات لفائدة الضحايا من ناحية وإلى تشبيك العلاقات المهنية والتبادل بين الجمعيات التي تعهد بضحايا العنف من النساء والأطفال المراقبين لهن وتطوريها.

وفي هذا الخصوص /مواصلة لنشاطها التنسيقي عملت الشبكة خلال سنة 2021 على تنظيم حلقات

13. جمعية متطوعون ببوعرادة

هذا الإطار، وبالشراكة مع الهيئات الحكومية المحلية والجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية ذات الخبرة في المجال، تمكنت من تنظيم عديد الدورات التدريبية حول الإشكاليات التطبيقية للقانون عدد 58 لسنة 2017 من بينها صعوبة وصول النساء ضحايا العنف إلى العدالة.

تعمل الجمعية على معاضدة مساعي الدولة ومنظمات المجتمع المدني لمكافحة كافة أشكال التمييز المبني على النوع الاجتماعي من خلال مساهمتها في تطبيق مقتضيات القانون الأساسي 2017/58 من خلال تدخلات على المستوى الوقائي والخدماتي. وفي



إضافة إلى ما سبق تساهم الجمعية في تأثير الحملة الدولية السنوية لـ 16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة، فتمكنَت خلال سنة 2021، من تأمين نشاط ميداني تنوعَت فقراته من التنشيط الثقافي للشارع إلى تنظيم ورشة رسم لفائدة النساء والأطفال وورشة الكتابة والشطرنج، وذلك في تزامن مع الحافلة الجهوية لمناهضة العنف ضد المرأة والتي كانت مناسبة أيضاً لتوزيع مطويات حول المصحة القانونية في محاولة للتعرِّيف بهذه الخدمة لفائدة النساء ضحايا العنف وتوعية المواطنين بضرورة رفض العنف والإشعار عنه.

لتقدِّيم فكرة على مجال اشتغالها ومختلف أنشطتها وبالخصوص مشروع المصحة القانونية مع التأكيد على ضرورة التعاون والتنسيق بين كل الأطراف من خلال المساهمة في توجيه النساء والأطفال وفاقدي السند للمصحة القانونية لتمكينهم من الحل القانوني المناسب وتسهيل وصولهم للعدالة من أجل استرجاع حقوقهم.

وقد تمكنت الجمعية من تأمين خدمات المصحة القانونية منذ 01 فيفري 2021، فقد وردت عليها طلبات في الإرشاد والتوجيه القانوني تتعلق أساساً بالنساء والأطفال ضحايا العنف ومراعاة للظروف الاجتماعية والاقتصادية لبعض الفئات الهشة ارتأت المصحة تقديم خدماتها لفائدهم لضمان المساواة في الحق في التقاضي وتسهيل وصولهم إلى العدالة من أجل استرجاع حقوقهم.

ومنذ انطلاق أشغالها تمكنت المصحة القانونية من تأمين الإباهطة القانونية لفائدة 08 من النساء ضحايا العنف من 18 إلى 35 سنة، والتنسيق مع السلطات المحلية لتأمين الحماية للضحية. وتتوزع الحالات الواردة على المصحة بين 62% عنف زوجي و 12% عنف أسري و 13% عنف في الفضاء الرقمي و 13% عنف في الفضاء الخارجي.

وتشترك الجمعية في مختلف الأنشطة التي ينظمها الشركاء على المستوى الجهوي والوطني، وتساهم بذلك في تبادل التجارب والممارسات الجيدة بين مختلف الفاعلين في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى تمكنت الجمعية، وبدعم من الشبكة الدورومتوسطية للدفاع عن حقوق الإنسان بتركيز المصحة القانونية بتاريخ 24 ديسمبر 2020، وذلك بهدف مساعدة المواطنين والمواطنات الذين يجدون صعوبة في الولوج إلى العدالة وخاصة النساء والأطفال ضحايا العنف وفاقدي السند بصفة مجانية.

وتحت شعار «نحب نعرف حق» تقدم المصحة القانونية خدماتها للنساء والأطفال ضحايا العنف وفاقدي السند عديد الخدمات في كنف الاحترام للمعطيات الشخصية لطالبي التوجيه القانوني والتعامل مع كل الملفات الواردة على المصحة بالسرية والجدية التامة، ويتهدى فريق المصحة بحسن الاستقبال والإصغاء التفاعلي مع طالبي التوجيه القانوني.

وفي هذا الإطار عملت الجمعية على التعريف بأنشطة المصحة القانونية من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات المحلية والجهوية وبمشاركة ممثلين السلط الجهوية من الصيف الأول للتدخل في مجال حماية النساء ضحايا العنف. وكانت مناسبة



المصحة القانونية

2021

14. جمعية التنمية المستدامة والتعاون الدولي

وفي الجانب الوقائي، وباعتبار أن التوعية والتحسيس جزء لا يتجزأ من مسار التعهد بالنساء ضحايا العنف أو النساء في وضعية هشة، فقد سعت الجمعية، خلال سنة 2021 إلى التعريف بمختلف الخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف ومنها خصوصاً خدمات الخط الأخضر 1899، والقانون الأساسي عدد 58/2017، إضافة إلى جملة من الأنشطة التثقيفية حول الصحة الإنجابية والأمراض المنقلة جنسياً والفحص المبكر عن السرطانات الأنثوية وهيكل التعهد بالنساء ضحايا العنف على مستوى ولاية مدنين، وذلك لفائدة النساء الواقفات على الجمعية من بين التونسيات والاجنبيات. وكان للأطفال نصيب من الجانب التوعوي خاصة من خلال تنظيم يوم تحسيسي وورشات للرسم، انطلق خلالها عنان الإبداع والفن.



خدمات الاستقبال الإصغاء والإحاطة النفسية والتوجيه الاجتماعي والقانوني والتنمية الذاتية والتبادل الثقافي والتمكين الاقتصادي والتشجيع على بعث المشاريع، والتنقيف المالي والأنشطة الحرافية اليدوية بهدف تطوير الاقتصاد التضامني الاجتماعي.

ويساعد الفضاء النساء على بعث مشاريع من خلال إسناد قروض صغرى لفائدهن ويقدم المراقبة من الفكرة إلى تركيز المشروع ومتابعته.

وفي إطار تدعيم العمل الشبكي جهويًا ووطنيًا في مجال العمل الاجتماعي والإنساني اتبعت جمعية التنمية المستدامة والتعاون الدولي بمحضن سياسة الانفتاح على المنظمات المحلية والدولية التي تنشط بجهة مدنين ساعية إلى توطيد العلاقة مع هيكل الدولة على غرار المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بولايتها مدنين وتطاوين والمندوبية الجهوية للشؤون الاجتماعية والمجلس الدنماركي لمساندة اللاجئين ومنظمة أطباء العالم بمدنين ومنظمة محامي بلجود. فقد شهدت سنة 2021، انفتاح الجمعية على ولاية تطاوين من خلال إبرام اتفاقية شراكة مع المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة لتأمين خدمات خلية الإنصات لفائدة النساء ضحايا العنف بولاية تطاوين.

وبالنظر إلى الخدمات المقدمة لفائدة النساء ضحايا العنف بمركز تيدار، فقد تمكنت الجمعية من تأمين خدمات التعهد لفائدة 294 امرأة ضحية عنف وأطفال مرافقيهن لهن، من بين التونسيات والاجنبيات، وتمتعت 18 منهن بالجلسات النفسية الفردية و20 بالجلسات الحوارية المشتركة.

منذ تأسيسها في سنة 2002، عملت الجمعية على المساهمة في تطوير الدراسات الفنية ودراسات الجدوى للمشاريع والبرامج التنموية، وفي الدندماج الاجتماعي للسكان، وخاصة الفئات المعوزة عموماً والنساء والشباب بصفة خاصة من خلال منهم قروضاً صغرى.

ومنذ سنة 2017، انتهت الجمعية مسار منهاضة العنف المسلط على النساء، باعتبار أن الهشاشة الاقتصادية يمكن أن تزيد من فرص تعرض المرأة إلى العنف، فعملت على دعم الجانب الوقائي والجانب الخدماتي.



وفي إطار الشراكة مع مكونات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في المجال، أمنت الجمعية عديد الحصص التوعوية في المجال القانوني، وفي المناهج المدرية للمرابيع المالية وذلك لفائدة النساء الواقفات على الجمعية. بالإضافة إلى الدورات التدريبية الخصوصية لفائدة الواقفات على المركز قد تمكينهن اقتصادياً.

ولم يغب بعد التكويني عن نشاط الجمعية، إذ أمنت دورات تدريبية لفائدة المثقفين النظرة حول «رعاية وتوجيه النساء والفتيات ضحايا العنف حسب القانون عدد 58/2017»، وأخرى لفائدة أعضاء وإطارات الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي حول آليات التعهد والإحاطة والتوجيه للنساء والأطفال النازحين ودور المتدخل الاجتماعي والصعوبات التي يواجهها عند تطبيقه للقانون عدد 58 لسنة 2017 المناهض للعنف ضد المرأة والطفل، وأيضاً إطارات وأعوان القطاع الصحي من الديوان الوطني للأسرة والعمان البشري حول

أما في الجانب الخدماتي فقد تمكنت الجمعية من تركيز فضاء تيدار للنساء ضحايا العنف. وهو فضاء متعدد الاختصاصات لدعم النساء، يهدف إلى مكافحة مختلف أشكال العنف المسلط ضد النساء من خلال دعم آليات الإحاطة والتعهد بالنساء ضحايا العنف وأ/أ في وضعية هشة وذلك بتوفير مقومات الأمان والصحة لهن ودعم استقلاليتهن الاقتصادية والاجتماعية.

يقدم الفريق العامل بالفضاء خدمات استشارية وتوجيهية لمختلف الهيآكل المختصة، وذلك في إطار آمن للنساء الواقفات على خلية الإنصات، إذ يؤمن

ما نلاحظه في توزيع أشكال العنف المسلط على النساء والوافدات على المركز أن النسبة الأعلى هي العنف الاقتصادي بحوالي 30% يليها العنف المعنوي بـ 20% ثم العنف المادي بـ 12% ويبقى العنف الجنسي أقل الأشكال بـ 8%.

في حين تمت 39% منها بخدمات الإنصات التفاعلية 22% بالتوجيه الاجتماعي 23% بالإرشاد القانوني 10% إلى مصلحة القروض قصد التمتع بالتكوين والتيسير الاقتصادي، 13% بالإعانة العدلية وبطريق عدد قرارات الحماية الصادرة لفائدةهن الـ 12 قرارا.

15. جمعية صوت المرأة بالمهديّة

أما بالنسبة للجانب الخدماتي فقد افتتحت الجمعية مركز التكوين الحرفي لصنع الحلويات للإدماج الاقتصادي واجتماعيا المستفيدات من النساء ضحايا العنف بالشراكة مع مركز كوثر ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

وقد قدم مركز الإيواء خدماته إلى 44 امرأة ضحية عنف و17 طفلة مراجعا لهن، و45% هن من المتزوجات، وقد تعرضت 31% منها إلى العنف المادي و60% منهن إلى العنف المعنوي وضحية عنف جنسى. وتعتبر الهشاشة الاقتصادية من أبرز ما يميز الضحايا باعتبار أن 77% منهن لا يعملن.

فيما قدمت خلية الإنصات خدماتها لـ 61 من النساء ضحايا العنف، 60% متزوجات، وقد تعرضت 70% منها إلى العنف المعنوي و52% منها إلى العنف المادي و29% إلى العنف الاقتصادي.

عملت الجمعية خلال سنة 2021 على تأمين الجانب الوقائي والجانب الخدماتي في مجال مناهضة العنف المسلط على النساء، إذ تمكنت من تنظيم عديد التظاهرات التوعوية على مدار السنة، تهدف إلى التعريف بالقانون الأساسي عدد 58/2017 لفائدة الشركاء الجهويين، وحول تقصي سرطان الثدي لفائدة المقيمات بمركز الإيواء. بالإضافة إلى تأمين آنشطة توعوية خلال حملة الـ 16 يوما من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة بالشراكة مع المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بالمهديّة.

وتميزت سنة 2021 أيضا بالشراكة المؤسساتية للجمعية إذ أبرمت اتفاقية شراكة مع الهيأكل الحكومية ومن أهمها وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بهدف دعم مستوى مقاومة العنف ضد المرأة وتأمين خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف من خلال تسيير مركز «أمان» لإيواء النساء ضحايا العنف من جهة، والشراكة مع المعهد الفرنسي بتونس لإنجاز مشروع مناهضة الانقطاع الدراسي المبكر للفتيات بالمناطق الريفية وبحث على التربية الوالدية الابيجابية والمساواة بين الجنسين.

16. جمعية التنمية قفة الجنوبية - مركز حرة وفاعلة لإيواء النساء ضحايا العنف

النفساني والتعهد الطبي والإيواء والمتابعة والتوجيه ما بعد الإيواء وضمان الاستقلالية المالية والاجتماعية والمشاركة في الورشات والدورات التكوينية.

وخلال سنة 2021 تمكنت الجمعية من التعهد بـ 174 من النساء ضحايا العنف، تمت 96% منها بخدمات الإنصات سواء المباشر أو عبر الهاتف. في حين تمت 76% منها بالتعهد القانوني، و77% بالتعهد الاجتماعي و25% بالتعهد الصحي، بينما تمت 9 منها بخدمات الإيواء.

وباعتبار الصيغة التنموية التي تميز نشاط الجمعية فقد تمت 43% منها بأنشطة تقوية القدرات، الدورات التكوينية و 13 امرأة ببرنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

انطلقت الجمعية في تقديم خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف منذ سنة 2017، وكانت أول تجربة لها في المجال. إذ أن نشاطها الأساسي هو توفير القروض الصغرى لفائدة النساء والمساهمة في التنمية الجهوية. وتهدف الجمعية من خلال مركز حرة وفاعلة إلى تقديم خدمات التعهد وتعزيز نظم حماية النساء ضحايا العنف أو في الوضعيات الهمة من جميع أشكال العنف لضمان سلامتها وصحتها وحصولهن على العدالة والرفاهية.

توفر جمعية التنمية قفة الجنوبية خدمات خاصة في التعهد بالنساء ضحايا العنف و/أو في وضعيات هشة في ولية قفة والجهات المحبيطة بها حسب الإمكانيات المتوفرة، خدمات الاستقبال والإنصات والإحاطة والمراقبة والتوجيه والتعهد والتوجيه القانوني والتعهد والتوجيه الاجتماعي والتعهد

17. معهد نبراس لتأهيل الناجين من التعذيب

أما في الجانب التكويني فقد عمل المعهد على تنظيم دورتين تكوينيتين تمحورت الأولى حول البيسيكوتروماتولوجيا لفائدة المهنيين من قطاع الصحة أما الثانية فقد اهتمت بالمستوى الأول من تقنية NET (NARRATIVE EXPOSURE THERAPY) لفائدة الناجين من التعذيب جراء الاعتداءات الجنسية والوافدين على المعهد.

في إطار عمل المعهد، أُستقبلت 15 امرأة ضحية اعتداءات جنسية، وذلك قصد التعهد بها نفسياً واجتماعياً. ويتم التعهد بضحايا الاعتداءات الجنسية بتوجيهه من المؤسسات التابعة لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن أو بتوجيهه من الجمعيات العاملة في المجال.

ويعتمد العمل مع الضحايا على منهجيات المعالجة النفسية « EYE MOVEMENT DESENSITIZATION AND REPROCESSING (EMDR) »، وهي تقنية أثبتت نجاعتها منذ 30 سنة.

18. جمعية صوت حواء بسيدي بوزيد - مركزهن لاستقبال النساء ضحايا العنف

وفي تواصل للأنشطة التوعوية والتقوينية التي انطلقت الجمعية في تنفيذها في مختلف جهات الولاية منذ سنة 2019، عملت الجمعية على تنفيذ جملة من الأنشطة التدريبية خلال سنة 2021، من خلال تنظيم دورة تدريبية حول «سبل التعامل مع المرأة ضحية العنف»، استفاد منها ثلاثة من الإطارات الأمنية العاملة بالجهة، وعياً بأن سلامة الضحايا تُعدّ من أهم المراحل في مسار التعهد بهن ذلك أن تقييم المخاطر يساهم في خفض نسبة التهديدات التي قد تتعرض لها الضحية من جهة وفي وضع التدابير الدعائية لفائدها. وقد دعمت الجمعية نشاط الهيئة التنسيقية الجهوية لمقاومة العنف ضد المرأة بسيدي بوزيد بما يسمح بدعم العمل الشبكي وتوطيد العلاقات فيما بينهم وتطوير طرق التواصل والتعامل بينهم.

وفي السياق نفسه أنجزت الجمعية حملة «آمنة ضد الكوفيد 19»، والتي استهدفت أساسا النساء العاملات بالقطاع الفلاحي قصد توعيتهن بالمسائل المتعلقة بحوادث الشغل وصعوبة التنقل وضعف الأجور والعمل دون عقود وخطورة استعمال المواد الكيميائية بدون استعمال وسائل الحماية.

تنفيذاً لما أقرّه القانون عدد 58 لسنة 2017 ، وفي إطار الشراكة المبرمة بين الجمعية والمندوبيّة الجهوّية لشؤون المرأة والأسرة بسيدي بوزيد، تمكّنت الجمعية من إحداث «مركز إصغاء وتجهيز للنساء المعنفات «مركزهن»، وهو فضاء مخصص لاستقبال النساء والفتيات ضحايا العنف بجميع أشكاله وذلك بالاعتماد على فريق متعدد الاختصاصات ليؤمن الإصغاء والمرافقّة والتوجيه والمتابعة. ويعمل المركز على الوقاية من كل أشكال العنف ضد المرأة عن طريق التحسيس والتوعية والتدريب وإصدار دراسات سنوية تتعلق بواقع المرأة.

يقدم المركز خدمات دعم النساء ضحايا العنف والخدمات التثقيفية والصحّية التي تشمل بالأساس مجالات الإصغاء والإرشاد والتوعية والإبطالة النفسيّة المختصّة والتوجيه القانوني للنساء والفتيات وكذلك للأطفال الذين عايشوا وضعيات عنيفة داخل أسرهم، ومتابعة قضيّاهن وتوجيههن للمؤسسات المعنية. ويساهم في الأنشطة ذات الطابع الوقائي من خلال القيام بحملات تحسيس والتوعية بضرورة الحد من العنف المسلط على المرأة في إطار عمل شبكي مع المنظمات الحقوقية من أجل حماية الضحايا وبما يساهم في نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.



هذا وقد فسحت الحملة مجالاً للتعریف بالقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة وحول أنواع العنف وكيفية الوقاية منه وكيفية الدفاع عن أنفسهن والمطالبة بحقوقهن وتقدیم الخدمات المتوفرة بـ «مركزهن»، بوصفه وجهة يمكن اللجوء إليها في حالة تعرضهن لأي نوع من أنواع العنف.

وتعُد هذه الحملة بمثابة المناصرة من أجل الدفاع عن حق النساء العاملات في القطاع الفلاحي في ظروف عمل آمنة وبيئتهم من مخاطر وأعراض فيروس كورونا وطرق الوقاية منه، وكانت مناسبة لتوزيع كمامات على كامل العاملات ودعوة الإعلام لتسليط الضوء على هذه الفئة المهشمة ودعوة المجتمع المدني للالتحاق بالحملة من أجل الضغط لإيقاف انتهاك حقوقهن ذلك أن الوضع الاقتصادي المتربدي للبلاحة هو شكل من أشكال العنف المسلط عليهن.



العنف ضد المرأة والصحة الإنجابية والأمراض المزمنة وكيفية الوقاية والعلاج وأيضاً مناسبة لعرض أفلام تعنى بموضوع العنف ضد المرأة.



تميزت سنة 2021 بمبادرة مقهى المواطننة النسائية، والمحدث بفضاء تويز، حيث مثلت مجالاً للقاءات الأسبوعية لتوسيع النساء وتعريفهن بقانون مناهضة



بين البحث الميداني أن النساء بكل مستوياتهن يتعرضن إلى العنف يأشكاله المتنوعة وخاصة منه العنف الرمزي وقد أقرت به 79.8% منهاهن و 18.14% عنف اقتصادي و 11.8% عنف جنسي و 44.14% عنف مادي. أما عن مكان حدوث العنف فأكثر الفضاءات التي يحدث فيه العنف هي المنزل بنسبة 30.71% يليه العمل بنسبة 14.57% والشارع بنسبة 13% أما المؤسسة التعليمية فهي أيضاً فضاء يحدث فيه العنف في 7.5% من الحالات المستجوبة.

أما في خصوص البيانات الخاصة بنشاط مركز الإنصات «مركزهن»، فقد تمكّن الفريق العامل بالمركز من تأمين الخدمات لفائدة 192 ضحية عنف تتوزع بين 41% عنف مادي و 26% عنف جنسي بينما لم تسجل إلا ضحية عنف رقمي وضحية عنف سياسي.

ولم يغب الجانب البحثي عن نشاط جمعية صوت حواء بالرقياب، فقد تمكّنت الجمعية من إنجاز دراسة حول «ظاهرة العنف ضد النساء في منطقة سيدني بوزيد»³⁸، في إطار استجابة الرأي حول مدى إقبال المعنفات بالولاية على مركزهن للإصغاء والتوجيه بجمعية صوت حواء بسيدي بوزيد وما مدى إلماجهن بالقوانين الهدافة لحمايةهن خاصة القانون الأساسي المتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة. استهدفت الدراسة 700 من نساء الجهة. وقد خلصت إلى أن التنشئة الاجتماعية لها دور كبير في إعادة إنتاج العنف خاصة داخل الفضاء العائلي. إذ أن 8.5% من المبحوثات أقرن بتعريضهن إلى العنف في بيت أسرهن ونسبة 30.71% أكدن تعرضهن للعنف داخل بيت الزوجية و 13.4% في بيت المعتمدي، وتتوزع أشكال العنف الذي تتعرض له المستجوبات بين 44.14% العنف النفسي والعنف اللفظي والعنف الرمزي (المقصود به الإهمال، الحرمان العاطفي...) بنسبة 79.8%.

³⁸ تم إنجاز الدراسة تحت إشراف المختصة في علم الاجتماع، السيدة صابرین الجلاصي.

19. جمعية القضاة التونسيين

المعتمدة طبقاً لمقتضيات القانون الأساسي عدد 58/2017، خاصة أمام هشاشة الوضعية الأمنية والنقض الملحوظ في الإطار البشري لكافة محاكم الجمهورية وضعف التجهيزات الالكترونية المتقدمة المعتمدة وبالتالي ضرورة اعتماد طرق مستحدثة لتطوير آليات العمل ولتنسيق جميع الجهود لحسن تطبيق القانون وتفعيل آليته.

أمام الاعتداءات التي طالت النساء ضحايا العنف وخاصة منها في اللاتي اعتدي عليهن في أروقة المحاكم، فقد أصدرت جمعية القضاة التونسيين بيانات تندد من خلالها الاعتداءات بما ينال من هيبة المؤسسة ومن اعتبار السيدات والساسة قضاعة الناحية وتكريساً لمنطق القصاص الفردي، خاصة أمام تصاعد وتيرة الاعتداءات بالعنف ضد المرأة وذلك رغم وسائل الحماية والآليات

20. أصوات نساء

الجنسى ضد النائب بالبرلمان، ومقتل رفقة الشارني، ضحية العنف الزوجي.

وتساهم الجمعية في المجال الوقائي من خلال إنتاج الومضات التوعوية حول الخدمات التي توفرها الجمعية ورقم الاتصال قصد التمتع بخدمات الإحاطة النفسية والقانونية.

أما في المجال الخدمaticي، وتبعاً لإطلاقها لحركة «أنا زادة» ضد التحرش والعنف الجنسي، واصلت الجمعية تقديم خدمات التوجيه والإحاطة النفسية بضحايا العنف من خلال خلية الإنصات التي يؤمن خدماتها فريق متخصص منذ سنة 2020، وقد تمكنت الخلية إلى حدود سنة 2021 من توفير الخدمات لفائدة 250 من الضحايا تتوزع بين 67% في الفضاء الخاص و30% في الفضاء الرقمي. بينما يكون القرین هو القائم بالعنف في 45% من الحالات والصديق أو الرفيق في 22% من الحالات.

منذ تأسيسها خلال سنة 2011، تعمل جمعية أصوات نساء على مناهضة جميع أشكال التمييز المبني على النوع الاجتماعي وعلى تعزيز ثقافة المساواة وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال تعزيز مهاراتها ودعم قيادتها بالإضافة إلى الدعوة إلى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة. ومن هذا المنطلق تسعى من خلال برامجها وأنشطتها إلى تسلیط الضوء على الناقص خاصّة في مختلف المسائل ذات العلاقة بضمان الحقوق الإنسانية للأفراد. فهي خصوص مناهضة العنف المسلط على النساء تعمل الجمعية على التوعية والتحسيس خاصة في قضایا العنف المسلط على النساء بدعوتها جميع المناصرات والمناصرين لقضایا النساء للمضي قدما نحو جعل تونس، بلداً آمناً للنساء، ضامناً لحقوقهن وكرامتهن، في تكريس حقيقي لمقتضيات الدستور، ومواصلة النضال ضد الثقافة الذكورية القاتلة وضد الصور النمطية للنساء، وضد رجعية الخطاب العنيف ضدهن. وفي نفس الإطار نددت بعديد الاعتداءات التي طالت النساء التونسيات من ذلك قضية التحرش

الإشكاليات والتوصيات

1. الإشكاليات

الإشكاليات القانونية

- طول آجال البت في الشكايات المقدمة لكل من قاضي الأسرة ووكيل الجمهورية.
- غياب الإرشاد القانوني المجاني في المحاكم يثقل كاهل الضحية خاصة في أول مراحل التقاضي.
- عدم توفر صندوق للإعانتن الظرفية خاصة بالنسبة للحالات ذات الوضعيات الهشة والتي لا قدرة لها على توفير مصاريف التقاضي أو التنقل أو مصاريف الأطفال في الكفاله.
- تسجيل تراخي في تطبيق القانون والتسامح مع مرتكبي العنف.
- الضعف المعرفي بمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، لدى المتدخلين سواء من الهيئات الحكومية أو مكونات المجتمع أو الضحايا.
- عدم ملائمة بعض الأحكام القانونية في مجالات متعددة للدستور ولمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مما يعرقل الجهود الرامية لمقاومة العنف ضد المرأة وتضمن بعض المجالات والنصوص القانونية لفصول وأحكام تمييزية ضد المرأة.
- عدم اتخاذ قرارات الحماية من طرف قاضي الأسرة في بعض الحالات يفقد عملية التعهد بالضحية النجاعة والفاعلية في كامل مسار التعهد.

الإشكاليات المالية

- عدم توفر آلية لتقديم المساعدات المادية والظرفية والعينية لفائدة ضحايا العنف خاصة في الوضعيات المتعلقة بفقدان السنن أو الحالات الاستعجالية.
- ضعف السياسات والبرامج والمشاريع الهدافهة إلى التمكين الاقتصادي للنساء وخاصة المرأة في الوسط الريفي بما يجعلها في تبعية اقتصادية مع القائم بالعنف وفي وضعية مالية هشة تحول دون خروجها من دائرة العنف.
- نقص في الموارد البشرية الخاصة بمصلحة المرأة والأسرة : الدقتصار على إطار واحد مكلف بمتابعة تنفيذ البرامج و الحملات الجهوية و أعمال الهيئة التنسيقية بالإضافة إلى الاستقبال اليومي للنساء بمختلف الإشكاليات و من بينهن النساء ضحايا العنف.
- ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لإنفاذ مختلف معاور القانون عدد 58 لسنة 2017، من وقاية وحماية وتعهد وتتبع، وذلك على مستوى ميزانيات مختلف الوزارات ذات العلاقة.
- ضعف الموارد البشرية والإمكانيات اللوجستية في مختلف القطاعات الحكومية ذات العلاقة بمجال مقاومة العنف ضد المرأة والتي تتدخل على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي والخدماتي وللتأمين تنظيم البرامج التوعوية والحملات التحسيسية على امتداد السنة لمزيد العمل على التعريف بالقانون و ما جاء به من إجراءات لفائدة المرأة ضحية العنف بهدف الحد من هذه الظاهرة.
- محدودية الإمكانيات المالية والبشرية بالنسبة لمكونات المجتمع المدني المتدخلة في هذا المجال على المستويين الوطني والجهوي.

الإشكاليات المعرفية

والتعهد بالضحايا، إذ لا تشمل كل المتدخلين مما يؤدي إلى التفاوت في الأداء، وذلك في مختلف القطاعات : العدل والأمن والصحة والشؤون الاجتماعية والأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

نقص البرامج والأنشطة التوعوية حول مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وآثاره على الأسرة والتوازن النفسي لدى أفرادها وخصوصاً الأطفال والمسائل الحقوقية والتعهد بالضحايا وغياب المعلومة لدى الوسط الريفي مقارنة بالوسط الحضري رغم المجهودات المبذولة للتعرّيف بالقانون من قبل كل الفاعلين.

- ضعف المعرفة القانونية حول مختلف أشكال العنف والتمييز ضد المرأة (القانون عدد 58 لسنة 2017، المجلة الجزائية، مجلة الشغل، مجلة الاتصالات...) من قبل المتدخلين والضحايا مما يتسبب في فجوة في تطبيق القوانين، بالإضافة إلى العقليات التي تبرر العنف المسلط على المرأة.

- تسجيل بعض المواقف الرافضة لتنفيذ مقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017، والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة باعتباره يهدد التوازن والاستقرار الأسريين.

- محدودية البرامج التكوينية والتدريبية الخاصة بالمسائل الحقوقية ومقاومة العنف ضد المرأة

الإشكاليات التنفيذية

صعوبة متابعة ملف المرأة ضحية العنف بالإضافة إلى طول الإجراءات يجعل المرأة ضحية العنف في حالة استضعاف.

عدم حصول النساء ضحايا العنف على الإعانة العدلية.

ضعف المقدرة الاقتصادية للنساء ضحايا العنف التي لا تغطي مصاريف التنقل، ولا تتمكن من التعهد بالأبنية المرافقين لهن.

ضعف إدماج النساء ضحايا العنف في سوق الشغل أو في مراكز التكوين أو في بعث مشاريع.

- غياب إجراءات ملموسة تهدف إلى إعادة تأهيل مرتكبي جرائم العنف ضد المرأة وإعادة إدماجهم في الوسط العائلي والاجتماعي.

- عدم توفر خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف في مختلف الولايات بصفة متساوية على غرار مراكز إيواء النساء ضحايا العنف مما يسهل عملية الحماية الجنينية، وخارج التوقيت الإداري وفي الفترات الليلية وهي عطلة نهاية الأسبوع وأيام الأعياد.

- محدودية مراكز الإيواء، والإمكانيات البشرية واللوجستية بما يسمح بالاستجابة لمطالب الإيواء خاصة أمام ضعف طاقة استيعاب المراكز الموجودة.

- عدم وضوح منهجية عمل الهيئات التنسيقية الجهوية لمقاومة العنف ضد المرأة، بما له أثر على تنسيق ومتابعة التعهد بالنساء ضحايا العنف، وإعداد التقارير والإحصائيات.

إشكاليات مشتركة

صعوبات في التمتع بالتمويل العمومي حسب العمومي الأمر 5183 لسنة 2013 المتعلق بتمويل الجمعيات مما يحول دون تنفيذ المشاريع في الآجال.

صعوبة التعهد في غياب مختص في فك الإشارات بالنسبة إلى ضحايا العنف من الصم والبكم.

عدم توفر آلية رسمية للتعهد للنساء الناجيات من العنف في التوقيت غير الإداري.

- نقص الدراسات والبيانات المتخصصة في العنف المسلط على مختلف الفئات العمرية من الطفولة إلى كبار السن وآثارها على الضحايا في كل القطاعات ذات العلاقة.

- صعوبة تجميع المعطيات و البيانات الإحصائية المتعلقة بالنساء ضحايا العنف نظرا إلى ضعف الآليات الموددة في التجميع والتحليل خاصة وأن التجميع يكون في جل الوضعيّات عبر تجميع المعطيات وفق الجذادات المتوفرة والأرقام المسندة من طرف الجهات العاملة في مجال مقاومة العنف ضد المرأة.

- صعوبة التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال التعهد بوضعيات مختلفة لضحايا العنف خاصة أمام تعقيد الإجراءات الإدارية التي تؤثر سلبا على نجاعة التدخل وسرعته.

2. التوصيات

الإستراتيجية

- دعم العمل التشاركي بين مختلف المتدخلين الحكوميين وغير الحكوميين والإعلام.
- إحداث لجنة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ترفع لها التوصيات والصعوبات التي تعترض الفاعلين على المستوى الجهو قصد إتخاذ الإجراءات والتدخل على المستوى الوطني.
- إدراج مسألة مناهضة العنف المسلط على المرأة ضمن الأولويات الإستراتيجية للدولة.
- التكثيف من البحوث والدراسات حول العنف المسلط على النساء بجميع أشكاله.
- العمل على وضع آليات لمتابعة وتقييم البرامج وخطط العمل الخاصة بمناهضة العنف المسلط على المرأة.
- وضع إستراتيجية اتصالية مندمجة حول مقاومة العنف وكل أشكال التمييز ضد النساء.

الإجرائية

- العمل على توفير كل التلبيات الضرورية والظروف المناسبة لسماع الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية في مناسبة واحدة.
- اعتماد تطبيق تبين عدد البقاع الشاغرة في مراكز الإيواء و أرقام الهواتف للاتصال بالقائمين على تسيير هذه المراكز.
- العمل على تركيز آلية لتشجيع الجمعيات على تسيير مراكز التعهد والتوجيه والإنصات لمعاضدة مجهودات الوزارة.
- تحديد إجراءات واضحة ودقيقة تشمل بالخصوص حالات الإيواء الاستعجالي (خاصة في حالة صدور قرار قضائي في الإيواء قبل صدور قرار حماية أو قبل البت في القضية المطروحة لدى المحكمة بصورة نهائية) مع اللّازم بعين الاعتبار الظروف الطارئة خاصة عند استحالة تنفيذ القرارات القضائية أو التأخير في اتخاذها وهو ما ينجر عنهبقاء النساء الناجيات من العنف دون مأوى مع أبنائهن.
- اعتماد إجراءات عملية لتطبيق مطالبات الحماية والعمل على احترام تطبيق قرارات الحماية الصادرة من السيدات والسادة قضاة الأسرة والقطاع الأمني وضرورة اتخاذ إجراءات في حال الإخلالات.
- إيجاد حلول عملية لتجاوز إشكاليات الإفلات من العقوبة وتفعيل الفصل 10 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والمتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تأهيل مرتكب جريمة العنف ضد المرأة وإعادة إدماجه في الوسط العائلي والاجتماعي.
- تفعيل صندوق تعويض النساء ضحايا العنف وملاءمة صندوق النفقة وخاصة النص المتعلق بالنفقة بالنسبة للنساء اللاتي يشكون الهشاشة الاقتصادية.
- مزيد تفعيل دور مكتب الإرشاد القانوني في المحاكم لمساعدة المرأة ضحية العنف وتوجيهها بالشكل الذي يضمن حقوقها وعدم ضياعه إجرائياً.
- توحيد الوثائق (بطاقة توجيه، بطاقة تعهد، بطاقة بيانات، النظام الداخلي، ميثاق....) بين مختلف أعضاء التنسيقيات الجهوية من طرف وزارة الإشراف واعتماد التجارب الناجحة في بعض التنسيقيات وإعداد أنموذج لملف المرأة ضحية العنف يقع اعتماده أداءً رسمية في كافة المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

التكوين ودعم القدرات

- إنتاج دعائم اتصالية على محامل مختلفة لمزيد التعريف بالقانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والطفل وتبسيط المعلومات المتعلقة بكيفية التدخل وتقديم الخدمات لفائدة ضحايا العنف والعمل على نشرها من خلال اعتماد خطة اتصالية واضحة تمثل مختلف الفئات من المتتدخلين القطاعيين، لا سيما الإعلام وكل مكونات المجتمع المدني، وتمرير القيم المجتمعية الداعمة للمساواة بين الجنسين ونبذ العنف المسلط على النساء.
- إعداد ومضات تحسيسية وبتها للحد من الظاهرة وضرورة التبليغ عنها بصفة متواصلة وليس مناسبة، سواء تعلق الأمر بالفتيات القصر أو وضعيات العاملات المنزليات.
- العمل على وضع آلية لتبادل المعلومات المتعلقة بالخدمات المتاحة لفائدة ضحايا العنف قصد الاستجابة الحسينية لمطالباتها وذاتة منها المتعلقة بالإيواء.
- معاضدة مجهودات الجمعيات في تنظيم الحملات التحسيسية حول مقاومة العنف المسلط على النساء والأطفال.
- تنظيم حملات تحسيسية موجهة للقائمين بالعنف.
- تشريك الشباب من كلا الجنسين في التوعية بمخاطر العنف ضد المرأة وانعكاسه على الاستقرار العائلي والاستقرار النفسي للأطفال.
- توعية النساء بأهمية تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية التي ترسخ الهيمنة الذكرية، وانتهاج أساليب تكرس لمبدأ المساواة بين الجنسين.
- تكثيف البرامج التكوينية لكافة المتتدخلين في مختلف القطاعات في مجال مقاومة العنف ضد المرأة والتعهد بالضحايا مع إيلاء الأهمية للتكوين حول تقييم المخاطر مما يساعد على المراقبة والتاطير والعمل على تعزيزه واعتماده في كل القطاعات.
- إدراج مادة حقوق الإنسان ضمن البرامج التربوية في مختلف المراحل التعليمية، والقيام بإصلاحات جذرية مصوّبة بالتحسين بتغيير عميق في العقليات.
- التكوين المعرفي والمستمر للقضاء والختصاص والتفرغ في مجال قضايا العنف وذلك لضمان حصول الضحايا على أحكام منصفة في ظل صراعهن الدائم نحو الكرامة والمساواة.
- تأمين المراقبة والتاطير لفائدة المتتدخلين واعتبارها من أولويات دعم قدرات المهنيين.
- تعليمي أدلة تقييم المخاطر واعتماده من كل القطاعات وتكوين كل المتتدخلين من مختلف القطاعات حوله.
- تطوير البعد الوقائي ودعم آليات الحوار والتواصل السليم بين التلاميذ وجميع مكونات الأسرة التربوية وخاصة الإطار المدرس.
- تعليم مكاتب العمل الاجتماعي بالمؤسسات التربوية والجامعة وتفعيلها بما يسمح بتأمين الإحاطة النفسية والتاطير والمتابعة السلوكية للتلاميذ والطلبة.
- تأهيل مرتکبي العنف النفسي وسلوكيا من قبل أخصائيين وذلك بوضع خطة علاجية مع تحديد الأهداف لتجنب جرائم العنف.

الخدمات

- اعتماد نقاط اتصال على المستوى المحلي (référent local) لتقديم كل المعلومات والتوجيه المناسب لحالاته الضحايا وتكوينهم.
- العمل على توفير المراكز المختصة بالتعهد بالنساء ضحايا العنف وخاصة منها المتعلقة بتقديم خدمات الإيواء وذلك في مختلف الجهات وتقريبها لفائدة الضحايا.
- تسهيل حصول النساء ضحايا العنف على الوثائق المثبتة للضرر الحالى وخاصة الأضرار الصحية : الشهادة الطبية الأولية والفحوصات التكميلية.

التنسيق

- إعتماد البرمجة والتخطيط المبني على النتائج والمارسات الجيدة بهدف تطوير التدخل وتحسينه.
- التنسيق بين مراكز الإيواء وفضاءات استقبال النساء المعنفات بالجهات عندما تستوفى المرأة مدة إقامتها من خلال تقرير عن الحالة يمكن الأخصائيين من متابعة حالتها وتسهيل إعادة إدماجها في جهتها.
- ضبط آليات واضحة لتسهيل العمل المشترك بين مختلف القطاعات الحكومية ومكونات المجتمع المدني.
- العمل على تفادي الازدواجية في البرامج والمشاريع وحوكمة العمل بين مختلف المتدخلين.

مالية

- الفضاءات المخصصة لاستقبال النساء ضحايا العنف بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بالتجهيزات الضرورية بما يسمح باحترام خصوصية النساء وضمان سرية المعلومات الشخصية.
- تعزيز الفرق المختصة في جرائم العنف ضد المرأة بالعنصر البشري خاصية منه النسائي.

- توفير الميزانيات الضرورية في كل القطاعات المشمولة بتطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017.

- تخصيص اعتمادات بميزانية الدولة خاصة بالتعهد الجنيني لعدد من الوضعيّات مثل ذلك: مصاريف نقل المعنية، مصاريف تلبية حاجياتها الضرورية، مصاريف الإقامة المؤقتة بالفضاءات الخاصة ودعم

توصيات مشتركة

- إبرام اتفاقيات مع وزارات الفلاحة والتشغيل والديوان الوطني للصناعات التقليدية ومراكز التكوين المهني لتكوين النساء ضحايا العنف وتمكينهن من قروض ميسرة.
- تمكين النساء ضحايا العنف من الفئات الهشة أو الوضعيّات الخصوصية من منح ودفاتر علاج ولو بصفة وقتيّة.
- بعث بوابة الكترونية أو منظومة لتسهيل القيام بإشعارات العنف المسلطة على المرأة و للتجميع الإحصائيات الجهوية و الوطنية حتى يتم حصر كافة المعلومات بطريقة دقيقة.
- اعتبار منع النساء من الوصول لحقهن في الميراث بأي شكل من الأشكال عنفا اقتصاديا.
- توعية النساء بخصوص حقوقهن في المطالبة بنصيبهن في الميراث واعتبار المرأة المحرومة من الميراث ضحية و تتمتع بالحماية المنصوص عليها بالقانون ومنها التمتع بمحاسبة التقاضي وذلك منذ انطلاق تقديمها للشكایة إلى حين صدور حكم بات لفائدةتها في الحصول على حقها في اليرث.

- العمل على دعم قدرات مختلف المتدخلين في كل الجوانب المتعلقة بالتشريع والنصوص القانونية وأليات التعهد بالنساء ضحايا العنف وفي مجال التوعي من السلوك العنيف والتنشئة على المساواة والحقوق الإنسانية، حل التوترات وضبط النفس، احترام الذات، احترام الآخر، الإنصات، الحوار والتواصل والوساطة وعلم نفس المراهق والمواطنة.

- العمل على تقديم المتابعة والمراقبة الفنية والنفسية لفائدة المهنيين من مختلف القطاعات وتزويدهم بأليات الحفاظ على السلامة الذاتية أمام التعاطي مع قضايا العنف.

- توضيح مهام مختلف المتدخلين في مختلف القطاعات وتيسير المعلومة الموجهة للعموم.

- دعم الشراكة مع القطاع الخاص في ما يتعلق بتقديم الخدمات لفائدة ضحايا العنف.

- تقييم الخدمات المقدمة من قبل مختلف المتدخلين لفائدة ضحايا العنف.

Rapport National sur **la lutte contre la violence à l'égard des femmes en Tunisie** au titre de l'année 2021

**Loi organique n° 2017-58 du 11 août 2017,
relative à l'élimination de la violence à l'égard des femmes**

Août
2022



Table des Matières

Allocation de Dr. Amel BELHADJ MOUSSA, Ministre de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Âgées	02
Introduction	04
Réalisations sectorielles dans le domaine de la prévention	05
Procédures et services	27
Procédures et services sectoriels	38
Données statistiques	41
Société civile et application de la loi n° 58 de 2017 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes	50
Problématiques et recommandations	60

Éliminer la violence à l'égard des femmes : un long chemin à multiples parcours



Allocution de Dr Amel BELHAJ Moussa Ministre de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Agées

La mémoire de la Tunisie, chargée d'actions et de luttes de femmes pionnières, tout au long de l'histoire ancienne et moderne en diverses périodes, est également pleine de moments forts soutenant le statut des femmes et garantissant leurs droits. Depuis l'indépendance, notre pays a adopté une approche de réformes continues, basées sur l'institution de législations progressistes et un processus évolutif reflétant les luttes pour les droits des femmes tunisiennes. En conséquence, le renforcement des acquis des femmes et leur enrichissement, ainsi que la promotion de leur rôle au sein de la société, fût la préoccupation des élites politiques dirigeantes,

la société civile et toutes les parties engagées en matière des droits des femmes. Les législations et les lois de premier plan sur les droits des femmes se sont multipliées, à commencer par le Code du Statut Personnel, comme une véritable révolution contre les mentalités et les représentations sociales traditionnelles, allant vers un certain nombre de législations instituées au cours de ces dernières années, qui ont considéré le principe de l'égalité des sexes, ainsi la lutte contre la violence à l'égard des femmes demeure parmi les obligations de l'Etat qui devrait prendre toutes les mesures nécessaires pour éradiquer les violences faites aux femmes. En harmonie avec cette vision pionnière des droits de l'homme, et afin d'honorer les engagements de notre pays aux niveaux international, national et régional, en particulier l'Agenda de Développement 2030, la Loi organique n°58 de 2017 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes a été approuvée à l'unanimité en juillet 2017. Elle a ainsi marqué un moment historique critique louant l'appui des droits et des acquis juridiques des femmes tunisiennes et de la famille dans son ensemble.

Grâce à l'adoption de cette loi, la République tunisienne est devenue l'un des principaux États dans ce domaine à l'échelle internationale et arabe, étant donné que ce mécanisme législatif affirme l'engagement explicite à soutenir les droits et les acquis sans discrimination, et protège en même temps, les différents groupes contre les violations et les pratiques discriminatoires, et ce dans le respect du principe d'égalité et des droits de l'homme. Ceci contribue à bâtir une société qui aspire aux valeurs de la citoyenneté, de la justice sociale et de la pleine citoyenneté pour tous ses membres.

La Loi organique n° 58/2017 a octroyé au Ministère de la Famille, des Femmes, de l'Enfance et des Personnes Âgées la mission d'assurer le suivi de la mise en œuvre des exigences de cette loi révolutionnaire. Nous avons suivi les réalisations des différentes composantes de la lutte contre toutes les formes de violence à l'égard des femmes tant au niveau gouvernemental qu'au niveau du tissu associatif, et avons ainsi tenu à élaborer un rapport national annuel depuis l'entrée en vigueur de la loi.

Ce rapport, en sa quatrième édition, témoigne de l'intérêt porté par l'État pour les droits des femmes et affirme son engagement à garantir toutes ses composantes, afin que les femmes tunisiennes jouissent de tous leurs droits dans les meilleures conditions. En effet, il s'agit du résultat d'un processus continu, dont la réussite servirait à éclairer les acteurs et contribuerait à mieux asseoir la vision et coordonner les efforts. Ce rapport est d'une grande importance, car il représente une étape essentielle de l'identification des progrès, des réussites et des bonnes pratiques, ainsi que l'identification des obstacles empêchant son application. Grâce à ce suivi, nous parviendrons à contribuer à modifier la vision et à orienter les politiques afin que nos femmes et nos filles soient à l'abri de toute violation ou de tout comportement qui pourrait affecter leur intégrité physique et psychologique, ou saperait leur dignité et leurs ressources économiques.

Étant donné que la lutte contre la violence est liée au changement des mentalités et des comportements, l'année 2021 s'est caractérisée par une ouverture sur les cadres de la recherche scientifique et académique fondée sur une vision critique et analytique d'une réalité marquée ces derniers temps par une augmentation notable des violences, et ce en dépit des efforts visant à rapprocher les services des femmes victimes de violence, ainsi que l'organisation de nombreuses manifestations, de programmes de sensibilisation et de plaidoyer aux niveaux national et régional, uniques par l'aspect intellectuel et créatif, faisant l'éloge du statut des femmes et de leur rôle essentiel et efficace dans la promotion des générations.

Au vu des statistiques et des indicateurs enregistrés, nous tenons à ce que les programmes du Ministère dans la prochaine phase comprennent plusieurs interventions visant à renforcer la politique de l'État en matière d'égalité des chances entre les sexes et de lutte contre la violence à l'égard des femmes, à renforcer les mécanismes de prévention, de sensibilisation et de prise de conscience, visant le développement, la vulgarisation et la modernisation des connaissances à cet effet, et à renforcer les capacités des intervenants afin qu'ils prennent en charge de manière appropriée les femmes victimes de violence, assurer aux victimes l'accès à leurs droits fondamentaux, les orienter vers les services appropriés, répondre à leurs besoins, et réduire les inégalités économiques, sociales et régionales.

Dans ce contexte, nous nous référons aux efforts du Ministère pour créer des centres d'hébergement pour les femmes victimes de violence et leurs enfants, dans chaque gouvernorat, tout en augmentant les budgets alloués à leur création et à leur fonctionnement, et de développer

les partenariats avec les associations concernées par les femmes victimes de violence.

Je saisais l'occasion de la publication de ce rapport pour rappeler que le phénomène de la violence à l'égard des femmes ne peut être abordé que conformément à une vision participative et interactive avec les divers partenaires.

Certes, la réunion virtuelle organisée avec un échantillon d'associations, en raison de la pandémie de Covid 19, a été l'occasion de soulever le dilemme du certificat médical initial, qui n'est accordé que si l'auteur de la violence est l'époux, en plus de la lenteur à être délivré. Ce fut l'occasion pour nous d'agir immédiatement en signant une circulaire conjointe avec le ministère de la Santé pour rendre le certificat médical initial disponible pour chaque femme victime de violence, quelle que soit la nature de sa relation avec l'auteur de la violence dans un délai ne dépassant pas les deux jours.

Il est important de s'inspirer de l'approche du ministère de la Famille, des Femmes, de l'Enfance et des Personnes Âgées, qui lie de plus en plus l'autonomisation économique des femmes à la lutte contre la violence basé sur le genre. Cette approche est inscrite dans le nouveau Programme national pour l'entrepreneuriat et l'investissement féminin «Raidette», lancé sous les auspices de la cheffe de gouvernement Mme Najla BOUDEN, à l'occasion de la Journée internationale de la femme, le 8 mars 2022, et qui comprend une ligne de financement destinée aux femmes victimes de violence et celles en situation de vulnérabilité.

Nous sommes convaincus que l'appui des droits des victimes, des femmes, des enfants et des personnes âgées, dépend des efforts concertés et d'une gouvernance de la coordination entre tous les acteurs, ce qui permettrait une protection immédiate des victimes face à toutes les violations subies. Cela nécessite une action plus participative, une coordination des efforts, une approche consensuelle entre toutes les composantes aux niveaux national et régional pour avoir un impact positif et poursuivre sur la voie de la lutte, dont de nombreuses générations de militants en sont convaincus en vu d'éradiquer toutes les formes de discrimination et de violence à l'égard des femmes.

En effet les diverses formes de violence, qu'elles soient physiques, psychologiques, économiques ou cybérnétiques, se rejoignent en terme d'impact composé et complexe, ce qui rend plus impératif un soutien fonctionnel entre toutes les forces vives espérant un monde sans femmes victimes de violence.

Dr Amel BELHAJ MOUSSA
Ministre de la Famille, de la Femme, de l'Enfance
et des Personnes Agées

Introduction

L'élaboration du rapport national relatif au suivi de la mise en œuvre de la loi organique n°2017-58 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes coïncide avec l'entrée en vigueur de ladite loi en sa quatrième année. Il convient de rappeler que celle-ci, adoptée le 26 juillet 2017, est fondée sur une approche de droit qui vise à protéger les droits des femmes contre toutes les formes de discrimination et ce, conformément aux orientations Onusiennes dans ce domaine et aux expériences réussies de nombreux pays en matière de législation comparée. Elle se distingue par son caractère holistique dans le traitement des volets de la prévention, de la protection, de la prise en charge des femmes victimes de violence et des enfants qui les accompagnent et du volet pénal institué contre les auteurs de la violence.

Le Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et Personnes Agées considère que le rapport national de 2021 est l'un des rapports nationaux les plus importants s'engageant à présenter dans le cadre des différentes initiatives nationales et régionales visant à mettre en œuvre les engagements pris par les différents partenaires en vue d'appliquer la loi, et de lutter contre la violence à l'égard des femmes et ses éventuelles répercussions sur les individus, les groupes et la société.

Dans le cadre du suivi de la mise en œuvre et conformément aux dispositions de l'article 12 de la loi, qui stipule que « le Ministère chargé des questions féminines assure la coordination entre les différents intervenants mentionnés dans les articles de 6 à 11 de la présente loi¹ et l'instauration de mécanismes de partenariat, d'appui et de coordination avec les organisations de la société civile concernées, aux fins de suivi de la mise en œuvre de ce qui a été approuvé ». Le Ministère chargé des affaires de la femme établit un rapport annuel selon l'article susmentionné.

Le présent rapport annuel a été établi à partir des rapports, des données et des statistiques recueillis par les différentes structures gouvernementales concernées et par les composantes de la société civile aux niveaux national et régional. Il présente les problématiques qui entravent l'application des dispositions de la loi, les recommandations concrètes visant à les surmonter et met en évidence les bonnes pratiques à prendre en compte dans la mise en application de la loi.

Le rapport comprend l'ensemble des programmes et des activités mis en œuvre pour l'application des dispositions de la loi, à savoir la prévention, la protection, la prise en charge et le suivi ainsi qu'une section consacrée aux données statistiques agrégées qui mettent en évidence l'ampleur du phénomène et ses conséquences sur la société. Ainsi, ce rapport présente les diverses difficultés auxquelles se heurtent les personnes dans l'exercice de leurs fonctions et qui empêchent l'application optimale des dispositions de la loi.

Dans la dernière partie du rapport, des recommandations pratiques sont formulées pour aider à faire face à toutes les menaces qui pèsent sur les acquis des femmes et sur leurs droits universels, ainsi que les moyens permettant de surmonter les difficultés rencontrées.

¹Ministères chargés de l'Éducation, de l'Enseignement supérieur, de la Formation professionnelle, de la Culture, de la Santé, de la Jeunesse, des Sports, de l'Enfance, des Femmes, des Affaires Religieuses, de la Santé, des Affaires Sociales, de la Justice, de l'Intérieur, des Structures, des institutions de protection sociale, des institutions sociales et des associations compétentes.

Réalisations sectorielles dans le domaine de la prévention

1. Domaine de la sécurité

En application à l'article 10 de la loi organique n° 2017-58, qui oblige le ministère de l'intérieur à élaborer des programmes de lutte contre la violence à l'égard des femmes dans ses structures d'enseignement et de formation... portant notamment sur la violence faite aux femmes et les méthodes de traitement des plaintes.

En plus de sa mission de protection des femmes et des enfants victimes de violence, le Ministère a donc renforcé son rôle de prévention en la matière. C'est dans ce cadre, qu'en plus de la formation académique et de la formation continue, des sessions de formation et de sensibilisation ont été organisées au profit des professionnels de la sécurité publique, de la garde nationale et des unités spécialisées dans les crimes de violence à l'égard des femmes et des enfants.

Au total, le Ministère a organisé environ 17 sessions de formation portant sur différentes disciplines, à l'intention des juges niveau 02 et 03, des spécialistes de la recherche sur les crimes de violence à l'égard des femmes et des enfants, des membres des unités spécialisées, des assistants des chefs des unités compétentes et des commissaires de police judiciaire des équipes compétentes et des équipes de permanence.

Le Ministère a déployé des efforts pour tenir compte de la spécificité de ces domaines d'intervention en choisissant et en examinant soigneusement les thèmes de formation afin que les tâches soient efficaces et adaptées aux besoins des victimes. Les sessions ont porté sur :

- Le cadre juridique national et international d'investigation sur les crimes de violence contre les femmes et les enfants.
- Le rôle des unités spécialisées dans l'application des décisions de protection.

- Les techniques de recherche et d'intervention dans les affaires de violence contre les femmes et les enfants.
- Les techniques d'accueil et d'orientation des femmes victimes de violence.
- La prise en charge des femmes victimes de violence.

Il convient de noter que la formation a été effectuée par les cadres de sécurité experts en la matière, et relevant de la Sous direction de la protection sociale, soit dans le cadre des programmes de la coopération internationale ou en application à des partenariats avec des associations expertes dans le domaine.²

Par ailleurs, dans le cadre d'un programme de travail conjoint, le Ministère et le Centre de Recherches, d'Etudes, de Documentation et d'Information sur la Femme, (CREDIF)³, ont élaboré un guide d'accueil des femmes victimes de violence destiné aux agents des forces de sécurité intérieure qui vise à respecter les principes du traitement équitable et conforme aux normes internationales, à la législation nationale et aux protocoles et conventions internationaux et nationaux, d'une part, et d'assurer la protection de la santé et du bien-être des victimes, en tenant compte de la diversité des situations, de la spécificité, de l'inviolabilité de la vie privée et de la confidentialité des victimes, garantissant ainsi une intervention d'urgence et une crédibilité dans la poursuite des agresseurs d'autre part.

La formation portant sur l'accueil des victimes de violence constitue un premier pas vers l'établissement d'une relation de confiance mutuelle entre la victime et l'agent de sécurité, qui permet d'aider et d'accompagner la victime tout au long de son parcours pour identifier l'auteur de l'infraction, lui donner les mécanismes d'information, lui assurer une protection adéquate et lui offrir toutes les garanties nécessaires pour éviter la reproduction de la violence.

² Association des femmes et de la citoyenneté

³ Avec le soutien du Bureau des droits Friedrich Ebert Stiftung et des Communautés euro-méditerranéennes

L'année 2021 a été marquée par une première initiative de ce type en Tunisie, avec l'organisation d'un atelier de simulation de prise en charge des femmes victimes de violence, qui comporte deux volets, dont le premier porte sur « la formation et la sensibilisation » et le second sur « la dimension procédurale ». Les travaux de l'atelier ont été basés sur le principe de la simulation du vécu de la victime de violence dans la poursuite de l'agresseur, en prenant compte de la nature de la violence, de sa relation avec l'agresseur et du secteur ou de l'institution où elle se rend pour avoir accès à des services adaptés à ses besoins. Cette simulation a été faite par l'intermédiaire d'artistes qui ont joué les rôles dans les différentes situations de menace et d'agression.

Pour se faire, on s'est appuyé sur la participation de la société civile qui œuvre en faveur des femmes victimes de violence, compte tenu de son expérience dans la prestation de services à ces victimes, ainsi que celle des structures gouvernementales intervenant en première ligne. L'atelier était adapté au contrôle et à l'enregistrement des comportements professionnels dans la prestation des services aux victimes, en présentant les différents spectacles et réactions des professionnels et des victimes, et en les rediffusant pour étudier les sites de manquements, de comportement et de bonnes pratiques permettant la protection de la victime et de ses accompagnateurs.

En matière de sensibilisation et de prise de conscience, le Ministère de l'Intérieur a mis au point un plan de communication aux niveaux central et régional visant à prévenir et à combattre la violence, à permettre à la victime d'exercer son droit de poursuite judiciaire contre l'agresseur et ce, en diffusant des informations, des numéros de téléphone et des adresses des équipes chargées de l'investigation sur les crimes de violence à l'égard des femmes et des enfants, et sur les services qu'elles fournissent aux victimes.

En 2021, le Ministère de l'Intérieur a organisé la campagne des 16 jours d'activisme de lutte contre la violence à l'égard des femmes, en éclairant les quatre façades du bâtiment du ministère de l'intérieur en orange, couleur caractérisant de ladite campagne, soulignant ainsi sa volonté de soutenir sa marche de lutte contre la violence basée sur le genre.

Dans le cadre de ses activités de prévention de la violence numérique faite aux femmes, le Ministère a produit des brochures de sensibilisation qui définissent la violence numérique et proposent des conseils pratiques de prévention et de protection contre celle-ci en plus d'un manuel de procédure dédié aux officiers de la police judiciaire opérant en faveur des femmes et des enfants victimes de violence numérique ainsi qu'un manuel portant sur le réseau d'intervention au profit de la même catégorie.

2. Pouvoir judiciaire et justice

Dans le cadre du Programme d'appui à la réforme de la justice et de la campagne des 16 jours d'activisme contre la violence à l'égard des femmes, une série de rencontres avec les représentants du ministère de la justice, des structures professionnelles des juges représentant les tribunaux tunisiens a été organisée afin de présenter leurs points de vues sur l'application de la loi 58 de 2017.

L'objet des discussions a porté sur :

- Le rôle des structures professionnelles dans la promotion de la bonne application de la loi,
- L'aide judiciaire.
- La formation des juges femmes et hommes en matière de prise en charge des femmes victimes de violence.,
- Le rôle du juge aiguilleur dans l'orientation des femmes victimes de violence.

- L'élaboration de réquisitions techniques, médicales et des modèles d'investigation.
- Les difficultés rencontrées dans l'application de la loi au niveau des tribunaux du Kef.
- L'importance de l'adéquation entre les textes juridiques antérieurs à la loi n° 2017-58 et les défis qui restent à relever pour la bonne application de celle-ci.

Dans le domaine de la formation, le Ministère s'est engagé à renforcer les capacités des professionnels par la mise en œuvre d'un programme de formation obligatoire au profit des juges relevant de l'Institut Supérieur de la Magistrature et l'organisation d'un cycle de formation continue au profit des juges de la famille.

3. Domaine social

Dans le cadre de la prévention et de la protection contre la violence à l'égard des femmes, les structures régionales du Ministère ont renforcé leur rôle de prévention en mettant en place et en organisant périodiquement et au-delà de l'évènementiel, plusieurs activités de sensibilisation et d'information, ce qui a permis aux institutions sous tutelle d'organiser plusieurs séminaires portant sur différents thèmes, dont la lutte contre la violence à l'égard des jeunes, la prévention et l'élimination de la violence, les relations saines, la violence familiale et ses conséquences sur l'individu, la famille et la société, la violence à l'égard des enfants, la violence entre pairs et la violence en milieu scolaire et professionnel.

L'approche du traitement par l'art a été adoptée moyennant la présentation de documentaires et de spectacles de théâtre au profit des adhérents des

Centres de Défense et d'Intégration Sociale. Ainsi plus de 323 adhérents des centres de défense et d'intégration sociale, des intervenants sociaux, des étudiants, des enfants, des jeunes et des parents ont bénéficié des campagnes de sensibilisation et d'information organisées sous forme de séminaires, de tables rondes et de concours.

Le volet Formation était aussi présent dans le programme de travail des structures régionales du Ministère, via l'organisation de cours de formation l'organisation d'ateliers destinés à 125 bénéficiaires parmi les intervenants sociaux, des cadres appartenant aux structures de promotion social, ou aux membres d'associations œuvrant dans le domaine social, et qui ont été désignés pour bénéficier de la formation, principalement la loi n° 58 de 2017 sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes.

4. Domaine de la santé

En application à l'article 8 de la loi organique n° 2017-58, le Ministère de la Santé est tenu :

- Elaborer des programmes de formation médicaux et paramédicaux adressés aux personnels de santé en vue de leur permettre d'acquérir les compétences nécessaires pour prévenir, détecter, diagnostiquer et traiter toutes les formes de violence à l'égard des femmes et d'assurer la prise en charge et le suivi des femmes et des enfants qui les accompagnent.
- Fournir des espaces spéciaux pour accueillir les femmes victimes de violence et leur offrir les services de santé et l'assistance psychologique nécessaires.

Outre le fait que la violence à l'égard des femmes, constitue une violation des droits fondamentaux des femmes, l'OMS considère qu'il s'agit d'un problème de santé publique ayant des incidences sur la santé physique, psychologique et sociale des femmes. Le secteur de la santé joue un rôle fondamental dans la protection des femmes contre la violence, non seulement en tant que prestataire de soins,

mais également en tant qu'élément contribuant à la prévention et à la détection précoce des cas de violence. Étant donné le respect et la dignité des femmes victimes de violence, l'action en leur faveur et la réduction de leurs préoccupations, sont des principes de base dans la prise en charge des femmes victimes de violence.

Le Ministère de la Santé veille à l'engagement en faveur de l'éthique professionnelle et du professionnalisme dans le traitement et la protection des femmes victimes de violence par l'ensemble des services et interventions fournis par ses diverses institutions.

Dans le domaine du renforcement des capacités et de la formation du personnel de santé, la faculté de médecine de Tunis a commencé à enseigner depuis l'année scolaire 2017-2018 les diplômes suivants :

- Diplôme universitaire portant sur la période périnatal « la paternité » dont le programme comprend la violence à l'égard des femmes dans le cadre des soins de santé sexuelle et reproductive.

- Diplôme universitaire spécialisé en «victimologie» qui vise à asseoir les concepts sur la violence à l'égard des femmes, les méthodes de mener les enquêtes, de prévenir et d'orienter les victimes.

Dans la même perspective, et compte tenu de la pandémie du Covid 19, le Centre International de Formation de l'Office National de la Famille et la Population, a élaboré un plan de formation continue à distance pour les professionnels de la santé⁴ visant le renforcement de leurs capacités et a dispensé une formation basée sur deux composantes, à savoir la détection, l'écoute et la prise en charge multisectorielle

des femmes victimes de violence conjugale, afin de renforcer les capacités des prestataires de services en matière de diagnostic, de prévention de la violence et d'information sur les femmes victimes de violence. Trois cours en ligne ont été organisés au profit de 130 personnes parmi les professionnels de la santé pour. Ces cours suivis par des médecins, des sages-femmes du Centre de santé sexuelle de l'office, des psychologues et des médecins des services d'urgence et des structures sanitaires, ont porté sur les soins cliniques des victimes d'abus sexuels. Ladite formation a été complétée par une troisième session en vue de sa consolidation.

5. Domaine de l'éducation

Dans le cadre de la stratégie de lutte contre la violence et de la discrimination à l'égard des femmes et dans le cadre d'un partenariat avec la société civile et les structures publiques, le Ministère de l'Éducation a œuvré pour consolider les principes des droits de humains dans leur universalité et leur exhaustivité, notamment celui de lutte contre la violence et de la discrimination à l'égard des femmes, le soutien des valeurs d'égalité des sexes et l'éducation à la santé et à la sexualité et ce moyennant les activités des clubs, notamment celles portant sur l'éducation à la citoyenneté et l'intégration des compétences de vie dans les apprentissages, et l'éducation à l'égalité notamment :

- Le projet «**Elles maintenant : Camps de l'égalité**» réalisé en coopération avec l'Association des Jeunes Adolescents ADO+, ciblant 10 élèves des établissements scolaires des cinq gouvernorats suivants : El Kef, Ben Arous, Tunis, Jendouba et Gafsa. Le projet vise le renforcement des capacités des élèves en matière de leadership féminin.
- Le projet «**Pour une école plus tolérante : un espace où il fait bon vivre**», mis en place en partenariat avec l'institut allemand «Goethe» pour les langues au profit de 13 établissements scolaires frontaliers contenant des internats. Ce projet a pour objectif de diffuser la culture du «vivre ensemble», de l'acceptation de l'autre et du droit à la différence

ainsi que de l'autonomisation des filles pour les aider à saisir leur chances dans les domaines culturel, sportif, social et académique.

- Le projet «**Ne jouez pas avec les droits**», réalisé en coopération avec le Centre Tunisien Méditerranéen TUMED et portant sur le principe d'égalité des chances. Il a ciblé les élèves de 100 établissements scolaires, menacés de décrochage scolaire dans les gouvernorats de Bizerte, Tozeur, Gafsa, Kasserine et Siliana.
- Le projet «**L'art-thérapie pour lutter contre les violences faites aux femmes et aux filles dans l'espace familial**», fruit d'un partenariat Tuniso-Algéro-Suisse qui a abouti à la production d'une pièce théâtrale «HABIBI» en langue française qui a été présentée dans les 26 commissariats régionaux de l'éducation. Les 26 spectacles étaient principalement destinés aux élèves des écoles aussi bien à l'intérieur et qu'à l'extérieur du pays dont 15 spectacles dans des théâtres algériens et 10 autres dans des théâtres suisses.

Le Ministère a réalisé diverses activités culturelles basées principalement sur le côté artistique et créatif des élèves dans plusieurs établissements scolaires (primaire, préparatoire, secondaire) portant sur l'équilibre familial et la lutte contre les risques

⁴En partenariat avec FNUAP.

qui menacent la sécurité de la famille à cause de l'augmentation continue de la violence à l'égard des femmes et des filles.

Dans le cadre de leur implication dans la campagne des 16 jours d'activisme contre les violences faites aux femmes, les établissements scolaires ont organisé, en partenariat avec le Programme Alimentaire Mondial PAM et les commissariats régionaux des affaires de la femme et de la famille, une série d'activités culturelles, sportives et sociales, dont les plus importants sont :

- Le Festival des Couleurs pour la lutte contre les violences faites aux femmes, au jardin public du Belvédère, en partenariat avec la municipalité de Tunis et le soutien du Programme Alimentaire Mondial.



- Dans le cadre d'une initiative inédite, l'activité «Sports sans violence» a été organisée, ciblant des équipes mixtes d'élèves filles et garçons dans les établissements scolaires des gouvernorats de Nabeul et de Mahdia, dans le but de promouvoir la culture de la participation, de la non-discrimination et du partage des succès et des défaites dans le sport.



Dans le cadre de la lutte contre toutes les formes de violence et de discrimination à l'égard des femmes et des filles, le Ministère a organisé, au profit de 120 chefs d'unité de Bureau des Services Scolaires, des campagnes intensives de sensibilisation. Il a aussi consacré un créneau horaire durant les cours de langue et d'éducation civique afin d'ouvrir la discussion et le dialogue avec les élèves sur les dangers de la violence à l'égard des femmes. Il a dispensé des formations en adoptant des repères spéculatifs pour responsabiliser les stéréotypes et restructurer les représentations sociales.

- Compétitions « jeux et jeux de rôle », visant la rupture avec les stéréotypes de genre et la division sociale des rôles, ciblant les étudiants de l'Institut des Arts d'Al-Omran.



6. Domaine culturel

Dans le cadre de la lutte contre la violence à l'égard de la femme, et en application aux dispositions de la loi organique n°58 de 2017 relative à l'élimination de la violence à l'égard de la femme, le Ministère des affaires culturelles a organisé une série d'activités et d'évènements visant la prévention des violences faites aux femmes, à travers ses différentes institutions culturelles, à savoir les complexes, les maisons culturelles , les bibliothèques régionales et locales... ayant pour objectif, la prévention des violences contre les femmes, ces activités ont contribué à l'acquisition d'une culture de lutte contre toutes les formes de violences à son encontre, et la poursuite des agresseurs, afin de briser le cercle de silence, étant donné que l'art et la créativité ont un rôle efficace dans le plaidoyer et la sensibilisation sur toutes les causes justes. Les thématiques des manifestations culturelles

furent diversifiées, une quinzaine d'activités allant des spectacles artistiques aux ateliers de réflexions, aux expositions, au cinéma, au théâtre, et ayant ciblé environs 1311 parmi les adhérents filles et garçons de toutes catégories d'âge.

En partenariat avec le CREDIF, et à travers le réseau des bibliothèques publiques, la direction de la lecture publique a mis en place un programme spécifique d'information autour de la loi n°58 de 2017 relatif à l'élimination des violences à l'égard de la femme, en organisant une exposition portant sur le code du statut personnel, qui a pu couvrir les 24 gouvernorats et ayant ciblé différentes catégories d'âges, notamment les enfants qui ont pu bénéficier d'ateliers et de cercles de discussion BIBTALK.

7. Domaine de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique

Dans le cadre de sa contribution lors des 16 jours d'activismes de lutte contre les violences faites aux femmes, et pour célébrer la journée arabe et nationale de la famille, le Ministère de l'enseignement supérieur et les structures sous tutelles, rectorats et offices des services universitaires, ont veillé sur l'application de l'axe portant sur la prévention et la protection contre la violence à l'égard de la femme à travers un ensemble d'activités de sensibilisation et de formation à savoir les groupes de discussion, les manifestations, les concerts, les rencontres, les animations.

Dans le même cadre, le rectorat de Gafsa a organisé des activités d'information sur la loi n°58 de 2017 au profit des étudiantes, ainsi que des journées de

d'études et de sensibilisation. L'art était aussi présent, notamment à travers les compétitions de dessin, de théâtre, de production théâtrale et de vidéos autour des violences contre les femmes en général et les femmes du milieu rural spécifiquement.

Le rectorat a publié une revue électronique « Je suis libre », initiée pour lutter contre les violences à l'égard de la femme. A travers cette revue, certains sujets ont été traités notamment les violences politiques, cybernétiques, la femme et la vision islamique. La revue a permis aussi de présenter les statistiques sur les violences contre les femmes à la lumière des signalements de la ligne verte 1899, et ceux enregistrés dans la région de la Gafsa.



<https://www.facebook.com/watch/?v=598161521286845>



فديو تحسسي من إنتاج طلة المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الانبار
بنفسة حول العنف المسلط على المرأة الريفية وذلك في إطار مشاركتهم في نظا

<https://www.facebook.com/100005634887291/video/319484129743902>

Dans le même objectif, les Services universitaires du Nord, du Centre et du Sud, en partenariat avec les structures gouvernementales régionales et les composantes de la société civile, ont mené des campagnes de sensibilisation auprès des étudiantes afin de prévenir la violence à l'égard des femmes, dans la famille, dans les établissements d'enseignement et dans l'espace public, par l'organisation d'une vingtaine d'activités, dont des cercles de dialogue et de discussion, des concerts, des journées de

sensibilisation sur les violences basées sur le genre et la santé mentale, une exposition d'art, en plus de présentations sur les arts d'autodéfense. Les étudiantes des foyers universitaires, dans divers gouvernorats en ont bénéficié. Les médias ont participé à ce parcours de sensibilisation, par des émissions radio sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes tout au long des journées de la campagne internationale.

8. Domaine des affaires religieuses

Le ministère des affaires religieuses a veillé à souligner l'apport de la religion islamique dans la valorisation de la femme, tout en notifiant l'obligation de la bonne conduite à l'égard de l'épouse et des enfants, et en mettant l'accent sur l'importance du rôle de la famille dans la protection de la jeunesse des violences. Le Ministère a insisté sur ces principes à travers les messages véhiculés dans les mosquées et lors des sermons du vendredi, spécifiquement lors des 16 jours d'activismes de lutte contre les violences faites aux femmes où le discours religieux a porté sur la place de la femme dans l'islam, et le refus de toutes les formes de violences contre elle ou toute forme d'atteinte à son intégrité sans oublier les leçons de sensibilisation, les programmes radiophoniques et télévisés.

Dans le cadre des programmes de coopération internationale, et en partenariat avec le Haut-Commissariat des Droits de l'Homme, le ministère a veillé sur le renforcement des principes des droits humains et sur l'importance d'instaurer une réflexion de droit, qui pourrait instituer les principes de tolérance, et l'acceptation des différences et le refus de toutes les formes de discrimination, de violence et de haine. L'intervention du ministère a été basée sur le renforcement des compétences de ses cadres et ses fonctionnaires, ses prédicateurs les imams et les enseignants, en matière de «liberté d'expression et rôle des cadres religieux dans la lutte contre les discours de violence et de haine», et de «l'approche droit dans l'éducation de l'enfant».

En réponse à la pandémie de la covid 19, tout au long de l'année 2021, les participations ne se sont pas limitées aux activités présentes car le ministère a organisé certaines activités en ligne, dont des conférences scientifiques sur « l'importance du discours religieux dans la protection de la famille de l'addiction », et une rencontre en partenariat avec le Haut-Commissariat des Droits de l'Homme sur «la prévention contre les violations : unité d'observation du ministère des affaires religieuses comme exemple».

Dans ce même cadre, le ministère a mis en place une unité du suivi des agressions et des violations à l'encontre des cadres religieux, ainsi qu'une ligne verte pour signaler les violences contre les cadres religieux. Cette unité a présenté son premier rapport annuel incluant les agressions à l'encontre des femmes cadres religieuses, des recommandations ont été soulignées pour prévenir et se protéger des violences et de son impact.

D'un autre côté, le ministère a contribué à travers les émissions radio et télévisées, à mettre l'accent sur l'importante de la place de la femme dans la société et la nécessité de respecter les principes de l'Islam pionnier en terme protection et d'équilibre familial et social.

9. Domaine des médias

La Haute autorité de la communication audiovisuelle à veillé à intégrer l'approche genre, en tant qu'axe d'intervention et de suivi, et rectifier la scène médiatique en vue du respect de la liberté d'expression et des droits humains, initiés dans les traités internationaux et dans la législation nationale, notamment le principe de l'égalité entre les femmes et les hommes quant à la présence dans les médias, dans le traitement des sujets sans discrimination, tout en assurant le contrôle du contenu médiatique diffusé par les radios et les télévisions.

La HAICA a contribué au niveau de la prévention des violences à l'égard de la femme à travers le renforcement des capacités des journalistes, des rédacteurs en chef, et des professionnelles travaillant dans les structures de communications, pour qu'ils puissent ajuster les contenus médiatiques. Cependant, l'année 2021 n'a pas connu une organisation riche de ces activités à cause de la covid 19, ainsi que le grave état pandémique vécu.

10. Domaine de la Jeunesse et l'insertion professionnelle

En application à la convention de partenariat entre l'Observatoire National de la Jeunesse (ONJ) et l'organisation «Search-for-common-ground», l'observatoire a continué, en 2021, la mise en œuvre du projet « les clubs de la paix », qui visent à diffuser les principes de citoyenneté active auprès des jeunes et des adolescents, et l'instauration des principes de tolérance, d'égalité, de justice de refus des violences et de haine.

Le projet vise l'objectif 16 parmi les Objectifs du Développement Durables (ODD 16), basé sur la paix et la justice et sur la résolution 2250, qui insiste sur le rôle primordial que peuvent jouer les jeunes pour appuyer les efforts de l'Etat en faveur de la paix et la sécurité, étant des forces de changements positifs et impactants contre l'extrémisme violent.

En marge de l'atelier de travail, organisé par l'ONU en avril 2021, pour la présentation des résultats de l'étude analytique «les jeunes contre les violences», réalisé avec l'appui du Fonds des Nations Unies pour la Population (UNFPA), le lancement du processus de l'élaboration de la stratégie nationale de la jeunesse, paix et sécurité, a été lancé, et ce en conformité avec la résolution 2250 de l'ONU. Une résolution qui vise à promouvoir la participation des jeunes, l'autonomisation économique, l'intégration sociale et la promotion d'une culture et des valeurs de non-violence, qui renforcent les opportunités de développement, de sécurité et de paix, via une approche participative et sectorielle qui rassemble toutes les parties concernées.

Se basant sur les résultats de cette étude, qui a conclu que la prévalence de la violence dans les milieux de la jeunesse était principalement due à la diffusion de discours violents dans les milieux politiques, dans les médias, dans la famille, à l'école, dans la rue, dans les espaces virtuels et dans les réseaux sociaux qui ont exposé les jeunes à des pratiques et des violences verbales et physiques. La stratégie vise à promouvoir la participation des jeunes, leur autonomisation économique et leur intégration sociale, et à diffuser une culture et des valeurs de non-violence par le biais d'une approche participative et sectorielle qui rassemble toutes les parties concernées, à reconstruire et à faire participer activement les jeunes à toutes les stratégies mises en œuvre, au suivi et à l'évaluation.

À la fin de 2021, l'Observatoire National de la Jeunesse a présenté une feuille de route initiale pour cette stratégie s'appuyant sur quatre axes principaux:

1. Favoriser la participation des jeunes à la prise de décisions.
2. Éduquer à la non-violence et renforcer leurs compétences en matière de droits humains et de citoyenneté.
3. Prévenir la violence par la promotion du droit à la santé, à l'emploi et à la migration régulière.
4. Promouvoir le partenariat entre tous les secteurs concernés : jeunesse, sports, éducation...

Dans le même cadre, l'année 2021 a été marquée par l'adoption de « la déclaration de Tunis sur la jeunesse et les droits de l'homme », qui souligne la nécessité de relever tous les défis auxquels sont confrontés les jeunes, de les protéger et de réaliser pleinement leurs droits, afin de leur permettre d'assumer leur rôle en tant que composante essentielle de la société et en tant qu'énergie communautaire pour l'avenir de la Tunisie. Ceci exige l'élaboration de politiques et de stratégies nationales coordonnées pour créer un environnement propice à leur mise en place, à l'innovation et au changement. L'autonomisation des jeunes, le renforcement de leurs capacités et leur encouragement à respecter les principes des droits de l'homme, sont donc des conditions préalables à l'édification de sociétés démocratiques, saines et respectueuses des droits et des libertés.

Conscient de l'importance d'investir dans le potentiel des jeunes et de les orienter vers une participation effective à la consolidation de la démocratie naissante et à la promotion des efforts de développement, le Ministère de la Jeunesse et des Sports s'emploie à mettre au point des politiques et des approches optimales pour le renforcement des capacités et l'autonomisation des jeunes, et pour accroître leur participation à divers aspects de la vie publique, notamment en renforçant le cadre institutionnel et juridique pour la participation des jeunes femmes et des jeunes hommes à la prise de décisions et leur représentation dans la vie publique aux niveaux national et local, afin de renforcer leur participation

à la promotion d'une culture et des valeurs de non-violence ayant un impact sur le développement, la sécurité et la paix.

Par ailleurs, convaincu de l'importance de l'action conjointe pour la mise en œuvre de la législation nationale et des stratégies sectorielles pour assurer l'égalité effective des droits et des devoirs, l'égalité des chances et l'élimination de toutes les formes de discrimination, et conscient que les jeunes sont des acteurs actifs dans la construction des sociétés, le Ministère de la Jeunesse et des Sports se propose d'offrir aux garçons et aux filles les moyens de se livrer à des activités sportives et de loisir et de créer les conditions nécessaires pour renforcer leurs capacités, leur énergie et leur sens de la responsabilité afin de contribuer davantage au développement social, économique, culturel et politique. L'année 2021 a été marquée par la signature d'une Convention entre le Ministère de la Jeunesse, des Sports et de l'Intégration Professionnelle et le Ministère de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Âgées, dont l'un des objectifs était d'appuyer les efforts de l'Etat à soutenir le sport et d'encourager l'éducation physique notamment au profit des enfants et des femmes ; aussi appuyer la prise de conscience de l'importance du sport féminin et sa participation au développement du secteur du sport, la généralisation de l'exercice physique pour les filles et les femmes dans différents milieux et groupes d'âge, la protection du droit à l'intégrité et la lutte contre toutes les formes de violence et de discrimination dans le milieu sportif.

11. Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Âgées

Compte tenu de l'approche récente de la problématique hommes-femmes dans la lutte contre la violence à l'égard des femmes et des engagements pris par le Ministère, en particulier dans le domaine de la prévention de la violence à l'égard des femmes, le Ministère continue son parcours de lutte contre les violences faites aux femmes et contre toutes les catégories sociales à partir de l'enfance jusqu'à l'âge adulte, en élaborant des politiques intégrées et en mettant en œuvre des programmes et des activités qui tiennent compte des spécificités des composantes de la société et des différentes institutions nationales et régionales, afin de promouvoir une culture de

non-violence et de lutter contre toutes les formes de violence contre les femmes.

Les actions du ministère couvrent plusieurs domaines, dont la prévention, la protection, les procédures et les institutions. Pour ce qui est de la prévention, les interventions sont axées sur la sensibilisation d'une part, le renforcement des capacités et la formation d'une autre part, la recherche et l'enseignement, qui recouvrent diverses études, ainsi que la production et la diffusion de données statistiques sur la violence faites aux femmes.

Campagnes de sensibilisation et d'information

Le processus d'influence sur les individus et les communautés est fondé sur un ensemble de mécanismes de sensibilisation et d'information qui sont adoptés en fonction des groupes cibles du processus afin d'avoir un effet positif, de changer les stéréotypes et les préjugés qui justifient la violence à l'égard des femmes et qui entravent le changement des mentalités et des comportements permettant de respecter la dignité humaine dans son ensemble.

C'est dans cet esprit que le Ministère a mis en place un ensemble de programmes, d'activités et d'outils à caractère préventif, en permanence et tout au long de l'année, qui vont au-delà du modèle classique de lutte contre la violence fondée sur le genre, étant donné que les changements sociétaux exigent une action plus fréquente pour assurer l'efficacité de la politique de sensibilisation adoptée.

Dans ce cadre, le Ministère a organisé, au niveau national et régional, et à travers ses différentes structures, plusieurs activités de sensibilisation dépassant les 120 manifestations, s'appuyant sur différents canaux, notamment le travail de terrain, la communication directe et le numérique, moyennant les réseaux sociaux et le web, ainsi que l'audiovisuel via la participation à la radio et à la télévision, ayant contribué à éclairer l'opinion publique, à fournir les explications nécessaires et à valoriser les diverses actions de sensibilisation des différentes composantes de la société.

L'une des activités de sensibilisation les plus remarquables, est la campagne des 16 jours d'activisme de lutte contre la violence à l'égard des femmes, allant du 25 Novembre Journée mondiale pour l'élimination de la violence à l'égard des femmes, jusqu'à 10 décembre Journée internationale des droits de l'homme, que le Ministère organise depuis des années, comme les autres pays du monde. Cette campagne internationale vise à briser le silence à l'égard de la violence, à susciter une prise de conscience et à créer une opinion publique hostile à toutes les formes de violence et de discrimination, afin de contribuer à soutenir les efforts pour réduire

ce phénomène et ses graves répercussions sur la famille, et la société tout en invitant les composantes nationales et internationales à trouver les mécanismes pour son éradication.

Sous le slogan « Oranger le Monde : ensemble pour mettre fin à la violence à l'égard des femmes aujourd'hui », le Ministère a souligné l'importance de l'harmonisation et de l'homogénéité des rôles entre toutes les composantes de la société en diffusant des messages de sensibilisation qui mettent en relief la place des femmes dans la société et leur rôle central dans le développement des générations. Le programme annuel de la Campagne se compose de nombreuses étapes créatives de sensibilisation qui prouvent l'ouverture du Ministère aux cadres scientifiques, universitaires et de recherche, notamment l'aspect critique et analytiques d'une réalité, où la violence s'est considérablement intensifiée au cours de la dernière période, et ce à travers l'organisation d'activités de sensibilisation aux niveaux central et régional, afin de mieux informer autour de la loi organique de lutte contre les violences faites aux femmes et les mécanismes de sa mise en œuvre de la prévention, à la protection, aux services, ainsi l'année 2021, s'est distinguée par la diversité et l'innovation en matière d'organisation et de contenu.

Sous la direction de Mme Amel BELHAJ MOUSSA, Ministre de la famille, des femmes, de l'enfance et des Personnes Agées, de M. Chedli BOUALLEGUE, gouverneur de la ville de Tunis, et de Mme Souad ABDERRAHIM, maire de Tunis, et avec la participation d'un grand nombre d'artistes dramatiques, la campagne internationale de 16 jours d'activismes contre la violence à l'égard des femmes, a été lancée devant le théâtre municipal de l'avenue Habib BOURGUIBA, en raison de son caractère symbolique et culturel, et de son emplacement central par rapport aux artères les plus importantes de la capitale. Les façades du théâtre ont été éclairées par la lumière orange symbole de la campagne et accompagnées d'une chorégraphie de jeunes exprimant le rejet de toutes les formes de violence à l'égard des femmes, et la promotion d'une culture de non-violence.



La campagne de 2021⁵, qui a duré 16 jours, a été marquée par un renouveau d'originalité et de créativité, qui nous ont permis de retrouver la pensée et la recherche des Tunisiens et des Tunisiennes en diffusant des messages téléphoniques issus des

poètes, des penseurs, et des chercheurs qui ont cru au statut de la femme et à ses droits, dans un contexte de développement de la société, et qui ont œuvré à l'instauration d'une culture de non-violence.



⁵ Les composantes de la campagne de 16 jours ont été mises en œuvre en partenariat et avec l'appui d'ONU-Femmes

Bus de sensibilisation contre la violence à l'égard des femmes

Le Bus de sensibilisation contre la violence à l'égard des femmes, qui a parcouru la Tunisie du Nord au Sud, est un outil renouvelé pour transmettre des messages positifs contre la violence à l'égard des femmes, et unifier le discours aux niveaux central et régional, en sensibilisant sur la nécessité de lutter contre toutes les formes de discrimination et de violence à l'égard des femmes ainsi qu'à l'égard de tous les groupes sociaux.

Il s'agit d'impliquer des jeunes militants des associations de défense des droits de humains et des étudiants, en dispensant diverses manifestations de danse et d'expression corporelle, en distribuant de supports de communication, et en organisant des compétitions et autres activités de groupes. Ils se sont rendus dans des quartiers résidentiels pour sensibiliser le plus grand nombre possible de Tunisiens et de Tunisiennes de différents groupes d'âge et d'instruction.



Commissariat de Zaghouane



Commissariat d'El Mahdia



Commissariat de Kairouan



Commissariat de Tozeur

Le bus de sensibilisation a été accompagné de plusieurs programmes et activités dans les différentes régions, ciblant plusieurs catégories et allant dans différents espaces : marchés hebdomadaires, instituts et universités, espaces de loisirs et espaces professionnels...Les cadres régionaux ont organisé des actions d'information et de communication au profit

des personnes et des groupes, en leur fournissant des supports de communication et en publiant des vidéos 2 D sur les questions relatives à la Loi organique n° 58 de 2017, à la Stratégie nationale de lutte contre la violence à l'égard des femmes et à divers services destinés aux victimes, notamment la Ligne verte 1899.



Commissariat de Béja : Journée de sensibilisation à l'autonomisation économique des femmes travaillant dans le secteur agricole



Commissariat de Sidi Bouzid : Activités de sensibilisation grand public



Commissariat de Gafsa : art et théâtre, canaux de sensibilisation et d'éducation

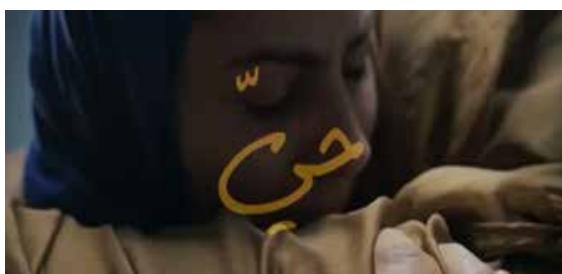
Dans le même objectif et en se basant sur l'approche de traitement artistique et sur l'emploi des deux aspects artistique et créatif, l'artiste Tunisien Lotfi BOUCHNAK a produit une nouvelle chanson dont les paroles mises par Lotfi ABDELWAHAB et la distribution par Adnan CHAKROUN ayant pour titre « *Message à un homme* ». Ce message artistique percutant⁶ a souligné une autre fois le rôle de l'art et des acteurs dans la lutte contre toutes les formes de violence à l'égard des femmes, l'éradication de ses causes, la promotion d'une culture d'égalité entre les sexes et la consolidation de la défense des questions féminines en Tunisie au sein des communautés.



Femmes de la Terre - Lotfi BOUCHNAK



Message à un homme - Lotfi BOUCHNAK



La Bande originale de Hay

Sur la base de l'étude qu'il a réalisée sur «La violence contre les adolescentes et leurs besoins en matière de services», dans les gouvernorats du Grand Tunis et celui de Nabeul, avec un public de plus de 100 personnes, le CREDIF a organisé des spectacles de sensibilisation

L'illustre artiste a offert sa chanson «*Les femmes de la Terre*⁷», à l'occasion de la Fête nationale de la femme, étant convaincu que les femmes tunisiennes sont partie intégrante de la structure de l'État dans différents domaines et que leurs droits consacrés par la loi, sont des acquis importants et irréversibles qui doivent être renforcés.

Pour sa part, et sur la base des données des recherches menées par le CREDIF sur le rôle des femmes et des jeunes dans la prévention de l'extrémisme violent, le Centre a produit un support artistique de sensibilisation avec l'appui de l'artiste Mehdi SGHAIER, réalisé par l'artiste Mondher BEN ABDELMOULA, intitulé « *hay/vivant* », il s'agit d'une chanson qui vise à prévenir l'extrémisme violent par la musique rythmique.



La Bande originale de Hay.
Réalisé par le Centre de Recherche, d'Etudes, de Documentation et d'Information sur les Femmes

Avec la voix du jeune artiste Mehdi, réalisé par l'artiste Mondher Ben Abd al-Moula membre du groupe artistique «Si el-Mhaff».

de court métrage «Beskelat /bicyclette⁸» adressés aux étudiants (étudiants en master à la Faculté des sciences juridiques), aux adolescents/filles, aux animateurs/maisons de jeunes, aux militants de la société civile et aux acteurs culturels.

⁷La chanson Message à un homme a été réalisée en partenariat avec le Centre international pour le développement local et la bonne gouvernance.

⁸Production avec l'appui du FNUAP.

La campagne pour les droits des femmes victimes de violence, sous le slogan «Manish wahdi / je ne suis pas seule»

Le ministère œuvre pour la diffusion d'une culture de non-violence en préparant un kit de défense des droits des femmes victimes de violence sous le slogan «Manish wahdi⁹».

A cet effet, une campagne de sensibilisation a été lancée au niveau régional durant le mois de Mars 2021 pour faire connaître ce kit. 6000 exemplaires ont été imprimés et distribués au profit des commissariats régionaux ; Les kits ont été utilisés durant toutes les activités de sensibilisation en matière de lutte contre la violence faite aux femmes, ainsi diverses catégories parmi les victimes ou autres partenaires, ont pu bénéficié de l'information.



Parallèlement à la mise en place du kit, le Ministère a lancé, depuis mars 2021, un site d'information sur l'égalité et la lutte contre la violence à l'égard des femmes ; il s'agit d'un espace numérique qui fournit des informations simplifiées sur les questions relatives à l'égalité, à la discrimination et à la violence à l'égard des femmes, ainsi que les services offerts aux victimes, par le biais de supports numériques, de reportages et de supports de communication et de sensibilisation.

Ce site est un espace interactif au sein du site officiel du Ministère, qui contient des informations utiles pour comprendre les fondements de la violence sexiste en arabe et en français.

Le site Web contient des vidéos en 2D sur les questions relatives à la lutte contre la violence à l'égard des femmes, en vue d'expliquer d'une manière simple et d'offrir l'information, qui peuvent être téléchargées et utilisées dans diverses manifestations.

Le site peut être consulté sur la page d'accueil du site Web du MFEPA à travers le lien :



www.contre-violences-femmes-tunisie.com



Vidéos en 2D

⁹En partenariat avec Le conseil de l'Europe.

Le CREDIF a largement contribué à dénoncer la violence politique et numérique. Au début de l'année 2021, il a lancé une campagne en ligne sous le slogan «La politique n'est pas que pour les hommes» sur le réseau social. Il s'agit d'une campagne visant à promouvoir l'accès des femmes au pouvoir et leur participation à la vie politique et à les encourager à occuper des postes de décision en brisant les stéréotypes sexistes. La campagne se divise en deux volets. Le premier volet sous le slogan, «la Cuisine n'est pas seulement pour les femmes», deux affiches et des vidéos d'hommes et de garçons scandant ce slogan, ont été publiés, et ce en référence au stéréotype qui confine le rôle des femmes à la cuisine, et dans l'espace privé, et qui est particulièrement mis en avant durant le ramadan. La deuxième partie, intitulée «La politique n'est pas réservée aux hommes», met l'accent sur l'importance de la participation des femmes à la vie politique et sur leur aptitude d'exercer des fonctions de direction et de transformation, ainsi que d'apporter des améliorations à la gouvernance inclusive.

À l'occasion de la Journée mondiale de la sécurité sur Internet, qui ait lieu chaque année le 9 février, le CREDIF, en partenariat avec *Salamat Tunisie*, a lancé une campagne médiatique numérique intitulée «Surfe en Sécurité - Khallik Emna» pour faire connaître la violence cybernétique à l'égard des femmes, ses formes, ses effets et les méthodes de prévention par des moyens et des mécanismes de sécurité numériques. Cette campagne se compose d'affiches numériques

appelées «*Les Dix Commandements de la sécurité*», soit un certain nombre de règles à suivre pour assurer la sécurité numérique des femmes et des filles. En outre, deux émissions radio spéciales du «*Rue du Tribunal*», ont été produites en partenariat avec la radio privée IFM.

Dans la foulée, le CREDIF a lancé l'initiative «Sept jours d'activisme contre la violence à l'égard des personnes en situation précaire» à Médenine, en partenariat avec le Fonds des Nations unies pour la Population (UNFPA) et le programme Salamat Tunis. Cette initiative a consisté en des activités de formation et de sensibilisation, par à l'organisation d'ateliers de sensibilisation à l'intention des femmes migrantes portant sur leurs droits en Tunisie, et d'une campagne de terrain sur la violence à l'égard des femmes en général et des femmes migrantes en particulier destinée au grand public. Dans le même objectif, des préparatifs ont été entrepris pour la mise en œuvre de l'application de la Press Room pour les journalistes femmes.

Fin 2021, le Centre a organisé une campagne en ligne sur la violence symbolique à l'égard des femmes et des filles¹⁰, pour mettre en lumière la violence sexiste, qui est dite « normale » acceptée de façon ordinaire par la société. La campagne s'adresse aux hommes et aux garçons par l'intermédiaire d'hommes et de garçons qui croient à l'égalité des sexes. Elle se compose de trois témoignages vivants diffusés sur les réseaux sociaux et de plusieurs affiches sur les autobus de la société de Transport de Tunisie.

Publications

Comme chaque année, et à l'occasion de la fête nationale de la femme Tunisienne et en parallèle avec la promulgation de la loi organique n° 58 de 2017, adoptée le 11 août, le Ministère publie le rapport national annuel sur l'application de cette loi, qui présente les différents efforts déployés par les secteurs impliqués et les composantes de la société civile dans tous les domaines de la loi, de la prévention à la protection en passant par la prise en charge et les services. Les rapports de 2019 et 2020 ont été publiés en 2021.



¹⁰ En partenariat avec Le conseil de l'Europe.

À titre de complément au processus lancé en 2014, sur la mise en place de mécanismes multisectoriels de prise en charge des femmes victimes de violence, la valisette relative aux protocoles sectoriels de prise en charge des femmes victimes de violences, composé de 11 documents officiels certifiés par les Ministres de première ligne d'intervention: justice, Intérieur, Santé, Affaires Sociales, Femmes, Famille, Enfants et Personnes Agées, ont été imprimés et publiés.

Cela a également été l'occasion de présenter les guides sectoriels de prise en charge des femmes victimes de violence, au profit des intervenants dans les secteurs de la justice, de l'intérieur, de la santé, des affaires sociales et des femmes, le 10 juin 2021 et ce en partenariat avec ONU-Femmes, dans le cadre de la mise en œuvre du projet pilote conjoint sur la mise en place de mécanismes multisectoriels de prise en charge des femmes victimes de violence, réalisé en partenariat avec l'Office national de la famille et de la population. Le projet est en cours de généralisation dans les régions.



Le Centre d'Études, de Recherche, de Documentation et d'Information sur les Femmes, a diffusé plusieurs publications relatives à la lutte contre la violence à l'égard des femmes, et a dédié le n°53 de la revue du CREDIF à la violence numérique à l'égard des femmes¹¹. A cet effet, le CREDIF a produit plusieurs documents d'orientation sur divers sujets axés essentiellement sur les points suivants :

- La réalité juridique, et l'action juridique et institutionnelle de la violence numérique, portant sur les crimes commis contre les femmes et les filles en tant qu'utilisatrices de l'espace numérique¹². Il ne s'agit donc pas de la cybercriminalité au sens réduit, incluant les atteintes à l'intégrité des données, le sabotage et la destruction des systèmes informatiques, mais plutôt les infractions commises via les technologies numériques ou les infractions dans lesquelles l'informatique est utilisé comme outil de violence contre les femmes et les filles, y compris les atteintes à l'éthique, les meurtres, les calomnies, les atteintes aux données personnelles et à la vie privée.

L'étude du cadre juridique de l'espace numérique, vise à permettre aux femmes d'accéder à l'espace et d'y participer en toute sécurité et de manière effective, sur le même pied d'égalité avec les hommes, étant donné que le phénomène croissant de la violence et les diverses formes de violence auxquelles les

femmes sont exposées dans cet espace, sont l'une des manifestations les plus visibles de la discrimination dont elles sont victimes ; elles doivent donc être éliminées par la loi, puisqu'il n'existe pas aujourd'hui de dispositions juridiques régissant la présence des femmes sur l'Internet.

- La violence numérique à l'égard des femmes en Tunisie. Les travaux sur ce sujet ont été lancés en raison de la prévalence de ce phénomène et suite à l'enquête menée sur la «Violence contre les femmes dans la sphère sociale : Facebook comme exemple». C'est en raison de l'absence de références permettant la documentation des témoignages de femmes victimes de la violence numérique et de décrire l'impact de cette violence, en particulier psychologique, que l'étude est réalisée sous l'angle des conséquences psychologiques et sociales de la violence numérique, sur la base de témoignages de femmes de différents âges et de différents origines socio-culturels, décrivant ainsi la violence numérique dont elles ont étaient victimes et son impact. L'étude vise à promouvoir un plaidoyer sociologique contre toutes les formes de violence cybernétique à l'égard des femmes et en particulier, à sensibiliser les intervenants et les gouvernementaux et non-gouvernementaux à l'élaboration de politiques socio-culturelles contre la violence numérique à l'égard des femmes et des filles et à l'accompagnement des victimes.

¹¹ Il est soutenu par Salamat Tunisie.

¹² En collaboration avec Scudaf, l'émission Salamat, Tunis, Publications du CREDIF, décembre 2021.

- Rapport d'enquête sur les besoins en matière de soutien psychologique des femmes victimes de violence numérique et particulièrement celles qui travaillent dans les structures gouvernementales et non-gouvernementales dans le domaine de la formation et du renforcement des capacités. L'objectif est de contribuer à définir les principes de la prise en charge psychosociale optimale des femmes victimes de violence sexiste, en particulier de la violence cybersécuritaire.

En outre, le centre a diffusé des publications en langue française sur :

- Les violences fondées sur le genre faites aux adolescentes et la réponse à leurs besoins en termes de services.
- La mise en place de la stratégie nationale de production des indicateurs des violences faites aux femmes à partir des registres administratifs.
- La mise en œuvre d'une stratégie nationale pour la production d'une batterie d'indicateurs genre et autonomisation économique.

Formation et renforcement des capacités

Le Ministère considère que le renforcement des capacités est l'un des mécanismes les plus importants pour améliorer l'efficacité et l'intervention, tant dans la planification et la mise en place de stratégies, que dans la prise en charge des victimes de violence, en raison des chevauchements des missions, en particulier dans les structures régionales du ministère. Les directeurs et directrices des services régionaux du ministère de la Femme ont pour mission de suivre la mise en œuvre des programmes et des projets dans le domaine de la femme et de la famille, ainsi que d'assurer la prise en charge des victimes de violence dans leurs régions.

Dans ce cadre, le Ministère, par l'intermédiaire de ses structures régionales, a assuré 28 sessions de formation au niveau des régions sur la Loi fondamentale n° 58 de 2017 et sur les mécanismes et techniques de prise en charge des femmes victimes de violence, au profit de plus de 500 professionnels sectoriels et de certains groupes de personnes, comme les détenus, les étudiants et les réfugiées syriennes.

Par ailleurs, et afin d'encourager les acquis scolaires dans le cadre de l'engagement en faveur des victimes de violence, le Ministère a lancé, en partenariat avec le Conseil de l'Europe, un programme de formation via la plateforme HELP du Conseil, qui a permis de former deux groupes pluridisciplinaires chargés de préparer une session de formation spécifique sur la prise en charge multisectorielle des femmes victimes de violence.

Une session de formation à distance, a été programmée au profit des partenaires des structures

gouvernementales et des composantes de la société civile, en particulier les membres des Instances régionales de coordination de la lutte contre la violence à l'égard des femmes, avec une durée de formation allant de 4 à 5 mois durant l'année 2022, et l'attribution d'un certificat reconnu par le Conseil de l'Europe.

Le CREDIF a joué un rôle important dans la lutte contre la violence à l'égard des femmes en produisant et en diffusant un «guide d'accueil pour les femmes victimes de violence, des agents des forces de sécurité intérieure»¹³ et de leurs diverses catégories. Ce guide est d'autant plus important en terme de contenu, qu'il énonce les principes directeurs et les règles de conduite régissant le cadre de sécurité de la victime de la violence, afin d'assurer la pleine protection des femmes et des filles victimes de violence en leur fournissant les informations, les conseils, l'assistance et l'accompagnement dont elles ont besoin dans les meilleures conditions conformément aux normes internationales et aux directives énoncées dans les conventions et instruments internationaux contre toutes les formes de violence et la discrimination à l'égard des femmes et des filles.

À la suite de l'adoption de ce guide, une formation sur les techniques d'accueil et d'orientation des femmes victimes de violence a été dispensée au profit des officiers de police judiciaire des permanences, à la Garde nationale et à la sécurité nationale ainsi qu'aux membres des unités spécialisés dans les crimes de violence à l'égard des femmes, afin de s'assurer que les femmes et les enfants victimes de violence soient pris en charge par les agents de sécurité, et

¹³ En partenariat avec Frédéric Ebert, le Bureau de Tunis et l'Organisation euro-méditerranéenne des droits.

leur permettre d'améliorer leurs performances et les services offerts aux femmes et aux filles victimes de violence.

En continuité des travaux initiés en 2015, le CREDIF a organisé deux ateliers de renforcement des capacités en novembre 2021, destinés aux cadres du MFFPA et du Ministère de la justice, notamment sur la mise en œuvre de la Stratégie nationale pour la production d'indicateurs de violence à l'égard des femmes sur la base des registres administratifs des secteurs de la famille, des femmes, des enfants, des personnes âgées, de l'intérieur, de la justice, de la santé et des affaires sociales. Cette formation a été accompagnée par la production de deux modules de formation sur «la production des indicateurs de violence à l'égard des femmes basés sur les registres administratifs» destinés à tous ces services.

Dans le cadre de la mise en œuvre des composantes de l'initiative des 7 journées d'action contre la violence à l'égard des femmes et des personnes en situation précaire, notamment dans le domaine de la formation, le CREDIF a organisé une série de sessions de formation à distance sur la violence fondée sur le genre et les bases de la sécurité numérique, au profit des jeunes appartenant à la société civile, des jeunes avocats et avocates, et des conseillers municipaux au gouvernorat de Siliana, et ce dans le but de développer leurs connaissances sur le thème de la violence à l'égard des femmes en général, de la violence dirigée contre les femmes dans l'espace numérique et de la sécurité numérique en particulier en les sensibilisant aux formes et aux effets de ce phénomène, en les encourageant à s'engager davantage dans la lutte contre toutes les formes de violations des droits de l'homme et les stéréotypes, et en leur faisant connaître les fondements et les mécanismes de la protection de la vie privée pour tout individu.

Recherche et études

La recherche et les études scientifiques sont l'un des domaines les plus importants qui peuvent contribuer au progrès et au développement de l'État, car elles donnent une image réaliste de la société dans ses moindres détails. La recherche et les études exigent à l'État qu'il accorde l'attention nécessaire aux établissements universitaires et scientifiques et à l'actualisation d'outils, compte tenu de son rôle essentiel dans le processus de la vision publique de l'intervention et de la prise de décisions.

A cet effet, la mission de recherche a été confiée à des structures spécialisées relevant du Ministère, notamment le Centre d'Études, de Recherche, de Documentation et d'Information sur la femme, le CREDIF, ainsi que l'Observatoire National de lutte contre la violence à l'égard des femmes créé en vertu de l'article 40 de la loi organique n° 58 de 2017. Au cours de l'année 2021, ces deux structures ont pu développer des recherches et des études scientifiques qui ont contribué à donner un aperçu scientifique du phénomène de la violence à l'égard des femmes dans ses divers espaces et manifestations.

Centre de Recherche, d'Études, de Documentation et d'Information sur les Femmes, le CREDIF

1. Recherche sur le rôle des femmes et des jeunes dans la prévention de l'extrémisme violent

La Recherche-action, s'appuie sur une approche qualitative et participative de la communauté de recherche (femmes et jeunes hommes), des institutions de la société civile et des acteurs gouvernementaux, en vue d'élaborer des stratégies et d'organiser des activités de terrain pour prévenir l'extrémisme violent, en tenant compte des particularités des réalités sociales, culturelles et économiques locales, et en s'appuyant sur le rôle des jeunes femmes et des hommes. Elle vise à assurer une lecture scientifique pluridisciplinaire des contextes locaux dans leurs interactions et leurs réactions avec le phénomène de l'extrémisme violent, en adoptant, pour la première

fois, la démarche de recherche appliquée à cette problématique, fondée sur les particularités locales et le travail de terrain, déterminés à la lumière des résultats de la recherche, afin de renforcer le rôle des femmes et des jeunes hommes dans la prévention de l'extrémisme violent.

Des recherches qualitatives de terrain ont été menées avec la participation de femmes et des jeunes des deux sexes ainsi que des acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux dans les gouvernorats suivants : le Grand Tunis, Nabeul, Jendouba, Sousse, Mahdia, Kairouan, Médenine et Tataouine. Les résultats ont été présentés lors d'un colloque international organisé le 14 décembre 2021.

2. Étude quantitative et qualitative sur « Les réalités des groupes de femmes vulnérables et les moyens d'intégration sociale et économique »

L'étude a pour objectif de fournir des données scientifiques sur la manière et le nombre de groupes de femmes qui n'ont pas été étudiés, analysés ou étudiés, sur la réalité de certains groupes de femmes vulnérables, comme les personnes ayant un handicap physique ou mental, les mères célibataires, les femmes travaillant dans l'agriculture, les femmes de ménage et les travailleuses de sexe.... Elle porte sur les moyens de les intégrer socialement et économiquement, et de mesurer le taux d'exercice de ces femmes de leurs droits économiques et sociaux afin de déterminer les formes de violence dont elles sont victimes, de s'y faire connaître, et de proposer à ces groupes une nomenclature nationale produite sur la base des données scientifiques recueillies empiriquement, pour aider à élaborer des programmes d'information et des engagements sectoriels.

Suite au lancement de l'appel à candidatures, un bureau d'étude spécialisé dans le domaine a été recruté pour l'exécution des travaux de terrain dans les gouvernorats du Grand Tunis, de Jendouba, de

Kairouan et de Sfax à travers l'organisation de focus groupes thématiques et des entretiens individuels.

3. Étude nationale sur le coût économique et social de la violence contre les femmes en Tunisie

Conformément à la vision stratégique du ministère et au mandat et suivi de l'autorité de tutelle, le CREDIF s'est lancé depuis fin 2021 pour préparer la réalisation d'une étude nationale sur «les coûts économiques et sociaux des violences faites aux femmes en Tunisie», en se basant sur une approche pluridisciplinaire clarifiant l'intervention et la décision pour endiguer ce phénomène. Elle permettrait un saut qualitatif en termes de méthodologie analytique et de données scientifiques.

4. Trois études de cas sur la violence numérique

Les études de cas ciblent trois catégories spécifiques de femmes : des journalistes, des dirigeantes de la société civile et des dirigeantes politiques, dans le but de mieux comprendre les manifestations de la violence numérique à leurs égards, ses causes, sa nature et la manière dont chaque catégorie peut y faire face.

Observatoire national de lutte contre la violence à l'égard des femmes

• Étude sur les déterminants de la violence conjugale

L'étude a pour objectif de mieux comprendre la violence familiale afin d'améliorer les soins portés aux victimes et aux auteurs de la violence et de mieux cibler les aspects préventifs.

La méthode adoptée se caractérise par la nouveauté, avec deux aspects qui n'ont pas été évoqués précédemment. Le premier met l'accent sur la compréhension de la violence familiale dans sa dimension structurelle et sa dynamique, la définition des problèmes, la structure et la prévention de la violence familiale par un examen de la vie des époux, tandis que le second examine les besoins des victimes et les moyens de les prendre en charge, en plus d'une prise en charge des auteurs de violence. La méthode pluridisciplinaire adoptée tient compte de l'analyse des décisions prises en matière de violence familiale et de l'analyse des dimensions psychologiques et sociales de ce phénomène. Il existe ainsi deux catégories de paramètres individuels et communautaires.

Les travaux de terrain de l'étude ont été axés sur les centres d'accueil, d'écoute et de prise en charge des femmes victimes de violence, essentiellement gérés par des associations spécialisées dans ce domaine, compte tenu de l'expérience acquise en matière de violence familiale, pouvant contribuer à identifier les facteurs individuels et relationnels, ainsi que les besoins des victimes. Les victimes et les auteurs de violences ont été ciblés pour mieux comprendre la dynamique du phénomène et comprendre les besoins réels des victimes.

L'étude a formulé des recommandations résumées comme suit :

- La nécessité d'adopter une politique globale et cohérente de lutte contre la violence familiale.
- Le renforcement des systèmes d'accueil des victimes de violence pour répondre à leurs besoins notamment en créant des centres d'accueil spécialisés et en facilitant l'accès à ces centres, dans les situations d'urgence.

- La mise en place de cellules d'urgence dans les établissements hospitaliers étant donné l'importance du rôle des professionnels de la santé dans le diagnostic des traumatismes dûs à la violence
- La mise en place des mécanismes de prise en charge des auteurs de violences sans exception de peine, dans le cadre du système pénal, en raison du rôle que joue ce processus dans la prévention de la récidive.
- La proposition de programmes éducatifs axés sur l'image de l'homme, de la femme, du mari et de la vie conjugale et l'intégration de l'expression des droits fondamentaux de la personne humaine, en particulier des droits de la femme.
- Le soutien des campagnes d'information pour l'éducation et l'élimination des ambiguïtés et toutes les mesures juridiques qui s'y rattachent pour la prévention de la violence à l'égard des femmes en général, en ciblant en particulier les jeunes, afin de les sensibiliser aux phénomènes de violence conjugale dans divers domaines de l'éducation et dans des espaces culturels et autres.

Rencontres et colloques

Le Ministère et les structures sous tutelle, ont organisé onze rencontres nationales scientifiques sur la violence à l'égard des femmes et dans l'espace familial, caractérisées par la dimension critique et analytique, l'ouverture aux études académiques et la richesse universitaire parmi les professeurs et les étudiants.

1. Le colloque national «Vers une approche critique de la lutte contre la violence à l'égard des femmes»¹⁴. C'est le premier colloque en terme de traitement et de participation des professeurs d'université réputés dans le domaine juridique, et dans les sciences humaines et sociales. Il a été marqué par une

emphase sur l'approche conceptuelle fondée sur de multiples approches intellectuelles et la présentation de points de vue différents sur la manière de lutter contre la violence à l'égard des femmes, ce qui a permis une compréhension approfondie des causes de l'aggravation du phénomène, en particulier avec la pandémie du Covid 19, et la proposition des outils et des mécanismes de traitement. C'était l'occasion pour le Dr Amel BELHAJ MOUSSA, Ministre de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Agées, d'annoncer la réalisation, par le ministère, d'une étude sur le coût économique des violences faites aux femmes au cours de l'année à venir.



¹⁴ En partenariat avec le Centre international pour le développement local, la bonne gouvernance et le FNUAP.

2. Colloque scientifique du 7 décembre 2021 intitulé «Violence contre les femmes entre le pouvoir de l'imaginaire et la pression de la réalité», Amel BELHAJ MOUSSA, Ministre de la Famille, des Femmes, de l'Enfance et des Personnes Agées, a annoncé, en supervisant les travaux de ce colloque, que le ministère s'ouvre à l'université, aux chercheurs, aux universitaires et aux spécialistes de l'égalité des

sexes, étant donné que le débat scientifique était un mécanisme de changement et qu'il fallait mettre en place une stratégie pluridimensionnelle pour lutter contre la violence basée sur le genre face à la puissance de l'imaginaire «violent» et de la symbolique «discriminatoire» ancestrale ancrée dans la société et transmise de génération en génération caractérisant les pratiques dans tous les espaces.



3. Colloque «la lecture sociologique des données de la Ligne verte et les résultats préliminaires de l'étude sur les déterminants de la violence conjugale», qui va au-delà de la lecture descriptive des chiffres et de l'étude du phénomène de la violence conjugale vers une perspective sociale et sociologique, en vue d'approfondir l'analyse de ces statistiques et données, en étudiant le phénomène d'un point de vue sociologique qui reflète la réalité des victimes de violence. Le colloque a également été l'occasion de présenter les résultats de l'étude sur les

déterminants de la violence conjugale réalisée par l'Observatoire, dont les conclusions les plus notables ont montré que la violence conjugale était fondée sur la perception de l'infériorité de la femme et que les causes de ce phénomène étaient essentiellement la pauvreté, la vulnérabilité, en particulier la vulnérabilité économique des femmes victimes de violence, qui les empêchent de sortir du cycle de la violence, ainsi que le manque de connaissance de la loi, qui conduit à l'absence d'accès à la justice et à l'impunité pour les agresseurs.



4. Le 10 décembre 2021, Colloque scientifique intitulé «Violence familiale et violence communautaire», ayant pour objet d'approfondir la recherche, l'enseignement et le suivi de l'expérience nationale en matière de famille, face à la montée de la violence dans la famille Tunisienne. La Ministre a exigé que les méthodes et les procédures de travail, soient

actualisées de façon à permettre le développement des capacités et des compétences des acteurs, en vue de pousser à améliorer, d'améliorer la qualité des prestations des intervenants dans la famille et de trouver des solutions et des mécanismes novateurs pour lutter contre la violence familiale.



Procédures et services

1. Stratégie nationale de lutte contre la violence à l'égard des femmes

Depuis 2019, le Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Agées a entrepris un processus d'évaluation de la Stratégie nationale de lutte contre la violence à l'égard des femmes, approuvée en 2008, et mis en œuvre dans les deux derniers plans de développement. Il s'est investi pour unifier la vision de cette Stratégie et garantir l'accord de toutes les parties sur la base de l'engagement des structures gouvernementales et des composantes de la société civile et de leur contribution à sa mise en œuvre sur le terrain, en particulier face aux changements et évolutions survenus dans notre pays suite à la pandémie du Covid 19 qui a affecté la famille et ses membres par une montée de la violence , et à la lumière de l'approche genre dans le traitement du phénomène de la violence à l'égard des femmes, et en référence aux divers instruments internationaux, la nouvelle version de la stratégie avait pour objectif d'assurer la durabilité afin d'éradiquer la violence à l'égard des femmes et de lutter contre diverses formes de discrimination à leur encontre.

La nouvelle stratégie repose sur la mobilisation des communautés par le biais de l'engagement des différentes parties concernées d'une part et, sur des méthodes scientifiques pour évaluer et suivre la violence d'autre part. Elle est fondée, en revanche, sur la promotion d'une culture de sensibilisation aux risques de violence et de plaidoyer en faveur de l'application de la loi comme moyen de prévenir et de réduire le phénomène. L'endiguement du phénomène ne peut se fonder que sur des mesures de protection et de prise en charge des victimes, qui sont

une étape subséquente à la violence, mais doivent s'accompagner par la dimension thérapeutique de la violence en tant qu'élément essentiel du cycle de la violence, précédée par une intervention préventive à différents niveaux d'éducation, de sensibilisation et de communication, et, au-delà, de l'autonomisation et du renforcement des capacités.

A cela s'ajoute la responsabilité institutionnelle de l'appui aux ressources humaines et financières et de l'application du cadre législatif. C'est la base d'un partenariat et d'une responsabilité partagée entre toutes les parties concernées aux niveaux national, régional et local.

La nouvelle stratégie de lutte contre la violence à l'égard des femmes, adoptée à l'occasion de la Journée Mondiale de la femme le 8 mars 2021, a pour objectif d'éliminer la violence à l'égard des femmes en éliminant ses causes, d'intégrer les composantes de protection, de prise en charge, d'autonomisation et d'intervention d'urgence en faveur des victimes de groupes vulnérables en temps de pandémie ou de crise, et d'adopter des politiques publiques et un système juridique efficace.

Ladite Stratégie, comporte quatre (4) axes principaux, dont les orientations stratégiques sectorielles et horizontales, à savoir : la prévention de la violence à l'égard des femmes, la protection et la prise en charge des femmes victimes de violence, la gouvernance, la coordination, les politiques, la réforme législative et l'application de la loi.

Le tableau ci-après récapitule les mécanismes et les objectifs de chaque thème :

Axe	Mécanismes / objectifs
Prévention de la violence contre les femmes	<ul style="list-style-type: none"> Sensibilisation aux dangers de la violence faite aux femmes et consécration du principe de l'égalité. Appropriation pédagogique de la lutte contre la violence faite aux femmes à travers son intégration dans les cadres de l'enseignement officiel et non officiel. Éradiquer le discours de haine. Signalement de la violence et intervention appropriée.
Protection et prise en charge des femmes victimes de violence	<ul style="list-style-type: none"> Institution d'un système de protection et de prise en charge, centré sur la victime selon une ABDH et approprié à la culture et à l'âge. Garantie d'une intervention effective fondée sur la sécurité et la responsabilisation des auteurs des crimes. Renforcement de l'égalité entre les deux sexes et autonomisation des femmes. Soutien de la victime, sa prise en charge dans des structures spécialisées avec des services de qualité à côté d'une démarche d'accompagnement et d'intégration.
Gouvernance et coordination	<ul style="list-style-type: none"> Évaluation scientifique de la violence et intervention ciblée et effective. Facilités d'accès de la victime aux différents services. Structuration du cadre de coordination. Rendement des structures d'observation de la violence; Un meilleur partenariat des intervenants.
Politique, réforme législative et application des lois	<ul style="list-style-type: none"> L'appropriation politique du leadership dans l'encadrement de la lutte contre la violence faite aux femmes; L'achèvement du dispositif juridique relatif à la lutte contre la violence et sa mise en œuvre. La mobilisation des ressources nécessaires pour la mise en œuvre. Le partenariat des acteurs institutionnels et non institutionnels (victimes et composantes de la société civile) dans la mise en œuvre de la stratégie au niveau national et régional.

Pour mettre en œuvre les composantes de la stratégie, une ligne de financement spéciale a été programmée pour 2022 dans le cadre du budget du Ministère au

sein de la Section de l'investissement, et intégrée dans les projets du budget pour 2022 et dans le plan de développement pour 2021-2025.

2. Observatoire national de lutte contre la violence à l'égard des femmes

L'action continue en 2021 à opérationnaliser l'Observatoire national de lutte contre la violence à l'égard des femmes comme un acquis institutionnel important, qui témoigne de l'engagement de l'État Tunisien à œuvrer pour la lutte contre la violence à l'égard des femmes d'une part ainsi que de celui du Ministère de la Famille, des Femmes, de l'Enfance et des Personnes Agées, en tant que Ministère de Tutelle d'autre part pour la transcription l'article 40 de la Loi fondamentale N° 58 de 2017 et du décret gouvernemental, en plus du décret gouvernemental n°126 de 2022 daté du 25 février 2020, régissant les missions de l'Observatoire.

Le Conseil administratif de l'Observatoire a été mis en place en 2021, il compte 10 membres (Journal officiel n° 88), dont des représentants de la Présidence du Gouvernement, des Ministères de l'Intérieur, de l'Économie et des Finances et de la Promotion de l'Investissement (2), des Affaires sociales, de

l'Éducation, de la Santé, de la Femme, de la Famille et des Personnes Agées, ainsi qu'une représentante l'Office national de la Famille et de la Population.

Conformément aux articles12 et 13 du décret N° 126 de 2020, le Conseil d'administration a pour mission principale de donner un avis sur :

- Le projet de budget, compte financier et rapport d'activité de l'Observatoire.
- Les offres de matériaux et de services.
- L'achat, la vente, l'échange et la justification de biens immobiliers ainsi que la réception de cadeaux et de dons.
- Toute autre affaire relative à la conduite et au fonctionnement de l'Observatoire, jugée utile par le directeur général à sa présentation au Conseil.

Afin d'assurer l'indépendance de l'Observatoire, de lui fournir les moyens logistiques et les ressources humaines nécessaires pour s'acquitter de ses fonctions, le Ministère a engagé les procédures administratives nécessaires à la location d'un bâtiment pour l'équipe de l'Observatoire, qui sera le siège officiel de la nouvelle institution. Dès 2021, le Ministère a été en mesure de doter le bâtiment d'équipements techniques et informatiques de base, nécessaires au développement du nouvel espace, et adaptés aux travaux de l'Observatoire. L'Observatoire a également bénéficié de soutien en équipements et mobilier¹⁵ dans le cadre de la coopération internationale.

L'Observatoire a pu mener plusieurs activités à dimension scientifiques d'évaluation de certains programmes et mécanismes adoptés par les partenaires des structures gouvernementales et de la société civile en 2021. Il a organisé des réunions et des débats (mars 2021) sur plusieurs questions, dont :

- «Discussions et planification d'activités entre les autorités publiques indépendantes et l'Observatoire national de lutte contre la violence à l'égard des femmes»¹⁶.
- Atelier de réflexion sur «l'inceste : les répercussions de l'enfance à l'âge adulte», en marge de la Journée Internationale de la Femme¹⁷ ; un brainstorming sur le sujet, a été l'occasion de présenter l'œuvre de Mme Monia BEN JEMIAA : La sieste du *grand-père*, un récit qui dénonce le crime de l'inceste, lève le voile sur les grands tabous et encourage la libération de la parole des victimes.
- Atelier sur le diagnostic participatif pour le suivi de la violence contre les femmes par les associations et l'élaboration d'indicateurs minimaux pour mesurer la violence contre les femmes par les associations actives dans ce domaine¹⁸.
- Réunion sur le «rôle des Instances régionales de coordination de lutte contre la violence à l'égard des femmes»¹⁹, avec la participation des coordinateurs des instances de certains gouvernorats, en vue d'accroître leurs connaissances et leurs capacités en harmonie avec le cadre juridique structurant des organes.

• En coordination avec ses partenaires, l'Observatoire a organisé une journée ouverte sur les différentes fonctions de l'Observatoire et de la Ligne verte²⁰ au profit des membres de l'instance régionale de coordination de la lutte contre la violence à l'égard des femmes, au gouvernorat du Kef, qui a été suivie d'un atelier destiné à consolider les résultats des consultations juridiques tenues en faveur des femmes victimes de violences dans le même gouvernorat.

• Dans le cadre de son ouverture sur les générations futures, l'Observatoire a signé un accord de partenariat avec la Faculté des sciences juridiques, politiques et sociales, grâce auquel un groupe d'étudiants de la Faculté des sciences juridiques, politiques et sociales a pu visiter l'Observatoire pour se familiariser avec ses fonctions et sur le rôle de la Ligne verte.

Par ailleurs, l'Observatoire a clarifié certains concepts concernant les formes de violence à l'égard des femmes, en particulier la violence économique. Il a lancé Un programme de partenariat qui a été mis en place en partenariat avec ONU-Femmes, et avec l'appui de l'ambassade du Canada, il vise à mettre en place une méthode nationale de mesure de la violence économique et à en faire un outil systématique pour assurer l'efficacité, l'efficience, la transparence, la bonne gouvernance, le suivi et l'évaluation des politiques publiques et des budgets en relation avec l'application de la loi 58 et la lutte contre la violence économique à l'égard des femmes.

Dans le domaine de la recherche, l'Observatoire a également entrepris plusieurs études spécifiques, dont la plus récente est une étude sur l'évaluation de la réponse du secteur de la sécurité et de la justice à la violence contre les femmes, en partenariat avec le Centre de Genève pour la gouvernance du secteur de la sécurité, dont la mise en œuvre a été annoncée lors d'un atelier organisé à cet effet en septembre 2021. L'étude a pour but d'aider les principaux acteurs du secteur de la sécurité et de la justice à évaluer leur réponse à la violence contre les femmes, dans le cadre de leur intervention, à identifier de nouvelles voies de réforme et à promouvoir une mise en œuvre efficace des missions et à éliminer la violence contre les femmes.

¹⁵ ONU-Femmes et Friedrich Ebert.

¹⁶ En partenariat avec le Réseau euro-méditerranéen des droits de l'homme et Friedrich Ebert.

¹⁷ Avec l'appui du FNUAP en Tunisie et une contribution technique de l'Association Tunisienne des Femmes Démocrates.

¹⁸ En partenariat avec l'organisation de coopération espagnole CIDEAL, l'organisation danoise DANNER, la Fédération asiatique de football, les associations Bayti et les femmes tunisiennes pour la recherche sur le développement.

¹⁹ En partenariat avec l'organisation danoise DANNER et l'association tunisienne des femmes pour la recherche sur le développement.

²⁰ Avec l'appui de IDLO et en partenariat avec l'Association des femmes et de la citoyenneté

3. Instances de coordination de la lutte contre la violence à l'égard des femmes

La mise en œuvre de la décision de la Ministre de la Famille, des Femmes, des Enfants et des Personnes Agées du 24 Février 2020, relative à la création d'une instance de coordination régionale dans le domaine de la lutte contre la violence à l'égard des femmes, au niveau des commissariats régionaux de la femme et de la famille, par laquelle 24 instances ont été créées, elles sont composées de représentants des secteurs de première ligne: justice, intérieur, santé, affaires sociales, femmes, famille, personnes agées ainsi que les acteurs de la société civile au niveau régional.

Il convient de rappeler que ces organes constituent un mécanisme de travail en réseau au niveau de la région, et un outil qui aide les différents intervenants à échanger des données, facilite le suivi de l'application de la loi et des procédures sectorielles, l'amendement et l'intervention pour résoudre les problèmes qui empêchent les victimes d'avoir accès aux services et à la protection nécessaires et appropriés, agissant en tant que mécanisme d'interaction et de coordination entre les différentes composantes au niveau de la région.

Suite aux défaillances constatées en 2020 dans la mise en œuvre du rôle des instances de coordination et des recommandations figurant dans le rapport de 2021, qui a mis en évidence la faiblesse des fonds alloués à la mise en œuvre de leur rôle et à la facilitation de leurs fonctions, le Ministère a introduit des dispositions financières spéciales pour les commissariats régionaux de la femme et de la famille afin d'assurer les travaux des instances de coordination. Sur le plan institutionnel et dans le but de faciliter les travaux des instances, l'expérience pilote de l'instance de coordination du Kef a été reproduite, disséminée et adoptée dans les gouvernorats de Sousse, de Sidi Bouzid, de Tataouine²¹. Des sessions de formation ont été dispensées au profit des membres sur la loi fondamentale 58 de 2017. Ces sessions ont été l'occasion d'échanger des informations et de l'expertise sur de la loi et les difficultés de son application.

Une feuille de route a été élaborée pour organiser la prise en charge des femmes victimes de violence dans les gouvernorats concernés et pour les inclure dans un dossier spécial qui pourrait être utilisé pour faciliter la prise en charge au niveau de chaque gouvernorat. Par ailleurs, en vue de faciliter l'organisation des travaux de la commission, le Ministère a mis en place des outils de travail organisationnels en définissant les fonctions des membres, le règlement intérieur et la charte commune de la commission, ainsi que le registre des indicateurs.

L'expérience pilote du Kef, a été exploitée dans d'autres gouvernorats, dans le but de valoriser le partenariat entre le Ministère et les composantes de la société civile actives dans ce domaine et de créer un espace pour l'échange de données et d'expériences entre les parties prenantes, d'une part, et, de créer une dynamique positive de partage, de coordination et de diffusion des bonnes pratiques d'autre part ce qui a permis aux membres de se concerter et d'adopter des outils d'action organisationnels. En continuité à ses expériences pilotes, l'instance de coordination du Kef, a publié son premier rapport annuel sur ses travaux dans le cadre d'un atelier national avec la participation de représentants des structures gouvernementales et du tissu associatif. Ce fut l'occasion de noter le rôle et l'appui de tous les membres dans la coordination des efforts et le développement de leurs secteurs respectifs, afin d'apporter un soutien optimal aux victimes de la violence.

Grâce au succès de l'expérience des instances aux gouvernorats de Sousse, de Sidi Bouzid et de Tataouine, le Ministère a pu conclure un accord pour la mise en œuvre d'une deuxième phase du programme de coopération avec l'OCDE qui couvrirait les gouvernorats, de Siliana, Zaghouan et Sfax, d'une part, et de continuer à travailler dans les gouvernorats de Sousse, de Sidi Bouzid et de Tataouine, en leur donnant les moyens d'organiser des campagnes d'information qui tiennent compte de la spécificité de ces régions, et qui portent des messages forts contre la violence à l'égard des femmes d'autre part.

²¹ En partenariat avec l'Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE).

4. Mise en place de mécanismes de signalement et de partenariat avec le secteur privé

Dans le but de mettre en place de nouveaux mécanismes permettant aux femmes victimes de violence de dénoncer la violence dont elles sont victimes, le Ministère a engagé des consultations avec le Conseil national des pharmacies afin de mettre en place des mécanismes de signalement au niveau des pharmacies, comme en Espagne. Une conférence a été organisée à l'intention des professionnels du secteur

pharmaceutique, avec la participation des officines à titre volontaire, ce fut particulièrement important, et les participantes ont manifesté leur volonté de soutenir les efforts de l'État dans ce domaine, mais les questions relatives à la sécurité des officines ont continué de faire obstacle devant la mise en œuvre de cette vision du rôle du secteur privé dans la lutte contre la violence à l'égard des femmes.

5. Du programme de promotion de l'égalité entre les femmes et les hommes, «Moussawat» au projet «Appui à l'inclusion sociale»

Dans le cadre de la convention de financement pour la mise en œuvre du Programme pour la promotion de l'égalité entre les femmes et les hommes, conclue entre le Ministère et l'Union européenne, en partenariat avec le FNUAP, «Moussawat», et lancé en 2016, l'année 2021 a été l'année de clôture du Programme, qui a permis d'examiner les résultats obtenus en quatre ans.

Grâce à ce programme, le Ministère a pu atteindre des progrès notables, en particulier dans la lutte et la sensibilisation contre la violence à l'égard des femmes, dans la sensibilisation à la loi organique n°58 de 2017, et le renforcement des capacités, grâce à diverses campagnes de communication et à la mise en place de services ciblés au profit des femmes victimes de violence, de la ligne verte de 1899 jusqu'aux centres de prise en charge pour les femmes victimes de violence, qui offrent des services d'écoute, de conseil et d'hébergement, en partenariat avec des associations ayant une expérience dans ce domaine. Le Programme de promotion de l'égalité a été une occasion pour compléter les efforts du Ministère et de faciliter son intervention à différents niveaux, sur les plans de la procédure, de la stratégie, de la sensibilisation et des services.

Sur la base de l'évaluation réalisée par l'Union européenne en relation avec le programme Moussawat, en particulier compte tenu des résultats exceptionnels enregistrés dans la lutte contre la violence à l'égard

des femmes, un axe de lutte contre la violence à l'égard des femmes a été intégré dans le nouveau programme «Appui à l'inclusion sociale» pour être mis en œuvre avec l'appui de l'Union européenne et en collaboration avec le Fonds des Nations Unies pour l'enfance. Le programme est divisé en deux parties opérationnelles : Le premier est du ressort du Ministère des Affaires Sociales, le deuxième est mise en œuvre par le Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Agées et les structures sous tutelle, principalement le CREDIF et l'Observatoire national de lutte contre la violence à l'égard des femmes et l'Administration centrale.

Dans ce cadre et suite à l'achèvement du parcours de concertation avec les différents acteurs de terrain, et sur la base des résultats de l'atelier participatif avec les secteurs concernés par l'application de la Loi fondamentale n°58 de 2017, le Ministère a pu identifier les composantes du nouveau projet à mettre en œuvre de 2022 à 2026.

Dans le même contexte, le Ministère a été en mesure d'établir son rapport de décaissement budgétaire sur la base de tous les éléments permettant de vérifier l'atteinte des indicateurs du Ministère, qui prévoit le retrait de la deuxième partie de l'appui budgétaire au programme d'intégration sociale. Il s'agit d'une contribution du ministère à l'appui des ressources financières de la Tunisie, compte tenu de la crise économique que traverse la Tunisie.

6. Système national d'orientation des femmes victimes de violence

Allant de la mission du Ministère qui veille à ce que les victimes de violence aient accès à leurs droits fondamentaux et à des services appropriés, et afin d'établir un partenariat et une coopération entre les différentes structures gouvernementales, non gouvernementales et sociales pour orienter les femmes victimes de violence vers des services adaptés à leurs besoins et sécurisés et à leur protection, le Ministère a entrepris la mise en place d'un système national d'orientation des femmes victimes de violence, fondé sur les institutions, structures et mécanismes existants, qui luttent contre la violence à l'égard des femmes et qui fournissent des services aux femmes victimes de violence.

Le Système national d'orientation des femmes victimes de violence est donc un mécanisme de coopération et de coordination multisectoriel dans lequel tous les intervenants représentant les structures gouvernementales, participent à la mise en œuvre de leurs engagements de protection et de soutien des droits fondamentaux des victimes et partagent ces efforts avec les composantes de la société civile dans le cadre d'un partenariat stratégique.

Le Système national d'orientation des femmes victimes de violence contribue à l'amélioration des politiques et des procédures nationales d'aide aux victimes par l'adoption d'un système intégré d'aide aux victimes, la mise en place d'un dispositif approprié d'orientation en faveur des victimes, et le lancement d'un partenariat entre les institutions de l'État et les composantes de la société civile qui contribue à l'élaboration de programmes opérationnels de suivi des objectifs.

La mise en place du système national repose sur une méthode participative de toutes les structures et composantes de la société civile, et se présente en quatre phases essentielles :

- Phase I : Phase de consultation entre les différentes structures intervenant dans les institutions gouvernementales et les associations compétentes.
- Phase II : Diagnostic de la situation de l'orientation des femmes victimes de violence en Tunisie.

- Phase III : Création du Comité de pilotage et de Suivi du Système national d'orientation des femmes victimes de violence et du Plan d'exécution
- Phase IV : la mise en place effective du système et ses outils.

Au cours du second semestre, le ministère a pu achever la première et deuxième phase du projet de partenariat, et les premiers résultats du diagnostic ont été présentés en décembre 2021. La première partie était consacrée à une lecture des procédures juridiques relatives à la lutte contre la violence à l'égard des femmes et des textes d'accompagnement pour l'application de la loi fondamentale N.58 de 2017. La deuxième partie était consacrée au diagnostic institutionnel de la violence à l'égard des femmes, qui ciblait les différents secteurs de l'État impliqués. La troisième et dernière partie comprenait un diagnostic de la réalité associative qui fournit des services aux victimes et défend la lutte contre toutes les formes de violence et de discrimination à l'égard des femmes.

Ce diagnostic a permis d'identifier les difficultés qui entravent le travail des intervenants sectoriels et bloquent le processus de prise en charge. Il est à noter que les difficultés enregistrées correspondent à celles qui figurent dans les rapports nationaux sur le suivi de la mise en œuvre des dispositions de la loi organique No 58 de 2017, que le Ministère publie chaque année, malgré les progrès et l'évolution observés dans la lutte contre la violence fondée sur le genre. À ce niveau, on peut souligner que les efforts déployés et les résultats enregistrés ne sont pas compatibles avec la prévalence et la fréquence de la violence à l'égard des femmes, car on constate une faible proportion de réponses par rapport aux demandes enregistrées et au taux élevé de violence ces dernières années.

7. Autonomisation économique des catégories vulnérables

Dans le cadre des efforts visant à consacrer davantage les droits économiques et sociaux des femmes, le nouveau programme national pour l'entreprenariat féminin et l'investissement sensible au genre «Raidette» a été mis en place, afin de développer des services bancaires sensibles au genre, faciliter l'accès des femmes aux moyens de production, et de faire progresser la contribution des femmes au développement aux niveaux régional et national. Le nouveau programme vise à soutenir l'initiative privée des femmes, en particulier les femmes et les filles innovantes, dans les secteurs porteurs, de tous les gouvernorats du pays, dans les zones prioritaires et dans les quartiers à densité populaire.

Il convient de noter que le programme Raidet, dans sa version renouvelée, attachait de l'importance au bénéfice des femmes des groupes vulnérables, en particulier les femmes victimes de violence en se reposant sur l'intégration entre les différents programmes du Ministère, pour permettre aux femmes

d'accéder aux services d'appui, d'accompagnement, de financement et d'accès aux marchés dans le cadre de nouveaux dispositifs qui dépendent des forces de chaque acteur dans la mise en œuvre des composantes du programme tout en développant la compétitivité et en valorisant les expériences réussies, et en considérant également que la fragilité économique représente un facteur qui empêche les femmes de prendre la décision de sortir du cycle de la violence.

Ainsi, le ministère a consacré un domaine particulier aux groupes prioritaires et a alloué des crédits financiers qui permettent d'octroyer des prêts bonifiés pour financer des projets économiques au profit des femmes victimes de violences, qui ont la volonté de s'ériger pour leur propre compte et d'accéder à une autonomie économique qui leur permet de garantir tous les éléments d'une vie décente et de ne ressentir de dépendance économique pour aucun individu.

8. Coordination et travail en réseau

Le ministère a créé en février 2021 une Commission Nationale de Suivi de l'application de la Loi Fondamentale n°58 de 2017, qui comprend des représentants des structures gouvernementales et des associations compétentes dans ce domaine aux niveaux national et régional, afin d'étudier les moyens de promouvoir les droits des femmes en Tunisie et de prévenir toutes les formes de discrimination. La Commission nationale a créé trois groupes de travail sur les droits des femmes, le statut personnel, les droits de santé et les droits sociaux des femmes. Ce comité a été le premier organe fondateur du dialogue communautaire sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes, en vue d'approfondir les consultations avec toutes les parties nationales et internationales et de coordonner les efforts entre toutes les parties. À l'issue des différentes réunions avec les partenaires, des travaux de dialogue social sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes ont été entrepris avec des composantes de la société civile au cours du mois de juillet 2021 dans le but de discuter des mécanismes

de dialogue et des méthodes de sa gestion afin de contribuer à corriger les interventions pour mettre fin à l'augmentation de la violence dans l'espace privé et public et à l'aggravation des crimes commis.

À l'occasion de la Fête nationale des femmes et conformément aux circonstances exceptionnelles que notre pays a connues avec la propagation du Covid 19, un colloque national en ligne intitulé «Génération de l'égalité pour l'élimination de la violence à l'égard des femmes», a été organisé avec la participation de représentants des structures gouvernementales intervenantes, de la société civile et d'organisations partenaires, il a permis de faire le point sur les progrès réalisés dans la promotion des droits des femmes, et d'évaluer les efforts déployés pour lutter contre la violence à leur égard, en particulier après l'adoption de la loi organique no 58 de 2017, et suite à la montée de la violence sociale récente dans les sphères publiques et privées.

La protection et la prise en charge des femmes victimes de violence ont été spécifiquement axées, afin de cerner les problèmes auxquels se heurte le système de protection et de prise en charge des femmes victimes de violence. Des propositions

concrètes de développement ont été formulées, elles ont abouti à des recommandations visant à améliorer les systèmes de procédures, à améliorer la coordination, la communication, les capacités et la formation.

9. Partenariat avec le Ministère de la Justice pour la mise en œuvre de la loi organique no 58 de 2017

Face aux difficultés d'ordre procédural, en particulier dans le domaine juridique, le Ministère s'est attaché à renforcer le partenariat avec les structures gouvernementales, en particulier le système judiciaire, en approuvant un mécanisme de réparation pour les victimes de violence à l'égard des femmes, tout en examinant la manière dont ce mécanisme devrait être financé et les conditions de son fonctionnement.

Ce fut également l'occasion d'approuver une publication conjointe entre le Ministère de la Famille,

de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Agées et le Ministère de la justice, portant sur la facilitation des procédures d'octroi de l'aide juridictionnelle et le droit à l'assistance juridique pour les femmes victimes de violence. Le Ministère a achevé cette démarche de concertation avec le Ministère de la Justice en ratifiant la loi no 118 de 2021 relative à l'organisation du travail domestique et à la protection des droits des femmes et des hommes employés de maison.

10. Partenariat avec le Ministère de la Santé

Dans le but d'aider les femmes victimes de violences à garantir leurs droits et à les informer en fonction des agressions auxquelles elles peuvent être exposées, et dans le but de faciliter l'accès des femmes victimes de violences à la justice et de les aider à revendiquer leurs droits et à obtenir des décisions de protection pour préserver leur vie et leur sécurité, en obtenant le certificat médical initial, en tant que document juridique leur permettant de prouver le préjudice fait, et vu l'incapacité de beaucoup d'entre elles à payer les frais des examens médicaux et des séjours hospitaliers, une coordination a été faite entre le Ministère de la Santé et le Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et Personnes Agées, aboutissant à la signature d'une circulaire conjointe

entre les deux ministères, en avril 2022, concernant la gratuité des certificats médicaux initiaux et la facilitation des procédures d'extraction des frais des examens complémentaires et des frais de séjour, pour inclure tous les cas de violences faites aux femmes et non pas seulement les de violences conjugales.

Cette circulaire permet d'exonérer les femmes victimes de violences, selon leur déclaration, du paiement d'une avance sur les jours d'hospitalisation et de leur donner toutes facilités de paiement à leur sortie, en plus de leur permettre d'obtenir le certificat médical initial homologué pour prouver et le suivi des cas d'abus, et ce gratuitement et dans les meilleurs délais.



11. Lutte contre la violence et au harcèlement au travail

Conformément aux engagements pris par l'État Tunisien dans le domaine de la lutte contre la violence à l'égard des femmes dans divers espaces de travail, le Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et Personnes Agées, a lancé, en partenariat avec le Ministère des affaires sociales et avec la participation de l'Union générale Tunisienne du travail, de l'Union Tunisienne du Commerce, de l'industrie et de l'Artisanat et de l'Union Tunisienne de l'Agriculture et de la Pêche, avec l'appui du Bureau international du Travail (BIT), et ce dans le cadre du projet « le travail

décent pour les femmes en Tunisie et en Égypte », un programme de recherche sur les moyens de prévenir la violence dans l'espace de travail, qui faciliterait la ratification par la Tunisie de la Convention 1990 sur la violence et le harcèlement au travail. À cette fin, un projet de charte nationale pour l'élimination de la violence et du harcèlement dans l'espace de travail a été élaboré. À l'issue de la procédure, il a été convenu de faire passer le projet de charte au Conseil social pour examen et accord sur la voie à suivre pour la ratification de la C190 et son application.

12. Nouveaux mécanismes de travail

Conscient du rôle des jeunes dans la lutte contre la violence à l'égard des femmes en tant que générations futures pour faire respecter cet engagement humanitaire, le Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Agées a engagé les jeunes dans la sensibilisation à la lutte contre la

violence à l'égard des femmes durant la campagne de 16 jours d'activisme contre la violence à l'égard des femmes et a mis en place un portail électronique pour recevoir les signalements d'exploitation sexuelle des enfants en juin 2021, accessible sur ce lien : <https://report.iwf.org.uk/tn>



13. Partenariat avec des associations spécialisées pour la gestion des centres de prise en charge pour femmes victimes de violence

En application aux dispositions de l'article 12 de la Loi fondamentale 58, de 2017, en particulier dans le domaine de la coordination avec les différents partenaires, le Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Agées, a conclu des accords de partenariat avec divers partenaires, tant

avec les structures gouvernementales qu'avec des composantes de la société civile, et des organisations internationales traitant les questions relatives aux droits des femmes en général, et de lutte contre la violence à l'égard des femmes en particulier.

- **Signature d'un protocole d'accord entre le Ministère et l'Association des Médecins du monde** visant à renforcer les programmes du Ministère, notamment dans le domaine de la protection sociale des femmes en milieu rural, et de la prévention des différents risques sanitaires auxquels elles peuvent être exposées, telles que les maladies sexuelles et certaines maladies comme le cancer du sein et de l'utérus, par la mise en œuvre de projets et d'initiatives qui contribuent à améliorer l'accès aux services de santé pour les groupes les plus vulnérables, en particulier les femmes et les personnes âgées dans les zones prioritaires d'intervention, et d'appui à la gouvernance locale en matière de santé par la mise en place d'approches participatives et par le renforcement des capacités des communautés locales.

- **Un accord de partenariat conclu avec l'Institut Tunis pour la Réhabilitation des Survivants de la Torture «Nebras»** ayant pour objectif d'améliorer les services de soin, d'accompagnement et d'orientation des victimes de violences sexuelles dans des conditions de dignité et d'humanité, en créant un terrain d'action commun pour la réadaptation des rescapés de la torture, en s'attaquant au phénomène de la violence à l'égard des femmes et des filles, et en réduisant la propagation de ce phénomène par l'amélioration des services et des installations qui prennent en charge les victimes, ainsi que par la formation, le développement des compétences, la sensibilisation, la mobilisation et le plaidoyer.

- **Accord de partenariat conclu avec l'Association Voix des Femmes du Mahdia** visant à fournir des services de prise en charge aux femmes victimes de violence et à gérer le centre d'hébergement des femmes victimes de violence de Mahdia, conformément au deuxième axe de la Stratégie nationale de lutte contre la violence à l'égard des femmes, en offrant des services d'accueil, d'écoute et d'orientation gratuits, sur un pied d'égalité et sans discrimination, aux filles, aux femmes victimes de violence et aux enfants qui les accompagnent, ainsi que le respect des conditions adéquates pour l'accueil au centre et l'accès aux services d'hébergement, de subsistance et de soins palliatifs quotidiens dans la limite des capacités du centre.

- **Accord de partenariat avec l'Association des femmes et de la citoyenneté du Kef** visant à appuyer l'application du cadre juridique et institutionnel de lutte contre la violence à l'égard des femmes, à améliorer

les services d'information et de développement des femmes et des filles victimes de violence dans le gouvernorat du Kef, à coordonner avec les différents prestataires de services et à créer un centre d'accueil pour les femmes victimes de violence. Il convient de noter que le Ministère a mis un local à la disposition de l'Association, tout en donnant l'autorisation pour son équipement et son exploitation en tant que centre d'hébergement.

- **Convention-cadre avec l'Association solidaire de Thala** visant à fournir des programmes d'information et de prise en charge des enfants afin de réduire les abandons scolaires, de lutter contre les phénomènes de délinquance, d'exploitation et de travail des enfants et des travailleuses domestiques, d'avoir accès à la justice et de jouir du droit à la santé.

- **Protocole d'accord avec le Centre de Genève pour la gouvernance du secteur de la sécurité** relatif à l'intégration de la dimension sociale dans la gouvernance, la réforme du secteur de la sécurité et la lutte contre la violence à l'égard des femmes, et qui vise à consacrer l'égalité des sexes et la prise en compte de la dimension sociale par le biais d'une évaluation de l'intégration de la dimension genre dans le domaine de la sécurité, en collaboration avec les parties prenantes concernées, avec un appui technique de l'Observatoire national de lutte contre la violence à l'égard des femmes, outre la mise en place de mécanismes de prise en charge des auteurs de violences et la mise en place d'un système de coordination de la prise en charge et de protection des enfants mineurs.

- **Accord de partenariat avec le Ministère de la jeunesse, des sports et de l'insertion professionnelle** pour l'élaboration d'un plan d'action commun pour la promotion de l'éducation physique et du sport féminin et la promotion des créateurs et des créatrices dans ce domaine, et dont l'un des objectifs, est de protéger le droit à la sécurité et de lutter contre toutes les formes de violence et de discrimination dans les milieux sportifs.

- **Accord de partenariat avec le Centre de Formation et de Recherche pour les Femmes Arabes (CAWTAR)** visant à mettre en œuvre un programme commun aux niveaux national et régional dans les domaines de l'autonomisation économique et sociale des femmes et des filles, de la lutte contre toutes les formes de

discrimination et de violence à l'égard des femmes et de la mise en place de mécanismes de services à leur avantage.

- **Protocole de coopération avec le Réseau Euro-méditerranéen des Droits de l'Homme**, visant à mettre en œuvre le cadre juridique et institutionnel de lutte contre la violence à l'égard des femmes, à améliorer les services d'information, d'accompagnement et de développement des femmes victimes de violence et à assurer la coordination avec les différentes parties prenantes dans ce domaine, en appuyant l'application de la loi organique no 58 de 2017 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes, en particulier en celle en relation avec la violence économique, à promouvoir l'autonomisation économique des femmes et à réduire les inégalités entre les sexes et les régions, ainsi qu'à améliorer la participation des femmes victimes de violence.

- **Accord de partenariat avec l'Association des Électricrices Tunisiennes** pour promouvoir l'égalité des chances et l'égalité des femmes et des hommes dans la vie publique et dans le milieu de travail. Il s'agit de mettre en œuvre des programmes conjoints pour promouvoir l'égalité des chances entre les femmes et les hommes dans la vie publique et dans le milieu de travail, en diffusant et en mettant en œuvre une

culture des droits humains et de l'égalité des sexes, qui permettra d'éliminer toutes les formes de discrimination et de violence à l'égard des femmes, d'autonomiser les femmes sur les plans économique, social et politique, et de mettre en place un système législatif qui respecte les droits des femmes et les principes constitutionnels relatifs à l'égalité des chances.

- **Un accord de partenariat avec l'Association TAMSS**, en vertu duquel le centre de el Amen pour l'hébergement des femmes victimes de violence à l'Ariana, a été rouvert, après une interruption de plus d'un an, en raison des travaux d'entretien, de réhabilitation et de modernisation de ses installations, dont le coût s'est élevé à 200 000 dinars.

Outre ces conventions au niveau national, des accords de partenariat ont été conclus au niveau régional avec des associations spécialisées pour la gestion de centres de prise en charge des femmes victimes de violence.

- **La conclusion d'un accord de partenariat avec l'Association TAMSS** pour la gestion du centre d'orientation familiale de Ghardimaou, dont le siège a été inauguré par Dr. Amel BELHAJ MOUSSA à l'occasion de sa visite à Jendouba le 12 novembre 2021.



- Conclusion d'un accord de partenariat avec l'Association TAMSS pour la gestion du Centre d'orientation familiale de Béja.
- Conclusion d'un accord de partenariat avec le Conseil Tunisien pour les réfugiés en vue de la gestion d'un centre d'accueil pour femmes victimes de violence à Gabès.
- Conclusion d'un accord de partenariat avec Karama pour la mise en place d'un centre d'écoute pour les femmes victimes de violence dans le gouvernorat de Tozeur.

- Conclusion d'un accord de partenariat avec l'association Tigarà Kasserine pour mettre en place un centre d'écoute pour les femmes victimes de violence dans la région.
- Conclusion d'un accord de partenariat avec l'Association Soutien aux femmes rurales pour la gestion d'un centre d'écoute pour les femmes victimes de violence à Sidi Bouzid.

Procédures et services sectoriels

1. Ministère de l'intérieur

En application des dispositions de la Loi organique n° 58, 2017, en particulier de son article 26, qui prévoit des mesures pour protéger les victimes de violence, notamment le troisième point, concernant l'expulsion des personnes du domicile, l'interdiction de s'approcher de la victime, ou de se trouver à proximité de son domicile ou de son lieu de travail en cas de danger imminent pour la victime ou pour ses enfants

qui vivent avec elle. Ainsi, les unités spécialisées dans les crimes de violence à l'égard des femmes et des enfants ont pu, en coordination avec le ministère public, mettre en œuvre cet article, et déplacer les victimes de leur domicile et prendre des mesures de protection en faveur des enfants victimes de violence, conformément aux décisions des juges de la famille.

2. Ministère de la justice

Depuis 2012, le Ministère de la justice a lancé le Programme d'appui à la réforme de la justice dans le cadre du Programme du Gouvernement tunisien pour la réforme du système judiciaire. Il s'est agi de deux phases au cours desquelles un certain nombre de projets d'amélioration de l'infrastructure, tels que la construction et la remise en état des locaux des tribunaux de première instance de Sfax, Gabès et Nabeul, l'achèvement des études préliminaires du nouveau siège du tribunal de première instance de Tunis, la remise en état d'un certain nombre de prisons, l'exécution de projets de développement du système d'information judiciaire dans le cadre de projets pilotes d'archivage électronique, la mise en ligne automatique des calendriers des affaires en plus de l'acquisition d'équipements informatiques modernes et du développement de logiciels, de programmes de soutien techniques et de renforcement des capacités et de mise à niveau institutionnelle afin d'asseoir l'état de droit, et de soutenir le processus de la transition démocratique en Tunisie en appuyant la réforme du système judiciaire et pénitentiaire, conformément aux normes européennes et internationales en la matière.

Les éléments fondamentaux et les objectifs spécifiques de ce programme reflètent la stratégie générale du Gouvernement, qui cherche directement et indirectement à assurer la participation de la société civile. Ces éléments essentiels sont :

- Le renforcement de l'indépendance et de la productivité du pouvoir judiciaire.
- L'amélioration de l'accès à la justice.
- La modernisation du système pénitentiaire.

Ces éléments sont étroitement liés à l'un des domaines prioritaires du Programme d'action Union européenne-Tunisie 2012-2016 pour la mise en place d'un partenariat unique, à savoir l'état de droit et la démocratie, qui inclut également l'appui à la réforme de la justice.

Avec l'adoption de la loi organique no 58 de 2017, la troisième phase du programme a pris en compte les engagements pris par le pouvoir judiciaire dans la mise en œuvre de ses dispositions, et a renforcé les capacités des femmes, des hommes et des juges de la famille en élaborant des manuels sur l'application de la loi 58 de 2017 et en organisant des cours de formation à leur intention afin d'améliorer leurs capacités.

Dans le même cadre, le Ministère a lancé un projet pilote d'échange numérique de documents dans le domaine de la justice en Tunisie²², par l'intermédiaire de la plateforme «JShare» qui fait partie du projet conjoint AP-JUST. La plateforme «JShare» est un outil numérique destiné à faciliter l'échange de documents entre les tribunaux et les partenaires de la justice, notamment les avocats.

²² Avec l'appui du Conseil de l'Europe.

3. Ministère de la santé

Le Ministère de la santé a réalisé des progrès importants dans l'octroi de services aux femmes victimes de violence en œuvrant pour prévenir la violence à leur égard et améliorer la qualité des services fournis et l'action participative avec les différentes parties prenantes afin de renforcer le partenariat sectoriel. Des représentants des structures sanitaires du Ministère de la santé au niveau régional, ont été nommés aux instances de coordination de lutte contre la violence à l'égard des femmes.

En outre, des espaces spéciaux sont mis à disposition pour accueillir les victimes de violence et fournir des services de santé et de soutien psychologique, notamment en développant le travail du Service médico-légal d'urgence de l'Hôpital Charles-Nicolle, modernisé depuis 2016, et assurant l'accueil des victimes d'abus, en particulier les agressions sexuelles contre des femmes et des enfants, et en assurant une prise en charge médicale, psychologique et sociale, et en offrant un maximum de preuves et d'éléments pour poursuivre les agresseurs à la justice.

Le Ministère a contribué à garantir les droits des femmes victimes de violence en reconnaissant l'accueil et en assurant l'information sanitaire des migrants dans les structures et les établissements

sanitaires publics, ce qui permet d'informer les femmes migrantes victimes de violence, qu'elles soient en situation régulière ou irrégulière. En outre, la loi sur la prise en charge gratuite des femmes et des filles migrantes enceintes hors mariage, est appliquée à l'instar de la femme tunisienne.

Dans le prolongement de la lutte contre la pandémie de Covid-19, les années 2021 et 2020 ont été marquées par une épidémie de maladies respiratoire aiguës liées au nouveau virus de Corona 2019, classé par l'Organisation mondiale de la santé comme pandémie de Covid 19 en mars 2020. Le Ministère de la santé a pris des mesures d'urgence et un ensemble de mesures d'incitations pour réduire l'impact de la pandémie sur les différentes couches de la société, y compris les femmes, et a diffusé l'éducation sanitaire à travers tous les canaux, les réseaux sociaux, les réseaux de communication et les médias.

le ministère a adopté une approche préventive pour traiter l'impact psychologique du Covid19, en créant une ligne d'assistance téléphonique gratuite le 30 mars 2020 (numéro vert 80105050) pour rendre opérationnelle une cellule d'écoute, d'accompagnement et de conseil psychologique pour tous les citoyens par téléphone.

4. Ministère des affaires sociales

Les différentes structures de promotion sociale supervisées par l'Instance publique de la promotion sociale, ont contribué à la prestation de services de prise en charge, d'orientation, de conseil psychologique et d'information sociale, et à l'offre de diverses aides sociales, soit par le biais de subventions sociales ou d'aides ponctuelles aux femmes de groupes vulnérables, victimes de violence, soit par l'octroi de cartes de soins gratuites ou de traitement à faible tarification dans les établissements de santé publique, et par la fourniture de services d'intégration familiale, scolaire et professionnelle, destinés à changer les comportements et améliorer les compétences. Il convient également de noter que la Direction

générale de la prévention et de l'intégration sociale suit les engagements pris dans le cadre de rapports périodiques tripartites traitant de ces problématiques.

Le Ministère s'est employé à appliquer l'article 29 de la loi organique 58 de 2017, qui stipule que les enfants victimes d'abus sexuels doivent être entendus par un psychologue ou un travailleur social, et que leurs observations doivent être consignées dans un rapport établi à cet effet, en la présence de travailleurs sociaux lors des audiences avec les équipes sécuritaires chargées d'enquêter sur les actes de violence à l'égard des femmes et des enfants.

5. Haute Autorité Indépendante de Communication Audiovisuelle

La Haute Autorité indépendante de la communication audiovisuelle a mis en place un service de suivi, qui s'appuie sur une méthode de travail spécifique, dont la tâche principale est de rendre compte du pluralisme politique. Elle a établi en 2021 quatre rapports dans ce domaine, qui ont mis en évidence la vulnérabilité des taux de présence des femmes, voire leur déclin par rapport aux années précédentes. À la suite de de cette action et sur la base du suivi quotidien des programmes et du contenu des médias, la HAICA a trouvé que la participation faible des femmes aux programmes de dialogue et aux programmes politiques est problématique, elle le considère comme un moyen permettant de mieux comprendre l'exclusion des femmes, la discrimination et la violence dont elles sont victimes d'une part, et la manière de trouver des solutions à ces problèmes d'autre part.

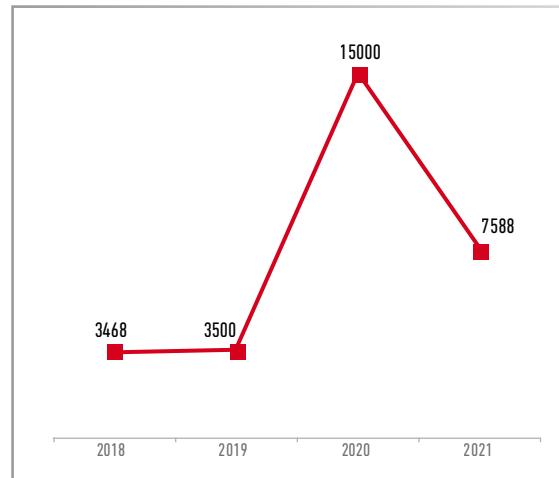
Face aux abus constatés en 2021, la HAICA a pris un certain nombre de mesures et de sanctions contre des chaînes de télévision et de radio, à la suite de contenus sur la violence à l'égard des femmes que ce soit par le geste, l'action, ou la parole. Les sanctions consistent en une suspension immédiate de programmes, une menace de retrait de contenu, ou une amende financière, et des mises en garde contre les émissions pouvant porter atteinte à la dignité d'une personne.

À cet égard, il convient de mentionner qu'il y a eu une réactivité immédiate et une coordination entre l'Autorité et les structures du Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Agées au sujet de signalement de contenu incluant la violence et la discrimination à l'égard des femmes et une banalisation des stéréotypes.

Données statistiques

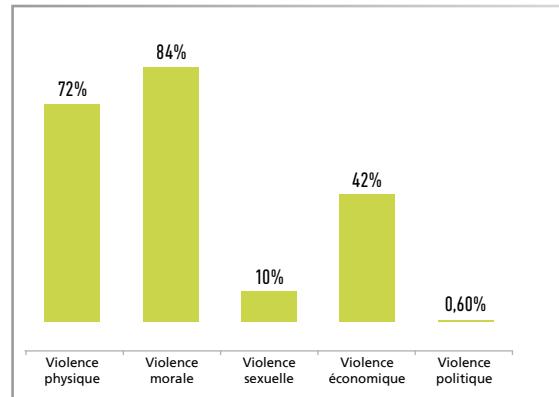
1. Ligne verte 1899²³

En 2021, le nombre d'appels sur la ligne verte 1899 a dépassé les 7500, dont 20% concernent des signalements de violence contre les femmes, et bien que le nombre d'appels reçus ait diminué par rapport à 2020, les signalements globaux sont restés deux fois plus nombreux qu'en 2018 et 2019.



Graphique 1 :
Évolution du nombre d'appels reçus sur la ligne verte 1899

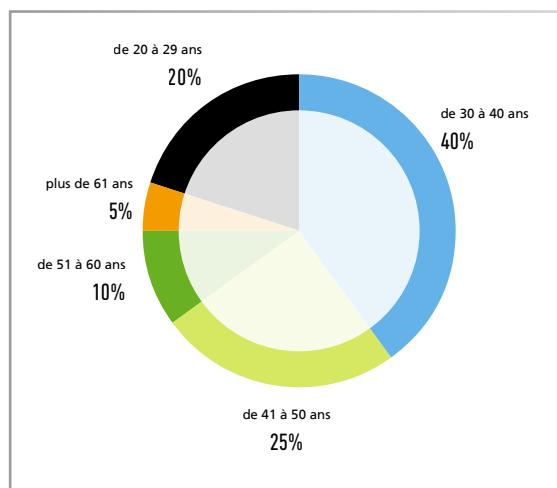
En ce qui concerne la répartition des formes de violence à l'égard des femmes, le graphique 2 montre que la forme la plus élevée de violence est la violence morale, avec une proportion estimée à 84%, suivie par la violence physique, estimée à 72%, et la violence économique, avec une proportion de 42% des signalements reçus.



Graphique 2 :
Distribution des avis de violence à l'égard des femmes reçus sur la Ligne verte 1899 par type de violence en 2021

²³ Source : Rapport sur la Ligne verte 1899 de 2021.

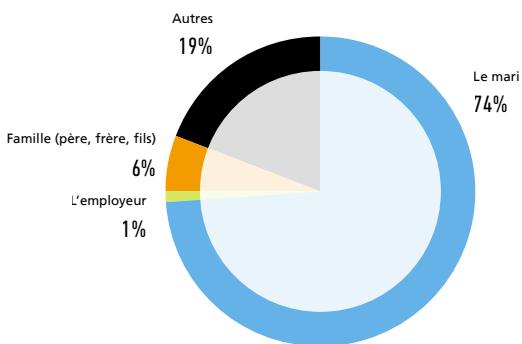
Si l'on examine attentivement les variables relatives aux signalements de violence à l'égard des femmes figurant sur la ligne verte 1899, on constate que le groupe d'âge le plus vulnérable à la violence, est la tranche d'âge des 30 à 40 ans, avec un taux de 40%, suivi par le groupe d'âge des 41 à 50 ans avec 25%. Ces deux groupes peuvent être considérés comme des «âge sous pression».



Graphique 3 :
Répartition des femmes victimes de violence par groupe d'âge et par ligne verte 1899-2021

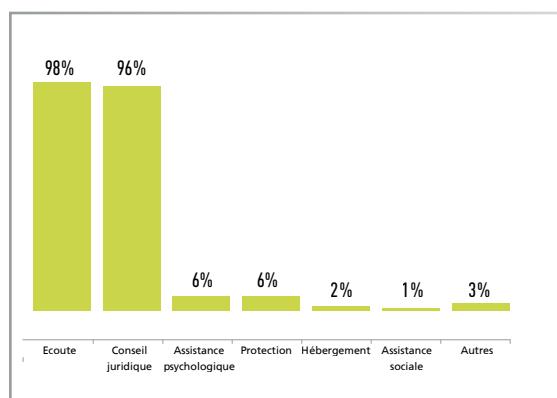
**Le mari acteur de violence dans
74%**

des signalements reçus de la ligne verte



Graphique 4 :
Violence à l'égard des victimes en 2021
Ligne verte 1899

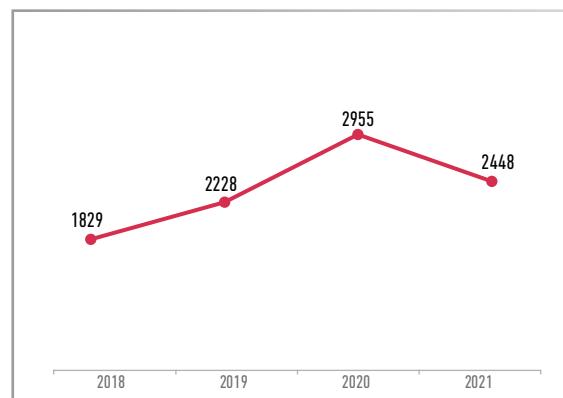
Le graphique 5, montre que les demandes d'aide juridique constituent le pourcentage le plus élevé pour les usagers de la Ligne verte, ce qui montre qu'elles ont une faible connaissance des droits juridiques et les procédures judiciaires, qui permettent aux victimes de se protéger et poursuivre les auteurs. Les demandes de conseils juridiques sont passées de 87,5% en 2020 à 96% en 2021.



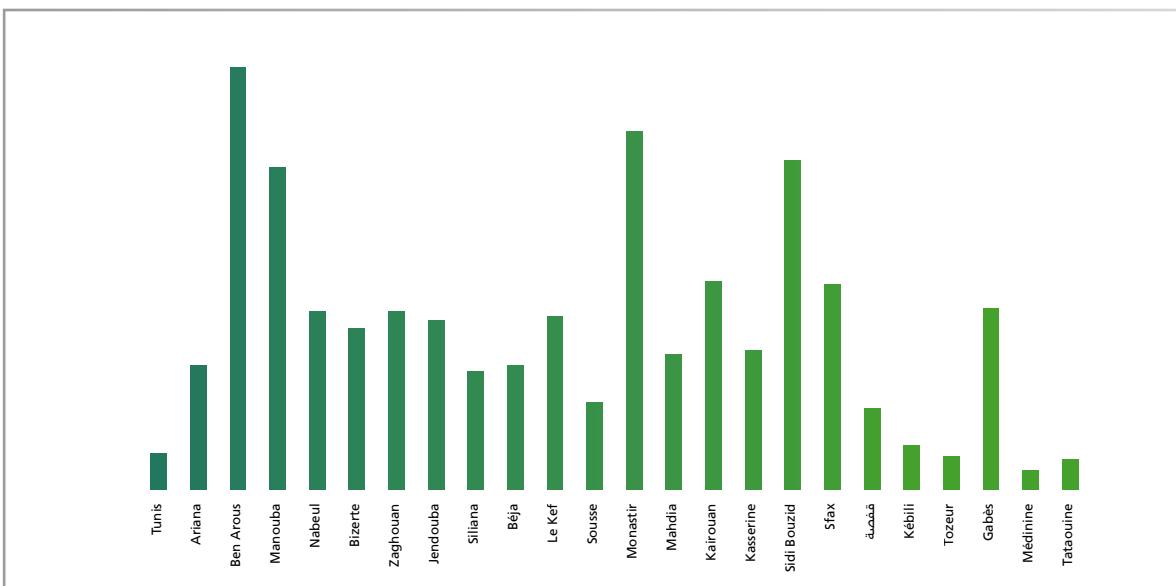
Graphique 5 :
Distribution des services selon la ligne verte 1899 pour les femmes victimes de violence

2. Commissariats Régionaux de la femme et de la famille

Dans le cadre de la poursuite de la mise en œuvre des dispositions de la loi organique n°58 du 11 août 2017 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes, et notamment de son article 12, les commissaires régionaux ont pu prendre en charge environ 2448 cas de femmes victimes de violence en 2021. Les signalements aux commissariats régionales de la femmes et de la famille ont légèrement augmenté entre 2018 et 2019, suite à l'entrée en vigueur de la loi organique no 58 de 2017 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes depuis 2018 et suite à l'augmentation notable enregistrée en 2020 en raison des répercussions du Covid 19, au cours de laquelle la Tunisie, comme le reste du monde, a connu une augmentation de la violence à l'égard des femmes ; les taux de dénonciation de la violence à l'égard des femmes sont restés les mêmes en 2018 et 2019.



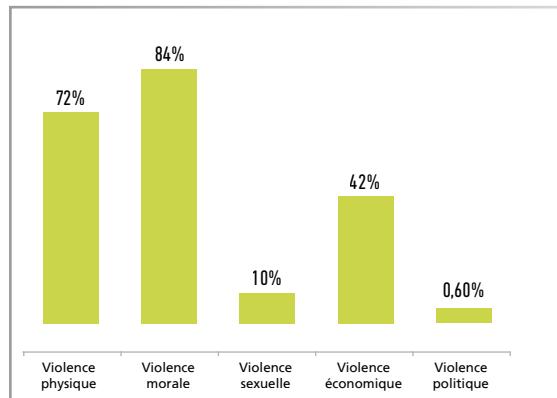
Graphique 6 :
Évolution du nombre de notifications reçues par les commissariats régionaux pour les affaires de la femme et de la famille



Graphique 7 :
Répartition du nombre de femmes victimes de violences annoncées par des commissariats régionaux

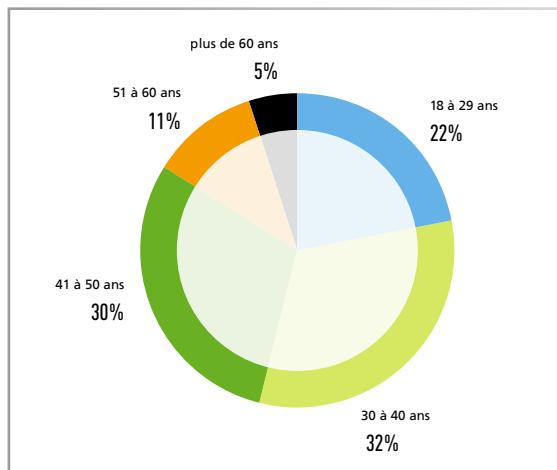
Le graphique ci-dessus montre la répartition par région des femmes victimes de violences, avec une forte augmentation au niveau des gouvernorats du Grand Tunis, Ben Arous et Manouba et les gouvernorats de Sidi Bouzid et Monastir, les autres gouvernorats sont encore très proches quant au nombre de victimes signalées.

Le graphique 8, montre que la violence la plus fréquente contre les femmes est la violence physique, dans environ 79% des cas reçus, suivie de la violence morale, avec 77%, ce qui correspond au taux de la ligne verte 1899, avec environ 72% de violence physique et 84% de violence morale. La violence économique reste l'une des formes les plus importantes de violences contre les femmes étant classée en troisième position, avec 30% dans les régions et 42% selon la ligne verte.



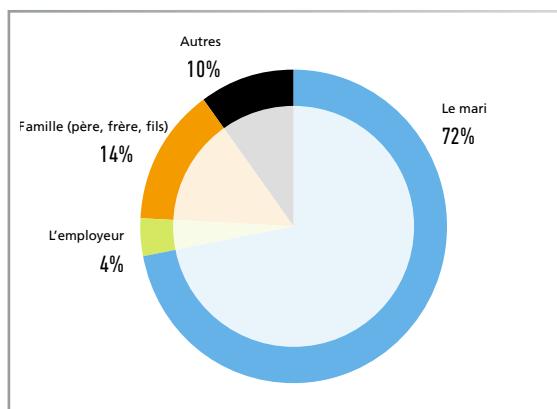
Graphique 8 :
Distribution des signalements de violence à l'égard des femmes aux commissariats régionaux de la femme et de la famille par type de violence en 2021

Notons que les groupes d'âge les plus exposés à la violence et qui entrent en contact avec les structures régionales du Ministère sont à la fois les groupes d'âge de 30 à 40 ans (32%) et les groupes d'âge de 41 à 50 ans (30%), et que nous pouvons les considérer comme étant les plus vulnérables face à la violence, et les décrire comme les groupes d'âge sous pression.



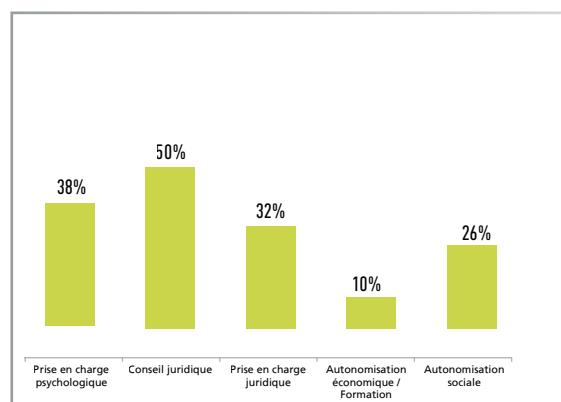
Graphique 9 :
Répartition des femmes victimes de violence par groupe d'âge et par femmes en relation avec les commissariats régionaux de la femme et de la famille en 2021

Étant donné la relation qui unit la victime et l'agresseur, on constate que dans 71% des cas de violence rapportées dans les commissariats régionaux, l'époux est l'auteur de la violence, en plus des membres de la famille définis en tant qu'agresseurs ; le cadre familial devient ainsi un espace favorisant la violence, et l'environnement familial devient insécurisé. L'espace professionnel est devenu également une menace pour les femmes qui travaillent, l'employeur représente 4% des auteurs de violence selon les signalements reçus par les structures régionales du ministère.

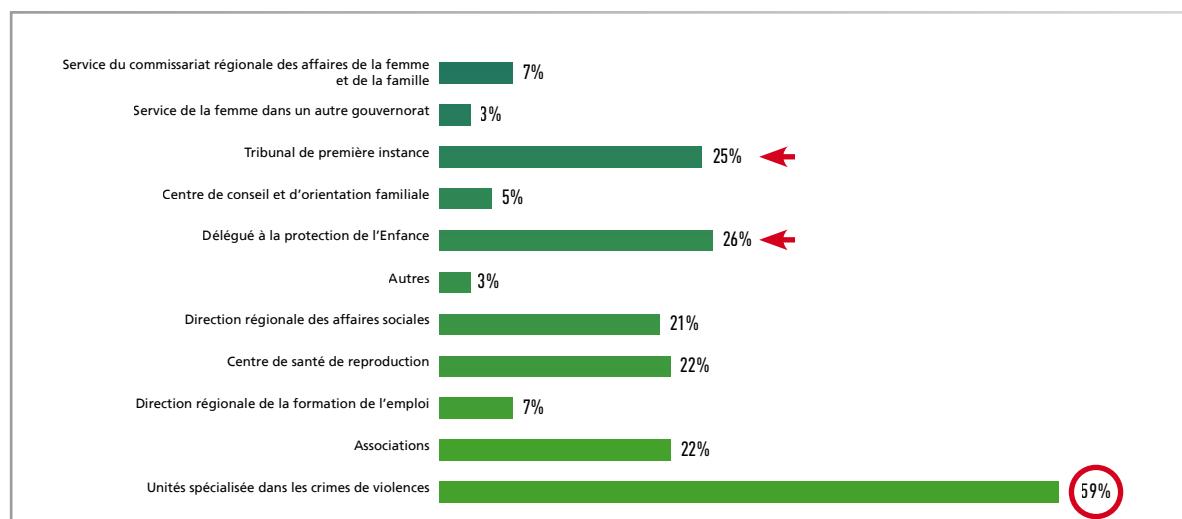


Graphique 10 :
Violence à l'égard des victimes en 2021, commissariats régionaux de la femme et de la famille

Le graphique ci-dessous montre que l'absence de connaissances juridiques est l'une des préoccupations les plus urgentes chez les femmes dans le cadre d'une recherche de conseils juridiques qui peuvent aider les femmes victimes de violence à reconnaître les différents droits et à préciser les options qui leur sont offertes pour les aider à prendre les décisions qui s'imposent et qui sont en accord avec leurs situations sociales, économiques et autres. Quant à la prise en charge psychologique, elle occupe la deuxième place, étant donné que l'étape qui précède la décision de signaler la violence a des effets et des troubles psychologiques qui nécessitent une assistance psychologique spéciale en fonction des besoins des victimes, de sorte que la victime puisse se reconstruire, reprendre confiance et retrouver la vie sociale, c'est-à-dire qu'elle acquiert des compétences cognitives et interactives lui permettant de se protéger.



Graphique 11:
Distribution des services au profit des femmes victimes de violence en 2021 dans les commissariats régionaux



Graphique 12 :
Répartition de la prise en charge au niveau des commissariats régionaux

Face aux demandes et aux besoins des femmes victimes qui arrivent dans les structures régionales du Ministère, les victimes sont orientées vers les agents de la police judiciaire, à la fois auprès des unités spécialisées dans les crimes de violence à l'égard des

femmes et des enfants (59%) et auprès des délégués à la protection de l'enfance (26%), ainsi que vers le système judiciaire, afin que la victime puisse prendre les mesures nécessaires pour poursuivre l'auteur de la violence.

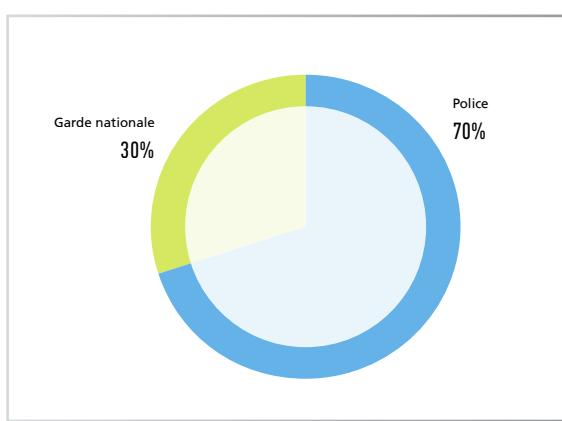
3. Enfants menacés

En 2021, les Délégués de la protection de l'enfance²⁴ ont reçu environ 17 069 signalements, répartis entre 47% de filles et 53% de garçons. Il convient de noter que le groupe d'âge le plus menacé est celui des 5 à 12 ans, avec une proportion estimée à 44%, suivi

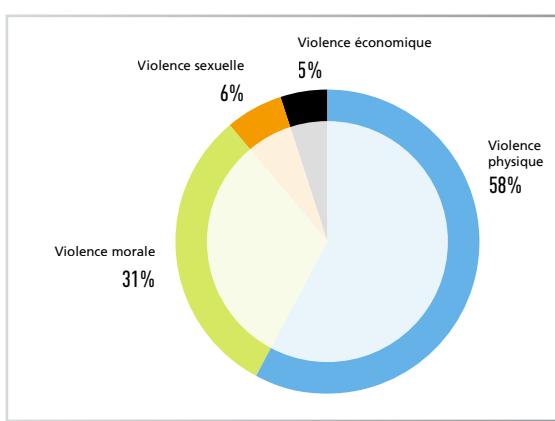
par le groupe des 13 à 15 ans avec une proportion estimée à 22%, puis le groupe des 0 à 4 ans avec une proportion estimée à 18%, tandis que le groupe des 16 à 17 ans occupe la dernière place avec une proportion estimée à 15%.

4. Ministère de l'Intérieur

Les unités spécialisées dans les crimes violents contre les femmes et les enfants, tant au niveau de la sécurité publique que dans la Garde nationale, ont reçu environ 69 777 plaintes.



Graphique 13 :
Distribution des plaintes reçues par les services compétents en matière de crimes violents, par service



Graphique 14 :
Répartition des plaintes reçues par les services compétents selon la forme de violence à l'égard des femmes et des enfants

Nous notons que la violence physique est l'une des formes les plus importantes de violence signalée, en raison de sa facilité de preuve. Malgré la difficulté de prouver la violence morale, elle occupe la deuxième place, ce qui indique la forte prise de conscience

des victimes du rejet de toute forme de violence et du passage du muet au rejeté. Viennent ensuite les questions de violence sexuelle puis de violence économique.

Niveau d'instruction de la victime	Pourcentage de femmes
Éducation de base	35.89%
Enseignement secondaire	38.89%
Enseignement supérieur	14.33%

Tableau 1 :
Répartition des femmes victimes de violence par niveau d'instruction en 2021

Le tableau montre que toutes les femmes sont vulnérables à la violence quel que soit leurs niveaux d'instruction, mais il y a des disparités entre les groupes à niveau d'instruction primaire, secondaire et supérieur, l'éducation étant un des facteurs qui peuvent protéger les victimes de la violence. Les données sur l'activité économique des femmes confirment que le groupe de chômeurs est le plus vulnérable à la violence.

²⁴ Rapport national sur la situation de l'enfance en Tunisie pour 2020-2021 Effets de la pandémie de Covid 19 sur les enfants.

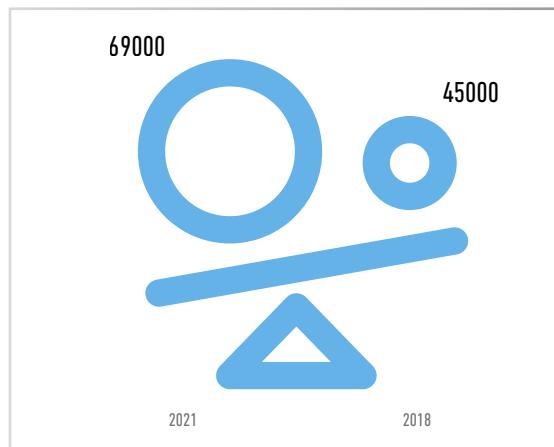
Relation de l'agresseur et de la victime	Pourcentage de femmes
L'époux	48.46%
Divorcé	9.38%
Les ascendants et les descendants	12.09%
Des personnes sans relation avec la victime. (Voisins, amis, étrangers, inconnus)	22.26%

Tableau 2 :
Relation de l'agresseur et de la victime

Notons que l'époux agresseur représente près de la moitié des alertes enregistrées par les unités spécialisées. Ceci est également conforme aux notifications reçues tant par les structures régionales du Ministère de la famille, des femmes, de l'enfance et des personnes âgées que par celles de la Ligne

verte de 1899, indiquant que l'époux est violent dans plus de 70% des cas.

On estime que 72,51% des cas de violence à l'égard des femmes sont commises dans l'espace familial.



Graphique 15 :
Augmentation du nombre de plaintes pour violence à l'égard des femmes et des enfants déposées auprès des services spécialisés dans les crimes de violence à l'égard des femmes et des enfants

En ce qui concerne les mesures prises, les unités spécialisées ont mis en œuvre, en coordination avec le Procureur, l'article 26 de la loi organique n° 58/2017 relative à l'éloignement de l'auteur de la violence. Elles ont pu renvoyer 501 auteurs de la maison de la victime ou l'empêcher de s'approcher de son domicile. Elles ont également pu, en

coordination avec divers partenaires, accueillir 13 femmes victimes dans des établissements hospitaliers, remettre 493 enfants victimes de violence aux centres de soins, et appliquer 1339 décisions judiciaires en faveur des femmes victimes de violence.

5. Ministère des affaires sociales

Les structures de promotion sociale du Ministère des affaires sociales s'engagent à assurer la prise en charge des femmes et des enfants victimes de violence en coordination avec les différentes structures gouvernementales régionales et des composantes de la société civile, qui s'occupent des femmes victimes de violence, des enfants qui les accompagnent. Le Ministère a pu prendre en charge 2 633 victimes de violence, dont 1 758 femmes et 875 hommes. Le nombre de victimes pris en charge a été distribué par type de violence, par niveau d'instruction, et par groupe d'âge.

La violence physique est la forme la plus courante de violence, qui touche davantage les femmes que les hommes, suivie par la violence morale, puis sexuelle et économique. En outre, les personnes prises en charge et les plus vulnérables à la violence sont à 76,1% du niveau du primaire et de l'école de base. Il convient de noter que le groupe d'âge des moins de 15 ans représente 43,8% de l'ensemble des cas de violence, en particulier au niveau du primaire et au niveau de l'école de base, avec 38,7%. Les auteurs

de violence à l'égard des enfants proviennent du milieu familial. Rappelons que 686 enfants ont été victimes de violence de la part d'un parent ou d'un proche. C'est pourquoi il faut intensifier les actions de prévention et d'intervention pour lutter contre l'augmentation de la violence dans ce groupe.

En ce qui concerne les mesures prises, les services d'aide psychologique sont les services les plus importants, suivis des services d'orientation et de conseil. Les services d'intégration scolaire, d'adaptation comportementale et de formation professionnelle demeurent parmi les plus faibles. Les services destinés aux femmes et aux enfants victimes se répartissent comme suit : 1 523 prises en charge psychologiques, 743 réintégrations familiales, 69 réintégration dans les établissements scolaires, 1 443 services d'orientation et de conseil, 167 réajustements professionnels, 84 mesures de changements de comportement et de compétences, 116 hébergement, ainsi l'octroi de 64 cartes gratuites de soins, et 59 cartes de soins à faible coût, et 50 subvention fixe et 175 aide sociale provisoire.

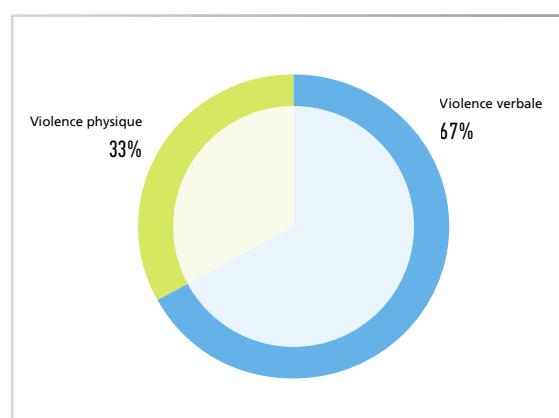
6. Ministère de la santé

Dans le domaine des statistiques et de la recherche sur la violence à l'égard des femmes, les résultats sont moins prometteurs car il n'existe pas de mécanismes et d'outils de collecte d'informations. L'hôpital universitaire Razi a accueilli 19 femmes victimes de violence, y compris de violence conjugale et de violence dans l'environnement public, nécessitant une prise en charge psychologique. 20% des femmes sont directement examinées dans un centre de

consultation externe et, et de ce fait, les raisons de la consultation ne sont pas prises en compte dans le contexte de la violence à l'égard des femmes. L'hôpital Razi a également accueilli 40 enfants dans le contexte de la violence sans répartition par sexe et type de violence exercée. Les statistiques sur les agressions restantes et les certificats médicaux délivrés aux femmes victimes de violence conjugale ne sont pas disponibles.

7. Ministère de l'éducation

L'Observatoire national de l'éducation a pu recenser 2 928 cas de violence dans le milieu scolaire au cours de l'année scolaire 2020-2021, concernant les filles et les garçons, répartis entre 3% dans l'enseignement primaire, et 97% dans l'enseignement secondaire, 86 cas de violence sur les filles à l'école primaire, et de 2 842 cas de violence à l'égard des filles et des garçons.



Graphique 16 :
Répartition des formes de violence dans le milieu scolaire

8. Observatoire national de la jeunesse

L'étude analytique sur la violence chez les jeunes, présentée en 2021, a conclu que la prévalence de la violence chez les jeunes était de 94,1%, ce qui confirme le risque d'extension de ce phénomène, qui est particulièrement élevé dans le grand Tunis. Les causes de la prévalence de la violence dans les milieux jeunes sont essentiellement dues à l'aggravation de l'exclusion économique et de la privation sociale, qui ont engendré des frustrations et des sentiments d'injustice chez une grande partie d'entre eux.

D'après le même rapport, les médias, qui sont chargés de discours d'intolérance, de conflits et d'incitation à la violence, contribuent pour une large part à la propagation de la violence parmi les jeunes, à la pénétration massive des organisations terroristes dans l'espace virtuel et les médias modernes, ainsi qu'à la violence dans les stades et les espaces sportifs, à la faiblesse des institutions de l'État et à l'absence d'application de la loi, ce qui a accru la violence dans la société en général.

Cette étude a conclu que, malgré tout, les valeurs de dialogue, de tolérance et de respect de l'autre restent au premier rang des valeurs privilégiées des jeunes avec un taux de 44,3%, et 78% considèrent

que l'attachement à la démocratie et l'aspiration à promouvoir les valeurs du dialogue et de la citoyenneté sont la solution possible pour construire un avenir meilleur, et qu'il est nécessaire de tirer parti de cette occasion, de cette force démographique importante et de bien y investir.

L'étude a mis l'accent sur les jeunes et les valeurs du dialogue et du rejet de la violence, en indiquant que :

- 94,1% des jeunes affirment l'existence des violences entre les jeunes.
- 98 % des jeunes rejettent la violence physique, 97,8% rejettent la violence verbale.
- 69,4 % d'entre eux proposent de réduire le chômage et la pauvreté afin de faire face à l'extrémisme violent et au terrorisme.
- 57,5% pensent que lutter contre la corruption est une solution pour combattre l'extrémisme violent et le terrorisme.
- 41,6% disent que leur objectif est d'obtenir un emploi.

Société civile et application de la loi n° 58 de 2017 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes

L'année 1995 a été une année charnière pour la lutte contre la violence à l'égard des femmes, en particulier lors de la quatrième Conférence mondiale sur les femmes, qui a été l'occasion d'un consensus entre les structures gouvernementales, les experts et les composantes de la société civile et de l'adoption de la Déclaration et du Programme d'action de Beijing, par lequel la communauté internationale s'est engagée à réaliser l'égalité des sexes et à offrir de meilleures chances aux femmes et aux filles à plusieurs niveaux : civil, politique, social, économique et culturel.

C'est dans cet esprit que les associations féminines se sont engagées à défendre les droits des femmes et leurs acquis afin de protéger leurs droits contre toutes les formes de discrimination et de violence. Les différentes composantes ont plaidé pour défendre les droits des femmes et ont levé le voile sur une question qui était considérée comme un tabou. Au fil des décennies, les composantes de la société civile ont soutenu les efforts de l'État pour protéger les femmes victimes de violence et ont joué un rôle important dans de nombreuses stations nationales et

notamment l'image de la Tunisie aujourd'hui, ainsi que dans l'élaboration et la mise en œuvre de stratégies de développement et de sensibilisation qui ont permis d'impliquer les femmes dans divers domaines et de les considérer comme des partenaires actifs dans la mise en place de moyens de sécurité et de paix au sein de la communauté.

Avec l'adoption de la loi organique no 58 de 2017, les associations ont poursuivi leur militantisme en s'employant à faire valoir leurs revendications et en mettant en œuvre leurs diverses branches, de la prévention à l'engagement et au suivi. Le tissu associatif a assuré des services d'accueil, d'orientation, d'assistance psychologique et social et de prise en charge juridique des femmes victimes de violence, en coordination avec les structures gouvernementales concernées. D'autre part, toutes les composantes ont contribué dans la prévention par le biais de campagnes de sensibilisation, de prise de conscience et d'acquisition de compétences pour fournir des services adaptés aux besoins des victimes.

9. Association Tunisienne des Femmes Démocrates

L'association suit l'application des dispositions de la Loi fondamentale n°58/2017, et contribue à l'amélioration des connaissances et de la sensibilisation de la communauté par le biais de plusieurs initiatives de prévention, en plus des services, étant la première association tunisienne à consacrer un espace à l'accueil et d'aide aux femmes victimes de violence. Dans ce cadre, l'Association a pu développer en 2021 les connaissances en la matière, en réalisant une étude sur «L'accès des femmes victimes de violence à la justice : difficultés et défis²⁵», l'étude a porté sur l'accès des femmes victimes de violence à la justice, à la reconnaissance, à l'exercice de leur droit à un procès équitable, et à l'application des lois et procédures par la justice.

Cette étude vise à sensibiliser toutes les parties prenantes, en particulier le pouvoir judiciaire, aux difficultés que rencontrent les femmes victimes de violence, lorsqu'elles cherchent à obtenir justice et à faire valoir leurs droits. Cela a un impact direct sur le développement des procédures, et sur les possibilités et l'amélioration de leur accès à la justice.



En plus de ses contributions scientifiques à la lutte contre la violence à l'égard des femmes et compte tenu des pratiques discriminatoires qui ont marqué l'inviolabilité et la dignité des femmes en 2021, l'association a publié des déclarations dénonçant toutes les pratiques qui ont porté atteinte à la dignité des femmes et à la perte de vie des victimes de violence, confirmant ainsi leur rejet des diverses pratiques qui pourraient avoir une incidence sur le militantisme des féministes, soucieuses de préserver leurs libertés individuelles.

En ce qui concerne les services, l'association compte quatre centres d'écoute dans les gouvernorats de Tunis, Sfax, Sousse et Kairouan, qui fonctionnent tous

selon le principe de la confidentialité et du respect de la décision personnelle des femmes victimes de violence, tout en offrant des services d'appui psychologique, d'orientation juridique, d'accompagnement, de sensibilisation et de formation pour les femmes victimes de violences de toute sorte.

À travers ses centres, l'Association a pu assister 912 femmes victimes de violences en date du mois d'octobre 2021. La violence conjugale est la forme de violence la plus élevée (65 %), et la violence domestique (9 %). Pour ce qui des formes de violence, les cas sont répartis entre 6% de violence économique, 5% de harcèlement sexuel, 1% de violence politique, 4% viol et 10% de diverses formes.

10. Association Beity

Depuis sa création, l'association soutient la lutte contre la violence à l'égard des femmes par des campagnes de sensibilisation et de plaidoyer, dans le cadre d'une approche féministe visant à garantir les droits humains en général et à protéger les droits des femmes en particulier. L'année 2021 a été marquée par de nombreuses initiatives de prévention et de services. L'association a lancé une campagne en ligne au mois de mai, intitulée «La prison n'est pas la solution» visant à sensibiliser à la souffrance des femmes victimes de violence qui se retrouvent en prison pour avoir défendu



leur vie contre les agressions et les violences subies. Dans ce cadre, l'association a réalisé et diffusé une série de supports numériques sur les réseaux sociaux, et a poursuit ses activités de sensibilisation dans le cadre de la campagne de 16 jours d'activisme contre la violence à l'égard des femmes, en lançant une série de vidéos animées de témoignages de victimes violence, afin de faire connaître les souffrances tragiques que les victimes traversent durant leur parcours pour obtenir leurs droits.



Dans le domaine de la recherche qui caractérise l'activité de l'association²⁶, la Présidente de l'Association a présenté, lors d'un colloque consacré à la question, les résultats de l'étude sociologique et anthropologique sur les conditions de résidence et de vie des femmes dans les situations économiques et sociales précaires du Grand Tunis. L'étude vise à déchiffrer les liens entre genre, instabilité et conditions de logement, en mettant l'accent sur les femmes qui encourrent le plus de risques en vivant dans des conditions précaires.



²⁶ Avec le soutien des Avocats sans Frontières.

L'association a organisé une rencontre de dialogue sur l'étude exploratoire des droits des femmes victimes de violence en matière de prise en charge multisectorielle, y compris le droit au logement et la priorité en matière de logement social. Elle s'est basée sur les résultats de l'étude pour promouvoir la prise en charge multisectorielle en faveur des femmes victimes de violence et pour garantir l'accès prioritaire aux services sociaux et sanitaires à leur intention.

Dans le domaine des services, outre le Centre de Sidi Ali Azouz, qui fournit des services d'hébergement pour les femmes victimes de violence, l'année 2021 a été marquée par l'inauguration en mars 2021 de l'espace «Bahja», un espace de bien-être et de création

d'emplois décents pour les femmes dans des situations vulnérables, créée grâce à l'appui de l'ambassade d'Espagne et de l'Agence espagnole de coopération. L'espace vise à offrir des possibilités d'intégration sociale et professionnelle aux femmes. En 2021, l'association a pu délivrer des certificats de formation aux femmes qui ont eu la chance d'être formées²⁷ dans cet espace.

L'Association n'a pas manqué les différentes manifestations féministes de militantisme qui condamnent les diverses agressions faites aux femmes, en particulier l'assassinat de Refka CHERNI, victime de violences conjugales. A cet effet, elle a publié de nombreuses déclarations dénonçant ces violations.

11. Médecins du Monde

L'année 2021, fut lancée par la signature d'une convention de partenariat entre l'organisation et le ministère de la Famille, des Femmes, de l'Enfance et des Personnes Âgées. En matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes, La convention a pour objectif de mettre en place les cliniques mobiles «Médibus», qui se basent principalement sur plusieurs campagnes d'information dans les gouvernorats du Grand Tunis pour sensibiliser à la gravité des maladies sexuellement transmissibles, aux contraceptifs et à la prévention du cancer du sein, à l'intention d'environ 450 femmes.



D'autre part, l'organisation a réalisé une évaluation de la qualité et de la capacité des services de prise en charge pour les femmes victimes de violence dans le gouvernorat de Sidi Bouzid, trois ans après l'adoption de la loi N° 58/2017. L'étude d'évaluation a montré l'importance d'une approche multisectorielle des questions relatives à l'éducation d'une part, et la nécessité de mettre en place des programmes de prévention de la violence à l'égard des femmes d'autre part, ainsi que l'importance de l'autonomisation économique des femmes victimes en tant que mécanisme permettant aux femmes de sortir de la vulnérabilité économique, qui la transforme en otage de la violence.

Dans le même cadre, l'organisation a contribué à la campagne de sensibilisation contre la violence à l'égard des femmes dans le secteur de la santé, en produisant un document sur «La violence basée

sur le genre et la violation des droits humains comme problème de santé publique», au vu de ses conséquences physiques, psychologiques, sexuelles et reproductive. Médecins du Monde considèrent également que la prise en charge multisectorielle en faveur des femmes victimes de violence doit être prise en compte par les acteurs du secteur de la santé, d'autant plus que les services de santé sont l'un des premiers services d'urgence offerts aux victimes.

Les femmes survivantes aux violences n'ont pas perdu de vue l'action de l'organisation, certes certains témoignages ont été enregistrés dans le document **Paroles des femmes**, dont l'objectif est de documenter les différents services de prise en charge des femmes victimes de violence au niveau du gouvernorat de Sidi Bouzid et de faciliter le processus d'orientation des victimes vers les services compétents pour répondre à leurs besoins.



Par ailleurs, l'organisation a contribué à l'action de l'Alliance Najia/survivante, qui regroupe 13 associations de défense des droits humains et de lutte contre la violence à l'égard des femmes. Une alliance qui s'emploie à soutenir et à autonomiser les femmes victimes de violence, en mettant l'accent sur les services médicaux, l'accès des victimes au certificat médical initial et aux examens complémentaires gratuits, ainsi qu'aux services de conseil qui protègent leur vie privée.

L'Alliance a appuyé l'instance de coordination régionale de la lutte contre la violence à l'égard des femmes du

gouvernorat de Sidi Bouzid en appuyant la création de deux commissions :

- La commission 58 : Elle est composée d'activistes militantes de la société civile du gouvernorat de Sidi Bouzid, et soutient l'action de l'Alliance «Najia» contre la violence à l'égard des femmes.
- La commission «Vivre ensemble», composée de nombreux professionnels de l'Office National de la Famille et de la Population des gouvernorats du Nord-Ouest : Kef, Jendouba, Beja et Siliana, créés à la suite du meurtre de Refka CHERNI, victime de violences conjugales.

12. Réseau de centres d'accueil pour les femmes victimes de violence

Depuis sa création, le Réseau soutient les associations qui gèrent des centres de prise en charge des femmes victimes de violence dans les différents gouvernorats, et a pour l'objectif d'unifier les programmes d'action pour la prestation de services aux victimes, de mettre en place et de développer des relations professionnelles et des échanges entre les associations qui prennent en charge les femmes et les enfants victimes de violence, les soutiennent et l'améliorent.

Dans le cadre de ses activités de coordination, le Réseau a organisé en 2021 des ateliers de sensibilisation à

l'intention des travailleurs sociaux et des agents des unités locales de promotion sociale du gouvernorat de l'Ariana, afin de les associer davantage au processus de prise en charge des femmes victimes de violence.

Le Réseau a contribué aux travaux de l'Observatoire national contre la violence à l'égard des femmes, en particulier en ce qui concerne l'unification des méthodes de collecte de données statistiques, complétant ainsi la démarche participative adoptée par l'Association Beity et l'Association de femmes et citoyenneté du Kef.

13. Association des volontaires de Bouâarada

L'association appuie les efforts de l'État et des organisations de la société civile pour lutter contre toutes les formes de discrimination basées sur le genre en contribuant à l'application des dispositions de la Loi fondamentale 58/2017 par des interventions préventives et des prestations de services en partenariat avec les structures gouvernementales

locales, les associations nationales et les organisations internationales compétentes dans le domaine. L'association a organisé plusieurs sessions de formation sur les difficultés d'application de la loi No 58 de 2017, notamment sur l'accès des femmes victimes de violence à la justice.

En 2021, l'association a contribué à la campagne internationale annuelle des 16 jours d'activisme contre la violence à l'égard des femmes, en organisant une manifestation de terrain avec diverses rubriques, allant de l'animation culturelle de rue, à la tenue d'un atelier de dessin à l'intention des enfants, en objet la lutte contre la violences à l'égard des femmes, atelier d'écriture, jeux d'échecs. Parallèlement à la campagne du bus régional de sensibilisation du MFFPA, l'association a saisi cette occasion pour distribuer des brochures sur les services juridiques pour informer les femmes victimes de violence et de sensibiliser les citoyens à la nécessité de combattre et de dénoncer la violence.



Par ailleurs, l'association a participé aux diverses activités organisées par des partenaires aux niveaux régional et national, et a contribué à l'échange de données, d'expériences et de bonnes pratiques entre les différents acteurs dans ce domaine.

D'autre part, avec l'appui du Réseau euro-méditerranéen pour la défense des droits humains, l'association a pu mettre en place «la clinique juridique», le 24 décembre 2020, afin d'aider gratuitement les citoyens et les citoyennes ayant des difficultés d'accès à la justice, en particulier les femmes et les enfants victimes de violences sans soutien familial.

Sous le slogan «Je veux connaître mes droits», la clinique juridique fournit des services aux femmes et aux enfants victimes sans soutien, tout en respectant les données personnelles des bénéficiaires. Ce qui fait que tous les dossiers sont traités dans la confidentialité et le sérieux nécessaire. L'équipe de la clinique assure le bon accueil et l'écoute interactive des personnes demandant une aide juridique.

Dans ce cadre, l'association s'est employée à faire connaître les activités de santé juridique en organisant une série de réunions et de rencontres locales et régionales, avec la participation de représentants des autorités régionales de première ligne, afin



d'intervenir dans la protection des femmes victimes de violence. Ce fut l'occasion pour l'association de présenter un aperçu de son champ d'action et de ses différentes activités, en particulier le projet de clinique juridique, en soulignant la nécessité d'une coopération et d'une coordination entre toutes les parties, afin d'orienter les femmes, les enfants et les personnes sans soutien, et leur permettre d'obtenir une solution juridique appropriée pour leur faciliter l'accès à la justice et leur permettre de recouvrer leurs droits. Depuis le 10 février 2021, l'Association a pu assurer des services de la clinique juridique. Elle a reçu des demandes de conseil et d'orientation juridique concernant principalement les femmes et les enfants victimes de violence. Tenant compte de la situation socioéconomique de certains groupes vulnérables, l'association a décidé d'offrir ses services afin de garantir l'égalité du droit à un procès et de faciliter leur accès à la justice en vue de rétablir leurs droits.

Depuis son entrée en fonction, la Clinique juridique a pu assurer la formation juridique de 08 femmes victimes de violence âgés de 18 à 35 ans, et de coordonner ses activités avec les autorités locales pour assurer la protection des victimes. Les cas recensés dans le centre de santé se répartissent entre 62% violence conjugale, 12 % violence familiale, 13% violence dans le cyberespace et 13%violence dans l'espace public.



14. L'Association pour le développement durable et la coopération internationale

Depuis sa création en 2002, l'association a contribué à la mise au point d'études techniques et de faisabilité pour des projets et des programmes de développement, ainsi qu'à l'intégration sociale de la population, en particulier les groupes les plus défavorisés, des femmes en général et les jeunes en particulier, en leur octroyant des micro-crédits.

Depuis 2017, l'Association s'est engagé dans la lutte contre la violence à l'égard des femmes, considérant que la vulnérabilité économique est susceptible et pourrait constituer des facteurs favorisant les violences contre la femme, et elle a appuyé l'aspect préventif et les services.



En partenariat avec les composantes de la société civile et les organisations internationales qui travaillent dans ce domaine, l'association a assuré plusieurs séances de sensibilisation dans le domaine juridique et dans le domaine de projets générateurs de revenus pour les femmes qui s'adressent à l'association. Des sessions de formation spécifiques ont également été organisées au profit des femmes venant au centre, afin de leur donner les moyens financier nécessaires pour être autonomes économiquement.

L'Association n'a pas perdu de l'aspect formateur de sa mission, puisqu'elle a assuré des sessions de formation à l'intention des pairs sur «les soins et l'orientation des femmes et des filles victimes de violence conformément à la loi 58/2017», ainsi que des formations à l'intention des cadres et agents du secteur de la santé notamment ceux de l'Office National de la Famille et de la Population, ainsi que les agents et cadres des unités locales de promotion sociale sur «les mécanismes de prise en charge, d'information et d'orientation pour les femmes et les enfants survivants», «le rôle de l'intervenant social» et sur «les difficultés rencontrées dans l'application de la loi no 58 de 2017 contre la violence à l'égard des femmes et des enfants».

Dans le domaine de la prévention, faisant partie intégrante du processus de la prise en charge des femmes victimes de violences ou en situation de vulnérabilité, l'Association s'est efforcée en 2021 d'informer sur les différents services destinés aux femmes victimes de violence, en particulier la Ligne verte 1899 et la loi organique 58/2017, ainsi qu'un certain nombre d'activités éducatives sur la santé procréative et les maladies sexuellement transmissibles, le dépistage précoce des cancers féminins et les structures de prise en charge des femmes victimes de violence au gouvernorat de Médenine, et ce à l'intention des femmes tunisiennes et étrangères. Les enfants ont également été ciblés par les efforts de sensibilisation, notamment par l'organisation d'une journée d'information et des ateliers de dessins, au cours desquels ils ont donné libre cours à leur imagination artistique.



En ce qui concerne les services, l'association a aménagé l'espace «TIDAR» réservé aux femmes victimes de violence. Il s'agit d'un espace pluridisciplinaire d'appui aux femmes, qui vise à lutter contre les diverses formes de violences à l'égard des femmes, en soutenant les mécanismes d'information et de prise en charge des femmes victimes de violence et/ou vulnérables et en leur assurant des services de sécurité et de santé tout en renforçant leur indépendance économique et sociale.

L'équipe de travail de cet espace fournit des services consultatifs et d'orientation aux différentes structures compétentes, dans un cadre sûr pour les femmes s'adressant à la cellule d'écoute, en assurant des services d'écoute, de prise en charge psychologique, d'orientation sociale et juridique, de développement personnel, d'échange culturel et d'autonomisation financière, en encourageant à la création d'entreprises, l'éducation financière et les activités artisanales en vue d'asseoir le développement d'une économie solidaire. L'espace aide les femmes à créer des entreprises en leur accordant des micro-crédits et en leur offrant un accompagnement et une orientation allant de l'idée à la mise en place du projet et son suivi.

Dans le cadre du renforcement des réseaux régionaux et nationaux dans le domaine de l'action sociale et humanitaire, l'Association pour le Développement Durable et la Coopération Internationale de Zarzis a adopté une politique d'ouverture aux organisations locales et internationales qui s'emploient à renforcer les liens avec les structures de l'État, tel que le commissariat régional des affaires de la femme et de la famille dans les gouvernorats de Médenine et de Tataouine, la direction régionale des affaires sociales et le Conseil danois pour le soutien aux réfugiés, Médecins du monde à Médenine, et Avocats sans frontières. En 2021, l'Association s'est ouverte au gouvernorat de Tataouine en concluant un accord de partenariat avec le commissariat régional des affaires de la femme et de la famille afin d'assurer les services d'une cellule d'écoute pour les femmes victimes de violence dans le gouvernorat de Tataouine.

Grâce aux services offerts aux femmes victimes de violence au Centre Tidar, l'Association a pu assurer

des services de prise en charge au profit de 294 femmes victimes de violence et des enfants qui les accompagnaient, parmi les tunisiennes et les étrangères, 18 femmes parmi elles, ont bénéficié de séances d'appui psychologique individuelle et de 20 de séances interactives.

39% d'entre elles ont bénéficié de services d'écoute, 22% d'orientation sociale, 23% d'orientation juridique, 10% d'accès au crédit pour formation et autonomisation économique, 13% d'aide judiciaire. Le nombre de mesures de protection prises en leur faveur s'est élevé à 12.

Ce que nous avons observé dans la répartition des formes de violence contre les femmes venant au centre, est le fait que le pourcentage le plus élevé des violences est celui économique, avec environ 30%, suivi de la violence morale 20%, puis la violence physique 12%, et la violence sexuelle 8%.

15. Voix des femmes de Mahdia

En 2021, l'Association a travaillé sur l'aspect de la prévention et la prestation de services en matière de la lutte contre la violence à l'égard des femmes, en organisant plusieurs manifestations de sensibilisation tout au long de l'année, visant à faire connaître la Loi organique 58/2017 pour les partenaires régionaux, et sur le dépistage du cancer du sein pour les femmes résidentes au centre d'accueil. En outre, des activités de sensibilisation ont été menées au cours de la campagne de 16 jours d'activisme contre la violence à l'égard des femmes, en partenariat avec le commissariat régional des affaires de la femme et de la famille de Mahdia.

L'année 2021 a également été marquée par le partenariat institutionnel, l'Association a conclu des accords de partenariat avec des structures gouvernementales, notamment le Ministère de la Famille des Femmes de l'Enfance et des Personnes Âgées, afin de renforcer le niveau de lutte contre la violence à l'égard des femmes et d'assurer des services de soutien aux femmes victimes de violence par le biais d'un centre «Amen» pour l'hébergement des femmes victimes de violence. Aussi, le partenariat avec l'Institut français de Tunis

a permis de mener à bien le projet de lutte contre l'abandon scolaire précoce des filles dans les zones rurales et la promotion de l'éducation parentale positive et de l'égalité des sexes.

En ce qui concerne les services, l'association a ouvert le Centre de formation professionnelle de pâtisserie pour une intégration socio-économique des femmes victimes de violence, en partenariat avec le Centre CAWTAR, le Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Personnes Âgées.

Le centre d'hébergement a desservi 44 femmes victimes de violence, 17 enfants les accompagnants, 45% de femmes étaient mariées, 31% d'entre elles ont subi des violences physiques et 60% des violences morales et des violences sexuelles. La vulnérabilité économique est l'une des caractéristiques les plus frappantes des victimes, 77% d'entre elles ne travaillent pas. La Cellule d'écoute a fourni ses services à 61 femmes victimes de violence, 60% mariées, 70% victimes de violence morale, 52% de violence physique et 29% de violence économique.

16. Association Développement Gafsa-Sud - Centre horra w faaila pour l'hébergement des femmes victimes de violence

Depuis 2017, l'association a commencé à offrir des services de prise en charge auprès des femmes victimes de violence, c'était sa première expérience dans ce domaine. Son activité consiste principalement sur l'accord des micro-crédits aux femmes, et la contribution au développement régional.

A travers le centre Horra w faaila, l'association vise à fournir des services de prise en charge et de renforcer les systèmes de protection des femmes victimes de violence ou dans des situations de vulnérabilité, contre toutes les formes de violence, afin d'assurer leur sécurité, leur santé, leur accès à la justice et au bien-être.

L'association développement Gafsa Sud fournit des services spéciaux pour l'accueil des femmes victimes de violence et/ou vulnérables au gouvernorat de Gafsa et ses environs, notamment des services d'accueil, d'écoute, d'information, d'accompagnement, d'encadrement juridique, de prise en charge et d'orientation sociale, de soutien psychologique, de soins médicaux, d'hébergement, de suivi et d'orientation post-hébergement, en assurant leur indépendance financière et sociale et leur participation aux ateliers et stages de formation.

En 2021, l'association a pu prendre en charge 174 femmes victimes de violence, dont 96% ont bénéficié de services d'écoute directe ou téléphonique. 76% ont bénéficié d'une aide juridique, 77% d'une aide sociale et 25 % d'une aide médicale, tandis que 9 ont bénéficié de services d'hébergement.

Compte tenu du caractère de développement, 43 % des femmes victimes de violences ont bénéficié d'activités de renforcement des capacités, de formation et de 13 programmes d'autonomisation économique et sociale.

17. Institut Nabras pour la réadaptation des survivants de la torture

Dans le cadre de ses activités, l'Institut a accueilli 15 femmes victimes d'agressions sexuelles, dans le but d'assurer leur soutien psychologique et social. Les victimes d'agressions sexuelles sont orientées par les structures relevant du Ministère de la Famille, de la Femme, de l'enfance et des Personnes Âgées ou par des associations travaillant dans ce domaine.

Le travail avec les victimes repose sur les méthodes de traitement psychologique tel que le «Eye Movement Desensitization and Reprocessing» (EMDR), une technique qui a fait ses preuves il y a 30 ans.

En ce qui concerne la formation, l'Institut a organisé deux sessions de formation, pour toutes les personnes qui s'adressent à l'Institut, la première est axée sur la psycho-traumatologie en faveur des professionnels de la santé, et la deuxième porte sur le premier niveau de la technologie NET (Narrative Exposure Therapy) pour les survivantes à la torture, suite à des agressions sexuelles.

18. Association Voix d'Eve de Sidi Bouzid. Centre d'accueil « Markaz Honna » pour les femmes victimes de violence

En application de la loi no 58 de 2017 et dans le cadre du partenariat entre l'Association et le commissariat régional des affaires de la femme et de la famille de Sidi Bouzid, l'Association a créé un centre d'écoute et d'orientation pour les femmes victimes de violence, «Markaz honna», un espace dédié à l'accueil des femmes et des filles victimes de violence sous toutes ses formes, géré par une équipe pluridisciplinaire chargée d'assurer l'écoute, l'accompagnement, l'orientation et le suivi.

Le Centre s'emploie à prévenir toutes les formes de violence à l'égard des femmes en menant des activités de sensibilisation, en organisant des formations et en publiant des études annuelles sur les conditions des femmes.

Le Centre offre également des services d'appui aux femmes victimes de violence, ainsi que des services d'éducation et de santé, notamment dans les domaines de l'écoute, de l'orientation, de la sensibilisation, de l'accompagnement psychologique, de l'orientation juridique, pour les femmes et pour les filles, ainsi que pour les enfants qui ont vécu des situations violentes au sein de leur famille, en leur assurant un suivi et une orientation vers les institutions concernées.

Le centre contribue aux activités à caractère préventif via des campagnes de sensibilisation sur la nécessité d'éradiquer la violence à l'égard des femmes, et ce en réseau avec les organisations de défense des droits de l'homme afin de protéger les victimes, et de contribuer à la diffusion et à la promotion d'une culture des droits humains.

Dans le cadre des activités de sensibilisation et de formation lancées par l'Association dans les différents gouvernorats depuis 2019, l'Association a mené en 2021 un certain nombre d'activités de formation en organisant une formation sur le thème «Les modalités du traitement avec les femmes victimes de violence», à l'intention d'un certain nombre de cadres sécuritaires de la région. Convaincue que la sécurité des victimes est l'une des étapes les plus importantes de la prise en charge, à savoir l'évaluation des risques qui contribue à réduire la proportion de menaces auxquelles les victimes peuvent être exposées d'une part, et à mettre en place des mesures de protection en leur faveur, d'autre part, l'Association a appuyé l'action de l'instance régionale de coordination de lutte contre la violence à l'égard des femmes de Sidi Bouzid, ce qui a permis de renforcer le travail en réseaux, de resserrer les relations et de développer les moyens de communication entre eux.

Dans le même contexte, l'Association a mené une campagne «Sécurité contre Covid19» qui visait principalement les femmes travaillant dans le secteur agricole pour les sensibiliser aux questions relatives



Cette campagne constitue un plaidoyer pour défendre les droits des femmes travaillant dans le secteur agricole, dans des conditions saines et de les sensibiliser aux dangers, aux symptômes du virus du Covid 19 et aux moyens de s'en prévenir. Elle a été l'occasion pour distribuer des masques à toutes les travailleuses, d'appeler les médias à mettre en lumière ce groupe vulnérable et d'inviter la société civile à se joindre à la campagne pour faire cesser les violations de leurs droits, considérant ainsi que la



L'année 2021 a été marquée par l'initiative du «Café pour la citoyenneté féminine», créée à l'espace «Twiza», permettant la tenue de réunions hebdomadaires de sensibilisation et d'information sur la loi contre la violence à l'égard des femmes, sur



L'activité de recherche de l'association *Voix d'Ève* était aussi présente, une étude sur «le phénomène de la violence à l'égard des femmes dans la région de Sidi Bouzid²⁸» qui a été réalisée dans le cadre d'une enquête visant à déterminer le taux de recours des

aux accidents du travail, aux difficultés de mobilité, aux salaires faibles, au travail non rémunéré et aux dangers de l'utilisation de produits chimiques sans protection.



mauvaise situation économique de l'agriculture est aussi une forme de violence dont elles sont victimes. Cette campagne a permis d'informer sur la loi organique no 58 de 2017 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes, les types de violence, les moyens de prévention, les méthodes de défense, et faire apprendre aux femmes comment revendiquer leurs droits, les informer autour des services offerts par le centre.



la santé reproductive, les maladies chroniques et les méthodes de prévention et de traitement. Elle a été aussi l'occasion de diffuser des films sur la violence à l'égard des femmes.



femmes dans le gouvernorat au centre d'écoute et d'orientation de l'association de *Voix d'Ève* à Sidi Bouzid, et dans quelle mesure elles connaissent les lois visant leur protection, en particulier la loi organique sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes.

L'étude a ciblé 700 femmes de la région, et elle a conclu que la socialisation joue un rôle important dans la reproduction de la violence, en particulier dans l'espace familial. 8,5% des personnes interrogées ont déclaré avoir été victimes de violence au sein de leur famille, 30,71% ont confirmé avoir été victimes de violence au sein du foyer conjugal et 13,4% au sein du foyer de l'agresseur.

La violence à l'égard des femmes interrogées se répartit entre 44,14% de violence psychologique, et 79,8% de violence symbolique (négligence, privation affective..).

L'étude de terrain a montré que les femmes à tous les niveaux sont exposées à la violence sous diverses

formes, en particulier la violence symbolique, reconnue par 79,8% d'entre elles, 18,14% de violence économique, 11,8% de violences sexuelles et 44,14% de violence physique. Le lieu où s'effectue la violence est le domicile avec 30,71%, suivi par le lieu de travail 14,57%, la rue 13%. Les établissements scolaires sont également un espace où la violence survient dans 7,5% des cas.

En ce qui concerne les données relatives à l'activité du centre d'écoute «Markaz honna», l'équipe du centre a assuré l'écoute de 192 victimes de violences, dont 41% de violences physiques, 26% de violences morales, 23% de violences économiques et 8% de violences sexuelles, une victime de violences numériques et politiques a été également enregistrée.

19. Association des juges tunisiens

Face aux agressions dont elles ont été victimes, les femmes, en particulier celles qui ont été agressées dans les tribunaux, l'Association des Juges tunisiens a dénoncé ses agressions portant atteinte à la réputation des tribunaux, au respect des juges, et contre la logique de vengeance individuelle, particulièrement face à l'augmentation de la violence à l'égard des femmes, et en dépit des protections et des mécanismes adoptés conformément aux dispositions de la Loi organique No

58/2017, et face à la précarité de la situation sécuritaire, à l'absence notable de ressources humaines dans tous les tribunaux de la République, et à la faiblesse des équipements électroniques de pointe.

Elle a mis l'accent sur la nécessité d'adopter de nouvelles méthodes et de d'outils de travail et de coordonner tous les efforts pour la bonne application de la loi et l'activation de ses mécanismes.

20. Aswat Nissaa

Depuis sa création en 2011, l'Association Aswat Nissaa s'emploie à lutter contre toutes les formes de discrimination basée sur le genre, à promouvoir une culture de l'égalité et à promouvoir la participation des femmes à la vie politique en renforçant leurs compétences et en soutenant leur position de leadership ainsi qu'en préconisant l'adoption d'une approche genre dans les politiques publiques. C'est dans cet esprit que ses programmes et activités visent à mettre en lumière les lacunes, en particulier dans les diverses questions relatives à la protection des droits humains et des individus.

En ce qui concerne la lutte contre la violence à l'égard des femmes, l'association s'emploie à sensibiliser, en particulier sur les questions de violence à l'égard des femmes, en invitant toutes les militantes et tous ceux qui défendent les causes des femmes à faire de la Tunisie un pays sûr pour les femmes, garant de leurs droits et de leur dignité, à consacrer de manière concrète les exigences de la Constitution, à poursuivre la lutte contre la culture masculine meurtrière et les stéréotypes sexistes, et à lutter contre les discours régressifs et violents à l'encontre des femmes.

Dans le même objectif, elle a condamné plusieurs agressions contre des femmes tunisiennes, dont le harcèlement sexuel contre la députée au Parlement et le meurtre de Refka CHERNI, victime de violences conjugales.

L'Association apporte une contribution dans le domaine de la prévention en diffusant des messages de sensibilisation sur les services qu'elle fournit, et ses contacts pour bénéficier de services d'information, et de soutien psychologique et juridique.

Dans le domaine des services, à la suite du lancement du Mouvement « Ena Zada » contre le harcèlement et la violence sexuelle, l'association a continué de fournir des services d'orientation et de soutien psychologique aux victimes de violence par l'intermédiaire d'une cellule d'écoute, assurée par une équipe spécialisée depuis 2020 qui a été en mesure, jusqu'en 2021, de fournir des services à 250 victimes, réparties entre 67% dans l'espace privé et 30 % dans l'espace numérique. Dans 45% des cas, l'époux est l'agresseur, et dans 22% des cas, l'ami ou le compagnon est l'auteur de la violence.

Problématiques et recommandations

1. Problématiques

Problèmes juridiques

- La faible connaissance des exigences de la Loi fondamentale No 58 de 2017 chez les intervenants, qu'il s'agisse de structures gouvernementales, de composantes de la société ou de victimes.
- L'inadéquation de certaines dispositions juridiques dans nombreux articles de la Constitution et des exigences de la Loi fondamentale no 58 de 2017, qui entrave les efforts visant à lutter contre la violence à l'égard des femmes, et qui inclut des revues et des textes de loi pour des articles et des dispositions discriminatoires à l'égard des femmes.
- Le fait que le juge de la famille ne prend pas les décisions en matière de protection, entraîne dans certains cas une entrave l'efficacité et l'utilité du processus de prise en charge de la victime.
- La longueur des délais pour le traitement des plaintes déposées par le juge de la famille et le Procureur de la République.
- L'absence de conseils juridiques gratuits dans les tribunaux pèse sur la victime, en particulier lors des premiers stades du procès.
- L'absence des fonds d'aide provisoire, notamment pour les cas en situation de vulnérabilité qui ne peuvent subvenir aux frais de contentieux, de transport, ou des frais d'enfants en parrainage.
- Enregistrement de laxisme et d'une tolérance avec les auteurs de violences.

Problèmes financiers

- Insuffisance des ressources financières allouées à l'application des différents axes de la loi n°58 de 2017, à la prévention, à la protection, à la mise à jour et au suivi, au niveau des budgets des différents ministères concernés.
- La faiblesse des ressources humaines et logistiques dans les différents secteurs gouvernementaux liés à la lutte contre les violences faites aux femmes, qui interviennent aux niveaux stratégique, exécutif et de service et pour assurer la mise en oeuvre de programmes et des campagnes de sensibilisation tout au long de l'année, pour mieux informer autour de la loi et ses mesures, au profit des femmes victimes de violences afin de réduire ce phénomène.
- Limites des capacités financières et humaines au niveau des composantes de la société civile intervenant dans ce domaine aux niveaux national et régional.
- L'absence de mécanisme permettant de fournir une assistance matérielle, ponctuelle et en temps réel aux victimes de violence, en particulier dans les situations de perte de biens ou dans les situations d'urgence.
- La faiblesse des politiques, programmes et projets visant à autonomiser les femmes, en particulier celles du milieu rural, ce qui les rend économiquement dépendantes de la violence et vulnérables sur le plan financier, les empêchant ainsi de sortir du cercle de la violence.
- Le manque de ressources humaines au niveau du service régional pour les femmes et la famille : Un seul cadre est chargé du suivi de l'exécution des programmes, des campagnes régionales, des travaux de l'instance de coordination ainsi que de l'accueil quotidien des femmes ayant différents problèmes, y compris les femmes victimes de violence.

Problèmes de Connaissances

- Faible connaissance juridique des différentes formes de violence et de discrimination à l'égard des femmes (Loi n°58 de 2017, le Code pénal, le Code du travail, le Code des communications...) par les intervenants et les victimes, ce qui entraîne un gap dans l'application des lois, en plus des mentalités qui justifient la violence contre les femmes.
- L'enregistrement de certaines attitudes de rejet de l'application des dispositions de la loi N° 58 de 2017 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes perçue comme menace à l'équilibre et à la stabilité de la famille.
- Limites des programmes de formation portant sur les droits, la lutte contre la violence à l'égard des femmes et la prise en charge des victimes, impactant la disparité entre les intervenants dans différents secteurs : Justice, sécurité, santé, affaires sociales, famille, femmes, enfants et personnes âgées.
- Faiblesse des programmes et d'activités de sensibilisation sur les risques et les effets de la violence à caractère social sur la famille, l'équilibre psychologique de ses membres, en particulier les enfants, les questions relatives aux droits, la prise en charge des victimes et l'absence d'information dans le milieu rural par rapport au milieu urbain, malgré les efforts déployés par tous les acteurs pour faire connaître la loi.

Problèmes d'exécution

- Absence de mesures concrètes visant à la réhabilitation des auteurs de crimes violents contre les femmes et à leur réinsertion dans la famille et la société.
- L'absence d'une offre égale de services pour les femmes victimes de violences dans les différents États, comme les refuges pour femmes victimes de violences, ce qui facilite le processus de protection immédiate, en dehors des horaires administratifs, la nuit, les week-ends et les jours fériés.
- Indisponibilités des services de prise en charge pour les femmes victimes de violence dans les différents gouvernorats de façon égalitaire, notamment les centres d'hébergement pour les femmes victimes de violence facilitant leur protection immédiate, hors horaire administratif et durant les soirs, les weekend, les vacances et les fêtes.
- Limites des centres d'hébergement, les moyens humains et logistiques nécessaires pour répondre aux demandes d'hébergement, surtout face aux limites de la capacité d'accueil des centres existants.
- Manque de clarté dans la méthode de travail des instances régionales de coordination de la lutte contre la violence à l'égard des femmes, ce qui a des incidences sur la coordination et le suivi de la prise en charge des femmes victimes de violence, et sur la préparation des rapports et des statistiques.
- La difficulté du suivi des dossiers des femmes victimes de violence et la longueur de la procédure aggravant la vulnérabilité des femmes victimes de violence.
- Le non accès des femmes victimes de violences à l'aide judiciaire.
- La faible capacité économique des femmes victimes de violences, qui n'arrivent pas à couvrir les frais de transport, et la prise en charge des enfants accompagnants.
- Faible intégration des femmes victimes de violences sur le marché du travail, ou dans les centres de formation ou dans la création de projets.

Problématiques communes

- L'absence d'études et de données spécialisées sur la violence à l'égard des enfants et des personnes âgées et son impact sur les victimes dans tous les secteurs concernés.
- La difficulté de rassembler des données et des statistiques sur les femmes victimes de violence, en raison de l'insuffisance des mécanismes unifiés de collecte et d'analyse, d'autant plus que la collecte se fait essentiellement par le biais de la compilation de données en fonction des formulaires disponibles et des chiffres fournis par les acteurs de la lutte contre la violence à l'égard des femmes.
- La difficulté de coordination entre les différents intervenants dans la prise en charge des différentes situations des victimes de violence notamment face à la complexité des procédures administratives qui nuit à l'efficacité et à la rapidité de l'intervention.
- Difficultés à bénéficier des financements publics selon le décret gouvernemental n° 5183 de 2013 relatif au financement des associations, et qui empêche la réalisation des projets dans les délais.
- Difficulté de prise en charge en l'absence d'un spécialiste de la langue des signes pour sourds-muets victimes de violences.
- L'absence de mécanisme formel pour assurer le suivi des femmes victimes de violence en temps non administratif.

2. Recommandations

Stratégie

- Incrire la lutte contre la violence à l'égard des femmes parmi les priorités stratégiques de l'État.
- Intensification des recherches et des études sur toutes les formes de violence contre les femmes.
- Mise en place de mécanismes de coordination, de suivi et d'évaluation des programmes et plans d'action contre la violence à l'égard des femmes.
- Élaborer une stratégie intégrée de communication sur la lutte contre la violence et toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes.
- Appui au travail en réseau entre les différents intervenants gouvernementaux et non gouvernementaux et les médias.
- Création d'une commission nationale de lutte contre la violence à l'égard des femmes auquel sont soumises les recommandations et les difficultés rencontrées par les acteurs au niveau régional, afin de prendre des mesures et d'intervenir au niveau national.

Procédures

- Adopter des mesures pratiques pour donner effet aux demandes de protection et veiller au respect des ordonnances de protection prises par les juges de la famille et le secteur de la sécurité, et la nécessité de prendre des mesures en cas de violations.
- Trouver des solutions pratiques pour surmonter les problèmes d'impunité de l'agresseur et appliquer l'article 10 de la loi organique no 58 de 2017 sur les mesures de réhabilitation de l'auteur des violences à l'égard des femmes et sa réinsertion sociale.
- Mettre en place des Fonds d'indemnisation des femmes victimes de violence en adéquation avec le Fonds de pension alimentaire, en particulier la disposition relative à l'aide alimentaire pour les femmes vulnérables sur le plan économique.
- Renforcer le rôle du Bureau de conseil juridique des tribunaux pour aider les femmes victimes de violence et l'orienter de manière à garantir leur droit et à ne pas être victimes de procédures.
- Uniformiser les documents (carte d'orientation, carte de visite, carte de données, règlement intérieur, charte...) entre les différents membres des Instances de Coordination Régionale du Ministère de tutelle, et adopter les expériences réussies dans certaines délégations régionales en élaborant un modèle de dossier des femmes victimes de violence qui servira d'outil officiel dans tous les commissariats régionaux des affaires de la femme et de la famille.
- Veiller à ce que tous les mécanismes et les conditions nécessaires soient mis en place pour que les enfants victimes d'agressions sexuelles puissent être entendus en une entrevue unique.
- Mise en place d'une application indiquant le nombre de places vacantes dans les centres d'hébergement et les numéros de contact des responsables de ces centres.
- Mettre en place un mécanisme visant à encourager les associations à gérer des centres de prise en charge, d'orientation et d'écoute pour soutenir les efforts du Ministère.
- Définir des procédures claires et précises y compris notamment les cas d'hébergement d'urgence (notamment en le cas d'une décision judiciaire d'hébergement avant l'émission d'une ordonnance de protection ou avant la décision finale du tribunal), en tenant compte des circonstances d'urgence, en particulier lorsqu'il est impossible d'appliquer les décisions judiciaires ou que les décisions judiciaires sont prises tardivement, ce qui laisse les femmes victimes et les enfants sans domicile.

Formation et renforcement des capacités

- Intensification des programmes de formation de toutes les parties prenantes dans les différents secteurs en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes et de prise en charge des victimes, en accordant une importance à la formation sur les risques de compromission de la sécurité des femmes victimes de violences, qui aide à l'accompagnement, à l'encadrement, à sa diffusion et à son adoption dans tous les secteurs.
- Intégration des droits humains dans les programmes d'enseignement aux différents niveaux de l'enseignement, et initiation de réformes radicales accompagnées d'une prise de conscience pour un changement profond dans les mentalités.
- Formation continue des juges, et renforcement de leurs compétences et leur spécialisation en matière de violence afin de garantir que les victimes obtiennent des jugements justes dans le cadre de leur lutte permanente pour la dignité et l'égalité.
- Assurer un accompagnement et un encadrement pour les intervenants et les considérer comme une priorité pour le renforcement des capacités des professionnels.
- Généraliser et adopter l'outil de compromission de la sécurité des femmes victimes de violence dans tous les secteurs, et y former tous les intervenants.
- Développer la dimension préventive et soutenir les mécanismes de dialogue et de communication entre les élèves et toutes les institutions éducatives, en particulier le cadre enseignant.
- Généraliser les bureaux d'action sociale dans les établissements scolaires et les établissements universitaires, et les rendre actifs afin d'assurer l'encadrement psychologique, l'encadrement et le suivi comportemental des élèves et des étudiants.
- Réhabilitation psychologique et comportementale des auteurs de violences par des spécialistes par l'élaboration d'un protocole thérapeutique, comportant des objectifs pour éviter la récidive des crimes de violence.
- Production et diffusion de divers supports de communication pour mieux faire connaître la loi n° 2017-58 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes et des enfants, et pour simplifier et diffuser les informations sur les interventions et les services destinés aux victimes de violence avec un plan de communication clair pour les différents groupes d'intervenants sectoriels, notamment les médias et toutes les composantes de la société civile, pour véhiculer des normes sociales en faveur de l'égalité des sexes et de promotion de la non tolérance à la VFG.
- Production et diffusion de messages préventifs pour lutter contre le phénomène de violence, et la nécessité de le signaler en permanence, et non pas de façon circonstancielle, qu'il s'agisse de filles mineures ou des aides ménagères.
- Mise en place d'un mécanisme d'échange d'informations sur les services disponibles pour les victimes de violence afin de répondre rapidement à leurs demandes, notamment en matière de logement.
- Soutenir les efforts des associations en organisant des campagnes d'information sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes et des enfants.
- Organiser de campagnes de sensibilisation en faveur des auteurs de violences.
- Faire participer les jeunes des deux sexes dans les campagnes de sensibilisation aux dangers de la violence à l'égard des femmes et à ses répercussions sur la stabilité familiale et psychologique des enfants.
- Sensibiliser les femmes sur l'importance de changer les modes de socialisation qui renforcent la domination masculine, et de promouvoir des méthodes qui consacrent le principe de l'égalité des sexes.

Services

- Mettre en place des centres de prise en charge des femmes victimes de violence, notamment des centres d'hébergement, dans les différentes régions et les rapprocher des victimes.
- Faciliter l'accès des femmes victimes de violence à des documents prouvant les dommages subis, en particulier les dommages à la santé : Certificat médical initial et examens complémentaires.
- Mise en place des points de contact au niveau local (référent local) pour fournir toutes les informations et les conseils appropriés aux victimes, et assurer leur formation.

Coordination

- Soutenir les travaux des instances de coordination pour améliorer l'action des différents intervenants dans leurs secteurs respectifs.
- Définir des mécanismes clairs pour faciliter la collaboration entre les différents secteurs gouvernementaux et les composantes de la société civile.
- Veiller à éviter les doubles emplois dans les programmes et les projets et à assurer la bonne gouvernance du travail entre les différents intervenants.
- User de la programmation et planification axées sur les résultats et les bonnes pratiques pour développer et améliorer les interventions.
- Coordination entre les centres d'hébergement et les centres d'accueil dès que la durée de l'hébergement des femmes victimes de violences prenne fin et ce pour permettre aux spécialistes de faire leur suivi et de faciliter leur réinsertion.

Finance

- Allouer les budgets nécessaires dans tous les secteurs concernés par l'application de la loi n° 58 du 11 août 2017.
- Allouer les fonds budgétaires par l'État pour une prise en charge immédiate dans diverses situations, telles que les frais de déplacement, les frais de satisfaction des besoins essentiels, les frais de séjour temporaire dans des espaces spéciaux, ainsi que l'appui aux espaces réservés à l'accueil des

femmes victimes de violence dans les locaux des commissariats régionaux des affaires de la femme et de la famille, et les équipements nécessaires respectant la vie privée des femmes, et garantissant la confidentialité des données personnelles.

- Renforcer les équipes des unités spécialisées dans les crimes de violence à l'égard des femmes, par des femmes.

Recommandations communes

- Soutenir les capacités des différents intervenants sur tous les aspects de la législation, des textes juridiques et des mécanismes de prise en charge des femmes victimes de violence, pour prévenir les comportements violents, et pour éduquer à l'égalité, aux droits humains, et à la résolution des tensions, au contrôle de soi, à l'estime de soi, au respect de l'autre, à l'écoute, au dialogue, à la communication, à la médiation appropriée, à la psychologie de l'adolescent et à la citoyenneté.
- Veiller à ce que les professionnels des différents secteurs bénéficient d'un suivi et d'un accompagnement psychologique et technique et à ce qu'ils disposent de mécanismes de protection de leur intégrité personnelle.
- Clarifier les tâches des différents intervenants dans les différents secteurs et simplifier l'information adressée au public.
- Appuyer les partenariats avec le secteur privé pour la prestation de services aux victimes de violence.
- Evaluer des services fournis par les divers intervenants qui prennent en charge les victimes de violence.
- Conclure des accords avec le ministère chargé de l'agriculture et le ministère chargé de l'emploi, l'office national de l'Artisanat et les centres de formation professionnelle pour former les femmes victimes de violence et leur accorder des prêts à des taux préférentiels.
- Faire bénéficier les femmes victimes de violence, et en situation particulière de vulnérabilité d'indemnités et de carnets de soin, même à titre temporaire.
- Créer un portail ou un système d'information pour faciliter le signalement des cas de violence à l'égard des femmes et pour compiler des statistiques régionales et nationales afin que toutes les données soient adéquatement répertoriées.
- Considérer l'interdiction aux femmes d'accéder à leur droit d'héritage de quelque façon que ce soit comme une violence économique.
- Sensibiliser les femmes au droit de revendiquer leur part d'héritage, considérer les femmes privées d'héritage comme des victimes et les faire bénéficier de la protection prévue par la loi, y compris de la gratuité des poursuites, depuis le début de la plainte jusqu'à ce que le tribunal rende une décision favorable à l'exercice du droit à l'héritage.



وزارة الأسرة و المرأة والطفولة وكبار السن
Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Seniors
Ministry of Family, Women, Childhood and Seniors



Tunisian Republic

The National Report on
combating violence
against Women in Tunisia
For the year 2021

**Organic Law 58 dated August 11, 2017
on the elimination of violence against women**

**August
2022**



Table of contents

Speech delivered by Dr. Amal Belhaj Moussa, Minister of Family, Women, Childhood and The Elderly	66
Introduction	68
Sectoral achievements in the field of prevention	69
Procedures and services	91
Sectoral procedures and services	102
Statistical data	105
Civil society and the application of Law No. 58 of 2017 on the elimination of violence against women	114
Issues and recommendations	124

Eliminating violence against women: a long and multi-pronged journey



**Speech delivered by
Dr. Amel BELHAJ MOUSSA**
Minister of Family, Women, Childhood
and The Elderly

The memory of Tunisia, charged with actions and struggles of pioneer women, throughout ancient and modern history in various periods, is also full of strong moments supporting the status of women and guaranteeing their rights. Since independence, our country has adopted an approach of continuous reforms, based on the institution of progressive legislation and an evolutionary process reflecting the struggles for the rights of Tunisian women. As a result, strengthening women's achievements and enriching them, as well as promoting their role in

society, was the concern of the ruling political elites, civil society and all parties involved in women's rights. This led to the proliferation of pioneering laws issued in this respect, namely the Code of Personal Status which is indeed a radical revolution against traditional mentalities and social representations. Following this, there were several other legislations that strengthened the principle of gender equality and fought off violence perpetrated against women by making the state responsible for taking the necessary measures to eliminate all offenses against women. In line with this outlook that is based on a pioneering vision of human rights, and in order to meet our country's commitments at the international, regional and national levels, especially the 2030 Development Agenda, the ratification of organic Law No. 58 of 2017 on the elimination of violence against women was unanimously approved in July 2017. This law represented a critical historical turning point, praising the support for the rights and legal achievements for the benefit of Tunisian women and the family as a whole.

Thanks to the adoption of this law, the Republic of Tunisia is considered one of the leading countries in this field internationally and in the Arab world since this law is a legislative mechanism that affirms an explicit commitment to support rights and assets without discrimination and protects different groups from violations and discriminatory practices, in respect of the principle of equality and human rights. This contributes to building a society that seeks to achieve the values of citizenship, social justice, and full citizenship for all its members.

Organic law No. 58/2017 assigned to the Ministry of Family, Women, Childhood and The Elderly the role of following up on the implementation of the requirements of this revolutionary law. We have been monitoring the achievements of the various social components to eliminate all forms of violence against women at the level of government and also at the level of the associational network, and have thus been keen to draw up an annual national report since the entry into force of the law.

This report comes in its fourth edition, to reflect the state's interest in women's rights and to confirm its commitment to guarantee all its components, so that Tunisian women enjoy all their rights in the best conditions. Indeed, it is the result of an ongoing process, the success of which will serve to enlighten the path of actors and contribute to reforming visions and coordinating efforts. This report is of great importance, as it represents an essential step in identifying progress, successes and good practices, as well as identifying obstacles to its implementation. Through this monitoring, we intend to help change the vision and guide policies so that our women and girls are free from any violations or behaviors that could affect their physical and psychological integrity or undermine their dignity and economic resources.

Given that the fight against violence is linked to changing mentalities and behaviors, the year 2021 was characterized by an opening of the framework of scientific, academic and research based on a critical and analytical view of a reality that has witnessed a noticeable increase in the level of violence during the recent period, despite the efforts made to bring services closer to women victims of violence, in addition to organizing many events and awareness-raising and advocacy programs at the national and regional levels which were unique in their intellectual and creative aspects, praising the status of women and their essential and effective role for the advancement of generations.

Based on the statistics and indicators recorded, we announce the will to include in the Ministry's programs in the next phase -many interventions aimed at strengthening the state's policy in the field of equal opportunities between genders and combating violence against women through improving prevention and awareness and advocacy mechanisms aiming at the development, popularization and modernization of knowledge for this purpose, and to strengthen the capacities of stakeholders to appropriately care for women victims of violence, ensure victims' access to their human rights, refer them to appropriate services, respond to their needs, and reduce economic inequalities, social and regional.

In this specific context, we refer to the Ministry's efforts to establish shelters for women victims of violence as well as their children and the determination to gradually secure a center in each governorate, with an increase in the financial grants allocated for its creation and

management. To achieve this end, we aimed at developing partnerships with associations concerned with women victims of violence.

I seize the opportunity of the publication of this report to stress that the phenomenon of violence against women can only be dealt with through the use of a participatory and interactive vision that involves various partners. Certainly, the virtual meeting that was held with various associations in the Covid19 context was an opportunity to raise the issue of the initial medical certificate, which is granted only if the perpetrator of violence is the spouse, in addition to the very slow process required to obtain it. Accordingly, our interaction was immediate by signing a joint note with the Ministry of Health, so that the initial medical certificate is made available to every woman who was a victim of violence, regardless of the nature of her relationship with the perpetrator within a period of time not exceeding two days.

It is important to draw inspiration from the approach of the Ministry of Family, Women, childhood and The Elderly, which increasingly links women's economic empowerment to the fight against gender-based violence. This approach is part of the new national program for women's entrepreneurship and investment "Raidette"(Pioneers), launched under the auspices of the Head of Government Mrs. Najla Bouden, on the occasion of International Women's Day March 8, 2022, and which includes a funding line program for women victims of violence and women in vulnerable situations.

We are convinced that supporting the rights of victims, women, children and The Elderly depends on concerted efforts and further coordination among all actors, which will allow immediate protection of victims against all violations that target them. This requires more participatory action, coordination of efforts, a consensual approach between all components at the national and regional levels to have a positive impact and continue on the path of struggle, of which many generations of activists are convinced in order to eradicate all forms of discrimination and violence against women. Indeed, the various forms of violence, whether physical, psychological, economic or cybernetic, are joined in terms of compound and complex impact, which makes it more imperative to provide functional support between all the living forces hoping for a world without women victims of violence.

Dr Amel BELHAJ MOUSSA
Minister of Family, Women, Childhood and The Elderly

Introduction

The preparation of the national report on the monitoring of the implementation of Organic Law No. 58 of the year 2017 relating to the elimination of violence against women, coincides with the fourth year after the law's entry into force. It is noteworthy that the Organic Law approved by the Republic of Tunisia on 26 July 2017, is based on a legal approach that seeks to protect women's rights against all forms of discrimination, in line with UN guidelines in this field and following the successful experiences of comparative laws in many countries. It is distinguished by its holistic nature in the treatment of the aspects related to prevention, protection and commitment to women victims of violence and the children accompanying them, as well as the criminal aspect instituted against perpetrators of violence.

The Ministry of Family, Women, Childhood and The Elderly considers that the national report for the year 2021 is one of the most prominent national reports that the ministry has undertaken as it is the sum of the various national and regional efforts made to implement the commitments put forward by the various partners to enforce the law and to combat violence against women and its possible repercussions on individuals , the community and society.

As part of the monitoring of implementation and in accordance with the provisions of article 12 of the Act, which stipulates that «The Ministry of Women's Affairs shall ensure coordination between the various parties referred to in Articles 6 to 11 of this Law¹ and shall put in place the appropriate partnership mechanisms, support and coordination with civil society organizations in order to follow-up the implementation of what has been agreed upon».

The Ministry of Women's Affairs shall draw up an annual report to that effect which shall be submitted to the Presidency of the Assembly of People's Representatives and the Government's Presidency².

This annual report has been prepared on the basis of a series of reports, data, and statistics collected by the various relevant governmental institutions and by the components of civil society at the national and regional levels. It presents the problems that hinder the application of the provisions of the law and offers concrete recommendations to overcome them, highlighting the good practices to be taken into account in the implementation of the law.

The report includes of the programs and activities carried out in line with the provisions of the law, namely prevention, protection, care and monitoring, in addition to a special section on data and statistics, which highlights the extent of the phenomenon and its consequences for society. This report presents the various problems faced by those involved in the performance of their duties, and which prevent them from the optimal application of the provisions of the Law.

The final part of the report puts forward a set of practical recommendations that would help in addressing all the threats to women's achievements and their universal rights, as well as ways to overcome the difficulties encountered.

¹ Ministries in charge of education, higher education, vocational training, culture, health, youth, sports, Children, women, religious affairs, health, social affairs, justice, the interior, welfare bodies and institutions, social institutions and specialized associations.

² Organic Law No. 58 of 2017 dated August 11, 2017, relating to the elimination of violence against women.

Sectoral achievements at the field of prevention

1. The field of security

In application of Article 10 of Organic Law No. 2017-58, which obliges the Ministry of the Interior to develop programs to combat violence against women in its awareness and training structures... including violence against women and complaint handling methods.

In addition to its mission to protect women and children who are victims of violence, the Ministry has therefore strengthened its preventive role in this area. It is in this context that, in addition to academic and continuing education, training and education sessions have been organized for the benefit of professionals in public security, the National Guard and units specialized in crimes of violence against women and children.

Overall, the Ministry managed to organize around 17 training courses targeting various disciplines for judges (grades 02 and 03), specialists in investigations of crimes of violence against women and children, members of specialized units, assistants to the heads of special units, and judicial police officers from the special units and duty units.

The ministry has made efforts to take into account the specificity of these areas of intervention by carefully selecting and reviewing training topics to ensure that tasks are effective and tailored to the needs of victims. The sessions focused on:

- The national and international legal framework for the investigation of crimes of violence against women and children.
- The role of specialized units in the enforcement of protection orders..
- Research and intervention techniques in cases of violence against women and children.

- Reception and referral techniques for women victims of violence.
- Care for women victims of violence.

It should be noted that the training was carried out by security managers with expertise in the field, and under the Sub-Directorate of Social Protection, either within the framework of international cooperation programs or in application to partnerships with associations with expertise in the field³.

On the other hand, within the framework of the joint work program between the Ministry and the Center for Studies, Research, Documentation and Information on Women «CREDIF»⁴, the Ministry was able to prepare a Guide for the reception of Women victims of Violence, for the agents of Internal Security Forces, which provides training to its officials on the respect the principles of fair treatment and to comply with international standards, national legislation, international and national protocols and conventions on the one hand, and to ensure on the other hand the protection of the health and psychological protection for victims, taking into account the diversity of situations, specificity, inviolability of the privacy and confidentiality of victims, thus ensuring emergency intervention and credibility in the prosecution of aggressors.

Training officials on the reception stage for victims of violence is the first step to build a relationship of mutual trust between the victim and the security agent, allowing the victim to be assisted and accompanying her during the process of tracking the offender, and enabling her to have the necessary mechanisms to provide care and the appropriate protection and all guarantees to prevent the reproduction of the violence. The year 2021 was marked by an initiative, the first

³ Association of Women and Citizenship in Kef.

⁴ With the support of the Friedrich Ebert Rights Office Stiftung and the Euro-Mediterranean Communities.

of its kind in Tunisia, which consists of organizing a workshop to simulate the process of taking care of Women victims of Violence which has two components, the first of which focuses on «training and awareness» and the second on «the procedural dimension». The workshop used the principle of simulating the reality of the victim of violence in the process of tracking the aggressor, depending on the type of violence inflicted upon her and according to her relationship with the aggressor and also according to the sector or institution she is targeting to obtain services adapted to her needs. This was achieved through the participation of artists who performed the roles of the victims in various situations of threats and attacks.

This was achieved through the participation of civil society members working in the field of providing care to women victims of violence given their experience in offering services to victims, as well as that of government structures working on the front lines. The workshop was adapted to the control and recording of professional behavior in the provision of services to victims, presenting the different performances and reactions of professionals and victims, and rebroadcasting them to study the sites of misconduct, behavior and good practices for the protection of the victim and his companions.

As for the awareness-raising and advocacy aspect, the Ministry of the Interior has designed a communication plan at the central and regional levels, aimed at preventing and combating violence, enabling the victim to exercise her right to prosecute the aggressor by disseminating information, telephone numbers and addresses of the teams responsible for investigating crimes. violence against women and children, and the services they provide to victims.

In 2021, the Ministry of the Interior organized the 16 Days of Activism campaign to combat violence against women, by illuminating the four facades of the Ministry of the Interior building in orange, the characteristic color of the campaign, underlining its willingness to support its march against gender-based violence.

As part of its activities to prevent digital violence against women, the Ministry has produced information brochures that define digital violence and offer practical advice on preventing and protecting against it, in addition to a procedural manual for judicial police officers working on behalf of women and children who are victims of digital violence and a manual on the intervention network for the benefit of women and children. the same category.

2. The field of judiciary and justice

As part of the Program for the Support for the Justice Reform and the 16 Days of Activism against Violence against Women campaign, a series of meetings with representatives of the Ministry of Justice, professional structures of judges representing Tunisian courts was organized to present their views on the application of Law 58 of 2017.

The focus of the discussions was on:

- The role of professional structures in promoting the proper application of the law.
- Legal aid.
- The training of women and men judges in the care of women victims of violence.
- The role of the referral judge in the orientation of women victims of violence.

- The development of technical and medical requisitions and investigation models.
- The difficulties encountered in the application of the law at the level of the courts of Le Kef.
- The importance of the adequacy between the legal texts prior to Law No. 2017-58 and the challenges that remain to be met for the proper application of the latter.

In the field of training, the Ministry is committed to strengthening the capacities of professionals through the implementation of a mandatory training program for judges under the Higher Institute of the Judiciary and the organization of a continuing education cycle for family judges.

3. The social field

In the context of prevention and protection against violence against women, the regional structures of the Ministry have strengthened their preventive role by setting up and organizing periodically and beyond events, several awareness-raising and information activities, which has enabled the institutions under supervision to organize several seminars on different themes, including combating violence against young people, preventing, and eliminating violence, healthy relationships, family violence and its impact on the individual, family and society, violence against children, violence between peers, and violence in schools and workplaces.

The approach of treatment through art has been adopted through the presentation of documentaries and theatre performances for the benefit of the

members of the Centers for Defense and Social Integration. Thus, more than 323 members of the centers for defense and social integration, social workers, students, children, young people and parents have benefited from awareness-raising and information campaigns organized in the form of seminars, round tables and competitions.

The Training component was also present in the work program of the regional structures of the Ministry, through the organization of training courses and the organization of workshops for 125 beneficiaries among social workers, executives belonging to social advancement structures, or members of associations working in the social field, and who have been designated to benefit from the training, mainly Law No. 58 of 2017 on Combating Violence against Women.

4. The Health field

Pursuant to Article 8 of Organic Law No. 2017-58, the Ministry of Health is required to:

- Develop medical and paramedical training programs for health personnel to enable them to acquire the necessary skills to prevent, detect, diagnose, and treat all forms of violence against women and to ensure the care and follow-up of women and children accompanying them.
- Provide special spaces to accommodate women victims of violence and offer them the necessary health services and psychological assistance.

In addition to the fact that violence against women is a violation of women's human rights, WHO considers it to be a public health problem that has an impact on women's physical, psychological, and social health. The health sector plays a fundamental role in protecting women from violence, not only as a caregiver, but also as a contributing element to the prevention and early

detection of cases of violence. Given the respect and dignity of women victims of violence, action on their behalf and the reduction of their concerns are basic principles in the care of women victims of violence.

The Ministry of Health strives to enshrine the commitment to professional ethics and professionalism in the treatment and protection of women victims of violence through all the services and interventions provided by its various institutions.

In the field of capacity building and training of health personnel, the Faculty of Medicine of Tunis has started offering since the 2017-2018 school year the following diplomas:

- University degree in the perinatal period «fatherhood», the curriculum of which includes violence against women in sexual and reproductive health care.

- Specialized university degree in «victimology» which aims to establish concepts on violence against women, methods of conducting investigations, prevention, and referral of victims.

In the same perspective, and in view of the Covid 19 pandemic, the International Training Center of the National Office of the Family and Population, has developed an online continuing education plan for health professionals⁵ aimed at strengthening their capacities and has provided training based on two components, namely, the detection, listening and multisectoral care of women victims of domestic

violence, in order to strengthen the capacities of service providers in diagnosis, prevention of violence and information on women victims of violence. Three online courses were organized for the benefit of 130 people from health professionals. These courses, attended by doctors, midwives from the Office's Sexual Health Centre, psychologists and doctors from emergency services and health facilities, focused on the clinical care of victims of sexual abuse. The training was supplemented by a third session with a view to consolidating the process that started since 2020.

5. The Educational field

Within the framework of the strategy to combat violence and discrimination against women and within the framework of a partnership with civil society and public structures, the Ministry of Education has worked to consolidate the principles of human rights in their universality and comprehensiveness, including the principle of combating violence and discrimination against women, supporting gender equality values and health and sexuality education through club activities, including those on citizenship education and the integration of life skills into learning, and equality education including:

- The project **«Elles maintenant : Camps de l'égalité»** («She now, equality camps») carried out in cooperation with the Association of Young Adolescents ADO+, targeting 10 students from schools in the following five governorates: El Kef, Ben Arous, Tunis, Jendouba and Gafsa. The project aims to build students' capacity in women's leadership.
- The project **«Pour une école plus tolérante : un espace où il fait bon vivre»** («For a more tolerant school: a space where life is good»), set up in partnership with the German Institute «Goethe» for Languages for the benefit of 13 schools containing boarding schools. This project aims to spread the culture of «living together», acceptance of others and the right to be different as well as the

empowerment of girls to help them seize their opportunities in the cultural, sports, social and academic fields.

- The project **«Ne jouez pas avec les droits»** («Do not play with rights»), carried out in cooperation with the Tunisian Mediterranean Centre TUMED and focusing on the principle of equality and equal opportunities. It targeted students from 100 schools threatened with dropping out of school in the governorates of Bizerte, Tozeur, Gafsa, Kasserine and Siliana.
- The project **«L'art-thérapie pour lutter contre les violences faites aux femmes et aux filles dans l'espace familial»** («Art therapy to fight against violence against women and girls in the family space»), the result of a Tuniso-Algerian-Swiss partnership that resulted in the production of a theatrical play «HABIBI» in French that was presented 26 in the 26 regional commissariats of education. The 26 shows were mainly aimed at school students both inside and outside the country, including 15 shows in Algerian theatres and 10 others in Swiss theatres.

The Ministry has carried out various cultural activities based mainly on the artistic and creative side of students in several schools (primary, preparatory, secondary) dealing with family balance and the fight

⁵ In partnership with UNFPA.

against the dangers that threaten the security of the family due to the continuous increase in violence against women and girls.

As part of their involvement in the 16 Days of Activism campaign against violence against women, schools have organized, in partnership with the WFP World Food Program and the regional commissions for women's and family affairs, a series of cultural, sports and social activities, the most important of which are:

- The Festival of Colors for the fight against violence against women, at the public garden of Belvedere, in partnership with the municipality of Tunis and with the support of the World Food Program.



- In a first-of-its-kind initiative, a «Sports Without Violence» activity was organized, targeting mixed teams of male and female students in educational institutions in the governorates of Nabeul and Mahdia, in order to create a culture of partnership, non-discrimination, and the sharing of victory and defeat in sports activities.



In the context of combating all forms of violence and discrimination against women and girls, the Ministry organized intensive sensitization campaigns and allocated time in language and civic education classes to engage in debates and discussions with students about the dangers of violence against women. It provided training sessions by adopting speculative bearings to question assumptions and to restructure social representations for the benefit of 120 unit heads of the School Services Bureau.

- A game and role-play competition with gender stereotyping and social division, targeting students of the Institute of Arts in Al-Omran.



6. The Cultural field

As part of the fight against violence against women, and in accordance with the provisions of Organic Law No. 58 of 2017 on the elimination of violence against women, the Ministry of Cultural Affairs has organized a series of activities and events aimed at the prevention of violence against women, through its various cultural institutions, namely the complexes, cultural houses, regional and local libraries... These activities have contributed to the acquisition of a culture of struggle against all forms of violence against women, and the prosecution of aggressors, in order to break the circle of silence, given that art and creativity have an effective role in advocacy and awareness raising on all just causes. The themes of the cultural events were

diversified, about fifteen activities ranging from artistic shows to reflection workshops, exhibitions, cinema, theater, and having targeted around 1311 among the members girls and boys of all age categories.

In partnership with CREDIF, and through the network of public libraries, the Directorate of Public Reading has set up a specific information program around Law No. 58 of 2017 on the elimination of violence against women, by organizing an exhibition on the code of personal status, which was able to cover the 24 governorates and having targeted different age categories, including children who were able to benefit from BIBTALK workshops and discussion circles.

7. The field of Higher Education and Scientific Research

As part of its contribution during the 16 days of activism to combat violence against women, and to celebrate the Arab and National Day of the Family, the Ministry of Higher Education, and the structures under supervision, rectorates and offices of university services, have ensured the implementation of the axis on prevention and protection against violence against women through a set of awareness-raising and training activities. Discussion groups, events, concerts, meetings, animations.

In the same context, the Rectorate of Gafsa organized information activities on Law No. 58 of 2017 for the benefit of students, as well as study and awareness days. Art was also present, especially through drawing, theater, theater, and video competitions

around violence against women in general and rural women specifically.

The rectorate has published an electronic journal «Je suis libre» («I am free»), initiated to fight against violence against women. Through this review, some topics were treated including political violence, Cybernetics, women, and the Islamic vision. The review also presented statistics on violence against women in the light of reports from the 1899 Green Line, and those recorded in the Gafsa region.

An awareness-raising video produced by the students of Higher Institute of Applied Studies in the Humanities in Gafsa . The video is about violence perpetrated against women in rural areas.



<https://www.facebook.com/watch/?v=598161521286845>



فديو تحسسي من إنتاج طلبة المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الانصاص
بنفسه حول العنف المسلط على المرأة الريفية وذلك في إطار مشاركتهم في نظا

<https://www.facebook.com/100005634887291/video/319484129743902>

In the same context, the offices of university services in the north, center and south, in partnership with regional government offices and civil society members, were able to carry out awareness campaigns among female students to prevent violence against them, whether in the family environment or within educational institutions or in the public space with its various components, It organized around 20

activities, including dialogue and discussion circles, a concert, music, and awareness days on gender-based violence and mental health, and organized an art exhibition, in addition to presentations on self-defense arts. The university's participation in this awareness-raising process was through providing programs on radio channels on combating violence against women throughout the days of the international campaign.

8. The field of religious affairs

The Ministry of Religious Affairs seeks to highlight the role of Islam in honoring women and raising their status and ensuring the duty of treating well one's wife and raising children, while preserving the importance of the family's role in protecting young people from violence. It stresses that these principles be addressed to mosque-goers during Friday Khutbas . Annually, during the international campaign for 16 days of activism to combat violence against women, Friday Khutbas are devoted to the status of women in Islam and to the religion's opposition to all forms of violence and degrading of their dignity. This is in addition to awareness lessons and radio and television programs in the field.

As part of the international cooperation programs and in partnership with the High Commission for Human Rights, the Ministry seeks to promote the principles of human rights and work to consolidate a human rights intellectual system based on the values of tolerance and acceptance of difference and the rejection of all forms of discrimination, violence, and hatred. It is based on supporting the capacities of its members and mosque clerics, training imams, male and female preachers, and educators in circles for the recitation of the Qur'an and on many related issues. Accordingly, several training courses were organized on the «freedom of opinion and expression and the role of religious officials in combating violent and hate speech» and on «the human rights approach to raising children in the book».

In response to the situation resulting from the Covid 19 pandemic that kept impacting people during the year 2021, activities were not just limited to physical attendance, but the ministry relied, in organizing some events, on remote communication techniques, and was able to organize scientific seminars on «the importance of religious discourse in immunizing the family from addiction». A national symposium, in partnership with the Office of the High Commission for Human Rights, Tunis, and another on «Monitoring Mechanisms for Defending Human Rights and Preventing Violations: The Monitoring Unit of the Ministry of Religious Affairs as a model».

In this regard, the Ministry of Religious Affairs established a unit to monitor and follow up on attacks and violations against religious officials and set up a hotline to report on violence against them. The unit was able to prepare the first annual report that included, in part, the attacks on religious women officials and included recommendations on the prevention and protection of women and religious officials from violence and its negative effects.

The Ministry of Religious Affairs has endeavored, through the use of television and radio programs, to highlight the important position of women in society and the need to respect Islam, while emphasizing women's leading role in the well-being and balance of the family and society.

9. The field of media

The Independent High Authority for Audiovisual Communication seeks to introduce the gender approach as a point of focus for undertaking action and engaging into continuous follow-up, as it attempts to remap the media landscape in accordance with the principles of freedom of expression and human rights as set forth in international covenants. National legislation, including equality between men and women in the media presence and in dealing with their issues without discrimination on the basis of sex, while ensuring the censorship of media content broadcast by radio and television channels.

The authority contributes to the prevention of violence against women by supporting the capacities of journalists, communication channel employees and editors -in-chief, allowing them to modify directed media content. However, the year 2021 did not witness an extensive organization of these activities due to the repercussions of the Covid 19 pandemic, and the difficult epidemiological situation that our country experienced affected the annual schedule.

10. The field of youth and professional integration

As part of the continued implementation of the special partnership agreement made between the National Youth Observatory and the Search for Common Ground organization, the National Youth Observatory resumed its work during the year 2021 for the implementation of «Peace Clubs» project which aimed at spreading civic values and responsible citizenship among young people and adolescents, and instilling the values of tolerance, equality, justice and rejection of violence and hatred.

This project is based on the sixteenth goal of the sustainable development goals, which is based on peace and justice, and the UN Resolution 2250 that emphasizes the important and positive role that youth can play in supporting the state's efforts to promote peace and security, as they are an effective force in combating violent extremism.

On the sidelines of a workshop organized by the National Youth Observatory in April 2021, and in order to present the results of the analytical study «Youth in the face of violence», which was completed with the support of the United Nations Population Fund, the official announcement of the launch of the national strategy preparation process on youth, peace and security in accordance with the resolution UN 2250, which aims to foster youth participation, achieve economic empowerment and social inclusion, and spread the culture and values of non-violence, which enhances opportunities for development, security and peace through a participatory and sectoral approach that brings together all the overlapping parties.

Based on the results of this study, which concluded that the spread of the phenomenon of violence among youth is mainly due to the spread of violent discourse everywhere, including political circles, media platforms, family and school environments, the street, virtual spaces, and social media, as well as verbal and physical violence, the strategy will aim to foster youth participation, achieve economic empowerment and social inclusion, and spread the culture and values of non-violence through a participatory and sectoral approach that brings together all the intervening parties, restoring this lively spirit could be restored to youth who would find themselves actively engaged in all stages of formulating strategies relevant to them and also following up their implementation and evaluation.

At the end of 2021, the National Youth Observatory was able to present an initial roadmap for this strategy, which was based on 4 main axes:

1. Engaging youth participation in decision-making.
2. Providing educational material on the culture of non-violence and strengthening its skills in the field of human rights and citizenship.
3. Preventing nonviolence by providing the right to health and employment and promoting opportunities for regular migration.
4. Strengthening the partnership between all sectors involving youth, sports, and education...

In the same context, the year 2021 witnessed the adoption of the Tunis Declaration on «Youth and Human Rights», which highlighted the need to address all challenges facing young people and to protect and fully implement their rights, to enable them to play their role as an essential component of society and are the social driver that fuels Tunisia's future. To this end, it was necessary to formulate coordinated national policies and strategies that provide an appropriate environment to motivate youth for creation, innovation and implementing change. Therefore, empowering young people, building their own capacities, and educating them to respect human rights principles is a prerequisite for building healthy and democratic societies that guarantee rights and freedoms.

Conscious of the importance of investing in the capabilities of young people and directing them towards effective participation in consolidating its emerging democracy and advancing development efforts, the Ministry of Youth and Sports Affairs is working on developing the best policies and approaches to develop the capabilities of its youth, empower them and expand their participation in various aspects of public life, including strengthening the institutional and legal framework for youth participation and young women in public decision-making and to represent them in public life at the national and local levels, with the aim of promoting their participation in spreading the culture and values of non-violence, which has an impact on development, security and peace.

On the other hand, and based on the conviction that joint action is important for activating national legislation and sectoral strategies, and in order to establish effective equality in terms of rights and duties, equal opportunities and the elimination of all forms of discrimination, and acting on the assumption that young people are an active force in building societies, and the belief that the Ministry of Youth and Sports is keen to provide the necessary conditions for the practice of sports and recreational activities and the creation of conditions to develop the capacities of young men and women, activate their energies and hold them accountable for expanding their contribution to social, economic, cultural and political development, the year 2021 witnessed the signing of a partnership agreement between the Ministry of Youth, Sports and Professional Integration, and the Ministry of Women, Family and The Elderly, among the objectives of this partnership is to consolidate the state's efforts in the support it provides to sports and encourage physical education especially for the benefit of children and women, in promoting social awareness as to the importance of women's sports and strengthening the role of women in promoting the field of sports, disseminating the practice of physical activities by girls and women in various circles and among different age groups, protecting the right to safety and combating all forms of violence and discrimination in sports circles.

11. Ministry of Family, Women, Childhood and the Elderly

Considering the modern approach to gender in dealing with the phenomenon of violence against women and based on the obligations assumed by the Ministry of the Family, Women, Childhood and the Elderly, especially in what relates to the prevention of violence against women, the Ministry of Family, Women, Childhood and the Elderly continues its course in combating violence against women and all social categories from children to the Elderly. This is achieved through the development of inclusive policies and the implementation of programs and activities that take into account the peculiarities of the components of society and entities by means of its various national and regional institutions and bodies, with a view to spreading a culture of non-violence and combating all

forms of discrimination and violence against women through the involvement of various stakeholders and enlightenment and the use of scientific methods and modern technologies to prevent violence.

Work in this regard is divided into several aspects, some of which is related to prevention, some to protection, and then some to procedures and institutions. With regard to the prevention, action is based on awareness and sensitization on the one hand, and capacity support and training on the other hand, whilst the research and academic aspect includes various studies in addition to the production and dissemination of statistical data on violence against women.

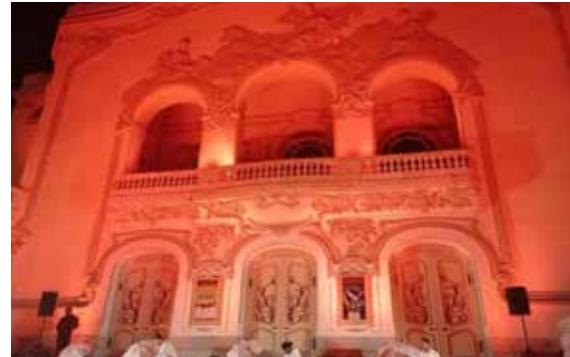
Awareness and information campaigns

The process of influencing individuals and societies is based on several awareness and information mechanisms, which are adopted according to the target groups in the awareness process so that the impact may be positive and enable the alteration of stereotypes and prejudices that justify violence against women on the one hand and impede the process of changing mentalities and behaviors in a way that enables human self-respect in its comprehensiveness. Based on this assumption, the Ministry has on a continuous basis and throughout the year, aimed at adopting a number of advocacy programs, activities and tools, bypassing the occasional pattern in dealing with the issue of gender-based violence, given that societal changes require frequent work to ensure more effectiveness of the approved awareness policy. Against this backdrop, the ministry was able at the national and regional levels, and through its various bodies, to organize more than 120 awareness activities in events that were disseminated on multiple channels, some of which were on-site and direct communication as other were digital through social networks and the web, in addition to audio-visual means through radio and television participations that contribute to illuminating public opinion, providing the necessary clarifications, and valuing the various efforts made to educate the various components of society.

Perhaps one of the most prominent public awareness activities is the 16-day campaign to combat violence against women, starting on November 25, corresponding to the International Day for the Elimination of Violence against Women, and ending on December 10, corresponding to the International Human Rights Day, which the Ministry has been organizing for the past years, just like all the countries of the world. As this international campaign aims at breaking the silence surrounding violence, supporting awareness, and creating a public opinion against all forms of violence and discrimination. This would contribute to fostering all energies and coordinating efforts to curb this phenomenon and its dangerous repercussions on the family and society and calling on all national and international entities to search for radical solutions to them.

Under the slogan «Orange the World: Together, let's end violence against women now,» the Ministry highlighted the importance of harmonizing and homogenizing roles among all components of society by publishing awareness messages that carry intellectual, prose and poetic innovations that acknowledge the status of women in society and their primary role in the advancement of generations. The annual campaign program included several creative and awareness events which underscored a new tendency on the part of the Ministry that confirms its openness to scientific, academic and research frameworks that are based on a critical and analytical view of a reality that is witnessing a noticeable increase in the level of violence, especially during the recent period. This was reflected in the organization of many awareness and sensitization activities at the central and regional levels, primarily devoted to providing further definitions of the Organic Law for the Elimination of Violence against Women and the mechanisms of its application from prevention to protection to services. All this made 2021 a year full of diversity and innovation in terms of organization and content.

Under the supervision of Dr. Amel BELHAJ MOUSSA, Minister of Family, Women, Childhood and the Elderly, accompanied by Mr. Chedly BOUALLEGUE, Governor of Tunis, and Mrs. Souad ABDERRAHIM, Mayor of Tunis, and with the participation of a significant number of actresses and actors from theatrical art, the 16-Day international campaign for combating violence against women was launched from the Municipal Theater on Habib Bourguiba Street in the capital. This distinctive cultural edifice is symbolic, historical, and cultural, and because it is located in the most important avenues of Tunis, «Avenue Habib Bourguiba». The front of the Theatre building was lit in the orange color characteristic of the campaign, accompanied by a painting showing dancing youth to express the rejection of all forms of violence against women and the dissemination of a culture of non-violence.



The 16-Day campaign for 2021 was⁶ highly innovative and creative, as it led Tunisian men and women to publish short messages quoting prose and poetry passages by thinkers, poets and researchers who

believed in the status and rights of women considering the development of societies and aimed at building a culture of non-violence.



⁶ The components of the 16 Days Activism campaign were implemented in partnership and with the support of UN Women.

Awareness-raising bus against violence against women

The «awareness» bus was accompanied by several programs and activities at the level of the regions, targeting several categories in different spaces: weekly markets, institutes and universities, recreational and professional spaces. The regional officials aimed at securing educational and communication sessions for the benefit of individuals and groups by providing communication props and disseminating two-dimensional videos on issues related to Organic Law No. 58 of 2017 and the national strategy to combat violence against women, as well as various services directed to victims, especially the hotline 1899.

The aim is to involve young activists from human rights associations and students, by providing various dance and body expression events, distributing communication materials, and organizing competitions and other group activities. They visited residential neighborhoods to sensitize as many Tunisians as possible from different age and education groups.



Delegation of Zaghouan



Delegation of Mahdia



Delegation of Kairouan



Delegation of Tozeur

The awareness bus was accompanied by several programs and activities in the different regions, targeting several categories and going to different spaces: weekly markets, institutes and universities, leisure area and professional spaces... Regional managers provided information and communication

actions for individuals and groups, providing communication materials and publishing 2D videos on issues related to Organic Law No. 58 of 2017, the National Strategy to Combat Violence against Women and various services for victims, including the 1899 Green Line.



Delegation of Beja: an awareness day on economic empowerment for women working in the agricultural sector



Delegation of Sidi Bouzid: public awareness activities



Delegation of Gafsa: Art and theater are channels for awareness and education

In the same context, and based on the approach of treating social problems through art and deploying the artistic and creative sides for such purposes, the talented Tunisian artist Lotfi BOUCHNAK took the initiative of recording a new song which he composed and the lyrics of which were written by Lotfi ABDELWAHAB and distributed by Adnen CHAKROUN, entitled «A Message to a Man». This purposeful artistic message was achieved⁷ to commend the role of art and all artists in rejecting all forms of violence against women, addressing its tributaries



Femmes de la Terre - Lotfi BOUCHNAK



Message à un homme - Lotfi BOUCHNAK



Hay's Soundtrack

On the basis of the study it carried out on «Violence against adolescent girls and their needs in terms of services», in the governorates of Greater Tunis and Nabeul, with an audience of more than 100 people, CREDIF organized awareness-raising shows of the

and causes, spreading a culture of gender equality, and strengthening the values of societal advocacy for Tunisian women's issues.

The same artist had previously dedicated the song «Women of the Land»⁸ to women on the occasion of the National Women's Day, convinced as he was that the women of Tunisia are an integral part of the process of edifying the state in various fields, and given that their rights enacted in laws are among the important assets that need to be developed. Women's entitlements are irreversible gains.

For its part, and based on the data of the research on «The Role of Women and Youth in Preventing Violent Extremism» carried out by CREDIF, the center was able to produce an awareness - raising artistic download with the voice of the artist Mehdi SGHAIER and directed by the artist Mondher BEN ABDELMOULA under the name «Hay», which is a song directed to Youth and aims to prevent violent extremism through rhythmic music.



Hay's Soundtrack.
Produced by the Centre for Research, Studies, Documentation and Information on Women;

With the voice of the young artist Mehdi, realized by the artist Mondher Ben Abd al-Moula member of the artistic group «Si el-Mhaff».

short film «Biskelet / bicycle» addressed to students (master's students at the Faculty of Legal Sciences), adolescents/girls, youth workers/centers, civil society activists and cultural actors.

⁷ The song «Message to a Man» was produced in partnership with the International Center for Local Development and Good Governance.

⁸ The "Women of the Earth" campaign was created in partnership with the United Nations Population Fund.

Campaign for the Rights of Women victims of violence Under the Slogan «Manish Wahdi» (I am not alone)

The ministry works to spread a culture of non-violence by preparing a toolkit to defend the rights of women victims of violence with the slogan «Manish wahdi»⁹.

To this end, an awareness campaign was launched at the regional level during the month of March 2021 to publicize this kit. 6000 copies were printed and distributed for the benefit of the regional police stations; The kits were used during all awareness-raising activities on violence against women, so that various categories among victims or other partners were able to access information.



In parallel with the implementation of the kit, the Ministry has launched, since March 2021, an information site on equality and the fight against violence against women; it is a digital space that provides simplified information on issues related to equality, discrimination, and violence against women, as well as services offered to victims, through digital media, news reports and communication and awareness-raising media.

This site is an interactive space within the Ministry's official website, which contains useful information to understand the foundations of gender-based violence in Arabic and French.

The website contains 2D videos on issues related to combating violence against women, with a view to explaining in a simple way and offering the information, which can be downloaded and used in various events. The site can be viewed on the homepage of the ministry's website through the link:



www.contre-violences-femmes-tunisie.com



Vidéos en 2D

⁹ In partnership with the Council of Europe.

Credif has contributed to denouncing various forms of violence, especially political and digital ones. At the beginning of 2021, it launched a digital campaign under the slogan «Politics is not just for men» on social networks. It was a campaign that aimed at advocating for women's leadership, political participation, and their access to decision-making positions, by breaking stereotypes related to the division of gender roles. The campaign is divided into two parts: The first part was presented under the slogan «The kitchen is not only for women» by publishing two posters and several videos of men/boys chanting the slogan, in reference to the stereotypes that limit the role of women to cooking and to private spaces which are especially promoted during the month of Ramadan. As for the second part, it came under the slogan «Politics is not just for men» to emphasize the importance of women's involvement in political affairs and their ability to practice transformational leadership and achieve inclusion in the field of inclusive governance.

On the World Safe Internet Day corresponding to February 9 of each year, Credif, and in partnership with the Salamat Tunisia Program, a digital media campaign was launched under the slogan «Stay Safe.» The campaign consisted of digital commentators called «The Ten Commandments of security» which are a number of rules to be followed to ensure the digital safety of women and girls. In addition to two

special radio sessions for the «Nahj Al-Tribunal» program, produced for this purpose in partnership with the private radio station «IFM».

In a continuous cadence, Credif launched the initiative «7 Days of Activism to Combat Violence against Persons in Vulnerable Situations». It was implemented in Medenine in partnership with the United Nations Population Fund and the Salamat Tunisia Program. The initiative consisted of training and sensitization activities through organizing awareness-raising workshops about immigrant women's rights in Tunisia and a field campaign for the public on combating violence against women in general and against immigrant women in particular. In the same context, preparations for the « PRESS ROOM » application for female journalists have been launched.

At the end of 2021, the Center organized a digital campaign on «Symbolic Violence against Women and Girls»¹⁰ to highlight the underlying gender-based violence accepted by society as «normal». The specificity of the campaign is that it addressed men and boys through men and boys who believe in gender equality. The campaign consists of 3 live testimonies broadcast on social media, in addition to displaying a number of banners on the background of Tunis Transport Company buses.

Publications

As every year, and on the occasion of the National Day of Tunisian Women and in parallel with the promulgation of Organic Law No. 58 of 2017, adopted on August 11, the Ministry publishes the annual national report on the application of this law, which presents the various efforts made by the sectors involved and the components of civil society in all areas of the law, from prevention to protection, care and services. The 2019 and 2020 reports were published in 2021.



¹⁰ With the support of the United Nations Population Fund.

As a complement to the process launched in 2014, on the establishment of multisectoral mechanisms for the care of women victims of violence, the suitcase on sectoral protocols for the care of women victims of violence, composed of 11 official documents and certified by the Ministers of first line of intervention: justice, Interior, Health, Social Affairs, Women, Family, Children and the Elderly , were printed and published.

It was also an opportunity to present sectoral guides for the care of women victims of violence, for the benefit of stakeholders in the justice, interior, health, social affairs and women sectors, on 10 June 2021, in partnership with UN Women, as part of the implementation of the joint pilot project on the establishment of multisectoral mechanisms for the care of women. victims of violence, carried out in partnership with the National Office for the Family and population. The project is being generalized in the regions.



CREDIF has distributed several publications relating to the fight against violence against women and has dedicated n°53 of the CREDIF journal to digital violence against women. To this end, CREDIF has produced several policy papers¹¹ on various topics focusing mainly on the following points:

- The legal reality, and the legal and institutional action of digital violence, relating to crimes committed against women and girls as users of the digital space¹². It is therefore not cybercrime in the reduced sense, including attacks on data integrity, sabotage, and destruction of computer systems, but rather offences committed via digital technologies or offences in which computers are used as a tool for violence against women and girls, including breaches of ethics, murder, slander, breaches of personal data and privacy.

The study of the legal framework of the digital space, aims to enable women to access and participate in space safely and effectively, on an equal footing with men, given that the growing phenomenon of violence and the various forms of violence to which women are exposed in this space, are one of the most visible manifestations of discrimination against them; they must therefore be eliminated by law, since there are currently no legal provisions governing the presence of women on the Internet.

- Digital violence against women in Tunisia. Work on this topic was launched because of the prevalence of this phenomenon and following the survey conducted on «Violence against women in the social sphere: Facebook as an example». It is because of the lack of references allowing the documentation of the testimonies of women victims of digital violence and to describe the impact of this violence, psychological in particular, that the study is carried out from the perspective of the psychological and social consequences of digital violence, on the basis of testimonies of women of different ages and different socio-cultural origins, describing the digital violence they have experienced and its impact. The study aims to promote sociological advocacy against all forms of cyber violence against women and, in particular, to raise awareness among stakeholders and governmental and non-governmental people about the development of socio-cultural policies against digital violence against women and girls and the accompaniment of victims.

- Survey report on the psychological support needs of women victims of digital violence. And especially those who work in governmental and non-governmental structures in the field of training and capacity building. The aim is to help define the principles of optimal psychosocial care for women victims of gender-based violence, cyber-based violence.

¹¹ It is supported by Salamat Tunisia.

¹² In collaboration with Scudaf, the issue Salamat, Tunis, CREDIF Publications, December 2021.

In addition, the center disseminated French-language publications on:

- Gender-based violence against adolescent girls and addressing their service needs.
- The implementation of the national strategy for the production of indicators of violence against women from administrative registers.

- The implementation of a national strategy for the production of a battery of gender and economic empowerment indicators.

Training and capacity building

The Ministry considers capacity-building to be one of the most important mechanisms for improving effectiveness and response, both in the planning and implementation of strategies, and in the care of victims of violence, due to the overlapping of missions, particularly in the regional structures of the Ministry. The directors of the regional services of the Ministry of Women are responsible for monitoring the implementation of programs and projects in the field of women and the family, as well as for ensuring the care of victims of violence in their regions.

In this context, the Ministry, through its regional structures, provided 28 training sessions at the regional level on Organic law No. 58 of 2017 and on mechanisms and techniques for the care of women victims of violence, for the benefit of more than 500 sectoral professionals and certain groups of people, such as detainees, students and Syrian refugees. In addition, and in order to encourage learning outcomes as part of the commitment to victims of violence, the Ministry has launched, in partnership with the Council of Europe, a training program via the Council's HELP platform, which has made it possible to form two multidisciplinary groups to prepare a specific training session on the multisectoral care of women victims of violence.

A distance training session has been scheduled for the benefit of partners in government structures and components of civil society, in particular members of the Regional Coordination Bodies to Combat Violence against Women, with a training duration ranging from

4 to 5 months during the year 2022, and the award of a certificate recognized by the Council of Europe.

CREDIF has played an important role in the fight against violence against women by producing and disseminating a «welcome guide for women victims of violence, agents of the internal security forces» and their various categories. This guide is all the more important in terms of content, as it sets out the guiding principles and rules of conduct governing the safety framework for the victim of violence, in order to ensure the full protection of women and girls who are victims of violence by providing them with the information, advice, assistance and support they need in the best possible conditions in accordance with international standards and the guidelines set out in the conventions and international instruments against all forms of violence and discrimination against women and girls. Following the adoption of this guide, training on reception and orientation techniques for women victims of violence was provided to judicial police officers of the duty stations, the National Guard and National Security, as well as members of units specializing in crimes of violence against women, to ensure that women and children who are victims of violence are cared for by security guards, and enable them to improve their performance and services for women and girls who are victims of violence.

In continuity with the work initiated in 2015, CREDIF organized two capacity-building workshops in November 2021, for MFFPA and Ministry of Justice executives, including on the implementation of the

National Strategy for the Production of Indicators of Violence against Women based on the administrative registers of the family sectors, women, children, the elderly, the interior, justice, health and social affairs. This training was accompanied by the production of two training modules on «The production of indicators of violence against women based on administrative registers» for all these services.

As part of the implementation of the components of the 7 Days of Action initiative against violence against women and people in precarious situations, particularly in the field of training, CREDIF organized a

series of distance training sessions on gender-based violence and the basics of digital security, for the benefit of young people belonging to civil society, young lawyers and municipal councillors in the governorate of Siliana, with the aim of developing knowledge on the subject of violence against women in general, violence against women in the digital space and digital security in particular by raising their awareness of the forms and effects of this phenomenon, encouraging them to become more involved in the fight against all forms of human rights violations and stereotypes, and making known the foundations and mechanisms of privacy protection for every individual.

Research and studies

Research and scientific studies are one of the most important areas that can contribute to the progress and development of the State, as they give a realistic picture of society in every detail. Research and studies require the State to pay due attention to academic and scientific institutions and to the updating of tools, given its essential role in the process of public vision of intervention and decision-making.

To this end, the research mission has been entrusted to specialized structures under the Ministry, including

the Center for Studies, Research, Documentation, and Information on Women, CREDIF, as well as the National Observatory for combating violence against women created under article 40 of Organic Law No. 58 of 2017.

During the year 2021, these two structures were able to develop research and scientific studies that helped to give a scientific overview of the phenomenon of violence against women in its various spaces and manifestations.

Center for Research, Studies, Documentation, and Information on Women - Credif

1. Research on The Role of Women and Youth in Preventing Violent Extremism

The study is based on a qualitative, participatory approach from the research community (women and youth of both sexes), civil society institutions and government actors in order to develop strategies and organize field activities for the prevention of violent extremism in light of the specificities of the local social, cultural and economic reality and based on the role of women and youth of both sexes. It aims to provide a multidisciplinary scientific reading of the local contexts in the way researchers interact with one another and the way they deal with the phenomenon of violent extremism through the use of a scientific approach for the first time with regard to this problem.

This implies building on the local specificities using field activities that will determine in the light of the results of the research the methods that will clarify the role of women and youth of both sexes in preventing violent extremism.

The field research was carried out with the participation of women and youth of both sexes and governmental and non-governmental actors in the following governorates: Greater Tunis, Nabeul, Jendouba, Sousse, Mahdia, Kairouan, Medenine and Tataouine. Its results were presented during the organization of an international symposium held on December 14, 2021¹³.

¹³ In cooperation with the Geneva Center for Security Sector Governance - DCAF

2. A quantitative and qualitative study on «the reality of vulnerable women groups and ways of social and economic integration»

The study aims to provide qualitative and quantitative scientific data for special groups of women that have not been studied, analyzed and investigated about the reality of some vulnerable groups of women, such as those with physical or mental disabilities, single mothers, women working in the farming sector, domestic workers and sex workers.... . Research was carried out on the ways of achieving their social and economic integration, in addition to measuring the extent to which they enjoy their economic and social rights, with the aim of identifying the forms of violence against these groups and how to take note of them, and proposing a national matrix produced on scientific and empirical grounds for these groups of women so that it may be used in the development of sectoral briefing and support services.

Following the announcement of the launch of a request for proposals to choose a research office that will conduct the field work of the study, a specialized research office was contracted, and the fieldwork was launched in the governorates of Greater Tunis,

Jendouba, Kairouan and Sfax by organizing focus groups and individual interviews.

3. National Study on «The Economic and Social Cost of Violence against Women in Tunisia»

In line with the strategic vision of the Ministry, and under the commissioning and monitoring of the supervisory Authority, CREDIF engaged at the end of 2021 in preparing a national study on **«The Economic and Social Cost of Violence against Women in Tunisia»**, using a multidisciplinary approach that sheds light on how to intervene and reach decisions to curb this phenomenon and contributes to achieving qualitative leap in terms of analytical methodology and scientific data.

4. Three case studies on «digital violence»

The case studies targeted three specific categories: female journalists, women leaders in civil society and women leaders in the political field, with the aim of ensuring a better understanding of how digital violence is used against these groups, and coming to terms with its causes, nature, and how each group should deal with it.

National Observatory to Combat Violence against Women

• A study on « Determinants of Domestic Violence»

The study aims to provide a better understanding of domestic violence in order to improve care for victims and perpetrators of violence and to better monitor the preventive aspects.

The methodology adopted is characterized by its innovative aspect based on two aspects that were not previously addressed. The first aspect sheds light on the understanding of domestic violence in its structural dimension and the dynamics of domestic violence, specifically the apparent fears, its structure and prevention by reading the life path of the spouses, while the second aspect examines the needs of the victims and ways to support them in addition to the support services provided to the perpetrators of violence. The adopted multidisciplinary methodology takes into account, in its analysis, the decisions made relating to domestic violence, and the analysis of the psychological and social aspects of this phenomenon. It thus included two types of individual and societal determinants.

As for the field work of the study, it first targeted the centers for receiving, listening, and undertaking women who are victims of violence, which are run mainly by associations specialized in the field, given the experience gained on domestic violence, which can contribute to identifying the individual and relational determinants as well as the needs of the victims. Victims and perpetrators of violence were targeted to further understand the dynamics of the phenomenon, and to identify the needs of the victims.

The study presented some recommendations that can be summarized in the following points:

- The necessity of adopting a comprehensive and coherent policy to combat domestic violence.
- Strengthening systems for receiving victims of violence to respond to their needs, particularly by establishing specialized shelters and facilitating access to them, whether in case of emergency or in urgent cases.

- Establishing emergency cells in hospital institutions due to the importance of the role of health professionals in diagnosing trauma caused by violence.
- Establishing mechanisms to provide support services to the perpetrators of violence without excluding punishment, since this is part of the penal system and is useful in the process of avoiding recurrence.
- Suggesting educational programs for children and adolescents about the image of men and women, husbands, and marital life, and integrating information about basic human rights, especially women's rights.
- Support media campaigns that instruct and dispel all misconceptions about this phenomenon and all accompanying legal procedures, preventing violence against women in general, and targeting young people in particular, in order to instruct them about the issue of spousal violence in various educational paths, cultural spaces, and others.

Meetings and seminars

The Ministry and its relevant bodies managed to organize 11 critical and scientific meetings on violence against women and in the family space, which had a critical and analytical scope and attracted the interest of professors and students. The most important seminars were:

1. A national seminar entitled “Towards a critical approach on how to address the phenomenon of violence against women», the first of its kind, in terms of the presentation and the nature of the participants including eminent university professors in the legal

field,¹⁴ the humanities and social sciences. It focused on the diverse ideological approaches and presented the different points of view regarding how to address combating violence against women, which helps to deepen the understanding of the reasons behind the spread of this phenomenon, especially with the Covid pandemic, and suggested tools and mechanisms for treating this issue. It was also an occasion for Dr. Amel Belhaj Moussa, Minister of the Family, Women, Childhood and The Elderly to proclaim that the Ministry had conducted a study on the economic cost of violence against women during the next year.



¹⁴ In partnership with the International Center for Local Development and Good Governance and the United Nations Population Fund.

2. An academic scientific symposium on December 07, 2021, entitled «Violence against women between the power of imagination and the pressure of reality». Dr. Amel Belhaj Moussa, Minister of Family, Women, Childhood, and the Elderly, expressed during her supervision of the work of this symposium the ministry's openness to the university, researchers,



academics, and people with expertise in the field of gender. The scientific debate represents a mechanism of change, stating that resistance to gender-based violence requires a multi-dimensional strategy to face the «violent» imaginary power and the «discriminatory» symbolic power rooted in society and inherited through generations and in practices in all spaces.



3. A symposium on «Social reading in the hotline data and the preliminary results of the study of the determinants of marital violence»¹⁵, which went beyond descriptive analysis of figures and the study of the phenomenon of marital violence from the social and sociological perspective to an in-depth analysis of these statistics and data by focusing on the issue from a socio-sociological perspective that reflects the reality of victims of violence. The symposium was also an occasion to present the results of the Observatory



study concerning the determinants of marital violence. Its most prominent results showed that marital violence is based on the inferior view of women, and that the causes of this phenomenon are mainly due to poverty and vulnerability, especially the economic vulnerability of women who are victims of violence, which prevents them from leaving the cycle of violence, as well as ignorance about the law, which leads to lack of access to the judiciary and reporting of violence by battered women and impunity for the abuser.



4. A scientific symposium on December 10, 2021, under the title «Domestic Violence and Community Violence: Any Relationship?» which aimed to deepen research, study and monitor national experiences in the field of the family in the face of the high level of violence experienced by the Tunisian family. During this event, the Minister called for adjusting work



methods and methodologies to allow developing the capabilities and expertise of actors in order to make good usage of them, raise the quality and effectiveness of the performance of those involved in the family field, and to find solutions and new mechanisms in order to deal with the phenomenon of violence within the family.



Procedures and services

1. National strategy to combat violence against women

Since 2019, the Ministry of Family, Women, Childhood and The Elderly has launched an evaluation of the national strategy to combat violence against women approved in 2008, implemented during the previous development planners. The Ministry sought to create a unified vision of the national strategy to fight violence against women, ensure a form of agreement between all the parties so as to involve all government and civil society components and to implement the strategy in order to come to terms with the changes and developments that our country has experienced in the wake of the Covid 19 pandemic. This crisis affected the Tunisian family and its members after the significant rise in the level of violence. In light of the gender approach in dealing with the phenomenon of violence against Women based on various international instruments, the new version of the strategy carried the goal of sustainability in order to eliminate violence against women and combat various forms of discrimination against them.

On the one hand, the new strategy is based on societal mobilization by involving various relevant parties and by referring to scientific methodologies in assessing and following up on violence. On the other hand, the strategy is based on spreading a culture of awareness as to the dangers of violence and advocating law enforcement as one of the ways to prevent and curb the phenomenon. This is in view of the fact that dealing with the issue cannot be based only on protection measures related to the support services offered to the victims, which is a post-violence stage. Rather,

it is accompanied by the remedial dimension of the perpetrator of violence as an essential component of the cycle of violence, preceded by preventive intervention at its various educational, awareness and communication levels and going beyond it to empowerment and capacity support.

In addition to the institutional responsibility that works to support human and financial resources and the application of the legislative framework. It is the basis of partnership and responsibility sharing among all concerned parties at all levels, nationally, regionally and locally.

The new strategy to combat violence against women, approved on the occasion of International Women's Day corresponding to March 08, 2021, aims to eliminate violence against women by treating the roots of the problem, integrating the components of protection, commitment, empowerment and urgent intervention for the benefit of victims of vulnerable groups in times of pandemics and crises, and adopting public policies and a profitable legal system.

The national strategy to combat violence against women includes four (04) main axes that include sectoral and horizontal strategic directions, and these axes are: prevention of violence against women, protection and commitment to women who are victims of violence, governance, coordination, public policy, legislative reform and law enforcement.

The following table summarizes the mechanisms and objectives of each axis:

Axis	Tools / Objectives
Prevention of violence against women	<ul style="list-style-type: none"> • Spreading awareness on the dangers of violence against women and consolidating the principle of equality. • Pedagogical input to resist violence against women by including them in formal and non-formal education frameworks. • Elimination of hate speech. • Notifying about acts of violence and appropriate intervention.
Protection and support to women who are victims of violence	<ul style="list-style-type: none"> • Establishment of a system of protection and care, victim-centred according to an ABDH and appropriate to culture and age. • Ensuring effective intervention based on the safety and accountability of perpetrators. • Strengthening gender equality and empowering women. • Support for the victim, his care in specialized structures with quality services alongside a process of accompaniment and integration.
Governance and coordination	<ul style="list-style-type: none"> • Scientific assessment of violence and targeted and effective intervention. • Ease of access for the victim to the various services. • Structuring the coordination framework. • Performance of Violence Observation Structures. • Better stakeholder partnership.
Public Policy, Legislative Reform and Law Enforcement	<ul style="list-style-type: none"> • Political ownership of leadership in the fight against violence against women. • Completion of the legal framework for combating violence and its implementation. • Mobilization of resources for implementation. • The partnership of institutional and non-institutional actors (victims and components of civil society) in the implementation of the strategy at national and regional level;

In order to activate and finance the components of the strategy, a funding line has been programmed for the Ministry's budget for the year 2022 for the benefit of

this strategy, within the Investment Department, and included in the two projects of the economic balance for the year 2022 and the development plan 2021-2025.

2. National Observatory to Combat Violence against Women

The focus during the year 2021 was on activating the National Observatory to Combat Violence against Women as an important institutional gain, which highlights the commitment of the Tunisian state to continue fighting violence against women on the one hand, and the commitment of the Ministry of Family, Women, Childhood and The Elderly as the Ministry that monitors the enforcement of the provisions of article 40 of Organic Law No. 2017-58 dated August 11, 2017, and Governmental Ordinance No. 2020-126 dated February 25, 2020 regulating the Observatory.

The year 2021 witnessed the concentration of the Observatory's administrative council, which consists of 10 members, according to the 88th issue of the official bulletin of the Republic of Tunisia, representing the Presidency of the Government, the Ministries of the Interior, Economy, Finance and Investment Support (2), Social Affairs, Education, and Health , Family, Women, and The Elderly, in addition to a representative of the

National Office for the Family and Human Urbanism . Pursuant to articles 12 and 13 of decree No. 126 of 2020, the Administrative Council has been entrusted with the following tasks:

Whereas the said council is mainly entrusted with the task of expressing its opinion, especially on :

- Draft budget, financial account, and observatory activity report.
- Material and service transaction.
- Procurements, disposals, exchanges, and justifications of real estate, as well as the acceptance of gifts and wills.
- Every other issue related to the disposal and management of the observatory which the Director General deems useful in presenting to the Council.

In order to ensure the autonomy of the Observatory, and to provide logistical means and human resources, so that it can perform its tasks, the ministry initiated the necessary administrative procedures to rent a building for the Observatory team to be the official headquarters for this new institution. To develop the new space, it was equipped with appropriate technical and financial supplies, and more suitable and adapted to the work of the Observatory, and on the other hand, and in the framework of international cooperation support, the observatory was supported by donations of equipment and furniture¹⁶.

Within the framework of its activities for the year 2021, the observatory was able to carry out several scientific and assessment activities for some programs and mechanisms approved by partners from government bodies and civil society components. It has been organizing meetings and discussions since March 2021 on many issues, including:

- Discussions and planning of activities between independent public authorities and the National Observatory to Combat Violence against Women¹⁷.
- A reflection workshop on the topic of «Incest: Repercussions from Children to Adulthood», on the sidelines of International Women's Day,¹⁸ accompanied by a brainstorming session on the topic. This meeting was an opportunity to present the work of Professor Monia Ben Jomaa, «Seasons of the Grandfather: The Story of Incest», a story that denounces the crime of incest, unveils major taboos, and urges victims to speak out about the abuses.
- Workshop on « Participatory Diagnosis for Monitoring Violence against Women by Associations and Setting Minimum Indicators for Measurement of Violence against Women for Associations Working in the Field»¹⁹.
- A brainstorming meeting on the role of regional coordinating bodies to combat violence against women,²⁰ with the participation of coordinators of institutions in some governorates, with the aim of enhancing their knowledge and capabilities in line with the legal framework governing these institutions.

- As part of the process of coordination with its partners, the Observatory organized an «open day» On the various tasks of the Observatory and the Hotline²¹ for the benefit of the members of the Coordinating Committee for Combating Violence against Women in the governorate of El Kef , followed by a workshop to consolidate the results of the legal consultation sessions conducted for the benefit of women victims of violence in the same wilaya.

- As part of its opening to future generations, the Observatory signed a partnership agreement with the Faculty of Legal, Political and Social Sciences, through which a group of students of the legal clinic at the Faculty of Legal, Political and Social Sciences were able to visit the observatory to learn about the functions of the observatory and the role of the Hotline.

The Observatory has sought to clarify some concepts related to forms of violence against women, especially economic violence. It launched a partnership program for women with the United Nations, with the support of the Canadian Embassy, aimed at developing a national methodology for measuring economic violence and a methodological tool to ensure effectiveness, efficiency, and transparency, as well as the good governance, monitoring and evaluation of public policies and budgets in terms of implementing Law 58 and combating economic violence against women. As for the research aspect, the observatory also embarked on the completion of some special studies, perhaps the most prominent of which is a study on "Assessing the response of the security and justice sector to violence against women" in partnership with the Geneva Center for Security Sector Governance. The implementation launch was announced during a workshop organized to this end in September 2021. The study aims to support the main actors in the security and justice sector in the process of evaluating their response to violence against women, according to their field of intervention, and to identify new avenues for reform, promotion of effective implementation of tasks and the elimination of violence against women.

¹⁶ UN Women and Friedrich Ebert, Tunis Office

¹⁷ Partnership with the Euro- Mediterranean Rights Network and Friedrich Ebert

¹⁸ With the support of the United Nations Population Fund in Tunisia and a technical contribution from the Tunisian Association of Democratic Women

¹⁹ Partnership with the Spanish Cooperation Organization CIDEAL , the Danish organization DANNER , the Asian Football Confederation, the Beti Associations and Tunisian Women for Research on Development

²⁰ Partnership with the Danish organization DANNER and the Association of Tunisian Women for Research on Development

²¹ With the support of IDLO and in partnership with the Association of Women and Citizenship in Kef

3. Coordination bodies to combat violence against women

Implementation of the decision of the Minister of Family, Women, Childhood and The Elderly dated February 24, 2020, was resumes with respect to the creation of regional coordinating bodies in the field of combating violence against women in the regional commissions for women and family affairs. 24 bodies were created consisting of representatives of the sectors with the first line of intervention: Justice Interior, health, social affairs, women, family and The Elderly In addition to the active civil society components in the field at the regional level.

It is worth noting that these bodies are a mechanism for networking at the regional level and represent a working tool that helps the various stakeholders to exchange data and information and enables them to carry out the follow up work for the implementation of the law and sectoral procedures and the amendment and intervention steps to solve the problems and outstanding issues that prevent the victims from obtaining the necessary and appropriate services and protection for the support cases as a mechanism for interacting with and establishing coordination between the various components at the level of the entity.

Due to the discrepancy recorded during the year 2020 in activating the role of the coordinating bodies, and with reference to the recommendations of the report of the year 2021, which highlighted the poor financial allocations for activating their role and facilitating their tasks, the Ministry aimed at including private financial funds for the benefit of the regional commissions for women and family affairs in order to secure the work of the coordination bodies. In terms of institutionalization and to facilitate the work of the bodies based on the exemplary experience of the Coordinating Body in El Kef, this exemplary experience was repeated, published, and approved in the governorates of Sousse, Sidi Bouzid and Tataouine²², and training courses on Organic Law No. 58 of 2017 were sent for the benefit of members, which represented an occasion for the exchange of information and experiences on the law and the problems of its enforcement.

A map has been set up that gives guidance on and organizes the support services offered to women victims of violence in the concerned governorates and is to be include it in a special file that can be used to facilitate the process of offering support at the level of each state. On the other hand, in order to facilitate the organization of the work of the authority, the ministry has sought to control the organizational work tools by setting up the job descriptions of the members, the internal system and the joint work charter for the authority, in addition to controlling the board of indicators.

Through this, the Kef exemplary experience was made use of in other governorates, in appreciation of the partnership between the ministry and the components of civil society which is active on the ground on the one hand and creating a space for exchanging experiences between the authorities with a positive dynamic for participation, coordination and introduction of good practices on the other hand. Thus, members of the previously mentioned mandates were able to agree on and adopt organizational work tools.

In continuation of its exemplary experiences, the Coordinating Committee of El Kef was able to publish its first annual report on its work and present it in a workshop at the national level, with the participation of representatives of government institutions and the associative fabric. It was an occasion to value the role of all members and support their contributions in coordinating efforts and developing their sectors for providing optimal care to the victims of violence. Following the success of this experiment in the governorates of Sousse, Sidi Bouzid and Tataouine, the ministry was able to conclude an agreement on the implementation of a second phase of the cooperation program with the Organization for Economic Co-operation and Development to include the new governorates of Siliana, Zaghouan and Sfax on the one hand, and to keep working with the governorates of Sousse, Sidi Bouzid and Tataouine, and enable them to organize sensitization campaigns that take into account the privacy of these parties and holds messages against violence against women.

²² In partnership with the Organization for Economic Co-operation and Development (OCDE).

4. Developing notification and partnership mechanisms with the private sector

Eager to develop new mechanisms to enable women victims of violence to report violence against them, the Ministry worked to involve the private sector in this human rights track, as it launched in consultations with the National Council of the Authority of Pharmacists in order to develop notification mechanisms at the level of pharmacies, similar to the Spanish experience. We were able to organize a remote media meeting

targeting professionals from the pharmaceutical sector, and the participation was on a voluntary basis, and we registered a special interest among the participants and their willingness to support the efforts of the state in this path, but issues related to the safety of shops remained an obstacle to implementing this updated vision of the role of the private sector in the path of combating violence against Woman.

5. From the «Moussawat» (equality between men and women) program to the «Support for Social Integration» project

Within the framework of the financing agreement for the implementation of the Program for the Promotion of Equality between Women and Men, concluded between the Ministry and the European Union, in partnership with UNFPA, «Moussawat», and launched in 2016, 2021 was the closing year of the Program, which made it possible to review the results achieved in four years.

Thanks to this program, the Ministry has been able to achieve significant progress, in particular in the fight against and awareness-raising against violence against women, in raising awareness of Organic Law No. 58 of 2017, and in capacity building, through various communication campaigns and the establishment of targeted services for women victims of violence, from the Green Line of 1899 to the care centers for women victims of violence, which offer listening, counselling and accommodation services, in partnership with associations with experience in this field. The Equality Program has been an opportunity to complement the Ministry's efforts and facilitate its intervention at different levels, in terms of procedure, strategy, awareness-raising and services.

On the basis of the evaluation carried out by the European Union in relation to the Moussawat program, in particular in view of the outstanding results achieved in the fight against violence against women, an axis to

combat violence against women has been integrated into the new program «Support for Social Inclusion» to be implemented with the support of the European Union and in collaboration with the Fund of the United Nations for Children. The program is divided into two operational parts: The first is the responsibility of the Ministry of Social Affairs, the second is implemented by the Ministry of the Family, Women, Children and the Elderly and the structures under supervision, mainly THE CREDIF and the National Observatory for combating violence against women and the Central Administration.

In this context and following the completion of the consultation process with the various actors in the field, and on the basis of the results of the participatory workshop with the sectors concerned by the application of Fundamental Law No. 58 of 2017, the Ministry was able to identify the components of the new project to be implemented from 2022 to 2026. In the same context, the Ministry was able to prepare its budget disbursement report on the basis of all the elements to verify the achievement of the Ministry's indicators, which provide for the withdrawal of the second part of budget support to the social integration program. This is a contribution from the Ministry in support of Tunisia's financial resources, given the economic crisis that Tunisia is experiencing.

6. A national system for referring women who are victims of violence

Proceeding from the mission entrusted to the Ministry which consists of ensuring that victims of violence obtain basic rights and guidance to appropriate services, with the aim of institutionalizing partnership and cooperation between various governmental and non-governmental bodies and components of society to direct women victims of violence towards appropriate services that respond to their needs and secure their protection, the Ministry set out to establish a national system to refer women victims of violence to the available institutions, bodies and mechanisms that work to combat violence against women and provide services to them.

Therefore, the national system for referring women victims of violence represents a multi-sectoral cooperation and coordination mechanism where all the intervening representatives of government bodies participate to implement their commitments to protect and support the basic rights of victims and share these efforts with the components of civil society within the framework of the strategic partnership.

The national system for referring women victims of violence contributes to the improvement of national policies and procedures to support victims through the adoption of an integrated and appropriate system for victim support in order to enable adequate guidance for the benefit of victims and launch a partnership between state institutions and civil society components that contribute to the development of executive programs to follow up on the goals.

The development of the national system depends on a participatory methodology among all bodies and components of civil society, on four main stages:

- The first stage: a consultative stage between the various intervening bodies, including government institutions and specialized associations.
- The second stage: Diagnosing the situation of guidance and commitment to women victims of violence in Tunisia.

- The third stage: the formation of the leadership and follow-up committee for the national system for the referral of women victims of violence and the implementation plan.
- The fourth stage: the actual situation of the system and its tools.

During the second semester, the Ministry was able to complete the first and second phases of the partnership project, and the preliminary results of the diagnosis were presented in December 2021. They are divided into three parts. The first part is devoted to a reading of the legal procedures surrounding combating violence against women and the texts accompanying the application of Organic Law No. 58 For the year 2017. The second part is devoted to the institutional diagnosis of combating violence against women, which diagnosis targeted the various intervening governmental sectors. The third and final part included a diagnosis of the societal reality that provides services for victims and works on advocacy to resist all forms of violence and discrimination against women.

This diagnosis made it possible to identify the difficulties that impede the work of the sectoral stakeholders and the disruption of the support process. It can be seen that the recorded difficulties are consistent with those included in the national reports on the follow-up about the extent of implementation of the requirements of Organic Law No. 58 of 2017, which the Ministry has been publishing annually, despite the progress and the observed evolution in dealing with the issue of gender-based violence.

What can be emphasized at this level is that the efforts made and the recorded results are not in line with the rapid spread of violence against women, as we note the weak response rate compared to the requests filed and the high level of violence in recent years.

7. Economic empowerment of vulnerable groups

In the context of working to further consecrate women's economic and social rights, the new national program for women's entrepreneurship and gender-sensitive investment «Ra'edat» has been established, in order to develop gender-sensitive banking services, facilitate women's access to means of production, and advance women's contribution to development at the regional and national levels. The new program aims to support women's private initiative, especially innovative women and girls, in the promising sectors of all the governorates of the Republic, in priority areas and in densely populated working-class areas.

It is worth noting that the Ra'edat Program, in its renewed version, gave importance to women from vulnerable groups, especially women who are victims of violence. This is based on the integration between the various programs of the Ministry, to enable

women to access support services, escorts, financing and access to markets within the framework of new schemes that depend on the strengths of each actor in implementing the components of the program while developing competitiveness and valuing successful experiences, and also considering that the economic precarious situation is a factor that prevents women from making the decision to get out of the cycle of violence.

Accordingly, the Ministry has devoted a special area to priority groups and allocated financial credits that help grant soft loans to finance economic projects for the benefit of women who are victims of violence, who wish to stand up on their own and achieve economic autonomy that enables them to ensure all the essentials of a decent life and not feel economic dependency on any individual.

8. Networking and coordination

The Ministry created a national committee to follow up on the implementation of Organic Law No. 58 of 2017, on February 08, 2021. The committee comprises representatives of government bodies and associations specialized in this field at the national and regional levels, with the aim of examining ways to promote women's rights in Tunisia and to prevent all forms of discrimination. From this National Committee, three groups emerged to undertake work on issues related to women's rights: the Code of Personal Status, women's health rights, and women's social rights. This committee represented the first building block for societal dialogue on combating violence against women with the aim of deepening consultations with all national and international parties and coordinating efforts between all parties. After various sessions with partners, the work of the community dialogue on combating violence against women was launched with the components of civil society during the month of July 2021, with the aim of discussing the mechanisms of dialogue and its management methodology to contribute to correcting the interventions that would reduce the escalating level of violence in the private and public spaces and exacerbate the heinous crimes committed.

On the National Women's Day, and in line with the exceptional circumstances experienced by our country in light of the spread of the Covid-19 virus, a national symposium was organized via remote communication technology on «Generation Equality to Eliminate Violence against Women», with the participation of representatives from intervening government bodies, civil society and partner organizations. And it was an occasion to find out what had been accomplished in the field of establishing women's rights, and to evaluate the efforts made in the field of combating violence against women, especially after the issuance of Organic Law No. 58 of 2017, in the wake of the recent high level of gender-based violence recorded in the public and private spaces.

Protection and commitment to women who are victims of violence were given a special focus to highlight the problems faced by the protection system and support services given to women, and to present practical proposals for development, which concluded by providing recommendations for developing procedural systems and improving services, coordination, communication, capacity support and training.

9. Partnership with the Ministry of Justice to implement the requirements of Organic Law No. 58 of 2017

Faced with the difficulties that were noted at the procedural level, especially in the legal field, the Ministry was keen to support partnership with government bodies, especially the judiciary, by approving the development of a compensation mechanism for victims of violence against women, while trying to further deepen the issue of how to finance it and the assumptions behind its activation.

It was also an occasion to sign a joint circular between the Ministry of the Family, Women, Childhood and The

Elderly and the Ministry of Justice on facilitating the procedures for obtaining mandatory legal aid and the right to legal counseling for women who are victims of violence. The Ministry completed this participatory path with the Ministry of Justice by approving Law No. 118 of 2021 related to the regulation of domestic work and the protection of the rights of domestic workers, both women and men.

10. Partnership with the Ministry of Health

With the aim of helping women victims of violence to guarantee their rights and to provide them with information related to the attacks they may be exposed to with a view to facilitating the access of women victims of violence to justice and assisting them in claiming their rights and obtaining protection decisions to preserve their lives and safety, by obtaining the initial medical certificate as a legal document that enables them to prove the harm done to them, and given the inability of many of them to pay for the fees of the Medical examinations and hospital stays, coordination was made between the Ministry of Health and the Ministry of Family, Women, Childhood and the Elderly, and a joint circular was signed between the

two ministries in April 2022, regarding the delivery of free initial medical certificates and facilitating the procedures for the payment of medical examination fees and residence fees so that all cases of violence against women and not only cases of spousal violence may be included.

This circular allows exempting women who have been subjected to violence, according to their statement, from giving an advance payment for hospital stay days and providing them with all facilities for payment upon discharge, in addition to enabling them to obtain the initial medical certificate approved to justify and track cases of abuse, free of charge and as soon as possible.



11. Combating violence and harassment in the workplace

In line with the obligations undertaken by the Tunisian state in the field of combating violence against women in various areas, the Ministry of Family, Women, Childhood and The Elderly launched a consensual path in partnership with the Ministry of Social Affairs and with the participation of the Tunisian General Labor Union, the Tunisian Federation of Trade, Industry and Handicrafts and the Tunisian Union of Agriculture and Fishing With the support of the International Labor Office (Decent Work for Women Project in Tunisia and

Egypt), to discuss ways of preventing violence in the workplace, which will facilitate Tunisia's ratification of this International Labor Office Convention No. 190 on violence and harassment at work. For this purpose, it prepared a draft of the national charter to eliminate violence and harassment in the workplace. At the end of the process, it was agreed to endorse the draft charter and ratify the agreement presented to the attention of the Social Council for further consideration and agree on the process of ratifying and enforcing it.

12. New mechanisms of action

Acting on the belief in the role of young people in combating violence against women, as they are the future generations to carry this humanitarian commitment, the Ministry of Family, Women, Childhood and The Elderly aimed at involving young people in the path of awareness and sensitization about combating violence against women during

the 16 day-campaign to resist violence against women and make use of technologies It launched an online portal to receive notifications about sexual exploitation of children²³ on the net during the month of June 2021, which can be accessed via the link: <https://report.iwf.org.uk/tn>



13. Partnership with specialized associations to run centers for the commitment of women who are victims of violence

In implementation of the requirements of Article 12 of Organic Law No. 58 of 2017, especially in the paragraph related to coordination with various partners, the Ministry of Family, Women, Childhood and The Elderly concluded partnership agreements with various stakeholders, whether among government bodies or components of civil society, as well as international

organizations that deal with human rights issues in general and combat violence against women in particular.

It has been able to conclude more than 10 partnership agreements ranging in duration from 1 to 3 years.

²³ In partnership and with the support of the Council of Europe.

- **Signing of a memorandum of understanding between the Ministry and the Association of Doctors of the World** aimed at strengthening the Ministry's programs, particularly in the field of social protection of women in rural areas, and the prevention of the various health risks to which they may be exposed, such as sexual diseases and certain diseases such as breast and uterine cancer, through the implementation of projects and initiatives that contribute to improving access to health services for the most vulnerable groups, in particular women and the elderly in priority areas of intervention, and support for local health governance through the establishment of participatory approaches and capacity building of local communities.
- **A partnership agreement concluded with the Tunis Institute for the Rehabilitation of Survivors of Torture «Nebras» aims to** improve the care, support and orientation services for victims of sexual violence in conditions of dignity and humanity, by creating a common field of action for the rehabilitation of torture survivors, addressing the phenomenon of violence against women and girls, and reducing the spread of violence against women and girls through improved services and facilities that care for victims, as well as through training, skills development, awareness-raising, mobilization and advocacy.
- **Partnership agreement concluded with the Association Voix des Femmes du Mahdia** to provide care services to women victims of violence and to manage the shelter for women victims of violence in Mahdia, in accordance with the second axis of the National Strategy to Combat Violence against Women, by offering reception services, free listening and guidance, on an equal footing and without discrimination, to girls, women victims of violence and children accompanying them, as well as respect for adequate conditions for reception at the center and access to accommodation, subsistence and daily palliative care services within the limits of the center's capacities.
- **Partnership agreement with the Association of Women and Citizenship of Le Kef** to support the implementation of the legal and institutional framework to combat violence against women, to improve information and development services for women and girls victims of violence in the governorate of Kef, to coordinate with the various service providers and to establish a shelter for women victims of violence. It should be noted that the Ministry has made premises available to the Association, while providing permission for its equipment and operation as a shelter.
- **Framework agreement with the Thala Solidarity Association** to provide information and care programs for children in order to reduce school dropouts, combat delinquency, exploitation and labor of children and domestic workers, have access to justice and enjoy the right to health.
- **Memorandum of Understanding with the Geneva Centre for Security Sector Governance on social mainstreaming in governance**, security sector reform and combating violence against women, which aims to enshrine gender equality and social mainstreaming through an assessment of gender mainstreaming security, in collaboration with relevant stakeholders, with technical support from the National Observatory to Combat Violence against Women, in addition to the establishment of mechanisms for the care of perpetrators of violence and the establishment of a system for coordinating the care and protection of minor children.
- **Partnership agreement with the Ministry of Youth, Sports, and Professional Integration** for the elaboration of a joint action plan for the promotion of physical education and women's sport and the promotion of creators in this field, one of the objectives of which is to protect the right to security and to combat all forms of violence and discrimination in sports.
- **Partnership agreement with the Training and Research Center for Arab Women (CAWTAR)** to implement a joint program at the national and regional levels in the areas of economic and social empowerment of women and girls, combating all forms of discrimination and violence against women and establishing service mechanisms for their benefit.
- **Protocol of cooperation with the Euro-Mediterranean Human Rights Network**, aimed at implementing the legal and institutional framework for combating violence against women, improving

information, support and development services for women victims of violence and ensuring coordination with the various stakeholders in this field, supporting the implementation of Organic Law No. 58 of 2017 on the Elimination of Violence against Women, in particular in relation to economic violence, to promote women's economic empowerment and reduce inequalities between the sexes and regions, as well as to improve the participation of women victims of violence.

- **Partnership agreement with the Association of Tunisian Women Voters** to promote equal opportunities and equality of women and men in public life and in the workplace. The aim is to implement joint programs to promote equal opportunities between women and men in public life and in the workplace, disseminating and implementing a culture of human rights and gender equality, which will make it possible to eliminate all forms of discrimination and violence against women, to empower women economically, socially and politically, and to establish a legislative system that respects women's rights and constitutional principles of equal opportunities.



- **A partnership agreement with the TAMSS Association**, under which the el Amen center for the accommodation of women victims of violence at the Ariana, was reopened, after an interruption of more than a year, due to the maintenance, rehabilitation and modernization of its facilities, the cost of which amounted to 200,000 dinars.

In addition to these conventions at the national level, partnership agreements have been concluded at the regional level with specialized associations for the management of care centers for women victims of violence.

- **The conclusion of a partnership agreement with the TAMSS Association** for the management of the Ghardimaou Family Guidance Center, whose headquarters were inaugurated by Dr. Amel BELHAJ MOUSSA on the occasion of his visit to Jendouba on November 12, 2021.



- Conclusion of a partnership agreement with the TAMSS Association for the management of the Béja Family Guidance Centre.
- Conclusion of a partnership agreement with the Tunisian Council for Refugees for the management of a reception center for women victims of violence in Gabès.
- Conclusion of a partnership agreement with Karama for the establishment of a listening center for women victims of violence in the governorate of Tozeur.

- Conclusion of a partnership agreement with the Tigair association in Kasserine to set up a listening center for women victims of violence in the region.
- Conclusion of a partnership agreement with the Association Soutien aux femmes rurales for the management of a listening center for women victims of violence in Sidi Bouzid.

Sectoral procedures and services

1. Ministry of Interior

In application of the requirements of Organic Law No. 58 of 2017, especially article 26 thereof, which sets forth the measures taken to protect victims of violence, including in particular the third point related to the removal of the suspect from the dwelling or preventing him from approaching the victim or being near her residence or workplace when there is a danger threatening the victim or her children who live

with her. The teams specialized in crimes of violence against women and children, in coordination with the Public Prosecutor, were able to enforce this article, remove those suspected of it from the spouse's house, accommodate the victims in hospital institutions, and take protective measures for the benefit of child victims of violence, in implementation of judicial decisions issued to this end by the family judges.

2. Ministry of Justice

The Ministry of justice launched in 2012 its process for the implementation of the Program for the support of the Reform of the Judiciary²⁴, as part of the program of the Tunisian government to reform the Judicial system. It included two phases, during which a number of infrastructure improvement projects were completed, such as building and rehabilitating the headquarters of the first instance courts of Sfax, Gabes, Nabeul and the completion of the initial studies for the new headquarters of the court of the first instance in Tunis and the rehabilitation of a number of prisons as well as setting up projects for upgrading the Information Technology system of the judiciary sector through several prototype projects relevant to the electronic document management of the archives and focus electronic screens for scheduling cases. The Ministry is also developing new softwares that are being set up for technical assistance directed to capacity development and the development of institutions in accordance with the requirements of the reform and the priorities of the program users. This program generally aims to strengthen the foundations of the rule of law and help achieve a democratic transition in Tunisia by supporting the reform process of the judiciary and the prison system in line with European and international standards adopted in this field.

The main elements and specific objectives of this program reflect the general strategy of the government, seeking, directly and indirectly, to ensure

the involvement of civil society in it. These basic elements are:

- Strengthening the independence of the judiciary and its efficacy.
- Improving access to justice.
- Modernization of the prison system.

These elements are closely related to one of the priority areas within the European Union-Tunisia 2012-2016 joint action program to reach an outstanding partnership, which is the field of the rule of law and democracy, and also includes support for judicial reform.

With the issuance of Organic Law No. 58 of 2017, the third phase of the program took into account the obligations of the judiciary in implementing its requirements, so it worked to support the capabilities of women and family judges by developing evidence related to the field of application of Law No. 58/2017 and programming and implementing training courses for their benefit with the aim of improving their capacities.

In the same context, the Ministry launched a pilot project for the digital exchange of documents in the field of justice in Tunisia²⁵, through the development of the «jShare» platform, which is part of the joint project of the «AP-JUST» program. The «jShare» platform represents a digital tool aimed at facilitating the exchange of documents between courts and partners in justice, mainly lawyers.

²⁴ Sponsored by the European Union.

²⁵ Sponsored by the Council of Europe.

3. Ministry of Health

The Ministry of Health was able to make important steps in providing services to women who are victims of violence, seeking to continue working on the prevention of violence against women, improving the quality of services provided, and working in partnership with the various stakeholders to activate the sectoral partnership. This includes appointing representatives of the health bodies of the Ministry of Health at the regional level to the coordinating bodies to combat violence against women.

In addition to providing spaces for receiving victims of violence and providing health and psychological services, including developing Work Unit «INJED» for Urgent Forensic Medicine in the Department of Forensic Medicine at Charles Nicole Hospital, established since 2016, to ensure the reception of victims of attacks, including in particular sexual assaults on women and children , and to provide good and timely care for cases from a medical, psychological and social point of view, and provide the judiciary with the highest possible number of clues and evidence to follow the aggressors.

The Ministry has contributed to guaranteeing the rights of women victims of violence, by acknowledging the reception and health care of immigrants in public

health institutions, which allows for the protection of immigrant women who are victims of violence, whether they are in a regular or irregular position, in addition to the enforcement of the law on free sponsorship of pregnant immigrant women and girls outside of marriage, similar to what Tunisian women enjoy.

Concerning the Covid -19 pandemic, the year 2021-2020 was marked by the outbreak of acute respiratory disease associated with the emerging coronavirus 2019, which was classified by the World Health Organization as a COVID-19 pandemic in March 2020, so the Ministry of Health took emergency measures and a package of incentives necessary to reduce the risk of infection and mitigate the impact of the pandemic and its effects on various segments of society, including women. It also adopted health education through all visual, audio and print channels and through social networks.

At the same time, the Ministry adopted a preventive approach to address the psychological impact of the Covid-19 virus. A free telephone helpline was established on March 30, 2020 (hotline number 80105050) to activate the cell for listening, psychological support, and psychological counseling for all citizens over the phone.

4. Ministry of Social Affairs

The various bodies of social advancement that are supervised by the General Authority for Social Advancement have contributed to the provision of support services , which mainly consist of guidance, counseling , psychological support and social briefing, and the provision of various forms social assistance, whether through permanent grants and circumstantial assistance to women victims of violence belonging to vulnerable groups or through Enabling victims to obtain free treatment cards or treatment cards with low tariffs for medication in public health institutions, and providing family, school and professional integration services, to modify behavior and acquire skills. It

should also be noted that the General Administration of Prevention and Social Integration follows up the pledge operations through periodic tripartite reports that are addressed to this end.

The Ministry has activated article 29 of Organic Law No. 58 of 2017, which stipulates that the child victim of sexual crimes must be heard in the presence of a psychological or social specialist, and his remarks should be included in a report prepared to this end, through the presence of social workers in the hearings of the competent security teams who are investigating the crimes of violence against women and children.

5. The Independent High Authority for Audio-visual Communication

The Independent High Authority for Audiovisual Communication aimed at establishing a supervisory unit which relied on a gender -based methodology and was entrusted with the task of submitting reports to monitor political pluralism. To this end, it issued in 2021 four reports that revealed the percentage of women's attendance and even its decline compared to previous years. According to these reports, and based on the daily monitoring of programs and media content, the commission touched on a problem related to the weak participation of women in talk shows and politics, which it considers as a way to understand women's exclusion, discrimination and violence on the one hand, and a way to find solutions on the other hand.

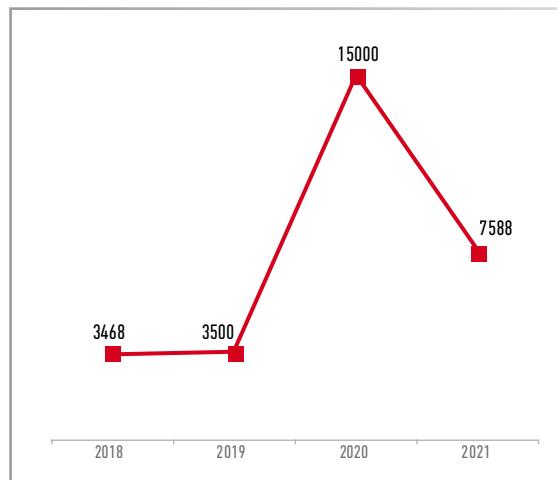
Faced with the violations observed during the year 2021, the Independent High Authority for Audio-Visual Communication HAICA took a number of measures and penalties against certain television and radio channels on the back of the implications related to violence against women: whether by gesture, deed or word. The penalties were: immediate suspension of programs, warning to withdraw content, financial fines, or drawing attention to a group of works that could harm or undermine the dignity of people.

It should be noted here the immediate response and coordination between the commission and the bodies of the Ministry of Family, Women, Childhood and The Elderly regarding media content that included violence and discrimination against women and the stereotyping of their image.

Statistical Data

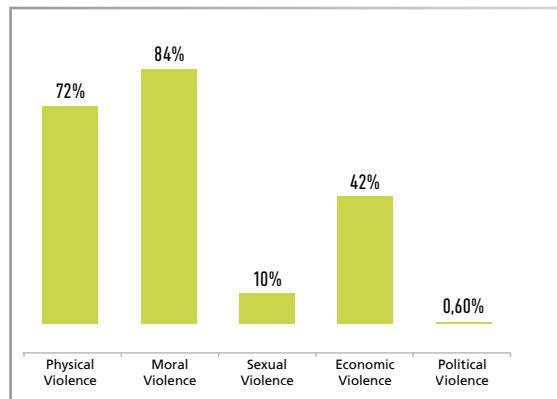
1. The Hotline 1899²⁶

In 2021, the number of calls received on the Hotline 1899 exceeded 7500 calls. 20% of which were notifications of violence against women, even though this number has decreased compared to 2020, the overall notices remain twice as high as in 2018 and 2019.



Graph n°1:
Evolution of the Number of Calls Received on the hotline 1899.

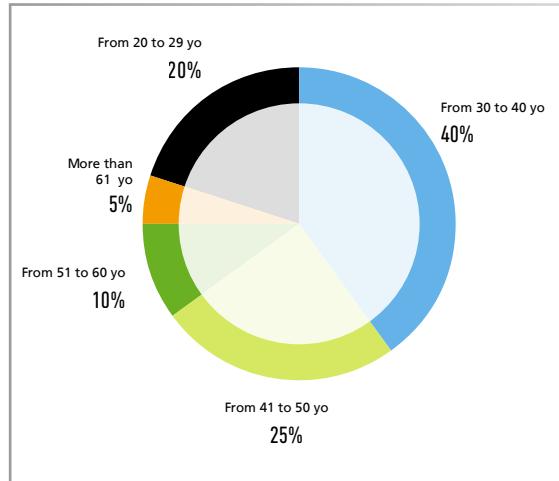
Concerning the different forms of violence against women, graph n°2 shows that Moral Violence is the most widespread with an estimated percentage of 84%, followed by Physical Violence with an estimated percentage of 72%, and Economic Violence comes third with 42% of the notifications received.



Graph n°2:
Notifications of Violence against Women as Received on the Hotline 1899 by Forms of Violence of the Year 2021.

²⁶ Source : Hotline 1899 Report of the year 2021.

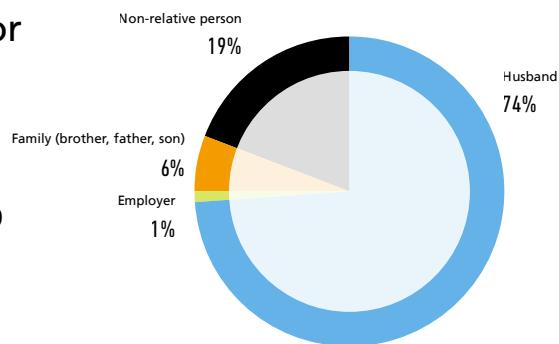
A closer analysis of the variants related to notifications of violence against women received on the hotline 1899 proves that women between the ages of 30 and 40 are most vulnerable to violence and are the ones who call most with a percentage of 40%. Women aging between 41 and 50 come next with a percentage of 25%. These two categories can be considered as «age under pressure».



Graph n°3:
Relative Classification of Women Vulnerable to Violence by Age Categories and Contact with the Hotline 1899 in 2021.

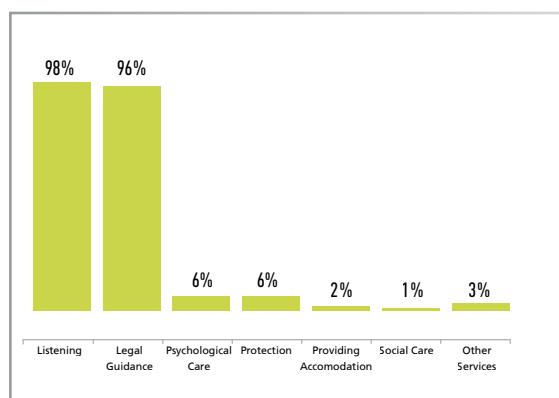
**The Husband is the perpetrator of violence in
74%**

of the cases received on the hotline 1899



Graph n°4 :
The Perpetrator -Victim Relationship in 2021 hotline 1899.

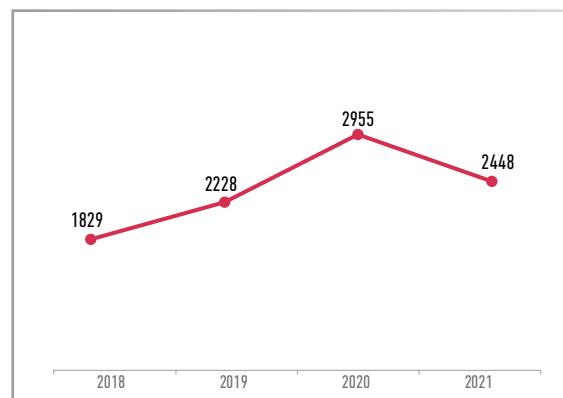
Graph n°5 shows that demands on Legal Guidance is most requested by callers of the Hotline. This proves how little these women are acquainted with legal rights and litigation procedures that victims can have to protect themselves and track perpetrators. Compared to 2020, demands on Legal Guidance have increased from 87.5% in 2020 to 96% in 2021.



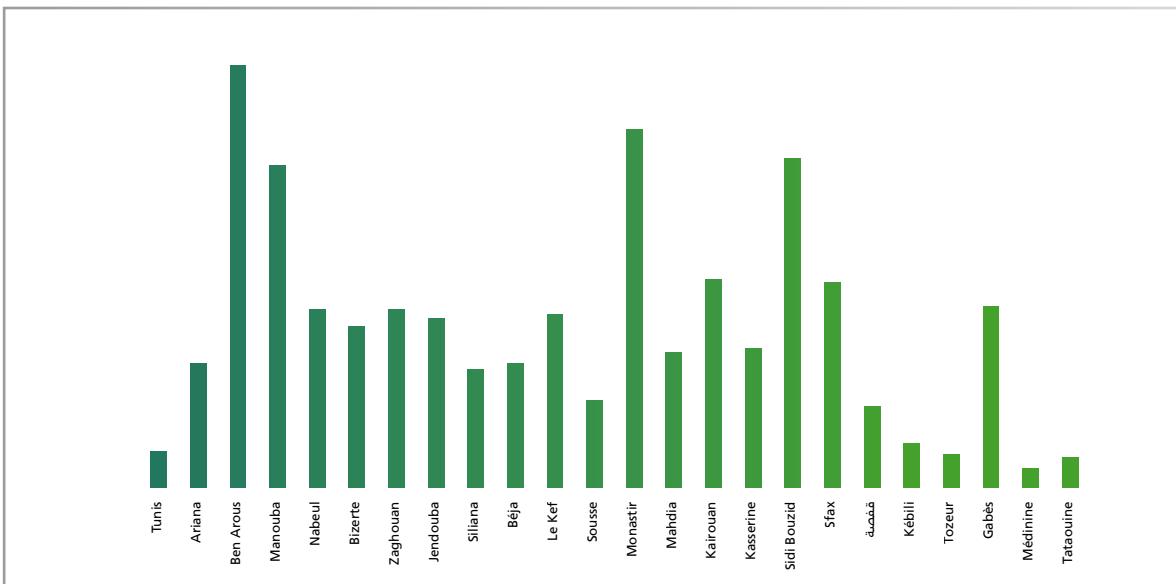
Graph n°5:
Hotline 1899 Services Offered for Women Vulnerable to Violence.

2. Regional Delegations for Women's and Family Affairs

As part of the additional implementation of the requirements of the Organic Law n°58 of the year 2017 dated on 11 August 2017 relevant to eliminating violence against women, including article 12, regional commissions were able to provide support to 2448 cases of women victims of violence in 2021. Notifications received on Regional Women's and Family Interests witnessed a slight increase between 2018 and 2019. This is due to implementing the Organic Law n°58 of the year 2017 relevant to putting an end to violence against women coming into force since February 2018. A remarkable increase continues in 2020 due to the repercussions of Covid-19 pandemic, during which Tunisia witnessed, like the rest of the world, an increase in violence against women, bringing the rates of notifications of violence against women back to the same pattern compared to the years 2018 and 2019.



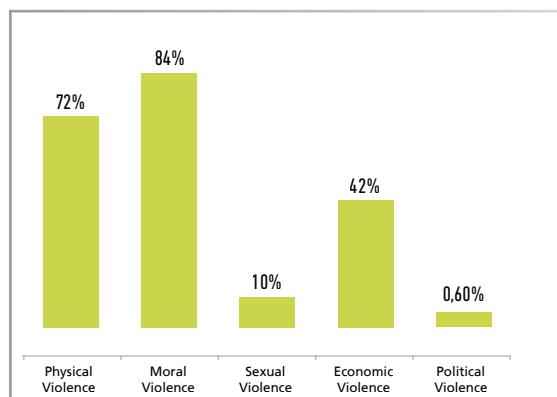
Graph n°6:
Evolution of the Number of Notifications Received on the Regional Commissions of Women's and Family Affairs.



Graph n°7:
Distribution of the Number of Women victims of violence Supported by the Regional Commissions.

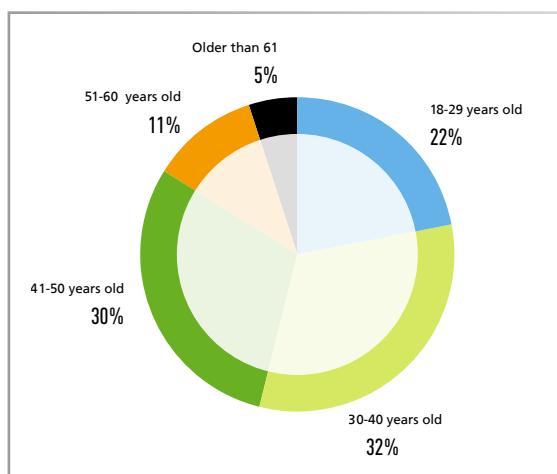
The above graph shows the distribution of women victims of violence supported by regions. A significant increase is seen in Tunis: Ben Arous and Manouba as well as Sidi Bouzid particularly in the Central East. The rest of the governorates are close in the number of victims under care.

Graph n°8 shows that the most frequent form of violence against women is physical violence with an estimated percentage of 79% of the received cases followed by moral violence with 77%. These percentages correspond to the percentages received on the Hotline 1899 with an estimated rate of 72% of physical violence and 84% of moral violence. Economic violence remains one of the most significant forms of violence against women by ranking third with an estimated percentage of 30% in the regions and 42% for the cases received on the hotline.



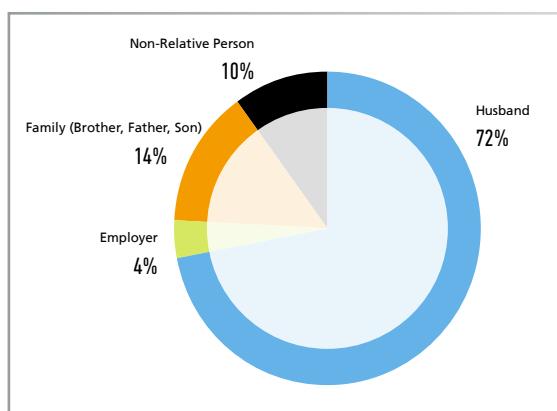
Graph n°8:
Distribution of Notifications of Violence against Women Received on Regional Commissions of Women's and Family Affairs by Forms of Violence of the Year 2021.

It is noteworthy that women who are most vulnerable to violence and who have contacted the Ministry's regional bodies are both women aging between 30 and 40 with 32% and women from 41 to 50 with an estimated percentage of 30% which can be considered as one of the most vulnerable to violence and characterized as the age group under pressure.



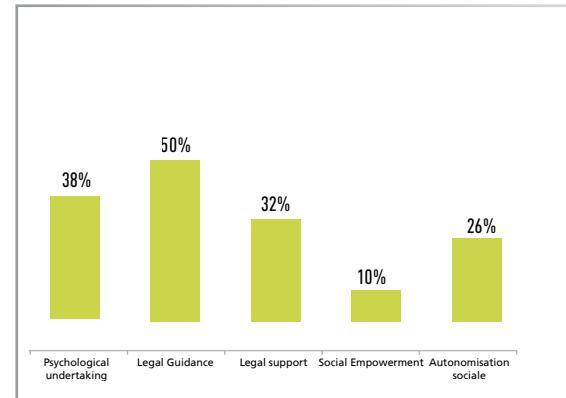
Graph n°9:
Relative Distribution of Women victims of violence by Age Category and Contacts with Regional Commissions for Women's and Family Affairs of the year 2021.

The following graph indicates that the lack of legal knowledge is one of the concerns that women most seek to obtain through searching legal advice capable of helping women victims of violence to recognize their rights and clarify the choices available to them so as to make the right decisions matching their social and economic situations etc. As for the psychological support services, this comes second, given that the stage that precedes the decision to notify about violence is fraught with psychological issues and disorders that require providing special psychological briefing and care services in line with the needs of the victims, so that the victim can recover self-confidence and get back to social life after she has acquired cognitive and interactive skills that enable her to protect herself.

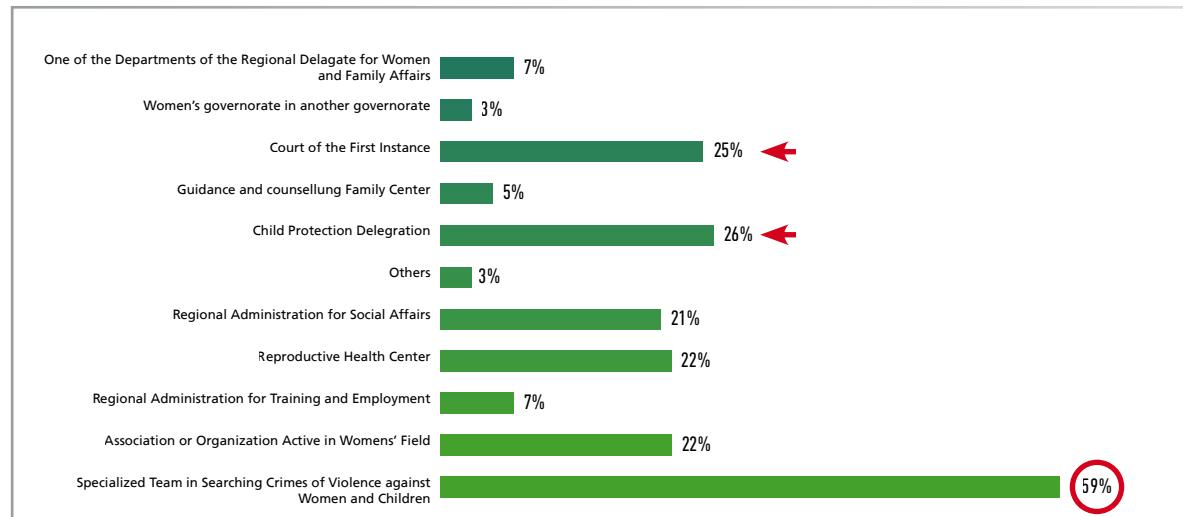


Graph 10:
The Perpetrator-Victim Relationship in 2021 among the Regional Commissions for Women and Family Affairs.

The graph below shows that the lack of legal knowledge is one of the most pressing concerns among women in the context of seeking legal advice that can help women victims of violence to recognize the different rights and clarify the options available to them to help them make the necessary decisions that are in line with their social situations, economic and other. As for psychological care, it occupies the second place, since the stage preceding the decision to report violence has psychological effects and disorders that require special psychological assistance according to the needs of the victims, so that the victim can rebuild, regain confidence and regain social life, that is, she acquires cognitive and interactive skills that allow her to protect herself.



Graph 11:
Percentage of Breakdown Services Provided for the Benefit of Women Victims of Violence in 2021 in Regional Commissions.



Graph 12:
Distribution of Commitments by Procedures Undertaken at the Level of Regional Commissions.

In view of the demands and needs of women who are victims of the Ministry's regional bodies, we note that victims are directed to the officers of the Justice Department, both at the units specializing in crimes of

violence against women and children, at 59% or at the Children's Protection Delegations at 26%, as well as at the judiciary, so that the victim can take the necessary measures to track the perpetrator of violence.

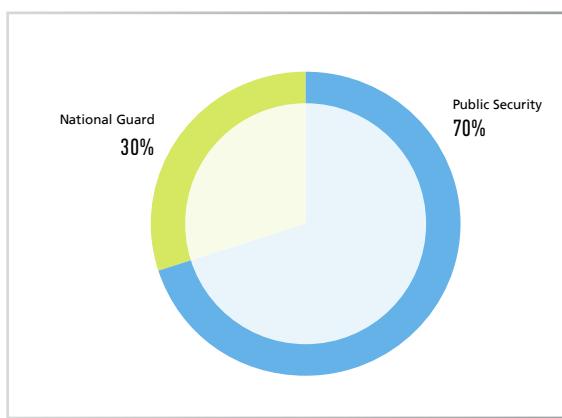
3. Children under Threat

Notices received on the Child Protection Officers' Corps²⁷ reached in 2021 about 17096 notifications spread between 47% for girls and 53% for boys. What should be pointed out to is that children between the ages 5 and 12 with an estimated percentage of

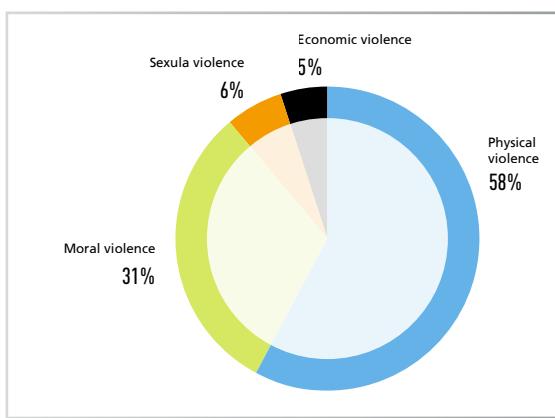
44%, followed by children between 13 and 15 with an estimated percentage of 22% then children between 0 to 4 with an estimated percentage of 18% and children between 16 to 17 rank last with an estimated percentage of 15%.

4. Ministry of Interior

Units specializing in crimes of violence against women and children, both public security and the National Guard, have filed some 69 777 thousand complaints.



Graph 13:
Breakdown of claims made to units specialized in crimes of violence according to cycle.



Graph 14:
Breakdown of claims made to special units according to type of violence against women and children.

We note that physical violence is one of the most prominent forms of reported violence, due to the fact that it can be easily proved. Despite the difficulty of proving moral violence, it ranks second, which indicates the high degree of awareness among

victims of the rejection of all forms of violence and the transition from the silenced to the rejected. This is followed by issues of sexual violence and then economic violence.

The Victim's Educational Level	Percentage
Middle School	35.89%
High School	38.89%
College	14.33%

Table 1 :
Breakdown of women who are victims of who are victims of violence according to educational level in 2021.

The table indicates that all women are subject to violence despite their educational level. However, a noticeable gap between groups of middle school and high school and those of college is observed where education is considered to be one of the reasons that can protect the victim from violence. This is confirmed by data of women's economic activity proving that unemployed women are more vulnerable to violence than others.

²⁷ National report on the situation of childhood in Tunisia for the years 2020-2021 The effects of the Covid pandemic on children.

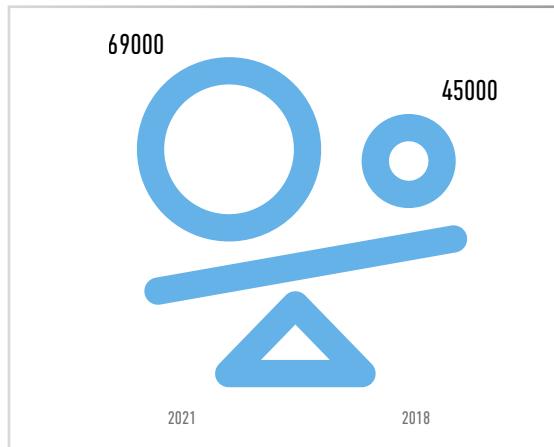
Perpetrator-Victim Relationship	Percentage
Spouse	48.46%
Divorced	9.38%
Ascendants and Descendants	12.09%
People not related to the victim (neighbors, friends, strangers, unknown)	22.26%

Table 2 :
Perpetrator-Victim Relationship.

We note that the spouse is the perpetrator in about half of the reports registered with the relevant groups, which corresponds to the notifications received whether on the regional bodies of family, Women, children, and the elderly, or those received

on the Hotline 1899 which proved that the husband is the perpetrator in more than 70% of the cases.

The percentage of cases committed in family is about 72.51% from the overall cases of violence against women.



Graph 15:
Rise of number of claims made for violence against women and children and filed to units specialized in crimes of violence against women.

Concerning the measures taken, the specialized units have taken over to, in coordination with the Public Prosecutor's Office, apply article 26 of the Organic Law n°58/2017 relevant to keep away the perpetrator. These groups managed to exclude 501 suspects from their homes or prevent them from approaching the victim's homes. In addition, in coordination with the different stakeholders they managed to, provide

accommodations for 13 female victims in hospitals, and hand over 493 children victims of violence to parents, enforce 1393 judicial decisions issued by family judges for women who are victims of violence, and direct 153 social correspondences to the relevant institutions for the benefit of children who are victims of violence.

5. Ministry of Social Affairs

Social Development Bodies of the Ministry of Social Affairs undertakes to provide support to for women and children who are victims of violence by coordinating with different Regional Governmental Bodies responsible for women victims of violence and children accompanying them with the help of the components of civil society. The Ministry was in charge of 2633 victims of violence, including 1758 females and 875 males. The number of victims being supported breaks down according to the form of violence they were exposed to, the educational level, and age categories.

Physical violence represents the form of violence most prominent, to which females are more vulnerable more than males. It is followed by moral violence then sexual violence then economic violence. The supported groups that are most vulnerable to violence belong to Elementary and Middle Schools with 76.1%. It should be noted that children under 15 years old represent the category most vulnerable to different forms of violence with 43.8% of the overall

cases under care especially those belonging to the Elementary and Middle School with 38.7%. Moreover, perpetrators of violence against children belong to the familial environment and we note that 686 children were inflicted to violence from one of the parents or one of the relatives. This necessitates intensifying preventive and sensitizing work in an attempt to resist making violence worse for this category.

As for the measures taken, we see that psychological commitment services occupy the provided services. These are followed by directing and guidance services. School integration, behavioral regulations, and skill acquisition remain among the services the least provided. Services provided for female victims and children go to 1523 psychological commitments and 743 family integration, 69 school integration, 1443 directing and guidance services, 167 professional integration, 84 behavioral regulations and skill acquisition, 116 accommodations as well as providing 64 free treatment card, 59 low tariff treatment card, 50 fixed grants, and 175 circumstantial assistances.

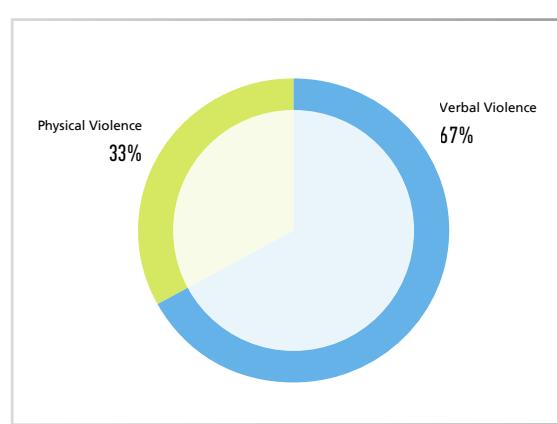
6. Ministry of Health

In the field of statistics and research on violence against women, achievements remain far from expectations due to the lack of mechanisms and tools for collecting information. The Razi, Teaching Hospital, managed to receive 19 women victims of violence. Some are spousal violence and violence in the general environment for psychological care. 20% of women are directly examined in the outpatient

department, therefore, the reason of examination is not included in the context of violence against women. The Razi Hospital has received 40 children for psychological care in the context of violence with the lack of classification by sex and the form of violence inflicted. Statistics related to the rest of abuses and medical certificates handed over to women vulnerable to spousal violence remain absent.

7. Ministry of Education

The National Observatory for Education was able to monitor 2,928 cases of violence at the school environment during the academic year 2020-2021. It includes both girls and boys and varies between 3% at the Elementary School, 97% at both Middle School and High School, and 86 cases of violence against female pupils at the Elementary School and 2842 cases of violence including girls and boys.



Graph 16 :
Forms of Violence at the School Environment.

8. National Youth Observatory

The analytical study of violence in youth environments results in, which was displayed in 2021, proving that the percentage of violence in youth environments reached 94.1%, which confirms how serious exacerbating this phenomenon can be that reaches its highest levels especially in the Grand Tunis. The reasons behind the spread of violence in youth environments basically go back to, according to reports, the deep economic exclusion and social deprivation which create a sense of injustice and oppression for most of them.

According to that report, media charged with rhetoric of intolerance, fueling conflict and incitement to violence, contribute significantly to the growing prevalence of violence among youth groups, as well as the massive penetration of virtual space and modern media by terrorist organizations, as well as violence in stadiums and sports spaces, weak State institutions and the absence of law enforcement, which has increased the level of violence within society in general.

This study concludes that despite all this, values of dialogue, tolerance, and respect remain at the forefront of favorite values for young people with 44.3%. 78% of them consider that holding up to

democracy and seeking to boost the values of dialogue and citizenship represent a possible solution to build a better future which necessitates taking advantage of this opportunity and the significant demographic power and the good investment in it²⁸.

Apart from this, the study has devoted a chapter about young people and the values of dialogue and rejecting violence, proving that:

- 94.1% of young people confirm violence among youth environments.
- 98% of young people reject physical violence and 97.8% reject verbal violence.
- 69.4% of them propose reducing unemployment and poverty as a solution combating violent extremism and terrorism.
- 57.5% of them think that fighting corruption is among the solutions to resist extremism and terrorism.
- 41.6% aim to get employed.

²⁸ Study on «Violence in Youth Circles, National Youth Observatory, 2021.

Civil Society and the Enforcement of Law n°58 of the Year 2017 Relevant to Putting an End to Violence against Women

Considering the effective role of components of the civil society in the path to resist violence against women, 1995 represented a pivotal year in this regard through the proceedings of the Fourth World Conference on Women, which was ideal for the consensus of Governmental Bodies, experts, and the components of Civil Society. It also led to the adoption of the Beijing Declaration and the methodology of work, which enacted how the global community would reach equality between the two sexes and provide better opportunities for women and girls at many levels: civil, political, social, economic, and cultural.

Accordingly, women's associations undertook to support the rights and assets of women's rights from different forms of segregation and violence. The various components worked to mobilize advocacy and unveil an issue that was considered as a taboo. Over the decades, the components of civil society have supported the state's efforts to protect women who are victims of violence, and played an important role in many national phases, in drawing the image

of Tunisia today, and in developing and activating development and awareness strategies, allowing women to be involved in various fields and considering them as an active partner in building the foundations of community peace and security.

With the promulgation of the Organic Law n°58 of the year 2017, the associations continued their struggle through working on advocacy in order to apply its requirements and activate its various doors from prevention to commitment and tracking. The associative structure worked on ensuring neighborhood services to support women victims of violence from receiving and directing and psychological and social care and legal commitment in coordination with relevant Governmental Bodies. On the other hand, all components worked on activating the protective role through raising awareness and sensitization campaigns in different regions along with training and skill acquisition to provide services in line with victims' needs.

9. Tunisian Association of Democratic Women

The association works on monitoring the implementation of the requirements of the Organic Law n°58/2017, and it contributes to improving acquaintances and social awareness through many initiatives with preventive dimensions in addition to the services characterizing the association especially that it is the first Tunisian Association devoting an environment to receive women vulnerable to violence and providing help to them. In this light, the Association was able to develop the knowledge side in 2021 through a study about «Access to Justice for Women Vulnerable to Violence: Difficulties and Challenges»²⁹. This study was concerned with searching on the path taken by women victim of violence to have access to Justice and prove their right and exercise it under a just hearing and applying laws and procedures by the judiciary.

This study aims to contribute to sensitizing all concerned parties especially the judiciary to the overall difficulties that women victim of violence face when resorting to judiciary asking for their rights, which has a direct effect on developing the procedures and the opportunities to have access to Justice and improving it.



In addition to the scientific contributions that the Association produces, in relation to fighting violence against women, and considering what segregation in 2021 effecting women's sanctity and dignity, the Association has worked on issuing data denouncing all practices effecting women's dignity and the loss of victims' lives, in confirmation of their rejection of different practices that can affect women's struggle and in devotion to preserve individual freedoms.

As for the services, the Association is considered to be 4 Listening Centers in Tunis, Sfax, Sousse, and Kairouan. All work according to the principle of confidentiality and respect the personal decisions of

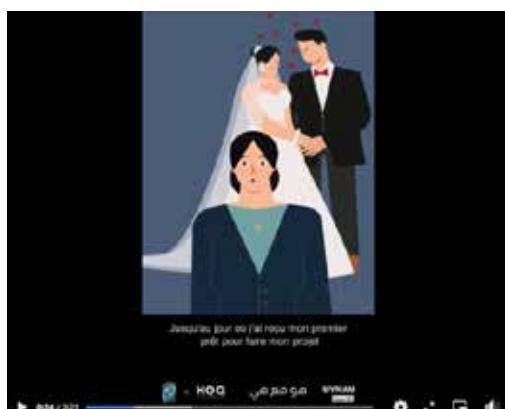
women victim of violence. Psychological care, legal directing and social guidance, accompaniment, raising awareness, and training women victim of all forms of violence are provided.

In this light, the Association was able, through its centers, to offer support to 912 women victims of violence until October 2021, where spousal violence represented the form of violence most prominent with 65%, and family violence with 9%. Concerning forms of violence, cases vary between economic violence with 6%, sexual violence 5%, political violence 1%, rape 4% and other forms with 10%.

10. Beity Association

Since creation, the Association works on supporting the struggle against violence against women through raising awareness and advocacy campaigns under a feminist approach aiming to guarantee human rights in general and protect women's rights in particular. 2021 has been marked by launching many initiatives with protective and service dimensions, notably the digital campaign launched in May called «Prison is no solution», through which the Association aims to make people aware of women's pain who are vulnerable to

violence who end up in jail for defending themselves against abuses they face. In this light, the Association created a number of digital supports that have been shared on social media. The Association continues its outreach work through a 16-day campaign of fight against violence against women by launching a number of cartoon awareness flashes testimonies of victims of violence in an attempt to familiarize victims' tragedies and pain they face while trying to have their rights.



Concerning the research side characterizing the Association³⁰, the president, during a forum dedicated to this purpose, presented the results of the social and anthropological study on the accommodation conditions and women living in fragile economic and social conditions in Grand Tunis.

This study seeks to decipher the mutual relationships between gender, instability, the living conditions through an excessive analysis of women most vulnerable to living in fragile conditions.



³⁰ Sponsored by Lawyers without frontiers.

The Association has organized an interview³¹ on the exploratory study about women's right who are victims of violence in a multi-sectoral pledge, including the right for accommodations and the priority to social accommodation. This was derived from the findings of the study as a basis for advocacy in support of the multisectoral support for women who are victims of violence, ensure the «priority» right to social and health services for their benefit.

As for the service aspect, in addition to Sidi Ali Azzouz Center that provides lodging services for women who are victims of violence, «Bahja» space was open in 2021 in March. It is a space of welfare and of creating

descent job opportunities for women vulnerable to fragile conditions. This Space has been created with the support of the Spanish Embassy and the Spanish Cooperation Agency. It aims to provide opportunities of social and professional integration for women. The Association has also been able to provide certificates of training³² for women who have been trained in «Bahja» Space in 2021.

The Association has been present in various women's activist stations that condemn the various attacks on women, especially the murder of Refka CHERNI, victim of spousal violence. The Association produced many data denouncing these abuses.

11. Médecins de Monde (MDM)

It is launched in 2021 by entering into a partnership agreement between the organization and the Ministry of Family, Women, Children, and Elderly. The agreement aims to, in relation to fighting violence against women, set mobile clinics «Médibus», which mainly depends on organizing many sensitizing campaigns in Grand Tunis to raise awareness on the dangers of sexually transmitted diseases, contraceptives, and preventing breast cancer for the benefit of about 450 women.



On the other hand, the organization has worked on evaluating the quality of the undertaking service for women victims of violence and the extent to which women can enjoy it. This happened in Sidi Bouzid, three years after law n° 58/2017 was passed. Results confirmed the need for a multi-sectoral approach related to the undertaking from one hand, and the crucial need for violence-prevention programs against women on the other hand, in addition to the need for economic empowerment for female victims by considering it a mechanism helping women get out of the fragile economic condition which makes them hostages to violence.

In this same light, the Association has contributed to advocacy campaigns to fight violence against women in health sector, where it was able to produce a political

paper entitled «Gender-Based Violence and Human Rights Abuses is a Public Health Problem» with regard to its effects, including physical, psychological, sexual, and reproductive effects. The Association also considers that the multi-sectoral pledge of female victims is not exceeded by those involved in the health sector, especially because health services is among the very first urgent services that provide services for victims.

Survivors did not miss the organization's work. Some of the testimonies have been documented within **«Paroles des femmes»** (voices of women) aiming to document various services related to undertaking women victims of violence in Sidi Bouzid and in order facilitate directing the victims to relevant areas where women can meet their needs.

³¹ As part of the framework of the partnership program with the United Nations Population Fund.
³² In partnership with the organization of DROSOS.



On the other hand, the organization has contributed to set up the "Najia/survivor" advocacy coalition composed of 13 organizations active in human rights and fight violence against women. This coalition works on undertaking women victims of violence and supplying them especially with medical services, free preliminary medical certificate and supplementary examinations, in addition to having consultations protecting the victim's privacy. The alliance in support of "Nejia" has provided support to the Regional Coordinating Body for combating violence against women in Sidi Bouzid through setting up two committees:

- Committee 58 : includes a few activists in the Civil Society in Sidi Bouzid and supports the «survivor» coalition work to fight violence against women.
- Committee «Refka Teiish»: includes a few professionals affiliated to the National Bureau for Family and Human Urbanization in Northwestern governorates: Kef, Jandouba, Beja, Seliana. This committee has been created after the murder of Refka CHERNI, victim of spousal violence.

12. Networks of Centers for Undertaking Women victims of violence

Since its foundation, the network has been working on supporting the organizations that run centers undertaking the responsibility to care for women victims of violence in various governorates. The network aims to standardize approaches for work in order to provide services for victims on the one hand and to make professional relationships networked and developed and exchanges between associations undertaking victims of violence including women and accompanying children.

In this concern/and in carrying on coordinating activities, the network worked on organizing awareness-raising

sessions for social specialists and employees in local units for social development in Ariana, in an attempt to make them more involved in the journey of undertaking women who are victims of violence.

The network has contributed to supporting the works of the National Observatory to fight violence against women particularly in aspects related to standardizing the approaches of collecting the statistical data, complementing thus the associative path provided by both Beity Association and Women and Citizenship Association in Kef.

13. Volunteers Association in Bouarada

The Association works on helping the State's endeavors and the Civil Society Organizations to fight all forms of segregation based on gender by contributing to apply the requirements of the Organic Law 58/2017 through interventions at the protective and service levels. In this light, and in cooperation with Governmental Local Bodies and National Organizations and World

Organizations expert in this field, the Association was able to organize many training sessions about applied problematic of law n°58 of the year 2017, including the difficulty that female victims face to have access to Justice.

In addition to the abovementioned, the Association contributes to furnishing the annual world campaign for 16 days of activism to fight violence against women. The Association managed, in 2021, to provide a local activity with various rubrics including cultural street activism and organizing a drawing workshop for members of writing and chess workshop and a number of children with the purpose of fighting violence against women and children in conjunction with the regional bus to fight violence against women which was also ideal to distribute brochures about the legal clinic in an attempt to familiarize this service for female victims and raising citizens' awareness on the need to reject violence and notifying it.



The Association participates in various activities organized by partners at the regional and national level, contributing thus to exchanging good experiences and practices between different adherents in this field.

On the other hand, the Association was able to, in cooperation with Euro-Mediterranean Network for defending human rights, set up a Legal Clinic on 24 December 2020, in an attempt to freely help male and female citizens who have a hard access to Justice, especially women and children victims of violence as well as those who have lost the bond.

Under the slogan «I want to know my right», the Legal Clinic provides women and children victims of violence as well as those who have lost the bond many services respecting personal data for those seeking legal guidance and dealing with all folders received on the Clinic with total confidentiality and seriousness. The Clinic group undertakes the responsibility of providing a good reception and interactive listening to those seeking legal guidance.

In this light, the Association works on familiarizing the Legal Clinic's activities through holding a series of regional gatherings and meetings with the participation of regional authorities representing the first class in order to intervene in the field of protecting women who are victims of violence. This was appropriate to provide



the areas of operations and its various activities especially the Legal Clinic project with emphasis on the need for cooperation and coordination between all members by contributing to directing women and children as well as those who have lost legal support so that they may acquire the appropriate legal solution and gain access to Justice with a view to restituting their rights.

The Association managed to provide Legal Clinic services since February 1, 2021. The Association has received demands in legal counselling and guidance basically related to women and children who are victims of violence, taking into account the socio-economic conditions of some vulnerable groups. The Clinic considers providing its services for their benefits to guarantee equal rights in litigations and facilitate their access to Justice in order to have their rights back.

Since its foundation, the Legal Clinic has been able to provide legal care for 08 women victims of violence from 18 to 35 years of age and to coordinate with local authorities to ensure the victim's protection. Cases received at the Clinic vary between 62% spousal violence, 12% domestic violence, 13% digital violence and 13% outer space violence.



14. Association of Sustainable Development and International Cooperation

Since its foundation in 2002, the Association has been working on contributing to developing technical studies, feasibility studies for projects and development programs, and social integration for dwellers especially the needy groups in general and women and young people in particular through granting them microloans.

Since 2017, the Association has taken the journey of fighting violence against women. Given that economic fragility is likely to increase women's vulnerability to violence, the Association has worked on supporting the protective and the service aspect.

In the protective aspect, given that awareness raising and sensitization are an integral part of the journey of undertaking women victims of violence or women in fragile conditions, the Association sought to, in 2021, familiarize various services directed to women victims of violence including especially services on the Green Line 1899, and the Organic Law n°58/2017, in addition to a number of cultural activities on the reproductive health and sexually transmitted diseases and early examination of female cancers and the structures for undertaking women victims of violence in Mednine for the benefit of women coming to the association including Tunisians and foreigners. Children took a part in the awareness-raising aspect especially through organizing a sensitizing day and drawing workshops, allowing creativity and art to begin.



In the light of partnership with the Civil Society components and international organizations working in this field, the Association provided many awareness sessions in the legal field and in the approaches that generate financial profits for women coming to the Association, in addition to the training sessions for the comers to the center in an attempt to make them economically empowered.

The training aspect takes part in the Association's activity. Training sessions are provided for peer intellectuals on "Caring and Directing Women and Girls Victims of Violence according to law n°58/2017", and others for agents and members of Local Units for Social Development on the mechanisms of undertaking, caring, and directing women and children survivors and the role of the socially involved person and the difficulties faced while applying law n°58 of the year 2017 that fights against violence against women and children as well as members and agents of the health sector from the National Bureau for Family and human reconstruction.

As for the service sector, the association managed to set up TIDAR Space for women who are victims of violence. It is a multi-disciplinary Space to support women. This

Space aims to resist various forms of violence against women through supporting caring mechanisms and undertaking women victims of violence and/or women in fragile conditions by providing them with security and health resistors and supporting their financial and social independence.

The group working in this Space provides advisory and guidance services to various specialized structures in a safe space for women coming to the listening cell. The group provides reception services, listening, psychological care, social and legal guidance, personal development, cultural exchange, economic empowerment, and the encouragement to create projects, financial education and, handicraft activities in an attempt to develop social solidarity economy. This Space helps women create projects through granting microloans for them. It also provides company beginning from the idea to setting the project up, and following it up.

In the light of regionally and internationally supporting the networking work in the field of social and humanitarian work, the Association of Sustainable Development and International Cooperation in

Zarzis followed the policy of opening up to local and international organizations active in Mednine and seeking to strengthen the relationship with State bodies such as the Regional Delegation for Women's and Family Affairs in the governorates of Medenine and Tataouine, the Regional Commissions for Social Affairs, the Danish Council for Refugee Support, Doctors of the World in Cities and Lawyers without Borders. In 2021, the Association opened up to the governorate of Tataouine by concluding a partnership agreement with the Regional Commissions for Women's and Family Affairs to ensure the services of the listening cell for women victims of violence in the state of Tataouine.

Given the services provided for women victims of violence in TIDAR, the Association was able to provide support 294 women victims of violence with

children accompanying them, including Tunisians and foreigners. 18 among them had individual psychological sessions and 20 had joint dialogue sessions.

39% of them had interactive listening services, 22% had social guidance, 23% had legal direction, 10% benefited from economic training and empowerment, 13% had legal aid. The number of protection decisions issued for their benefits reached 12.

What we note in the repartition of forms of violence against women coming to the center is that the highest rate is economical violence with an estimated percentage of 30%, followed by moral violence with 20%, then physical violence with 12%. Sexual violence remains the less prominent with 8%.

15. Women's Voice Association in Mahdia

In 2021, the Association worked on securing the protective and the service aspects in the field of fighting violence against women. The Association was able to organize many awareness-raising manifestations throughout the year. It aims to familiarize the Organic Law n°58/2017 for the regional partners, and to detect breast cancer for residents of the accommodation center, in addition to securing awareness-raising activities during the 16-day campaign of activism to fight violence against women in partnership with the Regional Commissions for Women and Family in Mahdia.

2021 was also characterized by institutional partnership for the Association as it entered into two partnership agreements with Governmental Structures namely the Ministry of Family, Women, Childhood and The Elderly in an attempt to support the level of combating violence against women and to secure support services to women victims of violence through running «Amen» Center for lodging women victims of violence in the area. 2021 was also characterized by partnership with the French Institute in Tunisia to implement a project to curb early

school dropouts for girls in rural areas and urge for a positive parental education and gender equality.

Concerning the service aspect, the Association has opened a craft training center for making sweets to integrate women victims of violence both economically and socially in partnership with Kawther Center and the Ministry of Family, Women, Children, and The Elderly.

The accommodation center has provided its services to 44 women victims of violence and 17 accompanying children. 45% are among married women. 31% of these women were vulnerable to physical violence, and 60% were vulnerable to moral violence and victims of sexual violence. Economic vulnerability is what most characterizes victims given that 77% of them are unemployed.

The Listening Cell has provided its services to 61 women who are victims of violence. 60% are married. 70% of them were vulnerable to moral violence. 52% of them were vulnerable to physical violence, and 29% of them were vulnerable to economic violence.

16. The Association for Southern-Gafsa Development- «Horra w faaila» (free and active) Center to Accommodate Women victims of violence

In 2017, the Association has begun to provide services to women who are victims of violence. This was its first experience in this field. Its main activity is to provide microloans for women and contribute to regional development. The Association aims to, through Free and Active Centre, provide the undertaking services, boost regimes protecting women victims of violence or in vulnerable conditions from all forms of violence

to guarantee their safety, health, and their access to Justice and prosperity.

The Development Association in Southern Gafsa provides particular services undertaking the responsibility of women victims of violence and/or in vulnerable conditions in Gafsa and the surroundings by the available possibilities, including reception services,

listening, caring, company, guidance, undertaking women, legal guidance, undertaking women, social guidance, psychological undertaking, medical undertaking, accommodation, pursuance, post-accommodation guidance, guaranteeing financial and social independence, and participating in workshops and training sessions.

In 2021, the Association was able to provide support to 174 women who are victims of violence. 96% of whom

had listening services either directly or by phone. 76% of them received legal support 77% of them benefitted from social support. 25% of obtained health care, and 9% were offered accommodation services.

Given the developmental aspect that characterizes the Association's activity, 43% of women had capability-building activities, training sessions, and the inclusion of 13 women in the economic and social empowerment program.

17. Nebras Institute for Training Torture Survivors

In the light of the Institute's work, 15 women who are victims of sexual violence have been received in order to psychologically and socially undertake the responsibility of these women. Sexually abused women are being supported through guidance from Institutions related to Family, Women, Childhood, and Elderly or by guidance from Associations working in this field.

Working with victims depends on the methods of psychological therapy and «Eye Movement

Desensitization Reprocessing» (EMDR). EMDR is a method that has proved its efficiency since 30 years. Concerning the training aspect, the Institute has worked on organizing two training sessions. The first was about Psychotraumatology for employees in the health sector. The second was concerned with the first level of Narrative Exposure Therapy (NET) benefiting torture survivors as a result of sexual abuses and comers to the Institute.

18. Eve's Voice (Voix d'Eve) Association in Sidi Bouzid- «markaz honna» reception center for women victims of violence

In execution of Law n°58 of the year 2017, and in partnership between the Association and the Regional Commissions of Women and Family in Sidi Bouzid, the Association was able to create a listening-and-guiding-abused-women center, called "Women's Center." It is a Space receiving women and girls victims of all forms of violence by relying on a multi-disciplinary group ensuring listening, company, guidance, and pursuance. The Center works on fighting against all forms of violence against women through sensitization, raising awareness, training, and producing annual studies about women's reality.

The Center provides support services for women victims of violence as well as cultural and health services that mainly includes fields of listening, directing, awareness-raising, special psychological care, legal guidance for women, girls and children who witnessed violence in their families, tracing their cases, and sending them to particular institutions. The Center also contributes to activities with protective features by sensitization campaigns and raising awareness on the need to reduce violence against women in the light of a cooperating work with legal organizations in order to protect victims, and which helps with the spread and consolidation of human rights.

With the pursuit of awareness-raising and training activities implemented by the Association in various regions of the state since 2019, the Association worked on executing a number of training activities in 2021 through organizing a training session on «ways to deal with women who are victims of violence». A few security members working the region benefitted from this training session. Victims' safety is one of the most important steps in the journey of undertaking the responsibility of victims as evaluating the risks contributes to reduce the percentage of threats that the victim could be vulnerable to on the one hand, and to implement protective measures. The Association has supported the activity of the Regional Cooperating Body to resist violence against women in Sidi Bouzid which allows supporting the cooperated work, strengthening their relationships, developing ways of communication and dealing with them.

In this light, the Association has made a "Covid-19" safe campaign, which has mainly targeted women working in the agricultural sector in order to make them aware of the issues related to work accidents, the difficulty of mobility, low wages, working without contracts, and the danger of using chemicals without protection.



This campaign is considered to be an advocacy to defend the rights of women working in the agricultural field in safe working conditions and to make them aware of the danger and symptoms of Corona Virus and the ways to prevent it. This advocacy was an occasion to give facial masks to all working women, inviting media to shed light on this vulnerable category, inviting the civil society to join this campaign in order to create pressure to put an end to violating women's rights



given that the vulnerable condition of agriculture is one form of violence against women.

The campaign has also made room for familiarizing the Organic Law n°58 of the year 2017 that is concerned with putting an end to violence against women and about forms of violence, how to prevent it, how to defend themselves, asking for their rights, and providing services offered in «Women's Center» as it is considered as a resort for women in case of violence.



2021 was marked by the initiative of the female citizenship Café based in Touiza. This Café was a space for weekly meetings aiming to make women aware of and familiarize them with the law that fights violence

against women, reproductive health, serious diseases, ways to prevent them, and treatment. This initiative also allowed showing films about violence against women.



The research activity of the association Voix d'Ève³³ was also present, a study on «the phenomenon of violence against women in the region of Sidi Bouzid» was carried out as part of a survey to determine the rate of use of women in the governorate to the listening

and orientation center of the association of Voix d'Ève in Sidi Bouzid, and the extent to which they are aware of the laws aimed at their protection, in particular the Organic Law on the Elimination of Violence against Women.

³³ The study was conducted under the supervision of Ms. Sabrin Jelassi, specialist in sociology.

The study targeted 700 women in the region and concluded that socialization plays an important role in the reproduction of violence, especially in the family space. 8.5% of respondents reported having been a victim of violence within their family, 30.71% confirmed that they had been a victim of violence within the marital home and 13.4% within the perpetrator's household.

Violence against the women interviewed is between 44.14 per cent of psychological violence and 79.8 per cent. symbolic violence (neglect, emotional deprivation, etc.).

The field study showed that women at all levels are exposed to violence in various forms, in particular

symbolic violence, recognized by 79.8 per cent of them, 18.14 per cent of economic violence, 11.8 per cent of sexual violence and 44.14 per cent of physical violence. The place where violence takes place is the home with 30.71%, followed by the workplace 14.57%, the street 13%. Schools are also a space where violence occurs in 7.5% of cases.

With regard to the data on the activity of the «Markaz honna» listening center, the center's team provided services to 192 victims of violence, including 41% of physical violence, 26% of moral violence, 23% of economic violence and 8% of sexual violence, a victim of digital and political violence was also recorded.

19. Tunisian Judges Association

Faced with the attacks of which they have been victims, women, especially those who have been assaulted in the courts, the Association of Tunisian Judges has denounced its attacks damaging the reputation of the courts, the respect of judges, and against the logic of individual revenge, particularly in the face of the increase in violence against women, and despite the protections and mechanisms adopted in accordance with the provisions of Organic Law No. 58/2017, and

in the face of the precarious security situation, the significant lack of human resources in all the courts of the Republic, and the weakness of state-of-the-art electronic equipment.

She emphasized the need to adopt new methods and working mechanisms and to coordinate all efforts for the proper application of the law and the activation of its mechanisms.

20. Women's Voices

Since its creation in 2011, the Aswat Nissaa Association has been working to combat all forms of gender-based discrimination, promote a culture of equality and promote women's participation in political life by strengthening their skills and supporting their leadership position as well as advocating for the adoption of a gender-based approach in public policies. It is in this spirit that its programs and activities aim to highlight gaps, particularly in the various issues relating to the protection of human and individual rights.

With regard to the fight against violence against women, the association works to raise awareness, especially on issues of violence against women, inviting all activists and all those who defend women's causes to make Tunisia a safe country for women, guarantor of their rights and dignity, to enshrine in a concrete way the requirements of the Constitution, to continue the fight against murderous male culture and sexist stereotypes, and to combat regressive and violent discourse against women.

In the same vein, she condemned several attacks against Tunisian women, including sexual harassment against the member of parliament and the murder of Refka CHERNI, a victim of domestic violence.

The Association makes a contribution in the field of prevention by disseminating awareness-raising messages about the services it provides, and its contacts to benefit from information services, and psychological and legal support.

In the field of services, following the launch of the «Ena Zada» Movement against Harassment and Sexual Violence, the association continued to provide guidance and psychological support services to victims of violence through a listening cell, provided by a specialized team since 2020 that was able, until 2021, to provide services to 250 victims, divided between 67% in the private space and 30% in the digital space. In 45% of cases, the spouse is the aggressor, and in 22% of cases, the friend or partner is the perpetrator of the violence.

Issues and Recommendations

1. Issues

Legal issues

- The low level of knowledge of the requirements of Organic Law No. 58 of 2017 among stakeholders, whether government structures, components of society or victims.
- The inadequacy of certain legal provisions in many articles of the Constitution and the requirements of Organic Law No. 58 of 2017, which hampers efforts to combat violence against women, and which includes reviews and legislation for articles and provisions that discriminate against women.
- The fact that the family judge does not take decisions on protection in some cases hinders the effectiveness and usefulness of the process of caring for the victim,
- The length of the time limits for the processing of complaints filed by the family judge and the public prosecutor.
- The lack of free legal advice in the courts weighs on the victim, especially in the early stages of the trial.
- The absence of a temporary assistance fund, especially for cases in vulnerable situations that cannot meet the costs of litigation, transport, or the costs of sponsoring children.
- Recording of laxity and tolerance with perpetrators of violence.

Financial issues

- Insufficient financial resources allocated to the application of the various axes of Law No. 58 of 2017, to prevention, protection, updating and monitoring, at the level of the budgets of the various ministries concerned.
- The weakness of human and logistical resources in the various government sectors related to the fight against violence against women, which intervene at the strategic, executive and service levels and to ensure the implementation of programs and awareness campaigns throughout the year, to better inform about the law and its measures, for the benefit of women victims of violence in order to reduce this phenomenon.
- Limitations in financial and human capacities at the level of civil society components involved in this field at the national and regional levels.
- The lack of mechanisms to provide material, timely and real-time assistance to victims of violence, particularly in situations of loss of property or in emergency situations.
- Weak policies, programs and projects to empower women, especially those in rural areas, making them economically dependent on violence and financially vulnerable, thus preventing them from escaping the cycle of violence.
- Lack of human resources at the level of the regional service for women and the family: A single framework is responsible for monitoring the implementation of programs, regional campaigns, the work of the coordinating body as well as the daily reception of women with different problems, including women victims of violence.

Knowledge issues

- Low legal knowledge of the different forms of violence and discrimination against women (Law No. 58 of 2017, the Penal Code, the Labor Code, the Communications Code, etc.) by stakeholders and victims, which leads to a gap in the application of laws, in addition to the mentalities that justify violence against women.
- The recording of certain attitudes of rejection of the application of the provisions of Law No. 58 of 2017 on the elimination of violence against women perceived as a threat to the balance and stability of the family.
- Limitations of training programs on rights, the fight against violence against women and the care of victims, impacting the disparity between stakeholders in different sectors: Justice, security, health, social affairs, family, women, childhood and the elderly.
- Weak programs and awareness-raising activities on the risks and effects of social violence on the family, the psychological balance of its members, especially children, rights issues, the care of victims and the lack of information in rural versus urban areas, despite the efforts of all actors to publicize the law

Execution issues

- Lack of concrete measures to rehabilitate perpetrators of violent crimes against women and reintegrate them into the family and society.
- The lack of an equal offer of services for women victims of violence in different states, such as shelters for women victims of violence, which facilitates the process of immediate protection, outside administrative hours, at night, on weekends and on public holidays.
- Unavailability of care services for women victims of violence in the various governorates on an equal basis, including shelters for women victims of violence facilitating their immediate protection, outside administrative hours and during evenings, weekends, and holidays.
- Limitations of accommodation centers, the human and logistical resources needed to meet accommodation requests, especially in the face of the limits of the capacity of existing centers.
- Lack of clarity in the working method of the regional coordinating bodies to combat violence against women, which has implications for the coordination and monitoring of the care of women victims of violence, and for the preparation of reports and statistics.
- The difficulty of following up on the cases of women victims of violence and the length of the procedure aggravating the vulnerability of women victims of violence.
- The lack of access to legal aid for women victims of violence.
- The low economic capacity of women victims of violence, who are unable to cover transport costs, and the care of accompanying children.
- Low integration of women victims of violence in the labor market, or in training centers or in the creation of projects.

Common issues

- The lack of specialized studies and data on violence against children and the elderly and its impact on victims in all relevant sectors.
- The difficulty of collecting data and statistics on women victims of violence, due to the inadequacy of unified collection and analysis mechanisms, especially since the collection is mainly through the compilation of data according to available forms and figures provided by actors in the fight against violence against women.
- The difficulty of coordination between the various stakeholders in dealing with the different situations of victims of violence, particularly in the face of the complexity of administrative procedures that hinders the effectiveness and speed of the intervention.
- Difficulties in benefiting from public funding according to Government Decree No. 5183 of 2013 on the financing of associations, which prevents the completion of projects on time.
- Difficulty of care in the absence of a specialist in sign language for deaf-mute victims of violence.
- The lack of a formal mechanism to monitor women victims of violence in non-administrative time.

2. Recommendations

Strategy

- Include the fight against violence against women among the strategic priorities of the State.
- Intensification of research and studies on all forms of violence against women.
- Establishment of mechanisms for the coordination, monitoring and evaluation of programs and action plans against violence against women.
- Develop an integrated communication strategy on combating violence and all forms of discrimination against women.
- Support for networking between various governmental and non-governmental stakeholders and the media.
- Establishment of a national commission to combat violence against women, to which the recommendations and difficulties encountered by actors at the regional level are subject, in order to take action and intervene at the national level.

Procedures

- Adopt practical measures to give effect to requests for protection and ensure compliance with protection orders issued by family judges and the security sector, and the need to take action in cases of violations.
- Find practical solutions to overcome the problems of impunity of the aggressor and implement article 10 of Organic Law No. 58 of 2017 on measures for the rehabilitation of the perpetrator of violence against women and his social reintegration
- Establish a Compensation Fund for Women Victims of Violence in line with the Maintenance Fund, in particular the provision on food aid for economically vulnerable women
- Strengthen the role of the Office of Legal Adviser of the Courts in assisting women victims of violence and guiding it to guarantee their right and not to be victims of proceedings.
- Standardize documents (orientation card, business card, data card, internal regulations, charter, etc.) between the different members of the Regional Coordination Bodies of the Ministry of supervision and adopt successful experiences in certain regional delegations by developing a model file of women victims of violence that will serve as an official tool in all regional commissariats for women's and family affairs.
- Ensure that all necessary mechanisms and conditions are in place so that child victims of sexual assault can be heard in a single interview.
- Adoption of an application indicating the number of vacancies in shelters and indicating the contact numbers of the persons in charge of these centers
- Establish a mechanism to encourage associations to run care, guidance and listening centers to support the Ministry's efforts.
- Define clear and precise procedures, including in particular cases of emergency accommodation (in particular in the case of a judicial decision on accommodation before the issuance of a protection order or before the final decision of the court), taking into account urgent circumstances, in particular where it is impossible to implement judicial decisions or where judicial decisions are taken late, leaving women victims and children homeless.

Training and Capacity building

- Intensification of training programs for all stakeholders in the various sectors in the fight against violence against women and the care of victims, giving importance to training on the risk assessment of the safety of women victims of violence, which helps with accompaniment, supervision, dissemination and adoption in all sectors.
- Integration of human rights into educational curricula at different levels of education, and initiation of radical reforms accompanied by an awareness for a profound change in mentalities.
- Ongoing training of judges, and strengthening their skills and specialization in violence to ensure that victims get fair judgments as part of their ongoing struggle for dignity and equality.
- Provide support and guidance for stakeholders and consider them a priority for capacity building of professionals.
- Generalize and adopt the safety risk assessment tool for women victims of violence in all sectors and train all stakeholders.
- Develop the preventive dimension and support the mechanisms of dialogue and communication between students and all educational institutions, in particular the teaching environment.
- Generalize social action offices in schools and universities and make them active in order to ensure psychological supervision, supervision and behavioral follow-up of pupils and students.
- Psychological and behavioral rehabilitation of perpetrators of violence by specialists through the development of a therapeutic protocol, including objectives to avoid the recurrence of violent crimes.
- Production and dissemination of various communication materials to raise awareness of Law No. 2017-58 on the Elimination of Violence against Women and Children, and to simplify and disseminate information on interventions and services for victims of violence with a clear communication plan for different sectoral stakeholder groups, including the media and all components of civil society, to convey social norms for gender equality and the promotion of non-tolerance to GBV.
- Production and dissemination of preventive messages to combat the phenomenon of violence, and the need to report it permanently, and not in a circumstantial way, whether they are underage girls or domestic helpers.
- Establishment of a mechanism for the exchange of information on the services available to victims of violence in order to respond quickly to their requests, including housing.
- Support the efforts of associations by organizing information campaigns on the fight against violence against women and children.
- Organize awareness-raising campaigns for perpetrators of violence;
- Involve young people of both sexes in awareness-raising campaigns on the dangers of violence against women and its impact on the family and psychological stability of children.
- Sensitize women on the importance of changing socialization patterns that reinforce male domination, and promoting methods that enshrine the principle of gender equality.

Services

- Establish centers for the care of women victims of violence, including shelters, in the various regions and bring them closer to the victims.
- Facilitating access for women victims of violence to documents proving the damage suffered, in particular damage to health: Initial medical certificate and additional examinations.
- Establishment of contact points at local level (local focal point) to provide all appropriate information and advice to victims, and ensure their training.

Coordination

- Support the work of the coordinating bodies to improve the action of the various stakeholders in their respective sectors.
- Define clear mechanisms to facilitate collaboration between different government sectors and components of civil society.
- Ensure that duplication of programs and projects is avoided, and that good labor governance is ensured between different stakeholders.

Finance

- Allocate the necessary budgets in all sectors concerned by the application of Law No. 58 of 11 August 2017.
- Allocate budgetary funds by the State for immediate care in various situations, such as travel expenses, costs of meeting basic needs, temporary subsistence expenses in special spaces, as well as support for spaces reserved for the reception of women

- Use of programming and planning based on results and good practices to develop and improve interventions.
- Coordination between shelters and reception centers the duration of the shelter for women victims of violence ends by allowing specialists to follow up and facilitate their reintegration.

victims of violence in the premises of the regional commissariats for women's and family affairs, and the necessary equipment respecting the privacy of women, and guaranteeing the confidentiality of personal data.

- Strengthen the teams of units specialized in crimes of violence against women, by women.

Joint Recommendations

- Support the capacities of the various stakeholders in all aspects of legislation, legal texts and mechanisms for the care of women victims of violence, to prevent violent behavior, and to educate about equality, human rights, and the resolution of tensions, self-control, self-esteem, respect for others, listening, dialogue, communication, appropriate mediation, adolescent psychology and citizenship.
- Ensure that professionals in different sectors receive psychological and technical follow-up and support and that they have mechanisms in place to protect their personal integrity.
- Clarify the tasks of the various stakeholders in the different sectors and simplify the information addressed to the public.
- Support partnerships with the private sector in the delivery of services to victims of violence.
- Evaluate the services provided by the various stakeholders who care for victims of violence.

- Conclude agreements with the Ministry of Agriculture and the Ministry of Employment, the National Office of Handicrafts and vocational training centers to train women victims of violence and provide them with loans at preferential rates .
- Provide women who are victims of violence, and in particular vulnerable situations, with compensation and care booklets, even on a temporary basis.
- Create an information portal or system to facilitate the reporting of cases of violence against women and to compile regional and national statistics so that all data are properly catalogued.
- Consider the prohibition of women from accessing their inheritance rights in any way as economic violence.
- Sensitize women to the right to claim their share of inheritance, consider women deprived of inheritance as victims and provide them with the protection provided by law, including free.

